

أبو هاتم الرازي
وجهوده في خدمة السنة النبوية
اطروحة لنيل دكتوراة الدولة في الآداب

**التعريف بأبي حاتم
محمد بن إدريس بن المنذر
الحنظلي الرازي (ت 277 هـ)**

**السنة - الحياة
العلم - الأخلاق - البيئة
السياسة - الثقافة - العقيدة.**

تأليف : الدكتور محمد خروبات

أبو هاتم الرازي

ومعه في خدمة السنة النبوية

التعريف بأبي حاتم

محمد بن إدريس بن المنذر

الحنظلي الرازي (ت 277هـ)

السنة - الحياة

العلم - الأخلاق - البيئة

السياسة - الثقافة - العقيدة.

الكتاب : أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة

التعريف بأبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي (ت 277 هـ)

السنة - الحياة - العلم - الأخلاق - البيئة - السياسة - الثقافة - العقيدة

المؤلف : الدكتور محمد خروبات

الطبعة : الأولى، مارس 2003

الطبع : المطبعة والوراقة الوطنية - مراكش

رقم الإيداع القانوني : 2003/0345

ردمك : 9981-9584-8-4

﴿ بيان ﴾

أساس هذا العمل أطروحة علمية قدمت لنيل شهادة دكتوراة الدولة في الدراسات الإسلامية، تخصص: السنة وعلومها.

أنجزت تحت إشراف الدكتور فاروق حمادة في موضوع: "أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية"، سجلت بتاريخ 12 نونبر 1990 م ونوقشت بتاريخ 23 يونيو 1998 م.

إِلَهُمَّ

إلى

الوالدة؛

أهدي هذا العمل المتواضع، ثمرة من ثمار غرسها الطيب وعطية من

عطاياها التي لم تنقطع:

(إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلاَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلاَّ مِنْ

صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ)⁽¹⁾.

⁽¹⁾ أخرجه مسلم بن الحجاج في صحيحه - كتاب الوصية - باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته-3/1255 رقم 1631. وأبو داود في السنن - كتاب الوصايا - باب ما جاء في الصدقة عن الميت 3/117 رقم 2880.

شكر وتقدير

أخرج أبو داود⁽¹⁾ والترمذي⁽²⁾ في سننهما، وأبو حنيفة في مسنده⁽³⁾
والخطيب البغدادي في تاريخه⁽⁴⁾ من حديث النبي ﷺ قوله: (لا يشكر الله من
لا يشكر الناس).

من حكم هذا الحديث أتقدم بخالص شكري وثنائي إلى أستاذي الفاضل
الدكتور فاروق حمادة على ما أسدى إليّ من اقتراحات، وما أبدى إليّ من
توجيهات وإرشادات خلال مدة إشرافه على هذه الأطروحة، فجزاه الله خيراً.

(1) سنن أبي داود - كتاب الأدب - باب في شكر المعروف، 255/4 رقم 4811.

(2) سنن الترمذي - كتاب البر والصلة - باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك 87/6-88، وقال حديث صحيح.

(3) مسند الإمام أبي حنيفة ص 210.

(4) تاريخ بغداد 174/7.

تقريظ للأطروحة بكلمة الدكتور فاروق حمادة⁽¹⁾

اللهم بأسمائك الحسنی نستفتح، وبصفاته العلیا المقدسة نستنجح، ونصلي ونسلم على خیرة خلقك محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن تبعه ووالاه.

إخواني أعضاء اللجنة المحترمين.. زملائي الأساتذة.. أبنائي الطلبة...

إن تقدم المعرفة الإنسانية كيفما كان نوعها، وكيفما كان مجالها تقوم على تعاملين اثنين: *التعامل الأول*، الاستفادة من الإرث السابق وما خلفته الأجيال التي سبقت، لا يمكن لمعرفة كيفما كانت أن تنقطع عن تراث سابق، فالاستفادة من الإرث السالف أساس لتقدم المعرفة، ونحن نعيش على أفكار السابقين بنسبة (98%) تقريبا.

التعامل الثاني: يتمثل في ولوج باب المعرفة بمناهج صحيحة، ومسالك رشيدة، فإذا اجتمع الإرث السالف مع المناهج السديدة مع ما يضيفه الباحثون من جديد فإن المعرفة ترقى وتربو وتزداد.

وغير خافٍ على الدارسين في مجال العلوم النظرية عامة والإسلامية خاصة أن المعرفة الإسلامية والعربية بدأت مع كلمة (إقرأ)، وبلغت قمته وذروتها في نهاية القرن الثالث الهجري، ولم يعترها بعد ذلك إلا تهذيبات وتتميمات في كافة مجالاتها: الدراسات القرآنية، الدراسات الحديثية، الدراسات الفقهية، الدراسات الأصولية، الدراسات اللغوية والعربية، وهذه هي جُماع علوم الإسلام والعرب،

(1) نص الكلمة التي قدم بها الأطروحة أمام لجنة المناقشة بصفته مشرفا، والدكتور فاروق حمادة من علماء المغرب، فقيه محدث، متخصص في السنة النبوية وعلومها في السنة النبوية وعلومها، تخرج على يده عدد من الباحثين من المنديق والمغرب، له إصدارات كثيرة، أشرف على رسائل علمية في التخصص وهذا العمل هو واحد منها.

نضجت وبلغت قمتهما في القرن الثالث، ويرجع هذا النضج والنبوغ الذي وصل إلى درجة الكمال تقريبا إلى رجال أفاذا استعملوا منافع هي على غاية من الدقة...

ونحن اليوم ننشد رقا علميا، وسموا معرفيا لا يمكننا أن نتجاهل هذه الحقب التي تضم قرونا ثلاثة، لا يمكننا بحال من الأحوال أن نصرف عنها النظر وألا نمتح منها، بل إن السداد العلمي يجب أن يكون مرتكزا على القرون الثلاثة، والمعرفة الحديثة بوجه خاص كان لها في القرن الثاني والثالث ما كان، فقد أعطت عطاء لا يمكن بحال من الأحوال أن نستغني عنه، أو نغض الطرف عنه، إن علومنا كلها تستند إلى القرون الثلاثة الأولى، لا يمكن لأي باحث كان، اليوم وما بعد اليوم، أن يتجاهل زمن تكوين مصادر المعرفة الإسلامية، ولا يمكن لأي باحث أو دارس أن يتجاهل علم الرجال الذي هو ميزة هذه الأمة، لا يمكنه أن يغض الطرف عنه أو يسلك مسالك المعرفة بغيره...

وهذا العلم - وهو مفخرة للعقل الإسلامي - كان قد نضج في القرن الثالث الهجري، وهل يمكن لعالم أو باحث أن يتجاهل مناهج الفقهاء والأصوليين التي نضجت هي الأخرى في هذا القرن؟... لا يمكن ذلك!...

إن هذه الأطروحة عندما استندت إلى القرن الثالث الهجري، وبحثت فيه تكون قد أتت الأمر من بابه، ومتحت من صافي معينه وفيضه المتفجر، هذا هو السبب الذي جعل هذا الباحث الشاب الذي ترونه أمامكم اليوم يركز بصره، ويدقق عمله في هذا القرن الناضر علميا، وشاء الله تبارك وتعالى أن يختار هذا العلم الذي لا يُفْتَحُ كتابٌ في مجال الدراسات الحديثة إلا ويجده الباحث أمامه، وشاء الله عز وجل أن يدخر الفضل لهذا الباحث الشاب فينجز هذه الدراسة حوله، لا أعلم أن دارسا سبقه إلى

بحث جهود هذا الإمام الحاضر في كل كتاب، المائل في كل وجدان، القائم في عقل كل مفكر مسلم يبحث في السنة النبوية، فهذا من فضل الله عز وجل عليه، وكنت أستغرب وأستغرب، البخاري أنجزت حوله دراسات، وكذلك الإمام مسلم وأصحاب السنن والمسانيد وغيرهم، أما هذا الإمام الذي كان يساميه، ويزاحمهم، ويستدرِك عليهم، ويأتيه الكبار ليضعوا علمهم بين يديه، يُنْقِيه لهم ويُغْرِبله فلم يحظ بدراسة، وهذا من العجب، والفضل هو من الله يؤتية من يشاء من عباده إذ انتدب هذا الشاب الباحث فعاد إلى الآثار العظمى التي خلفها أبو حاتم الرازي، ولعل الابن (عبد الرحمن بن أبي حاتم) قد أخذ جانبا من حياة أبيه، ولنعلم أن المصدر الأساس في الجرح والتعديل وتاريخ الرجال اليوم هو كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، لكن صاحب الكتاب في الحقيقة هو هذا الأب، الإمام أبو حاتم الرازي، أما الابن فكان يتلقى عن أبيه ويدون، فقد حظي الابن ببعض الدراسات ولكن الأب لم يحظ، فقام هذا الباحث بهذا الفرض الكتابي، وأنجز هذا العمل، ماذا أقول عنه؟ إنه ناف على ألفي صفحة وزادها مائة...! هذه المئات من الصفحات ماذا صنع فيها؟

لا أخفيكم - وإخواني أعضاء اللجنة المحترمة قد اطلعوا على هذا العمل -
لا أخفيكم أني وجدته عملا جليلا خضما زاخرا، يشقق منه خمس أطروحات كاملة:

أما الأطروحة الأولى: فهي التمهيد، فالتمهيد بحد ذاته أطروحة، كسره على نحو مائة صفحة، عالج فيها موضوع: (كيف نتعامل مع السنة النبوية)، وكأنه يريد أن يناقش الواقع الذي نحن فيه، وقد لُمته على ذلك لكنه قدم تبريرات من بينها أن هذا الموضوع من واقع الحال، وهو مجرد تمهيد للرسالة في موضوع كيفية التعامل مع السنة، يبحث في ضوابط فهمها ويقدم مقترحات نظرية وعملية، والواقع أن الذي يشفع

لهذا التمهيد هو ما سيأتي بعده، هذا الموضوع عالجه في نحو مائة صفحة لو نشرها لجات في مائتين من الصفحات وزيادة، وهي كتاب مستقل، وعمل قائم بذاته⁽¹⁾.

أما الأطروحة الثانية: فهي الترجمة لهذا الإمام، ترجمة على الاستقصاء والتدقيق، لم تُجمع شيوخ هذا الإمام في معجم كما صنع الباحث، قابلها بألف ومائة وستة وثلاثين شيخاً، على طريقة المحدثين، عمل جيد جداً، وإن كنا نحن الآن نستصعب ذلك، وفي هذه التراجم كان يبحث عن الجزئيات بنقاش دقيق ونور كاشفٍ أستغربُ له، وهو يكتب هذه التراجم وترجمة أبي حاتم الرازي وعصره وبيئته يورد فيها من عيون الأقاويل وسديد الحكم لو جمع كل هذا لكان نموذجاً تربوياً يؤتسى ويحتذى...

ثم انتقل بعد ذلك إلى أطروحة أخرى وهي: (الضبط عند المحدثين)، وهو خضم واسع، فعالج هذه المسألة من خلال أبي حاتم علاجاً دقيقاً جداً، الضبط بمسالكه ومساربه ومن دون الدخول في تفاصيل هذه المسألة، فالعمل واسع ودقيق.

ثم انتقل بعد ذلك إلى التصنيف والتأليف وتحرير مؤلفات هذا الإمام فأفاض وزاد وزاد، ثم جاء إلى كتاب وقع فيه ما فيه ألا وهو كتاب التاريخ ليحيى بن معين شيخ هذا الإمام، وحرره، أقول: هذا الكتاب لو أخرجه وحده، لكان أطروحة كاملة⁽²⁾.

ثم انتقل بعد ذلك إلى قضايا المصطلح، وكل ما تقدم ما أردته منه، أردتُ منه أن يناقش قضايا المصطلح فقام بعمل رائدٍ كشف فيه ما يفيد الدراسات الحديثية فائدة جلي، لأن هناك بعض المصطلحات مثل تحرير الحديث الصحيح، متى نشأ؟ وما هي

(1) صدر بحمد الله في كتاب مستقل بعنوان: (كشف الخفي في فهم سنة النبي) عن الأحمدي للطباعة والنشر في طبعته الأولى 1421 هـ - 2001 بالدار البيضاء - المغرب.

(2) يعني بذلك كتاب التاريخ برواية أبي حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين.

أنواعه؟ وضوابطه؟ وما هي آثاره؟ فأفاض وأبدع أيما إبداع، ثم عرض لمسائل كثيرة منها التفرد بالحديث، وهي مسألة هامة عند المحدثين، أعطاها ما تستحق من التأمل والدرس عند أبي حاتم الرازي، وأفاض في مسائل مثل: الاعتبارات والمتابعات، وتعلمون أن الاعتبارات والمتابعات هي لتقوية الحديث، سلط الضوء على مسالكها وطرقها فأفاد وأجاد، وأفادني أنا شخصيا في مسألة كانت خواطر في ذهني، وقد كتبتُ عنها في إحدى الحواشي المطولة ألا وهي: التجويد والتقشير وتفرد اللقاء، إذا رفع المحدث حديثاً ووقفه غيره لمن يكون الحكم؟ هذه مسألة شغلت البخاري في ذلك العصر، ولا زالت تشغلنا حتى اليوم، فأعطانا نماذج حقيقية من الرجال ومن الأحاديث كشواهد في الموضوع مما رواه أبو حاتم الرازي أو علق عليه، وحرر هذه المسألة فاستفدتها من جملة ما استفدت من هذه الأطروحة، وأفادني كذلك أن هناك موضوع وشبه موضوع، وقليل من كتب المصطلح التي تستعمل هذه العبارة، (الموضوع) معروف، لكن (شبه الموضوع) غير معروف وغير متداول في الاصطلاحات المشهورة في هذا العلم، فحرر هذه المسألة تحريراً علمياً.

ثم انتقل إلى النقد وطرائق النقد، وتتبع دقائق الجرح والتعديل، وفسر عبارات هذا الإمام، وقد رأيت لبعض أصدقائنا وزملائنا الذين يشتغلون في الشرق في مثل هذا الموضوع يفسرون معاني كلمات الجرح والتعديل، فكانت جزئية أمام هذا الخضم الذي ترونه، وقد أجاد في ذلك وأفاد.

ثم انتقل بعد ذلك إلى العلل وكيفية التعليل، وإني والله أقول حالفاً غير حانت أن هذا المبحث في التعليل هو أطروحة جلييلة في حد ذاتها، وأن أحد أصدقائي وزملائي

في إحدى الجامعات العربية نال درجة الدكتوراه في العلل عند ابن رجب الحنبلي، وهو من المتأخرين جداً، فجاء هذا البحث في العلل شافياً فأجاد فيه وأفاد.

ثم زاد فوق كل هذا أطروحة أخرى وهي (الفقه عند أبي حاتم) ما أردتُ منه هذا، لكنه أصر عليه لكونه جاء مكملًا للموضوع ومتمماً له، لكنه زاد في ذلك كثيراً فأطال حتى أتعبنا وأتعب أعضاء اللجنة في القراءة، هذه حقيقة، كان يتقل حواشيه بالإحالات والعمل هو دليل على صاحبه، وبرهان على شخصيته...

إنني أعرف الأستاذ الباحث من خلال أعمال أخرى أنجزها تحت إشرافي ومنها بحثه في الدبلوم: (التنبؤ والمتنبئون في الإسلام)، وأعرفُ له بحوثاً أخرى بعضها مطبوع وبعضها غير مطبوع، وفي كل ما ينجز كان يتتبع الجزئيات، وهذا مسلك علمي حميد، هناك من يتتبع الجزئيات ليبني كلية، وهناك من يحلل كلية ويفكك أجزاءها، وكلاهما منهج معتد ومعترف به، ختم بهذا البحث الفقهي حول الفقه عند أبي حاتم، وكانت الرِّي خالية من مذهب الإمام مالك فرآى أبو حاتم أنه لا يجوز لهذا البلد الذي اجتمعت فيه جميع المذاهب والفرق والعقائد أن يخلو من مذهب مالك، فقام بنشره في بلدة الرِّي.

خلاصة القول إخواني المحترمين:

هذه أطروحة تشكل إحاطة شاملة بهذا العلم، وما أسداه للسنة النبوية مع تحليل وتدقيق، هذه الإحاطة جاءت من أكثر من ثلاثمائة مصدر علمي، لا هي من الجرائد ولا هي من المجلات، مصادر علمية أصلية، وقد صاغ ذلك كله بعبارة علمية حديثة سهلة، ليس فيها عبارات الطبقة العالية من الأدباء ولا ركافة الضعفاء بل عبارة حديثة صافية ونقية، وذلك بصبر وأناة أغبطه عليه، كنت تمنيتُ لو أنه كان في

ختام كل باب وفي كل فصل يعطينا الخلاصة، ثم يجمع تلك الخلاصات في الخاتمة، وهذا أسجله عليه... لكن هل تتصورون أن ألفين من الصفحات ليست فيها أخطاء؟ أبدأً، وهذا لا يمكن تصوره، أبي والله إلا أن يُصَحَّ كتابه، الكتاب الوحيد الذي على وجه هذه الأرض الذي لا خطأ فيه هو القرآن العظيم إظهاراً لإعجازه ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾.

هناك هناة إذن في بعض هذه الصفحات المترامية الأطراف، تتبععت بعد أن طُبع البحث فوجدت بعض الأخطاء في الوفيات، ويمكن أن تكون أخطاء مطبعية، وسأنبه الباحث عليها حتى يصحح ويستدرك.

خلاصة ما أقول: إنني أرجو الله عز وجل أن يبسر لصاحبه فأراه أطروحات مطبوعة تحت عناوين "في مناهج النقد الحديثي"، ترجمة الإمام أبي حاتم جديدة بأن تطبع مستقلة، ثم تصدر تلك الأطروحات على الشكل التالي: "مناهج النقد الحديثي في القرن الثالث الهجري"، "مناهج التحليل الحديثي في القرن الثالث الهجري"، "مناهج النقد والمصطلح في القرن الثالث الهجري" وهكذا.. وستكون كما قلتُ خمس أطروحات كاملة.

أما عن صاحب هذا البحث، لا أزكيه على الله، ولا بد لي أن أقول كلمة: رجل ذو خلق ودين، رجل أعطى نفسه للمعرفة ولا يعرف غيرها، وكفاه هذا ميزة، أسأل الله عز وجل أن يسدده، ويوفقه لأعمال أخرى وينفع به حيثما كان، وأن يتابع هذه الأعمال العلمية خاصة مناهج النقد الحديثي لتكون أمام الأجيال القادمة معالم قصوى يقتدى بها، وفقنا الله جميعاً لما يحب ويرضى، شاكرًا لإخواني أعضاء اللجنة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نص التقرير المقدم أمام لجنة المناقشة⁽¹⁾

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حقا تقاته، ولا تموتوا إلا وأنتم مسلمون)⁽²⁾.

(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء، واتقوا الله الذي تساؤلون به والأرحام، إن الله كان عليكم رقيبا)⁽³⁾.

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وتولوا قولا سريرا، يصلح لكم أعمالكم، ويغفر لكم ذنوبكم، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما)⁽⁴⁾.

أما بعد :

ففي الوقت الذي تُقدم فيه هذه الرسالة للمناقشة يكون قد مر على وفاة أبي حاتم الرازي - محمد بن إدريس بن المنذر - 277 هـ، زهاء ألف ومائة واثنتين وأربعين سنة، ولا أعلم - في حدود ما أعلم، والله أعلم - في طيلة هذه السنين الطويلة أن أحدا من

(1) نشر نص هذا التقرير بجريدة العلم - ملحق الفكر الإسلامي - الجمعة 6 نونبر 1998 م.

(2) سورة آل عمران الآية 102.

(3) سورة النساء الآية 1.

(4) سورة الأحزاب 70-71.

وتعرف هذه الخطبة ب (خطبة الحاجة)، كان النبي صلى الله عليه وسلم يبتدئ بها في خطبه ومواعظه، ونحن نبتدئ بها هنا تيمنا بالسنة. أخرجها أبو داود في السنن من حديث عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس. انظر السنن 238/2-239 رقم الحديث 2118 - باب في خطبة النكاح. وأخرجها ابن ماجة في السنن من حديث عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس، انظر 584/1-585 - باب خطبة النكاح. - وتتبع طرقها الشيخ ناصر في رسالته (خطبة الحاجة) نشرها المكتب الإسلامي.

أهل العلم طرق شخصيته بالبحث والدرس، أو تناول جهوده بالكشف والبيان على هذا النمط من البحث المتجسد في هذه الرسالة المتواضعة... وهي جُهدٌ في الكشف عن جهده هو في خدمة السنة النبوية، وسأقرب الموضوع للجنة المحترمة عبر الخطوات المنهجية الآتية:

1- مقاصد البحث:

لهذا البحث أغراض ومزايا أجملها في مقصدين: الأول شرعي، والثاني منهجي.

◆ المقصد الشرعي، ويتمثل فيما يلي:

أ- محاولة خدمة السنة النبوية بالكشف عن أحد أعلامها الكبار الذين نفوا عنها تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، ذلك أن خدمة علماء السلف للسنة هي في الشرع واجبة، إذ لولاها لما قام للسنة كيان، ولا اشتد لها برهان، واهتمام الخلف بهم وبجهودهم من الواجب، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ب- بث هداية السنة النبوية الشريفة في الأمة على منهج السلف الصالح، ومن الوسائل القوية لهذه الهداية سبل استفادة السنة وطرق تحصيلها، وما أهلك المسلمين في دينهم وديناهم إلا الإعراض عن هذه السبل والابتعاد عن هذه الطرق. ولتحقيق هذا المقصد لابد من اعتبارات منهجية وأهداف مسلكية سعت إلى مراعاتها في إنجاز هذا البحث، أبرزها هنا كمتطلبات داخل المقصد المنهجي.

◆ المقصد المنهجي ويتمثل في:

ج- بث عملية البحث في السنة النبوية على طريقة البحث العلمي الحديث المستوحى من روح السنة النبوية، ومن المنهج العام الذي رسمه علماء الأمة خلفا عن سلف.

د- الوقوف على السنة في أصلها، والتزود بالآليات العلمية والأدوات المعرفية
قصد تيسير فهمها وضبط معرفتها.

هـ- الظفر بالبحث في قرن يعتبر من أزهى العصور العلمية وأرقاها من جهة
تأصيل المنهج وابتكار القواعد، وهو القرن الثالث الهجري الذي ترسخت فيه السنة
ونضجت، ثم محاولة الظفر بالبحث عن مواطن العبقرية الفذة عند أعلام القرن الثالث،
واستقر الاختيار بعد تجربة فيه على أبي حاتم، محمد بن إدريس بن المنذر الرازي، فله
الحمد والمنة.

و- محاولة روم الاستقامة المنهجية في البحث، وذلك بإخراج نصوص هذا
العلامة الحصيف موفاة حقها من التوثيق والضبط والتحقيق، متناولة في موضوعها، وواردة
في سياقها، ثم دراسة ألفاظه دراسة علمية منهجية غير قائمة على الظن والتخمين، وقد
تطلب ذلك معالجتها بالمسلك العلمي الذي أراه ضروريا، كتناولها في السياق التاريخي
أو في الإطار الوصفي أو في الجو النقدي مع ما تطلب ذلك من تحليل وموازنة ومقاربة.

ز- محاولة سد الفراغ الحاصل في هذا الموضوع، ذلك أن الدراسات الحديثة لم
تتناوله - حسب علمي - على هذه الصفة من البحث، وعلى هذه الطريقة من المنهج،
وهي تتبع جهوده في دراسة عامة وشاملة تجلي حقائق علمه، وتكشف أسرار منهجه.

2- مصادر البحث:

اعتمدت في إنجاز هذه الدراسة على ثلاثة معطيات:

- المعطى الأول: ما لفظ به من كلامه، وهو المتمثل في آرائه النقدية التي تنبع

من قوة شخصيته ومن استقلال رأيه في كثير من الأحيان.

– المعطى الثاني: ما حكاه ورواه بأسانيدته عن غيره سواء أكان موافقا لغيره من النقاد أم مخالفا لهم.

– المعطى الثالث: ما حكى عنه، وروي له، وقيل فيه، وهو معطى يكشف قوة أثره عند غيره، وقيمته عند أهل العلم، وهذا المعطى يعكس مقدار محافظته على الرواية، واتباعه لشكلها المعروف والمتداول عند أهل العلم.

وأعتقد أن هذه المعطيات هي المرتكزات الأساسية من جهة المرجعية في المنهج النقلي في ضبط وبحث (المعرفة الشرعية).

هذا وقد عولتُ في بحث هذه المعطيات الثلاثة – مع أمور أخرى إضافية مهمة – على المصادر الأصلية، ورجعت في بحث كل غرض من أغراض هذا الموضوع إلى المصنفات العلمية الخاصة بكل غرض وهي كثيرة ومتنوعة حصرتها في خمسة عشر نوعا، وهي كالآتي:

- 1- كتب مصادر السنة. 2- كتب شروح الحديث وتحقيقه. 3- كتب مصطلح الحديث. 4- كتب تفسير القرآن وعلومه. 5- كتب العلل والمراسيل. 6- كتب الفقه وأصوله. 7- كتب العقيدة. 8- كتب الجرح والتعديل وتواريخ الرواة. 9- كتب المصنفات والمناقب. 10- كتب الزهد والرقائق. 11- كتب تواريخ البلدان. 12- كتب التاريخ العام. 13- كتب اللغة. 14- كتب الأنساب والفهارس. 15- كتب الدراسات العامة.

3- خطة البحث:

تسهيلا للبحث وتيسيرا للمطالعة والمتابعة جعلتُ هذه الرسالة في تمهيد عام ومقدمة عامة، وثمانية أبواب وخاتمة، وذيلت الموضوع بالفهارس الضرورية، كما ألحقتُ بالأبواب بعض الفصول والمباحث الهامة.

1- التمهيد العام: بسطت فيه ملامح في تاريخ السنة النبوية، وأبديت فيه بعض المقترحات التي أدعو من خلالها إلى منهج تيسير فهم السنة وإلى ضبط معرفتها.

2- المقدمة: ضمنت فيها الحديث عن الموضوع ومقاصده، مع كسفي عن خطتي المنهجية في معالجته، والمصادر الأساسية التي رجعت إليها.

ثم دخلت بعد ذلك إلى الموضوع حيث جعلت الباب الأول للتعريف بأبي حاتم الرازي وشمل هذا الباب ثلاثة فصول، كل فصل استقل بناحية معينة، فالأول حول شخصيته وما تبع ذلك من تفاصيل تتعلق بترجمته في المصادر العلمية الجامعة والمتخصصة، حصرتها في ثمانية أنواع، مع ما تبع ذلك أيضا من بسط الكلام عن اسمه ونسبه ولقبه وكنيته وأصله ومولده وتحديد سنة وفاته ومع ذلك وما قيل فيه من رثاء، واستلزم مني كل هذا أن ألقى الضوء على شخصيته العلمية والخلقية متقيداً في ذلك بما قيل فيه من ثناء ومدح، وبما تميز به من آداب وأخلاق وزهد وورع وتقوى.

أما الفصل الثاني فهو في الحديث عن بيئته، وهو المكان الذي نشأ فيه وشب وشاب، أعني بذلك بلدة "الري" الذي اقترنت باسمه لقباً، بضبط اسمها وموقعها وأماكنها وجهاتها المشهورة بالعلم، ولكي تظهر إلينا المعالم العلمية لهذه المدرسة عرضت أسامي الشيوخ الذين تحمل عنهم، وهم على قسمين: شيوخ رازيون، وشيوخ من الغرباء هؤلاء اتخذت في عرضهم طريقة متميزة في التصنيف وذلك بحسب أقوال أبي حاتم فيهم جرحاً وتعديلاً.

وإذا كان هذا عن الجانب الشخصي والبيئي فإن للجانبين: السياسي والثقافي أثراً كبيراً في التأثير على الشخصية من جميع الجهات، ثم إنهما متلازمان تلازماً جدلياً، لذلك جمعتهما في فصل واحد يضم مبحثين: الأول عالجت فيه الحالة السياسة العامة التي عاصرها محدثنا، مع رصد مواقفه منها وصلته بها، والثاني عالجت فيه الحالة

الثقافية والعقدية والفكرية العامة، وقد تطلب مني هذا كله أن أحلل بعض القضايا العقدية التي أثارها، وأن أناقشها في ضوء عقيدة السلف مع الكلام على قضية خلق القرآن، وهذا كله يعطينا صورة عامة على مذهبه في العقيدة، وهو المذهب الذي رسمه لنفسه واجتهد في تقرير موضوعاته والذب عنها، لكن هذا المذهب لم تكتمل حدوده إلا بمطليين أساسيين، عالجتُ في الأول ما نُسب إليه من التشيع وهو منه بريء، وعالجت في الثاني أثر العقيدة في تجريحه وتعديله، أو لنقل في بيانه لأحوال الرواة.

وبخلاصة هذا المطلب استوفيت الكلام عن الباب الأول لأنتقل بعد ذلك إلى الباب الثاني الذي خصصته للكلام عن شيوخه ورحلاته، ومن روى عنه من رجال العلم، ونظرا لاتساع موضوعات هذا الباب وكثرتها جعلته في ستة فصول:

– **الأول:** هو فصل تمهيدي خصصته للحديث عن فن المشيخات، فعرفت بهذا الفن وأنواعه وأقسامه، وبجهود أبي حاتم فيه، وذلك ببحث طرقة وأساليبه في التعريف بالشيوخ وفي ضبطهم وتوثيقهم، وفي هذا الفصل قسمت شيوخ أبي حاتم على طبقات باعتبارات مختلفة، وهي الاعتبارات التي تخول للعلماء تقسيم الشيوخ على طبقات.

وجاء الفصل **الثاني** ليتم معطيات الفصل الأول حيث شرحت فيه معطيات دليل مشيخة أبي حاتم، عرضتُ في جانب منه الطريقة والمنهج اللذين ذكر بهما أبو حاتم شيوخه، وعرضتُ في جانب آخر الجوانب التقنية والمنهجية التي تشرح معطيات الدليل، وتوضح ألبازه، وتحل غوامضه، وهذا كله يسر لي عرض أسامي شيوخ أبي حاتم على حرف المعجم واحدا واحدا، ولم أذكر منهم سوى الثقات والصدوقين والمأمونين الذين يطمئن إليهم الخاطر، ويرتاح لهم البال، أما الضعفاء منهم فقد جمعتهم لدراسة مستقلة في غير هذا البحث إن شاء الله تعالى.

وكان كتاب (مشيخة أبي حاتم الرازي) الذي جمعه أبو حاتم اللبان سيوفر علينا الجهد لو بقي محفوظا من بين المؤلفات التي حُفظت عن تلك الفترة، لكنه، وللأسف، ضاع واندرس، فخلفناه بهذا الجهد المتواضع وفاءً للأمانة العلمية، ورغبة في كسب أجر خدمة السنة، أما تراجم هؤلاء الشيوخ فقد أرجأتها إلى مباحث أخرى متفرقة في البحث اقتضاها المنهج، وفرضتها طبيعة التحليل والمعالجة.

أما الفصل الثالث فقد خصصته للحديث عن خصائص الرحلة ومميزاتها عند أبي حاتم، حيث تكلمت فيه عن أهميتها وضرورتها الشرعية وآدابها ولوازمها عنده ومقاصدها جاعلا هذا الفصل مدخلا علميا ومنهجيا إلى الفصل الرابع والذي يليه، إذ فيهما تكلمت بسعة عن رحلاته العلمية وما قاساه في سبيل الطلب، وعرضتُ الأمصار التي رحل إليها، والشيوخ الذين تحمل عنهم، مرتبين على حرف المعجم بحسب أقطارهم، ولم أنس في نهاية هذه الفصول - بعد وضعي لخاتمة عامة - أن أذكر الفوائد التي اكتسبها من رحلاته العلمية، مع عرضي للتلاميذ والشيوخ الذين تحملوا عنه في أمكنة مختلفة، وفي فترات زمنية متباينة من فترات العمر.

لم يبق لي بعد هذا كله إلا أن أبسط الكلام عن جهوده في تحصيل العلم، وفي ضبطه وتأديته ونشره، وهذا ما حاولت القيام به في الباب الثالث وهو الباب الذي كسرتُه على خمسة فصول:

الأول يبحث جهوده في تحصيل العلم، والثاني يبحث في المؤهلات والعوامل (الأسباب) التي ساعدته على التحصيل، والثالث يبحث جهوده في ضبط العلم وتصحيحه، والرابع يبحث جهوده في تأدية العلم ونشره، والخامس يبحث جهوده في التأليف والتصنيف، وكل فصل من هذه الفصول يضم في ثناياه فوائد علمية متنوعة.

ثم انتقلت إلى الباب الرابع فبحثت فيه جهوده في علم مصطلح الحديث، وذلك عبر فصلين: الأول هو في قضايا عامة من علم المصطلح حصرتها في إحدى عشرة قضية، والثاني هو في جهوده في الحكم على الحديث وتمييزه، بما في ذلك الحديث الصحيح وأنواعه وشروطه في قبوله، مع مقارنة شرطه بشروط الأئمة المعبرين كالبخاري ومسلم وابن المديني وغيرهم، كما تكلمتُ في هذا الفصل عن تفريقه بين السماع والرؤية والإدراك، ووضعية السماع ومستوياته عنده، وتكلمت على نقد الإمام لمشرطي السماع ودافعتُ عنهم من نقده لأخلص في النهاية إلى الكلام عن وضعية شرط أبي حاتم بين شرط العلماء.

وبعد الحديث الصحيح تكلمت عن الحديث الحسن عنده، فذكرت تعريفه له وأنواعه وأقسامه عنده، ووضعيته من حيث القبول أو الرد لديه، ثم تكلمت عن بعض الأنواع الأخرى من الحديث المقبول والحديث الضعيف باصطلاحه، ثم الحديث المركب من أنواع المقبول، والمركب من أنواع الضعيف، والمركب منهما.

هذا وقد دفعتني هذه المعطيات العلمية إلى أن أعقد بابا مستقلا أحصاه لنقده ولألفاظه في النقد، وذلك سعيا مني إلى إبراز شخصيته كناقذ في هذا العلم الشريف، لأن من أبرز سمات هذا العلم (النقد)، فلولا (النقد) لما استقامت الشريعة، ولما تشيدت أركان العقيدة، والرجل عاش على صفة النقد قبل أن يعيش على أية صفة أخرى، وتميز نقده بإبداعات اصطلاحية وابتكارات لفظية كان حريا بي أن أبرزها وأن أتكلم عليها، وهذا ما حاولت القيام به في الباب الخامس الذي جعلته على فصلين: الأول يحمل عنوان: "أبو حاتم الرازي ناقدا" عرضت في مباحثه انتقاداته لأئمة النقد، وهؤلاء لم أذكر منهم سوى الأئمة الكبار، المشهود لهم بغزارة العلم وعمق المعرفة والمعروفين بالنقد والتوجيه والتصويب، اخترت منهم أربعة وعشرين (24) فردا، مع ذكرني لنماذج حية من هذه المؤاخذات، وقد توقفت عند الإمام البخاري كثيرا لسبب واحد هو أن انتقادات أبي حاتم

الكثيرة والمتنوعة كانت متجهة إلى بضاعة البخاري العلمية، وبدافع الأمانة والنزاهة العلميين - فيما أعتقد - قمت بتوثيق هذه المواد وضبطها ثم بتصنيفها وتحليلها، وقد أسفرت هذه المحاولة على إقراره فيما أصاب فيه، وعلى رد ما ظهر لي أنه لم يصب فيه، تناولتُ ذلك وبينته في الدفاع عن الأئمة من أمثال محمد بن إسماعيل البخاري وخليفة بن خياط العصفري وأبي عبيد القاسم بن سلام، وإبراهيم بن خالد أبي ثور الفقيه وأبي زرعة الدشقي وداود علي ابن خلف الأصبهاني.

أما الفصل الثاني في هذا الباب فقد خصصته لألفاظه في النقد، وألفاظه هي أنفاسه، واللفظ في غالب الأحوال - ولاسيما عند المولدين من أهل الصناعة هو مصطلح، والمصطلح يعكس الحقيقة العلمية في جهده واجتهاده، واتضح لي أن جهده واجتهاداته في خدمة السنة لن تنضح إلاً ببحث عنصر الألفاظ، ولأهمية ذلك كان موضوع الألفاظ هو أول ما بدأت به منذ سنوات، وكان هو آخر ما سلمته إلى أستاذي المشرف للتصحيح والمراجعة.

لقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول بينت فيه أنواع ألفاظه في أحوال الرواة بصفة عامة، مع توقفي عند لفظة: (يكتب حديثه ولا يحتج به) فشرحتها وبينتُ وضعيتها عند أهل العلم، لاسيما عند الحافظ الذهبي الذي كان يتصرف في نقلها من كتاب ابن أبي حاتم، ثم جمعت ألفاظه في نقد الرواة جملة، وهي على قسمين قسم منها للتعديل، وهي على تسع مراتب، وقسم آخر للجرح وهي على خمس مراتب.

والمبحث الثاني هو في شرح معاني بعض ألفاظه المشهورة، وأخرى نادرة، قليلة الاستعمال، وأخرى محبوسة عليه، لم يطلقها أحدٌ في حقل النقد سوى هو، والكل على ثلاثة أقسام: منها ما يدخل في الجرح، ومنها ما يدخل في التعديل، ومنها ما يجمع بينهما.

ولم تقف متابعتي في الكشف عن جهوده في خدمة السنة النبوية عند الأبواب
والفصول السابقة بل تعدتها إلى موضوعات أخرى منها "جهوده في تعليل الحديث"، وهو
الموضوع الذي بحثته في الباب السادس من خلال فصلين:

الأول تكلمت فيه عن علم العلل، والوسائل التي استخدمها أبو حاتم في التعليل،
واستنبطت من ذلك أربع عشرة وسيلة، ثم أردفت هذا كله ببحث مميزات التعليل عنده،
فاستخلصت من ذلك اثنتي عشرة ميزة.

وأما الفصل الثاني فقد عرضتُ فيه الوجوه التي علل بها الحديث، وهذا العمل
تم بدراسة استقرائية ثم بدراسة استنباطية من كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي رحمه
الله، والوجوه المستنبطة من كتابه جعلتها في أربعة مطالب:

- الأول في الوجوه التي علل بها الحديث في سنده وهي ستة وعشرون وجهاً.
- الثاني في الوجوه التي علل بها الحديث في متنه، وهي أحد عشر وجهاً.
- الثالث في الوجوه التي علل بها الحديث في سنده ومتننه، وهي أربعة وجوه.
- الرابع في تعليله للحديث بوجوه أخرى، وهي أحد عشر وجهاً.

ثم ختمتُ الباب بخلاصةٍ عامةٍ لأنتقل بعد ذلك إلى الكشف عن جهوده في
تحصيل الفقه لخدمة السنة، وذلك في الباب السابع، إيماناً مني واعتقاداً أن خدمة السنة
لن تتم إلا بالفقه، ومن سعى إلى خدمة السنة بلا فقه فاكتب على قفاه لا يفلح.

هذا الباب كسرتَه على خمسة فصول مع نقطة فرعية.

الأول هو في قضايا منهجية لا بد من معرفتها والإشارة إليها، كضرورة التفقه في
السنة، وسماع الأئمة من بعضهم من بعض، وشيوع التسامح العلمي، وكخدمة أبي حاتم
للفقه بالسنة والسنة بالفقه، وكخدمة الجرح والتعديل بالفقه، وكتحصيله لعلم أصول الفقه
لخدمة الفقه... وهي قضايا جعلتها أرضيةً لبحثِ الفصول الأربعة القادمة التي تناولت

فيها صلته بالذاهب الفقهية المتبوعة، كمذهب أبي حنيفة النعمان، ومذهب إسحق ابن راهويه، وفي كل فصل كنتُ أبين صلته بفقهاء الأئمة، وصلته بمن أدرك منهم، وصلته بشيوخ المذهب مستعرضاً نماذج من الفقه المذهبي الذي يتميز به، وختمتُ الباب - قبل الخلاصة - بنقطة فرعية رددت فيها على ابن قيم الجوزية الذي وصف أبا حاتم بعدم التفقه.

كان من نتيجة هذه المتابعات والتحليلات أنني وقفت على جملة من الأوهام وقعت متفرقة في موضوعات مختلفة ولدى نقادٍ مرموقين ومتعددين، وهذه الأوهام جمعتها في الباب الثامن والأخير، وهو الباب الذي عنونته بـ "الوهم والوهم المعاكس"، قصدت بـ "الوهم" ما وهم فيه أبو حاتم، وهذا عرضته وبينته في فصل، وقصدت بـ "الوهم المعاكس" أوهام غيره فيه، وهذا جعلته في فصل ثانٍ، حاولت فيه الدفاع عنه مما وصف به من تشدد وتعنت، وأنهيتُ البحثَ بخاتمة عامة وبفهرسة للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، وبفهرسة للآيات القرآنية وللأحاديث النبوية.

ولا يفوتني في نهاية هذه الكلمة أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المحترمة على تعبهم في القراءة والمطالعة⁽¹⁾، جزى الله خيراً الجميع وصلى الله وسلم وبارك على محمد وآله وصحبه.

(1) أخص بالذكر الأستاذ الفاضل الدكتور ادريس خليفة، عميد كلية أصول الدين الذي أفادني بحكم تخصصه في العلوم الشرعية، وكذلك أخونا الدكتور محمد الأمراني الذي وجدنا في ملاحظاته وانتقاداته ما يفيد.

مقدمة عامة

1- تصدير

نصدر هذا العمل في هذا الوقت لسببين: الأول واقعي، والثاني علمي أكاديمي.

- **السبب الواقعي** يتمثل في التحدي الكبير الذي تواجهه الثقافة الإسلامية اليوم، ولاسيما أصول هذه الثقافة. أصبح هذا التحدي ماثلاً في كل نسق علمي ينتمي إلى العلوم الإنسانية، وكائناً في كل مؤسسة ثقافية تتولى تلقين هذه المعرفة وإصدارها، ويتبع هذا المواجهة العسكرية التي تتكئ على العلم والتقنية لسحق كل فئة متنورة تطمح إلى إرجاع الروح إلى الثقافة الإسلامية لإحلالها في الواقع... كل الواقع.

ومن بين ظلام هذه الفتنة العالمية التي قادتها العولمة في صيغتها الجديدة تنبري أفكاراً وتصورات تحاول أن تعيد النظر في ثوابت الثقافة الإسلامية، متسلحة بوابل من نعوت الملصقات اللفظية ترمي بها السنة النبوية وشخصيات من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، وكثر التأويل المجحف والتحريف المقرف، وجرى التسابق بين فئات من مجتمعنا المعاصر إلى النيل من الفئة حاملة هذه العلوم، وإلى التضيق عليها في كل المجالات... لقد حاولنا كشف ذلك في مقالات تستهدف الرد على هذا وذاك، وما نريد من ذلك سوى التصحيح والبيان، لكن ذلك كله بقي ضعيفا أمام هول هذا التحدي الجارف، لذلك قررنا إصدار عملنا هذا في بلدنا هذا لعله يجيب على أسئلة قائمة، أو يرد على شبه ماثلة، أو يصحح أخطاء فظيعة وقاتلة...

لهذا السبب أصدرناه معتمدين في إصداره على إمكانياتنا المحدودة والضعيفة.

- السبب الثاني هو سبب علمي أكاديمي، فالأطروحة التي تُقدم منها هذا الجزء هي عمل علمي أكاديمي، استخدمنا فيه الأسلوب العلمي المطلوب والمنهج المرغوب، فموضوع البحث هو في الشرع ومن الشرع، وطرق البحث التي خرج بها إلى الوجود لها من الحجية الشرعية ما يكفي وزيادة، آليت على نفسي إخراجها حتى ينتفع به الطلبة والباحثون الأكاديميون المتخصصون في السنة النبوية وفي غيرها، وبما أن الرسالة جاءت في أربعة أسفار ضخمة قررنا تشويقها إلى أجزاء، كل جزء نتناول فيه موضوعا معيناً، وتستصدر هذه الأجزاء تباعاً إن شاء الله على وفق النسق العام للمنهج الذي وضعناه لمعالجة الموضوع مع تصحيحات وتعديلات في إعادة تسمية الأبواب والفصول والمباحث.

سيجد القارئ على غلاف كل جزء العنوان الأصلي للأطروحة الذي هو (أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية)، ثم يجد في أسفله العنوان الفرعي المتعلق بمضمون كل جزء، أما هذا الجزء فهو مقدمة للعمل كله، ولكونه استقل بموضوع التعريف بأبي حاتم الرازي وبالسنة النبوية أخذ العنوان الجزئي الآتي: (التعريف بأبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي ت 277 هـ: السنة - الحياة - العلم - الأخلاق - البيئية - السياسة - الثقافة - العقيدة).

2- تقديم

إن أعظم ما يمكن أن يتعلمه طالب العلم هو علم السنة النبوية، وذلك بعد القرآن وعلومه، فإذا كانت عناية علماء الأمة - قديماً وحديثاً - قد انصرفت إلى القرآن الكريم فحفظته في نصوصه كتابية وتدويناً وتحسيناً للرسم واعتناءً بوجوه القراءات مع الشرح والتفسير والفهرسة، وما تفرع عن هذه الاهتمامات من علوم، وما تولد عنها من فنون ومعارف فإن السنة النبوية ما زالت في حاجة إلى مثل هذا الاهتمام أو أكثر، لاسيما في جانب الشرح والتفسير والتحقيق، مع وضع قواعد وقوانين تعين على ذلك حتى يقل

الخلاف ويزول الاختلاف، ويدرك المسلم المعاصر كيف يتعامل مع السنة النبوية، وهذا كله لا يمكن أن يتم إلا بوضع جهود السلف - لاسيما الأعلام منهم - قيد الدراسة والتحليل، ذلك أن جهودهم هي الشذرات التي رسخت جذور البنيان وأرسته، ومعارفهم هي السياج الواقعي للسنة من الضياع، فالمعرفة - في هذا الميدان - تبدأ من معرفتهم، والفهم - في هذا المجال - يبدأ من فهمهم، ولا بد لمعرفة المعرفة من ضوابط تعصم من الخلل، ولفهم الفهم من قواعد تقي من آفات الزلل، وأول مسلك لذلك: هو الكشف عن جهودهم في خدمة السنة، ويتمثل هذا الكشف في التعريف بهم، وفي بسط الكلام على طرق تحصيلهم للسنة، وعلى طرق ضبطهم وتأديتهم ونشرهم لها، ومعرفة عمن رووا ومن روى عنهم، مع الوقوف عند العلوم التي برزوا فيها، وخدموا السنة من خلالها، وهل وافقوا القواعد والقوانين التي وضعها السابقون واصطلحوا عليها أم خالفوها! فإن وافقوا فكيف وافقوا؟ ولم وافقوا؟ وإن خالفوا فلم خالفوا وكيف خالفوا؟ وما حجم ابتكارهم وإبداعهم في ذلك؟ وبوسع الدارس - بعد ذلك - أن يوازن ويقارن ليحلل ويستنتج حتى يقف على ما بقي مجهولا ويحتاج إلى تعريف، وما بقي غامضا ويحتاج إلى توضيح، وما بقي مشكلا ويحتاج إلى حلول... وهذا كله لن يتم - كما ذكرت - إلا باستحضار إنجازاتهم العلمية قصد تشخيص ألفاظهم، وتحديد مصطلحاتهم بغية توثيقها وضبطها وتحليلها ورسم معالم المنهج المعمول به في خدمة السنة النبوية.

وأعتقد أن بعض كتب الطبقات - في القديم - عرّفت ببعض الأعلام لكنها لم تتوسع بالقدر الكافي الذي يحقق ما ذكرنا، كما أعتقد أن بعض الدراسات - في العصر الحديث - فعلت شيئا من ذلك لكنه قليل أمام ما تبقى من جهود مطمورة في المصادر القديمة المخطوطة منها والمطبوعة، وإذا فعلت فإنها تقتضب الموضوع اقتضابا، وتنتخب منه انتخابا، فيقع الخلل والتقصير في هذه الجهة أو تلك، ويبقى الموضوع مع مر الأيام غامضا مما يجعل الباحثين يعاودون فيه الكرة المرة بعد الأخرى، فيقع التراكم والتكرار،

وأظن أن المحاولة التي أقوم بها في هذا العمل ستجلي حقيقة شخصية علمية مرموقة عند السلف والخلف، وستحقق أشياء مما ذكرنا، وأول شيء هو حصر جهود العالم الناقد الألمعي الحصيف أبي حاتم الرازي - محمد بن إدريس بن المنذر - المحدث النحرير، والسني الجهيد، وذلك في دراسة إخالها عامة وشاملة.

أما هذا العمل الموجود في هذا الجزء فقد ضمنا فيه بحث الموضوع في بابين:

الباب الأول في التعريف بالسنة النبوية تاريخا وبنية كسرناه على فصلين جامعين:

الفصل الأول بحثنا فيه تطور السنة النبوية وجعلناه في طورين: طور في حياته

صلى الله عليه وسلم، ويضم روافد ثلاثة: الأول في صلته بربه، والثاني في صلته بنفسه الذي نعني به "خاصة نفسه" والثالث في صلته بالمحيط الخارجي، وطور بعد قبضه صلى الله عليه وسلم، عالجتنا موضوع تاريخ السنة النبوية في هذا الطور من معيارين: معيار زمني ومعيار علمي موضوعي، المعيار الزمني ينقسم إلى حقبتين: الأولى حتى سنة أربعين، والثانية من سنة أربعين إلى نهاية القرن الثاني، والمعيار العلمي الموضوعي ينقسم إلى مراحل ثلاثة: مرحلة التشكيل، ونعني بها مرحلة تَكُونِ السنة النبوية، ومرحلة التأصيل وبحثناها من جهة التدوين الرسمي ومن جهة التأليف والتصنيف، ومن جهة الجرح والتعديل، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التكميل التي امتدت على مدى القرن الثالث، هذا عن الفصل الأول.

أما *الفصل الثاني* فهو في التعريف بالسنة من جهة البنية، ونعني بالبنية طرق

التعامل معها، وهو فصل إشكالي في الموضوع، عالجتنا في مبحثين: المبحث الأول في ذكر العوائق والمشاكل التي تعترى بحث موضوع السنة النبوية عند الباحثين في هذا العصر.

والمبحث الثاني في بيان علميتها، وأهمية العلم ونشأته، وضرورة ارتباط الفهم بالعلم.

ومن خلال فرع من فروع هذا المبحث حاولنا تقديم بعض المقترحات التي تساعد

على خدمة السنة على المستوى العلمي، وأنهينا الكلام في موضوع هذا الباب بخاتمة.

أما **الباب الثاني** فهو في التعريف بأبي حاتم الرازي، وكسرناه على ثلاثة فصول:
الفصل الأول في حياته وشخصيته العلمية والخلقية، ويتكون من ثلاثة مباحث:
الأول في المصادر التي ترجمت لأبي حاتم الرازي جاءت محصورة في ثمانية أنواع، والثاني في حياته وتحت سبعة مطالب، والثالث في شخصيته العلمية والخلقية وتحت ثلاثة مطالب.
الفصل الثاني في بيئته، ونعني بـ (البيئة) بلدة الري التي شب فيها وشاب،
قصدنا الكلام عنها كمدرسة علمية وكموقع ثقافي، كسرنا هذا الفصل على مبحثين: الأول
في ضبطها وتحت خمسة فروع، والثاني في الشيوخ الذين تحمل عنهم فيها.
الفصل الثالث والأخير في عصره السياسي والثقافي، وتدور قضاياها في مبحثين
رئيسيين: المبحث الأول في عصره السياسي، وفيه مطلبان، والمبحث الثاني في عصره
الثقافي ودوره فيه وفيه مطلبان أيضا، وأنهينا هذا الباب بخاتمة ثم بخاتمة عامة للمبحث
كله مع لائحة للمصادر والمراجع وفهرس تفصيلي للمحتويات.
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

3- تقريب الموضوع

خدمة السنة النبوية لها جوانب متعددة وفسيحة، فهي - من جهة - علوم
ومصادر ومناهج وأعلام ومصطلحات ... وهي - من جهة أخرى - جوانب من الحياة
الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والخلقية... هذه الجوانب هي التي تُستَوْحَى
من قيم المجتمع الإسلامي الذي كان على عهد النبوة، ثم على عهد الخلافة الراشدة،
والكل مصدره واحد هو قول وفعل وتقرير النبي صلى الله عليه وسلم، ولقد اختلفت جهود
السلف في خدمتها ذبا وتبليغا وتطبيقا حتى إنهم كانوا يعينون نوع الجهد الذي بذله
الرجل في خدمتها، والحالة التي اتصف بها فيها، فمنهم الجامع لها، والعالم بها،
والواصف لها، يقول عبد الرحمن بن مهدي - وهو أحد النقاد في علم الحديث، وأحد

أعلام السنة الكبار، (ت 198 هـ): (لم أر أحدا أعلم بالسنة من حماد بن زيد، ولم أر أحدا أحسن وصف لها من شهاب بن خراش، ولم أر أحدا أجمع من ابن المبارك)⁽¹⁾.

ويريد ابن مهدي بـ (العلم بالسنة) هنا، التفقه فيها، ومعرفة متونها وأسانيدها، وإلى هذا ذهب أبو حاتم الرازي - فيما أخرجه بسنده المتصل إلى ابن مهدي - أنه كان يقول: (ما كان بالشام أحد أعلم بالسنة من الأوزاعي)⁽²⁾، أي خبيرا بكل ما يتصل بها، والعلم - كما عرفه الحافظ ابن حجر هو: (معرفة العلوم الشرعية)⁽³⁾.

ويريد بـ (الوصف): التوفيق في تفسير نصوصها، والتمكن من شرح ما استشكل من ألفاظها، والقدرة على بيان ما غمض من متونها تعارضا وترجيحا ..

ويريد بـ (الجمع): الرحلة في طلبها، وسماعها من أفواه الشيوخ، والضبط عنهم، مع تصنيفها بعد تنقيحها، وإلى هذا أشار أبو حاتم الرازي في توجيهه لطالب العلم: (إذا كتبت فقمش، وإذا بحثت ففتش)⁽⁴⁾، وقد كان عبد الله بن المبارك في هذا الأمر سيدا.

وإذا التزم الرجل بالسنة أصبح من أهلها ومن المنتسبين إليها، وإذا أصبح منها على هذا الحال وجب على النقاد ذكره بها، قال أبو حاتم: (زهير ثقة، متقن، صاحب سنة)⁽⁵⁾، وقال: (وكان مغيرة صاحب سنة، ذكيا حافظا)⁽⁶⁾، وقال في توثيق أبي الزناد: (ثقة، فقيه، صاحب سنة)⁽⁷⁾.

(1) النص أورده الحافظ الذهبي في ترجمة شهاب بن خراش من الميزان 281/2 رقم 3750 من رواية أبي بكر ابن أبي الأسود.

(2) مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ص 184.

(3) فتح الباري - كتاب العلم - 141/1.

(4) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 220/2 رقم النص 1670 وسيأتي التعليق عليه في القضية الأولى من الفصل الأول في الباب الرابع.

(5) الجرح والتعديل 589/3 رقم 2674 وزهير هو ابن معاوية بن حنيج بن الرحيل بن زهير بن خيثمة، أبو خيثمة الجعفي.

(6) المصدر السابق 229/8 ترجمة مغيرة بن مقسم الضبي.

(7) المصدر السابق 49/5 رقم 227 وأبو الزناد هو عبد الله بن ذكوان.

وإذا جمع بين الالتزام بها في السلوك والعلم بحيث فاق أقرانه كان فيها إماما، وقد يكون إماما في جانب منها دون آخر، روى أبو حاتم الرازي بسنده إلى ابن مهدي أنه كان يقول: (الناس على وجوه: فمنهم من هو إمام في السنة إمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في الحديث، فأما من هو إمام في السنة وإمام في الحديث فسفيان الثوري)⁽¹⁾.

وغرض ابن مهدي هو التنبيه على أمر مهم وهو أن قدرات السلف في خدمة السنة تختلف كما وكيفا، وجهودهم فيها تتباين قلة وكثرة، ولم يكن أحد ينكر على الآخر بما فضله الله عليه من العلم، فمنهم من برز حظه في الحفظ لها من دون أن يكون ناقدًا فيها، ومنهم من ظهرت شهرته في شرح نصوصها، والتفقه في أحكامها من دون أن يكون راوية لها، عارفا بأسانيدها وطرقها، ومنهم من ذاع صيته في التصنيف في جانب منها دون إدراك جوانب أخرى، ومنهم من رزقه الله من كل علم نصيبا، ومن كل فن حظا فتوفق في خدمتها وفي الذب عنها، وهذا من الخيرات التي أمر الشرع بالتنافس فيها، والاستباق إليها، وفوق كل ذي علم عليم، روى أبو حاتم الرازي فقال: سئل أحمد ابن حنبل عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع فقال: كان يحيى أبصرهم بالرجال، وأنقاهم حديثا، أظنه قال: وأثبتهم، وكان وكيع أسردهم، وكان عبد الرحمن أكثرهم حديثا)⁽²⁾.

والأمر الذي تنبغي الإشارة إليه هو أن السنة النبوية عُرِّفَتْ بطائفة من الرجال أبى الله عز وجل - في المقابل - إلا أن يُدَوَّنَ أسماءهم لتبقى محفوظة كما حَفَظَ الذكر الحكيم، وذلك تشريفا لهم وتكريما، وهي جدلية أفضت إلى معادلة منسجمة، من كان يحبهم أحب السنة، ومن أبغضهم أبغض السنة، وقد جعل السلف من هذا قاعدة عامة تسري في العلم والعمل، فقد أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى أحمد بن محمد الهمداني قال: ثنا عبد الرحمن بن حمدان المرزبان قال: قال لي أبو حاتم الرازي: (إذا رأيت

(1) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد 63/1 رقم النص 43.

(2) الجرح والتعديل 23/2.

البغدادي يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سنة، وإذا رأيتَه يبغض يحيى ابن معين فاعلم أنه كذاب⁽¹⁾، وكذلك أخرج بسنده إليه أنه قال في أبي زرعة : (إذا رأيت الرازي وغيره يُبغض أبا زرعة فاعلم أنه مبتدع)⁽²⁾.

وأرى أن أبا حاتم لطف الكلام هنا تليفاً، فقد ذهب - في غير هذا الموطن - إلى جعل بغض أصحاب السنة من علامة الزندقة⁽³⁾، وكذلك فعل أبو زرعة الرازي فيمن ينتقص من أصحاب الحديث من الصحابة وغيرهم⁽⁴⁾، كما جعله علي بن المديني ذريعة لاتهام صاحبه علي الإسلام⁽⁵⁾، وإنما وصفهم أبو حاتم بالكذب - في النص المتقدم - لأن يحيى بن معين كان شديداً على الكذبة، وعلى أهل الاختلاق والافتراء.

وشبيهه بما تقدم ما ذكره أبو نعيم بقوله : (وإذا رأيت الخراساني يتكلم في إسحق ابن راهويه فاتهمه في دينه)⁽⁶⁾، وهكذا انتشرت هذه الوصية في سائر أهل الأرض، وذاغت في كل الأمصار، يدلنا على ذلك أنهم اختبروا رواة كل قطر بذلك، جاعلين حبيهم لأنمة مصرهم من علامة حبيهم للسنة، فقد تقدم معنا أن أهل بغداد امْتَحِنُوا بالإمام أحمد ويحيى، وأهل البصرة بحماد بن زيد، وأهل الشام بالأوزاعي وأبي إسحق الفزاري، وأهل خراسان بإسحق بن راهوية، وأما أهل الري فاختبروهم بأبي زرعة وأبي حاتم، قال أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي الطبري : (إذا رأيت رازيا وخراسانيا يحب أبا حاتم وأبا زرعة فاعلم أنه صاحب سنة)⁽⁷⁾.

(1) تاريخ بغداد 184/14 وقال في مقدمة الجرح والتعديل: (إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سنة) ص 306.

(2) تاريخ بغداد 329/10، وانظر تهذيب الكمال 96/24.

(3) راجع شرح أصول الاعتقاد 182/1 رقم النص 323.

(4) راجع الكفاية ص 27.

(5) الميزان 1/ (590-592) ت 2251.

(6) تاريخ بغداد 348/6-349، وقال وهب بن جرير: (جزى الله إسحق بن راهويه وصدقة ومعمر عن الإسلام خيراً، أحيوا السنة بأرض المشرق) المصدر السابق.

(7) تهذيب الكمال 389/19 ترجمة رقم 5050.

لقد اعتمد أبو حاتم في خدمة السنة على عِلْمِ عَدَدٍ من الشيوخ الذين - هم بدورهم - أسدوا للسنة خدمات جلى، فالتزم برواية آثارهم فيها، سالكا مسلكهم إليها، وتابعا الطريق الذي رسموه نحوها، عاملا بنصائحهم، مطبقا لتوجيهاتهم العلمية والتربوية في إطارها، فكان كلما ذكرهم عظمهم، وأثنى عليهم حتى عُدَّ بِحَقِّ حَلْقَةٍ وصل قوية بين علماء القرن الأول والثاني، ومن عاصر من أهل القرن الثالث من جهة، وبين من جاء بعده من العلماء المعدودين من أهل العلم بالسنة من جهة ثانية، كما عُدَّ (محطة تصفية) لما جاء قبله، ولما تحصل في عصره، ويمكن للمرء أن يعتبره كذلك، بل أكثر من ذلك، فالرجل أخرج مرويات كثيرة، متعددة المناحي ومتنوعة الموضوعات، وكرس حياته كُلِّها لخدمة السنة، لم يكن له هم سوى السنة، وكأنه ما خلق إلا لها، وما ولد إلا لأجلها، وقد ساعده على ذلك عمره الذي امتد أكثر من ثمانين سنة، قضى منها زهاء سبعين سنة في خدمة العلم الشريف، كان خلالها راحلا، متنقلا، باحثا، سائلا، مدونا ودارسا، عُرف بذلك واشتهر به فاستحق الإمامة في السنة بلا منازع.

وإذا قيل : إن أبا حاتم برز في علم الحديث بصفة خاصة ! قلنا: نعم، إنه أعطى للحديث كل وقته لكنه لم يترك العلوم الأخرى جهلا أو إهمالا، بل اهتم بها، ونال حظه منها، لأنها روافد أساسية لتخصصه، لا يمكن للباحث في السنة النبوية، المشتغل بها أو الداعية إليها - متقدما كان أم متأخرا - أن يستغني عنها. ولما وجدت خبرته شملت نواحي أخرى من العلوم الشرعية تناولت أهم ما يمكن الرجوع إليه في الموضوع، وعالجته وفق الشروط العلمية اللازمة للإنجاز، وذلك سعيا مني إلى المساهمة في رسم المنهج العلمي العام لضبط جهود الأعلام، وضبط ألفاظهم ومصطلحاتهم في ميدان السنة حتى يزول الإبهام والغموض الواقعان بين السنة النبوية ومتبنيها من أهل هذا العصر.

هذا وقد أفضى بي البحث إلى مواصلة الليل بالنهار لجمع مادته وترتيبها، والنظر في محتواها، وما أعقب ذلك من تحليل معطياتها، واستخلاص نتائجها، ومع كل هذا فإني لا أدعي كامالا ولا إحاطة، فقد تكون هناك دراسات أخرى تبين ما لم أبينه، وتكشف عما لم أكشف عنه، غير أنني مقتنع هنا اقتناعا كاملا أن بحثي هذا كشف أهم المعطيات العلمية المتعلقة بأبي حاتم الرازي، وألقى الضوء على تفاصيل كثيرة في جانب خدمته للسنة وإن كان هناك من بعض الأخطاء - وهي كائنة لا محالة - فلا يعزى ذلك إلى تقصير مني ولا تفريط ولكن إلى ضعف الإنسان الذي خلق ضعيفا، وما الكمال إلا لله وحده.

(ونور كل ذي علم عليم)⁽¹⁾.

(و ما أوتيتم من العلم إلا قليلا)⁽²⁾.

كتبه محمد خروبات بمراكش الحمراء

مصليا وحامدا في 8 محرم 1424 هـ

الموافق لـ 12 مارس 2003 م.

(1) سورة يوسف الآية 76.

(2) سورة الإسراء الآية 85.

الباب الأول

في التعريف بالسنة النبوية
تاريخنا وبنية



التعريف بأبي حاتم الرازي وبجهوده في خدمة السنة النبوية يعني الانتقال إلى القرن الهجري الثالث، وهي قفزة غير مشروعة علميا، لأن السنة النبوية مرت إلى القرن الثالث من القرنين الأولين، لذلك خصصنا للسنة النبوية بابا مستقلا يعرف بها أولا ويبحث أطوارها ومراحلها، ويبسط بعض المقترحات المنهجية للتعامل معها.

الفصل الأول: أطوار تاريخ السنة حتى القرن الثاني

مرت السنة النبوية بطورين هاميين قبل أن تدخل أطوارا ومراحل أخرى.

الطور الأول : في حياته صلى الله عليه وسلم، وهذا الطور هو طور التأسيس

والمنشأ، ويتكون من ثلاثة روافد :

– الرافد الأول : في صلة النبي صلى الله عليه وسلم بربه، وهي المتمثلة في

نسكه وعباداته وزهده وورعه وتقواه، واقامة شرائع الدين وفرائضه، وهذا الرافد يمكن

تقسيمه إلى مرحلتين :

مرحلة ما قبل نزول الوحي، وهي مرحلة من السنة النبوية، لأنها تعين على

معرفة سيرة صاحب السنة، وتساعد على الوقوف على مراحل الدعوة، وعلى التدرج في

تشريع الأحكام.

وتليها مرحلة نزول الوحي، وفي هذه المرحلة تتجلى الصلة واضحة بين النبي

صلى الله عليه وسلم وربه، ومن أهم ما تولد عن هذه الصلة معجزاته وكراماته والبراهين

الخارقة للعوائد، وهي التي جمعها العلماء في موضوع (دلائل الإعجاز)⁽¹⁾، وهو مكون

أساسي للسنة النبوية كما لا يخفى.

الرافد الثاني: في صلته بنفسه: وهي ليست صلة حرة طليقة تعبت بالنفس

حسب هواها، أو حرة مطلقة تتجاذبها الأهواء المحيطة بها فتسخرها حسب النشوة

والنزوة، إنها صلة مقيدة بالتعاليم الربانية، ومضبوطة بالتوجيهات الإلهية الحكيمة،

وهذه المعطيات جميعها هي (الحق) الذي وصفه الله سبحانه وتعالى بقوله: (ولو اتبع

(1) راجع مصادر السيرة النبوية وتقييمها، ص 44-45 -، والمقصود هنا: المعجزات وخوارق العادات.

(الحق أهولهم لفسرت السماوات والأرض ومن فيهن)⁽¹⁾. لذلك كان الوحي يتدخل في شؤون هذه النفس ليرزقها الاستقامة وحسن الثبات على الصراط المستقيم : (فاستقم كما أمرت، ومن تاب معك، ولا تطغوا)⁽²⁾، ويقول تعالى : (ولئن اتبعت أهولهم من بعد ما جاءك من العلم إنك لؤأ لئن الظالمين)⁽³⁾.

والسبب في ذلك أن ذات النبي صلى الله عليه وسلم ليست كسائر الذوات، ونفسه ليست كسائر الأنفس، فهي ذات نبوية، ونفس رسولة، تنبئ عن الله عز وجل أمره وقصده إلى من خلق من عباده، يقول الله عز وجل موجهها: (هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم، يتلو عليهم آياته ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين)⁽⁴⁾.

ويقول مخاطبا : (كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليكم آياتنا، ويزكيكم، ويعلمكم الكتاب والحكمة، ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون)⁽⁵⁾.

وقد تمكن الوحي من أن يسوي خلق هذه الذات، ونجح في تقويم سلوك هذه النفس في توازن محكم وأصيل، وبعيدا عن كل زيغ، وبمناى عن كل انحراف حتى أصبحت أقوالها وأفعالها وتقريراتها مصدرا من مصادر الاتباع في هذا الدين، وقد فسر العلماء كلمة (الحكمة) ب (السنة)⁽⁶⁾. وشهد الوحي بذلك، قال تعالى : (وإنك لعلی خلق

(1) سورة المؤمنین الآية 71.

(2) سورة هود الآية 112

(3) سورة البقرة الآية 145

(4) سورة الجمعة الآية: 2.

(5) سورة البقرة الآية: 151.

(6) يقول الإمام الشافعي معلقا على كلمة (الحكمة): فذكر الله الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت من أرض من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم) وقال: (وهذا يشبه ما قال، والله أعلم، لأن القرآن ذكر، وأتبعه الحكمة، وذكر الله تعالى منه على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز - والله أعلم - أن يقال الحكمة ههنا إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله عز وجل).

أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه من طريق الربيع بن سليمان المرادي. انظر 87/3.

وراجع الرسالة ص: (76 - 78)، فقرة من رقم (244 إلى 205).

وراجع تفسير الحافظ ابن كثير 291/1، وتاريخ التشريع الإسلامي للخضري ص: 148 =

عظيم⁽¹⁾. كما شهد له بذلك أقرب الناس إليه وهي زوجته أم المؤمنين عائشة، وخادمه أنس بن مالك رضي الله عنهما.

أخرج الإمام أحمد في المسند والبيهقي في السنن الكبرى بسندهما إلى سعد بن هشام بن عامر أنه قال : أتيت عائشة فقلت : يا أم المؤمنين اخبريني بخلق رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت: كان خلقه القرآن، أما تقرأ القرآن قول الله عز وجل: (وإنك لعلی خلق عظیم)، قلت: فأني أريد أن أتبتل، قالت: لا تفعل، أما تقرأ (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)⁽²⁾. فقد تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ولد له⁽³⁾.

وأخرج مسلم في صحيحه من حديث أنس قوله : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقا)⁽⁴⁾.

هذه الأخلاق الحميدة، والآداب المثالية الرفيعة هي التي اجتهد العلماء فيها فجمعوها في عنصر مهم من العناصر المكونة للسنة، هو عنصر (الشماثل المحمدية)⁽⁵⁾ -

- الرافد الثالث : هو في صلته بالمحيط الخارجي، ونعني به المجتمع، وما تضمن من إنسان وحيوان ونبات وجماد، وهي صلة واسعة وعريضة شملت نواحي شتى

= ويقول الشافعي: (وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب وكل ما سن فقد ألزمتنا الله اتباعه، وجعل في اتباعه طاعته، وفي العنود عن اتباعه معصيته التي لم يعذر بها خلقا، ولم يجعل له من ترك اتباع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخرجا، وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ليس فيه حكم فيحكم الله سنه، وكذلك أخبرنا الله في قوله: (وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم، صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض، إلا إلى الله تصير الأمور) الشورى الآية: 52. أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه 88/3، وانظر الرسالة ص: 88 فقرات (292 - 293).

(1) سورة القلم الآية 4.

(2) من سورة الأحزاب الآية 21.

(3) الإمام أحمد في المسند 105/6 رقم الحديث 24592 والبيهقي في السنن الكبرى - باب في قيام الليل - 499/2-500.

وأخرجه أحمد بلفظ : (كان خلقه القرآن) من طريق آخر إلى سعيد بن هشام بن عامر عن عائشة، انظر 185/6-186 رقم 25289، وهو في المسند بهذا اللفظ من حديث الحسن عن عائشة 245/6 رقم 25802.

(4) صحيح مسلم 1805/4 رقم 2310 كتاب الفضائل - باب: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقا .

(5) انظر على سبيل الاطلاع مصادر السيرة النبوية وتقويمها ص: 42-43.

من حاجات الدنيا والآخرة، وأول جيل عايش هذه الصلة ورآها عن قرب فاستثمرها، وعاش سعيدا هادئا في ظلها هو الجيل الأول من المؤمنين، هؤلاء هم الذين رباهم النبي صلى الله عليه وسلم فأحسن تربيتهم، ووجههم فأفلح في توجيههم، إنهم جيل الصحابة الذين كانوا يرجعون إليه مباشرة فيسألونه ويسمعون منه، ويتتبعون حركاته وسكناته، هؤلاء لم تكن معرفتهم لله الخالق، والكون المخلوق، والإنسان تخرج عن ثلاثة عناصر، كل عنصر يكون نوعا من أنواع السنة :

1 - ما أجابهم به وقاله، وهو يدخل في السنة القولية.

2 - ما فعله أمامهم وهو يدخل في السنة الفعلية.

3 - ما أثبتهم وأقرهم عليه، وهذا يدخل في السنة التقريرية.

1- فجوابه وقوله لهم هو وحي، يقول الله تعالى مقرا هذه الحقيقة وواصفا لها :

(وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) ⁽¹⁾، ويقول في وعيد غليظ : (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخزنا منه باليمين، ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أمر عنه حاجزين) ⁽²⁾.

2 - وفعله أمامهم هو من الوحي، وهذا فيه أمر من الله تعالى : (قل كل يعمل على

شاكلته) ⁽³⁾، وفي قوله : (قل يا قوم اعملوا على مكانتكم إني عامل، فسوف تعلمون) ⁽⁴⁾.

وهذه الآيات تؤكد حقيقة غالية، وفائدة علمية عالية، وهي أن السنة الفعلية -

كالسنة القولية - لا مدخل للمساومة فيها. ذلك أن التنازل عن بعضها لضدها ونقيضها

لم يقع، وأن استبدالها في جانب الممارسة بفعل آخر ولو مؤقتا لم يتم، كيف والله

سبحانه وتعالى يقول : (إن فزرك قتل لي عملي، ولستم عملكم، أنتم بريئون مما أعمل، وأنا

(1) سورة النجم الآية 3-4.

(2) سورة الحاقة الآية (44-46).

(3) سورة الإسراء الآية 84.

(4) سورة الزمر الآية 39.

بريء مما تعملون⁽¹⁾ والبراءة هنا هي حصول القطيعة بين الشرك الفعلي والإيمان الفعلي، والبدعة الفعلية والسنة الفعلية فلا توفيق، ولا مزج ولا التقاء، وهذا النوع من السنة لا يشك فيك إلا ناقص علم وقليل إيمان.

3- وما أقرهم عليه هو من الوحي أيضا، وقد أمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين بمحكم التنزيل بالعمل حتى ينظر الله ورسوله فيه فقال : (وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والؤمنون)⁽²⁾.

وقال : (وسيري الله عملكم ورسوله، ثم تروون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون)⁽³⁾.

وأمر بجميع ما اختلف فيه من الأقوال والأعمال أن ترد إلى الوحي فقال : (فإن تنازعتم في شئ فرووه إلى الله والرسول)⁽⁴⁾ وذلك لغرض الاحتكام إليه، (وما اختلفتم فيه من شئ فحكمه إلى الله)⁽⁵⁾.

والسنة التقريرية - من جهة الموضوع والوقوع - على نوعين : نوع كان النبي صلى الله عليه وسلم يراه من فعلهم أو يسمعه من قولهم بحكم معاشرته لهم، واحتكاكه بهم⁽⁶⁾، ونوع كان يعرض عليه من قبلهم حتى يقرهم عليه، أو ينهاهم عنه⁽⁷⁾.

(1) سورة يونس الآية 41.

(2) سورة التوبة الآية 105.

(3) سورة التوبة الآية 94.

(4) سورة النساء الآية: 59.

(5) سورة الشورى الآية: 8.

(6) من ذلك ما وقع لقيس - جد سعد بن عباد - فإن النبي صلى الله عليه وسلم رآه يصلي ركعتي الفجر بعد صلاة الصبح فلم ينكر عليه، والواقعة أخرجها الشافعي في المسند 58/8. والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه 119/4.

(7) شاهد الإقرار أن رجلين من الأنصار خرجا في سفر، فحضرتهما الصلاة، وليس معهما ماء فتيما صعيدا طيبا فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما ولم يعد الآخر، فلما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضا عليه ذلك فقال للذي لم يعد: (أصبت السنة وأجزأتك صلاتك)، وقال للذي توشأ وأعاد: (لك الأجر مرتين).

أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه - واللفظ له - من حديث أبي سعيد الخدري 194/5، وأخرجه الحاكم في المستدرک 1 (178 - 181)، وأبو داود في السنن - الطهارة - 63/1 رقم 338، والنسائي في السنن - باب التيمم - 213/1، والدارمي في السنن - باب التيمم - 190/1، والبيهقي في السنن الكبرى - في الطهارة - =

ومن جهة عدد الصحابة على ثلاثة أنواع : نوع يقع للصحابي الواحد⁽¹⁾ ونوع يقع لصحابيين⁽²⁾ ونوع يقع لجماعة منهم⁽³⁾.

= باب المسافر يتيم 231/1، وانظر الزيلعي في نصب الراية 160/1 في الطهارة، وابن حجر في تليخيص الحبير 1-155 كتاب التيمم رقم 212 - والتبريزي في مشكاة المصابيح 166/1 رقم 532. وأما شواهد النهي فمتعددة بتعدد مستويات النهي وصفاته، وقد خاض الأصوليون في بحث صفة نهي النبي صلى الله عليه وسلم هل هو للتحريم أو للكره أو غير ذلك، واتفقوا على أن الدلالة الأصلية للنهي تتصرف إلى التحريم ما لم تصرفه قرينة من القرآن عن ذلك. وللشافعي رحمه الله في هذا الموضوع تفصيلات جيدة وتقسيمات جديدة في باب (صفة نهي النبي صلى الله عليه وسلم) من كتابه (جَماع العلم)، انظر ص: 91 وما بعدها. وللاستئناس راجع (دراسات في أصول تفسير القرآن) للدكتور محسن عبد الحميد، ص: 65 وما بعدها.

(1) من ذلك حديث ذي اليبدين السلمي (أقصرت الصلاة أم نسيت ؟) فقال : أكما يقول ذو اليبدين ؟ قالوا : نعم. أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة في كتاب الصلاة - باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره برقم 482، وأخرجه في كتاب الأذان - باب : هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس - برقم 714، وأخرجه في كتاب السهو - باب: إذا سلم في ركعتين.... برقم 1227، وكذلك في باب من لم يشهد في سجدي السهو - برقم 1228، وفي باب من لم يكبر في سجدي السهو برقم 1229، وأخرجه في باب ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم : الطويل والقصير برقم 6051 .

وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة - كتاب الصلاة - باب ما يكره للمصلي وما لا يكره، انظر الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان 31/6 رقم 2256، وفي باب سجود السهو برقم 2675، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن أبي هريرة - كتاب السهو - باب إيجاب سجدي السهو على المسلم 116/2 رقم 1035 و1042. وأخرجه أبو داود في السنن - كتاب الصلاة- باب السهو في السجدين 265/1 رقم 1008، وهو في صحيح أبي داود لناصر الدين الألباني برقم 886.

وأخرجه النسائي في السنن - كتاب السهو - باب ما يفعل من سلم من ركعتين ناسيا وتكلم 21/3، وهو في صحيح سنن النسائي للألباني برقم 1166.

وأخرجه ابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب فيمن سلم من اثنين أو ثلاث ساهيا 383/1 برقم 1214. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الصلاة - باب من كثر عليه السهو في الصلاة فسجدنا السهو تجزيان عن ذلك كله- 346/2 - وفي باب كيف يسجد للسهو إذا سجدهما بعد السلام 353/2.

وانظر كتاب النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية، فقد أورده في ص : 206، وانظر الإصابة ترجمة ذي اليبدين السلمي 489/1 رقم 2481، والاستيعاب في معرفة الأصحاب 1/ (491-494).

ومن هذا النوع ما وقع لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، إذ كثيرا ما كان الوحي يوافق قوله حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم : (قد كان يكون في الامم قبلكم مُحَدَّثُونَ فإن يكن في امتي منهم أحد فإن عمر ابن الخطاب منهم)، والمحدث هو الذي يجري الصواب على لسانه كما فسر ذلك البخاري، راجع صحيح مسلم - كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل عمر 2893 رقم 2893 مع الهامش.

(2) كما تقدم في الهامش رقم (04) ومن شواهد هذا النوع أيضا ما وقع لعبد الله بن مسعود مع صحابي سمعه يقرأ آية على خلاف ما يقرأ ابن مسعود، فانطلق به إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا سمع حكايتهما قال لهما: (كلاكما محسن ولا تختلفوا....) أخرجه البخاري في كتاب الخصومات - انظرفتح الباري 85/5 رقم 2010 وأخرجه في كتاب فضائل القرآن في المصدر السابق 719/8 رقم 5062.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند 393/1-405/1-411/1-412، وانظر شرح السنة للبيهقي 506/4 رقم 1229، واقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ص : 30.

(3) من شواهد حديث عبد الله بن عمر قال: (نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم انصرف من الأحزاب: (لا يصلين أحد الظهر - وفي رواية العصر - إلا في بني قريظة)، فتخوف ناس فوث الوقت فصلوا دون بني قريظة، وقال الآخرون، لا نصلي إلا حيث أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن فات الوقت، قال: فما عفت واحدا من الفريقين). أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الجهاد والسير - 1391/3 رقم 1770، والبخاري في كتاب الخوف باب صلاة الطالب والمطلوب، والفتح 506/2 رقم 946، وفي كتاب المغازي - باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب 470/7 - 471 رقم 4117 - 4119، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الآداب - باب اجتهاد الحاكم فيما يسوغ فيه الاجتهاد 119/10، وأخرجه في دلائل النبوة - أبواب جماع الغزوات - باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة 6/4 - 7.

وكان الصحابة - رضي الله عنهم - يرفعون أفضيتهم وخصوماتهم وما اختلفوا فيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فكانت نفوسهم لا ترتاح، وخواطرهم لا تهدأ إلا بعرض ذلك عليه، ولا يجد الواحد منهم في نفسه حرجا مما قضى ويسلم تسليما مطلقا غير مشوب بحذر ولا بخوف ولا بمجاملة، لأن ما قضى فيه هو السنة، كيف لا يفعلون ذلك والله سبحانه وتعالى ربط ذلك بالإيمان ربطا فقال وهو يقسم بنفسه : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجروا ني أنفسهم حرجا مما قضيت، ويسلموا تسليما)⁽¹⁾.

هذه الروافد الثلاثة هي التي تكون السنة النبوية في عهده صلى الله عليه وسلم، وقد تلقاها الصحابة مجتمعين، وتلقوها متفرقين وكل واحد منهم نال منها حظه، وكسب منها أجره، وهي كلها من السنة كما رأيت، وإليها أشار حسان بن عطية فيما أخرجه الدارمي والخطيب البغدادي بسندهما إليه أنه قال : (كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن)⁽²⁾، وجمعهما هذا الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قال : (ما تركت شيئا مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به، ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه إلا وقد نهيتكم عنه، وإن الروح الأمين قد نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها فأجملوا في الطلب)⁽³⁾.

بقي أن أشير إلى ميزتين أساسيتين ساعدتا على وجود السنة، وعلى استقلاليتها في هذا الطور، وهما ميزتان يحسبهما من ليس له علم بهذا الفن متناقضتين.

(1) سورة النساء الآية 65، وسبب نزولها في الزبير بن العوام مع رجل خاصمه، فرفعوا أمرهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقاضى للزبير فقال الرجل: إنما قضى له لأنه ابن عمته، فنزلت. أخرج الواقعة الخطيب في الفقيه والمتفقه 4-145 والحافظ السيوطي في الذر المنثور 2/322 حديث 2.

(2) سنن الدارمي - باب السنة قاضية على كتاب الله - 145/1، والفقيه والمتفقه 93/3، والكفاية ص : 27.

(3) أخرجه الخطيب البغدادي من طريق محمد بن إدريس الشافعي في الفقيه والمتفقه 93/3، وأخرجه البيهقي في سننه - كتاب النكاح-7/76 والإمام الشافعي في الرسالة ص 87 فقرة رقم 289 وهو في صحيح الجامع الصغير وزياداته الفتح الكبير 2/1308 رقم 2994/7000.

الميزة الأولى : نهيه صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة عن كتابة شيء من السنة في عهده، مع تأكيده على اتباعه والتحديث عنه، فقال فيما رواه أبو سعيد الخدري : (لا تكتبوا عني شيئاً سوى القرآن، ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه)⁽¹⁾، وروى أبو هريرة رضي الله عنه فقال : (كنا قعوداً نكتب ما نسمع من النبي صلى الله عليه وسلم، فخرج علينا فقال : ما هذا تكتبون ؟ فقال : ما نسمع منك، فقال : أكتب مع كتاب الله ؟ فقلنا : ما نسمع، فقال : اكتبوا كتاب الله، أمحضوا كتاب الله، أكتب غير كتاب الله، أمحضوا كتاب الله أو خلصوه، قال : فجمعنا ما كتبنا في صعيد واحد ثم أحرقناه بالنار، قال : فقلنا : يا رسول الله : أنتحدث عن بني إسرائيل ؟ قال : نعم، تحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، فإنكم لا تحدثون عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجب منه)⁽²⁾.

الميزة الثانية : إباحته لبعض الصحابة بكتابة السنة وصيانتها، من ذلك ما رواه أبو هريرة بقوله : (كان رجل يشهد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يحفظه، فشكا قلة حفظه إلى رسول الله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : آستعن على حفظك بيمينك³، ومعناه : استعن بالخط.

وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للصحابة : (اكتبوا لأبي شاة ما شاء)⁽⁴⁾.

وقال لعبد الله بن عمرو بن العاص حين سأله عن ذلك : (اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق)⁽⁵⁾.

(1) أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الزهد - 2298/4-2299 رقم 3004 والدارمي في سننه 119/1، والحاكم في المستدرک 127/1، والخطيب في تقييد العلم ص : 29 وابن عبد البر في الجامع 76/1.

(2) أخرجه أحمد في المسند 17/3 رقم 11076، واللفظ له، والخطيب البغدادي في تقييد العلم ص (35-37).

(3) أخرجه الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم 75/1 والخطيب في تقييد العلم ص : 60.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، أنظر فتح الباري 205/1 رقم 112، ومسلم في صحيحه - كتاب الحج - 988/2 رقم 1355، وأبو داود في السنن - باب كتاب العلم 319/3 رقم 3649، وأبو شاة رجل من اليمن.

(5) أخرجه أبو داود في السنن - باب في كتاب العلم 318/3 رقم 3646، وسنده صحيح، وله شاهد ضعيف من رواية رافع بن خديج قال: يا رسول الله : إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها ؟ فقال : اكتبوا ولا حرج أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص 72-73، وانظر جامع بيان العلم وفضله 85/1.

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
(قيدوا العلم بالكتاب)⁽¹⁾، وروي نحوه عن أنس بن مالك⁽²⁾، قال الحافظ ابن عبد البر :
(فأطلق على حديثه اسم العلم لمن تدبره وفهمه)⁽³⁾.

فهاتان ميزتان خص بهما الوحي السنة النبوية، ليس بينهما تعارض ولا تناقض
ولا نسخ، لأن النهي عن كتابة السنة هنا ليس نهيا مطلقا وإنما هو موجه لبعض الصحابة
الذين يخشى عليهم من قلة الضبط والصيانة حتى لا يخلطوا كلام الله مع كلام النبي
صلى الله عليه وسلم، وهذا يساعد على فهم النوع الثاني من الآثار التي تبيح كتابة السنة
بل تأمر بكتابتها من دون حرج، فهذه الإباحة إنما هي لبعض الصحابة الذين يجيدون
الكتابة، فلا يخاف عليهم من التخليط لمعرفتهم بالضبط وشهرتهم بالإتقان والحفظ.

وفائدة هاتين الميزتين – ولله في أحكامه مقاصد – أن الأولى ضمنت للسنة النبوية
(الاستقلالية الشرعية) كمصدر ثان بعد القرآن حتى لا تختلط به، وهذا ما كان يعيه
الصحابة، ومنهم عمر فإنه استخار الله تعالى شهرا في أن يكتب السنة فعدل عن ذلك.

والثانية ضمنت للسنة النبوية الوجود والصيانة، وهي تؤكد أن شطرا كبيرا،
وطرفا مهما منها كتب في عهده صلى الله عليه وسلم، فخطبه ومعاهداته وكتبه إلى الملوك
والقيصرة واليهود مع مواعظه وأدعيته ومذاكراته وأقضيته كل هذا ما زال محفوظا، وتدل

(1) في تقييد العلم ص 70-97 وقال : (قال علي بن عمر : تفرد به إسماعيل بن يحيى عن ابن أبي ذئب)، وله طرق أخرى من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أخرجه الخطيب البغدادي في تقييد العلم – باب ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : قيدوا العلم بالكتاب ص : 68 – 69، وهذه الطرق ضعفها ابن الجوزي في العلل المتناهية، انظر 76/1 – 77 رقم 95-96-97.

(2) حديث أنس أخرجه الخطيب في تقييد العلم ص 70، وقال : (تفرد برواية هذا الحديث عبد الحميد بن سليمان الخزاعي المدني أخو فليح عن عبد الله بن المثنى مرفوعا، وغيره يرويه موقوفا عن أنس)، وضعفه ابن الجوزي أيضا في العلل المتناهية 76/1

والحديث له طريق أخرى إلى أنس أخرجه أبو نعيم في أخبار اصبهان 228/2 من رواية إسماعيل بن أبي أويس، ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن أخي موسى بن عقبة عن الزهري عن أنس، وروي من طرق أخرى بالوقف على عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس، انظر تقييد العلم ص (88-89) و(91-92).

(3) جامع بيان العلم وفضله 34/2.

الأثار التي وصلت في الموضوع أن تلك المحفوظات كتبت في عهده، وكان الصحابة يكتبون ذلك في صحف، من ذلك صحيفة علي بن أبي طالب، وكانت معلقة في سيفه⁽¹⁾، وصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص المسماة ب (الصادقة)⁽²⁾، وكانت لجابر بن عبد الله صحيفة، وهي منسك في الحج أخرج جلها الإمام مسلم في صحيحه⁽³⁾، وكانت عند ابن عمر صحف في صندوق له حلق⁽⁴⁾، وغير هؤلاء من الصحابة ممن كانت لهم دفاتر وكراريس.

وأعتقد أن الأصل في هذه المسألة هو الجمع بين الواقعتين، وذلك لصحة ثبوتهما عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعدم تعارضهما من حيث الحكم، لأن الحق لا يعارض الحق، وبناءً على ذلك اعتبرناهما ميزتين ترتبت عنهما فوائد كثيرة، ذكرنا ما له صلة بالموضوع، وقد أخطأ من رجع بينهما⁽⁵⁾.

(1) انظر ما أخرجه البخاري في صحيحه - باب كتابة العلم - 204/1 رقم 111، وانظر تقييد العلم ص 88-89

(2) انظر تقييد العلم ص 84.

(3) ذكرها ابن سعد في طبقاته - ترجمة مجاهد بن جبر المكي 433/5، وكان قنادة بن دعامة السدوسي (118 هـ) ينكرها

ويرفع من قيمتها ويقول: (لأنا بصحيفة جابر بن عبد الله أحفظ مني لسورة البقرة)، المصدر السابق 2/1 قسم 2 جزء 7.

(4) أصول الحديث ص 208.

(5) 1. اختلف العلماء في هذا الموضوع اختلافات متباينة:

< منهم من قال إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كتابة الحديث نهياً مطلقاً، وهؤلاء منعوا الكتابة والكتاب مستثنين بالأحاديث والآثار الواردة في كراهة التقييد (أ).

< ومنهم من قال إنه صلى الله عليه وسلم أمر بكتابة الحديث مطلقاً، وهؤلاء احتجوا بالأحاديث والآثار الواردة في إباحة التقييد (ب).

< وطائفة ثالثة نظرت في حجج الطائفة الأولى والثانية، فحاولت أن تحل الإشكال بالتوفيق، فاختلفت آراؤها، وتباينت اجتهاداتها، وهي كما يلي:

أ - عند الخطيب البغدادي من أدلة هذه الطائفة شواهد عريضة، انظر تقييد العلم - القسم الأول بفصوله الثلاثة، والقسم الثاني بفصوله الثلاثة أيضاً ص (29-61) .

ب - عنده أيضاً من أدلة هذه الطائفة شواهد كثيرة - راجع تقييد العلم - القسم الثالث بفصوله الأربعة ص (64-114) .

= أ- منهم من ذهب إلى أن النهي منسوخ بالإنز، وهذا الرأي عليه أكثر العلماء، منهم: من المتقدمين ابن قتيبة الدينوري (ج) والحاظ ابن حجر(د)، ومن المتأخرين مصطفى السباعي (هـ) والأستاذ أحمد محمد شاكر (و)، وهؤلاء أكدوا رأيهم بما رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنه بقوله: (اشتد برسول الله وجعه فقال: إيتوني أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعدي) (ز)، وفي رواية أخرى عنه قال: (يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم جعل تسيل دموعه حتى رأيت على خديه كأنها نظام اللؤلؤ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إيتوني بالكشف والدواة - أو اللوح والدواة- أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا)، فقالوا: إن النبي يهجر) (ح).

ج - تأويل مختلف الحديث ص 193 في أحد الأقوال .

د - على أحد الأقوال تلميحا في الفتح - كتاب العلم - 208/1 .

هـ - في السنة ومكانتها في التشريع ص 61 .

و - الباعث الحثيث ص 148 .

ز - أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب العلم - باب كتابة العلم - فتح الباري 208/1 رقم 114، وفي كتاب

الجهاد - باب جوائز الوفد 170/6 رقم 3053، وفي كتاب الجزية والموادعة - باب إخراج اليهود من جزيرة

العرب 270/6-271- رقم 3168، وفي كتاب المرضى - باب قول المريض : قوموا عني - 126/10 رقم

5669، وفي كتاب المغازي - باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته - 132/8- رقم 4431-4432،

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية 1257/3 . =

ح - أخرجه مسلم في صحيحه 1259/3، والإمام أحمد في المسند 336/1 .

هذه هي وضعية السنة النبوية في هذا الطور، ويمكن للمرء أن يتوسع في الكلام عنها أكثر من هذا القدر، وهي عند التأمل تظهر على الوصف الذي ذكرنا، وعلى التقسيم الذي بينا، فالروايات الثلاثة هي زاد المسلم أينما كان وكيفما كان، فله في السنة - في صلته بربه - أسوة، وله فيها في صلته بنفسه قدوة، وله فيها في صلته بالمحيط الخارجي منهج مرسوم ومسلك معلوم لا يزيغ عنه إلا هالك ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : (من رغب عن سنتي فليس مني)⁽¹⁾.

= وفي أخرى قال : (لما حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (هلم أكتب لكم كتابا لا تضلون بعده) قال عمر : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غلب عليه الوجد وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت فاختلفوا، فمنهم من يقول : قربوا يكتب لكم رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قوموا). قال عبيد الله : فكان ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغظهم (ا).
ب - ومن قائل أن ابن وقع أولا، ثم نسخ بالنهي، وهو قول السيد رشيد رضا في مجلة المنار (المجلد العاشر)، وهو قول مردود.
ج- ومن قائل أن النهي إنما هو مخصوص بجمع القرآن والحديث في صحيفة واحدة، وهو قول أشار إليه الحافظ ابن حجر (ب)، وتبناه عجاج الخطيب في كتابه السنة قبل التدوين (ج).
د- ومن قائل أن النبي صلى الله عليه وسلم أكد على كتابة القرآن ونهى عن كتابة الحديث حتى يقع التفريق بين كلامه وكلام الله، وحتى لا يظن الناس - وهم حديثو عهد بالجاهلية - أن محمدا يؤله نفسه، وهذا خطر يترتب عليه خلل في العقيدة، والله سبحانه وتعالى خاطب النبي صلى الله عليه وسلم ليفرق بين الوضعين فقال : (قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي إنما إلهكم إله واحد) (د)، ومن أصحاب هذا الرأي الدكتور فاروق حمادة.
هـ - ومن العلماء من جعل سبب النهي في الانصراف إلى الإكثار من الحديث من دون وعي ولا فهم ولا تدبر، ومن أصحاب هذا الرأي الحافظ أبو عمر ابن عبد البر القرطبي (هـ).
و- ومنهم من فرق بين الأمرين على اعتبار أن النهي هو نهى عن التدوين الرسمي كما كان القرآن يدون والأمر إنما هو السماح بكتابة نصوص من السنة لظروف وملابسات خاصة ومن أصحاب هذا الرأي الدكتور مصطفى السباعي (و)، فقد فرق رحمه الله بين (التدوين الرسمي) الذي هو عمل جماعي، و(التدوين الشخصي) الذي هو كتابة فردية.

- أ- صحيح مسلم 1259/3.
ب - انظر فتح الباري 208/1.
ج- السنة قبل التدوين ص 308.
د- سورة الكهف الآية 110.
هـ - انظر جامع بيان العلم وفضله 149/2.
و- السنة ومكانتها في التشريع ص 61.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب النكاح - باب الترغيب في النكاح 3/2 رقم الحديث 1. (صحيح البخاري - المتن - طبعة دار الجبل - بيروت)، وأخرجه مسلم في صحيحه (شرح النووي) كتاب النكاح (دار الكتاب العربي) 176/9، وأخرجه النسائي في السنن - كتاب النكاح - باب النهي عن التبتل 60/6 والإمام أحمد في المسند (ط 2) 158/2 - 241/3 - 259/3 - 285/3 و 409/5 وانظر الترغيب والترهيب - المقدمة - 87/1 رقم 15 والحلية لأبي نعيم 288/3 والفتاوى والفتاوى 144/4.

هذا ما كان على عهد حياته، أما بعد قبضه فقد دخلت السنة في طور جديد، وهو الطور الذي سنتكلم عليه في المبحث الآتي.

الطور الثاني : تتحدد ملامح هذا الطور فيما أخرجه الحافظ ابن عبد البر والطبري والخطيب البغدادي بسندهم إلى عطاء بن أبي رباح (114 هـ) في تفسيره لقوله تعالى : **(فإن تنازعتم في شيء فروره إلى الله والرسول)**⁽¹⁾ أنه قال : (إلى الله : إلى كتاب الله، وإلى الرسول ؟ قال : ما دام حيا، فإذا قبض ؟ قال : سنته)⁽²⁾.

من منطلق هذا التفسير يتحدد أن السنة المتبقية بعد قبضه صلى الله عليه وسلم هي المكتوبة والمحفوظة والمدونة، ولذلك سنتكلم على السنة في هذا الطور من هذا المنطلق، ولن يتم لنا ذلك إلا بموجب معيارين أساسيين : معيار زمني ومعيار علمي موضوعي.

1- المعيار الزمني : بموجبه ينقسم هذا الطور إلى حقبتين :

الحقبة الأولى تمتد حتى سنة 40 هـ، والحقبة الثانية من سنة أربعين إلى بداية القرن الهجري الثالث.

(1) سورة النساء الآية 58.

(2) جامع بيان العلم 35/2- باب معرفة أصول العلم وحقيقته، والفقيه والمتفقه 27،/1 وتفسير الطبري 147/5.

1 - الحقبة الأولى حتى سنة أربعين :

لم يكن الصحابة يتوقعون أن عجلة الإسلام ستتوقف بقبضه صلى الله عليه وسلم، أو أن الدعوة ستتوارى أو تنتكس، وذلك لسبب واحد هو أنهم تربوا على أمور سامية، وحقائق خالدة هي فوق الجسم والجسد، وفوق كل الماديات والحسيات، يقول أبو بكر رضي الله عنه في خطبته العصماء: (يا أيها الناس، إنه من كان يعبد محمدا فإن محمدا قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت، ثم تلا هذه الآية: (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل، أفإن مات أو قتل إنقلبتم على أعقابكم، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا، وسيجزي الله الشاكرين) (1) (2).

فعدت الذاكرة لبعض الصحابة تستحضر ما كانوا عليه من إرشاد نبوي مستمر من توجيه رباني حصيف (3)، وتفتحت على إثر هذه الخطبة القريحة في التحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، واشتدت الرغبة في التماس سنته، ولم يكن هذا الإلتماس إلا عن طريق السنة نفسها، فرواية السنة تمت بالسنة، فقد استهدوا في التحديث عنه بتعاليمه الحاثثة على ذلك، منها قوله صلى الله عليه وسلم: (نصر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها فأداها كما سمعها، فرب مبلغ أوعى من سامع) (4).

(1) سورة آل عمران الآية 114.

(2) أخرجها البخاري في الجامع الصحيح - كتاب فضائل الصحابة - انظر فتح الباري 19/7-20 رقم 3668، وأخرجها محمد بن إسحق بسند متصل إلى أبي هريرة في السيرة النبوية 656/2.

(3) انظر السيرة النبوية 656/2.

(4) أخرجه ابن حبان في صحيحه 225/1-226، والترمذي في السنن 109/2 وحسنه، وأبو داود في السنن 322/3 رقم 3660 وابن ماجه في مقدمة السنن- باب من بلغ علما - من حديث زيد بن ثابت 102/1، ومن حديث محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه، ومن حديث عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه 103/1، ومن حديث أنس ابن مالك 104/1.

وأخرجه الخطيب البغدادي من طرق في شرف أصحاب الحديث ص 17 وما بعدها . وانظر شرح السنة للبغوي 236/1، وأخرجه الحافظ ابن عبد البر من طرق في الجامع (46-51).

وقال في خطبة حجة الوداع: (ليبلغ الغائب الشاهد، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه)⁽¹⁾.

وإذا أردنا أن نتوقف عند المعاني والترابطات التي تشكل هذين النصين طال بنا الكلام واستطال، ولربما انتقل بنا السياق من الحديث عن تاريخ السنة - بهذه الصفة الموجزة - إلى الكلام عن العلوم والقواعد العامة التي يسرها علماء الأمة لضبط الرواية والرواة، وهو انتقال لا مبرر له من الناحية المنهجية وإن كانت له فوائد جمّة من الناحية الموضوعية، ذلك أن هذين النصين انطويا على الخطوط العريضة للكيفية التي ينبغي أن تخدم بها السنة، وسأشير إليها مرتبة حسبما أملاه الاستقراء منهما بلا تفصيل:

- 1 - إن السنة النبوية هي مقالة، والمقالة خبر، والخبر يحتمل الصدق ونقيضه.
- 2- هذه المقالة تتحصل بالسماع، يسمعها الصحابي من النبي صلى الله عليه وسلم، فلذلك كان السماع من أعلى مراتب الرواية.
- 3- لابد للسامع - وهو الصحابي - أن يحفظ المقالة في الصدر، وهو الغالب، وفي السطر إذا توفرت دواعيه، وتهيأت أسبابه.
- 4- يشترط في الحفظ أن يكون مصحوبا بالوعي والفهم والفقّه، زيادة على الضبط والمعرفة والإتقان، وطرق هذا الأسلوب كثيرة ومتنوعة.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب المغازي - باب حجة الوداع - بسياق مطول انظر الفتح 108/8 رقم 4406، وفي كتاب العلم - باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب - 197/1 - 197 رقم 104. وأخرجه مسلم في صحيحه - كتاب القسامة - باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال - 1305/3 - 1306 رقم 1679. وأخرجه الخطيب بأسانيد مختلفة في شرف أصحاب الحديث ص: 15-16 وابن ماجة في مقدمة السنن - باب من بلغ علما - 104/1. وأخرجه القاضي عياض في الإلماع ص: 14 - 15.

5- يشترط في هذه المقالة أن تُؤدى كما سُمت من غير زيادة ولا نقصان، وتأديتها هو حياتها واستمرارها، وتتضمنها كلمة (ليبلغ) الأمور بها في النص، والأمر - كما قال البغوي - هو (عام في حق أهل زمانه، ومن جاء بعدهم ولا وصول إلى من بعدهم إلا بالتبليغ) (1).

6- والمقصد من هذا كله مزدوج في وجوده :

- لتعيها الخلائق جيلا بعد جيل، وقبيلًا إثر قبيل حتى يعم النفع بالسنة في كل عصر، فان الشريعة عامة وشاملة، ونقصها هو في حبسها عن تحقيق مقاصدها، أو في مزاحمتها بضعها ونقيضها.

- إذا تلاكأ عنها الجيل الذي يحملها فلعل الجيل القادم يخدمها حق خدمتها، (فإن يفتخر بها هؤلاء، فقدر وثلنا بها قوما ليسوا بها بكافرين) (2).

هذا كله فهمه الصحابة من منطوق كلامه صلى الله عليه وسلم - وهم جيل الفهم والدراية - فكان لهم بذلك حافزا على رواية ما كانوا كتبوه، وعلى التحديث بما سبق أن حفظوه، ومن رأى شيئا من السنة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كتبه وقيده حتى لا يفوته، فإن المرء لا يأمن عوارض الوهم والنسيان والخطأ، وأما الكذب فلم يكن من شيمهم، ولا هو خصلة من خصالهم، يقول أنس بن مالك في إحدى رواياته: (والله ما كنا نكذب، ولا كنا ندري ما الكذب) (3)، وكيف يكون فيهم ذلك والرسول صلى الله عليه وسلم حذرهم من ذلك تحذيرا فقال: (من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار) (4)، وفي

(1) انظر تعليقه على الحديث (فليبلغ الشاهد الغائب) في شرح السنة 235/1.

(2) سورة الأنعام الآية 89.

(3) نقله السباعي في السنة ومكانتها في التشريع ص: 78 من مفتاح الجنة للسيوطي طبعة مصر، ص: 25 والحديث أخرجه البيهقي عن البراء.

(4) هو في شرح السنة للبغوي 243/1، وأخرجه القاضي عياض في الإلماع ص: (10-12) باب وجوب طلب علم الحديث والسنن - وسيأتي تخريجه.

رواية : (لا تكذبوا علي فإنه من كذب علي يلج النار)⁽¹⁾، وهو وعيد غليظ يضع الراوي بين منزلتين متناقضتين كتناقض الجنة والنار، بين منزلتي الصدق والأمانة والكذب والخيانة، وهي قضية توعده الله بها نبيه - وحشاه ذلك - فقال: (ولو تقول علينا بعض الأتاويل لأخزنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين)⁽²⁾.

وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم تجاه من يبلغ عنه في أي زمان كان، ومرجع ذلك إلى الوحي، لأن تبليغ القرآن وحي، وكذلك تبليغ السنة، قال الله تعالى: (ومن أظلم ممن أتى علي الله فزيراً)⁽³⁾، وقال: (من أظلم ممن كذب علي الله)⁽⁴⁾، فلا غرابة أن يكثر التحري في الرواية على عهد الصحابة حتى تجد فيهم ثلاثة طوائف :
- طائفة انزوت عن التحديث والرواية مع حفظها وعلمها خوفاً من الوقوع فيما حذر منه النبي صلى الله عليه وسلم، ومن هذه الطائفة جملة من الصحابة نذكر منهم :

أ - الزبير بن العوام :

أخرج البخاري بسنده المتصل إلى عبد الله بن الزبير أنه قال لأبيه : (إنني لا أسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث فلان وفلان، فقال : أما إنني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول : من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار)⁽⁵⁾.

ب - زيد بن أرقم :

أخرج ابن ماجة بسنده إلى عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: قلنا لزيد بن أرقم: حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله شديد)⁽⁶⁾.

(1) انظر شرح السنة 252/1 وما بعدها، وأخرجه الخطيب البغدادي بالفاظ متقاربة في تقييد العلم - باب ذكر الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن كتب ما سوى القرآن ص: (29-32).

(2) سورة الحاقة الآيات (44-46).

(3) سورة العنكبوت الآية 28.

(4) سورة الزمر الآية 32.

(5) أخرجه البخاري في الجامع من حديث الزبير بن العوام - باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم - أنظارفتح الباري 200/1 رقم 107.

(6) ابر ماجة في السنن 15/1 باب التوقي في الحديث عن رسول الله عليه الصلاة والسلام.

- وطائفة قللت من التحديث مع كثرة مصاحبتها للنبي صلى الله عليه وسلم وطول معاشرتها له، ومن هؤلاء خادمه أنس بن مالك الذي خاطب من سألته عن ذلك فقال : إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثا كثيرا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من تعد علي الكذب فليتبوأ مقعده من النار)⁽¹⁾.

وكان إذا حدث بحديث مرفوع أتبعه بقوله : (أو كما قال) حتى لا يقع في الكذب عليه⁽²⁾.

وروي عن السائب بن يزيد أنه قال : (صحبت سعد بن مالك - يعني أبا سعيد الخدري - من المدينة إلى مكة فما سمعته يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا واحدا)⁽³⁾.

- وطائفة ثالثة عُرفت بكثرة التحديث وتعدد الرواية، من هؤلاء: أم المؤمنين عائشة وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عباس وعلي بن أبي طالب وغيرهم.

والواقع أن إجماع الطائفة الأولى عن التحديث، وإقدام الثانية عليه بقله إنما يرجع لثلاثة أسباب لا لسبب واحد:

- الأول : الخوف من الوقوع في الكذب عليه صلى الله عليه وسلم، فما صنعه الزبير بن العوام وزيد بن أرقم وغيرهما إنما كان اتقاء الخطأ غير المتعمد، فالذاكرة - مع بعد العهد - تخون، والضبط مع توالي السنين وتقدم العمر يقل.

- الثاني : انعدام شهوة التحديث عند بعض الصحابة، وعدم حب تصدر الرواية تواضعا منهم وتخلقا، يؤكد ذلك ما أخرجه الإمام أحمد بسنده إلى ابن أبي ليلى أنه قال : (أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - وفي

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، انظر فتح الباري 201/1 رقم 108.

(2) أخرجه ابن ماجة في السنن بسنده إلى محمد بن سيرين 14/1، باب التوقي في الحديث.

(3) ابن ماجة في المصدر السابق 16/1.

رواية : من الأنصار - فما كان منهم محدث إلا ود أن أخاه كفاه حديث، ولا مفت إلا ود أن أخاه كفاه الفتيا⁽¹⁾.

- السبب الثالث: الخوف من انشغال الناس بالحديث عن القرآن، وكان عمر ابن الخطاب من أكثر الصحابة تحرياً في هذه الناحية، فانه استشار مع الصحابة في أن يكتب السنن فاستخار الله تعالى في ذلك شهراً ثم أصبح وقد عزم له فقال : (ذكرت قوما كتبوا كتاباً فأقبلوا عليه، وتركوا كتاب الله عز وجل)⁽²⁾.

- وروى عامر بن شراحيل الشعبي عن قرظة بن كعب قال : (خرجنا نريد العراق، فمشى معنا عمر إلى صرار⁽³⁾ فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال : أتدرون لم مشيت معكم ؟ قالوا : نعم، نحن أصحاب رسول الله مشيت معنا، فقال : إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالحديث فتشغلوهم، جودوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وامضوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة قالوا : حدثنا ؟ قال : نهانا عمر بن الخطاب)⁽⁴⁾.

(1) نقله الدكتور فاروق حمادة في المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل ص 196. وهذا الذي ذكرناه يلقي الضوء على قلة عدد الصحابة الذين وصلنا منهم الحديث، وإلا فهم أكثر جداً يعدون بالألوف، فقد نقل عن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قبض والمسلمون ستون ألفاً في قبائل العرب وغيرها، فتح المغيث 100/3. وقال أبو زرعة الرازي: (توفي النبي صلى الله عليه وسلم ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة كلهم قد روى عنه سماعاً أو رؤية)، خطبة كتاب الإصابة 3/1. وشهد معه حجة الوداع جمع غفير، وصفهم جابر بن عبد الله الانصاري فقال: (نظرت إلى مد بصري من بين يديه من راكب، وماش وعن يمينه مثل ذلك، وعن يساره مثل ذلك، ومن خلفه مثل ذلك)، وقال في هذا الحديث: (وقدم المدينة بشر كثير) أخرجه مسلم من حديث جابر في قصة حج النبي صلى الله عليه وسلم 886/2 وأبو داود في سننه 183/2 كتاب المناسك - رقم 1905.

(2) أخرجه الخطيب من رواية معمر عن الزهري عن عروة في تقييد العلم - ص - 49 - باب عمر يعدل عن كتب السنن ويحرق الكتب لذلك.

(3) وأخرجه الحافظ ابن عبد البر من نفس الرواية في جامع بيان العلم وفضله 77/1، باب ذكر كراهية كتابة العلم - وأخرجه بسند آخر إلى ابن وهب قال: سمعت مالكا يحدث أن عمر بن الخطاب ذكره بمعناه في المصدر السابق.

(4) في رواية ابن ماجه : (فمشى معنا إلى موضع يقال له صرار) السنن 15/1-16 باب التوقي في الحديث.

(4) أخرجه الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله 147/2-148، وسيأتي التعليق عليه.

هذه كلها عوامل كان لابد منها لتحقيق عنصر التوازن في رواية السنة، حيث انطلقت الرواية مشوبة بكل المحاذير والتحريات، وبدأت الأعناق تشرئب إلى الأخبار المرفوعة، وساد جو من اليقظة الجديدة تجاه السنة، يقظة تحمل في طياتها أهم المعايير المعمول بها في الضبط والحفظ والإتقان، وقد اعتبرت هذه المعايير من الدعامات الأولى في تأصيل عنصر الضبط في علم الرواية، وفي ترسيخ عنصر الفهم والإتقان في علم الدراية، فقد ذكر أبو عبد الله الحاكم (ت 405 هـ) أن أبا بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت جرحوا وعدلوا وبحثوا في صحة الروايات وسقمها⁽¹⁾، وبين أبو عبد الله الحافظ الذهبي (ت 748 هـ) أن أول من فتن أحوال الرجال من الصحابة هو أبو بكر رضي الله عنه⁽²⁾، وهذا يمكننا من القول - بلا تحفظ - أن الأربعين سنة من الهجرة الأولى كانت السنة فيها في منتهى النقاوة والصفاوة والنصح، وكيف لا تكون كذلك وهي حقبة كبار الصحابة، وعهد الخلافة المشهود لها بالنضج والرشد.

2 - الحقبة الثانية : من سنة 40 هـ إلى بداية القرن الهجري الثالث.

خرجت السنة النبوية من حقبة عهد كبار الصحابة ودخلت في حقبة ذر فيها قرن الفتن حيث (كانت سنة أربعين من الهجرة هي الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوها من الكذب والوضع وبين التزويد فيها واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية بعد أن اتخذ الخلاف بين علي ومعاوية شكلا حربيا سالت به دماء وأزهقت فيه أرواح، وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائف متعددة: فالجمهور مع علي في خلافه مع معاوية، والخوارج ينقمون على علي ومعاوية معا بعد أن كانوا من شيعة علي المتحمسين له، وآل البيت وفريق منهم أخذوا بعد قتل علي رضي الله عنه وخلافة

(1) معرفة علوم الحديث ص : 52.

(2) تذكرة الحفاظ 1/3.

معاوية يطالبون بحقهم في الخلافة، ويشقون عصا الطاعة على الدولة الأموية، وهكذا كانت الأحداث السياسية سببا في انقسام المسلمين إلى شيع وأحزاب⁽¹⁾، وهذا كله كان له أثر سيئ على السنة النبوية، إذ حاول أتباع الطوائف أن يؤيدوا مواقفهم من السنة النبوية، فبعضهم أدى به اجتهاده إلى تأويل نصوص السنة على غير حقيقتها، وبعض الجهلة منهم حملوها ما لا تحتمل، وبعض ممن تسلل في ظلمة الخلاف - وهو شرهم - وضع على لسان النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث تؤيد دعواهم، وقد جاء هذا كثيرا في فضائل الأشخاص، ورد عليهم بعض الجهلة من رواة الحديث باختلاق أحاديث في ذم الرافضة وذم الخوارج...⁽²⁾.

وهذا كله لم يكن ليؤثر على نور السنة النبوية الذي بدأ يشع في سائر الأقطار، ويرجع الفضل في ذلك إلى الصحابة الذين انتشروا في بقاع الأرض معلمين وملقنين، فاتسع بذلك أفق السنة في الأمصار التي دخلوها، فالمدينة بصفتها دار الهجرة وحاضرة الدولة الإسلامية بقي بها كثير من الصحابة مثل عائشة أم المؤمنين وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر إضافة إلى الخلفاء الأربعة : أبي بكر وعمر وعثمان وعلي.

ومكة⁽³⁾ أستاذها الأول في السنة وعلومها هو معاذ بن جبل، وكان معه عتاب ابن أسيد بن أبي العيص، وكان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم بها وأخوه خالد ابن أسيد، وكان معهم عياش و عبد الله ابنا أبي ربيعة المخزوميان، والحارث بن هشام وعكرمة بن أبي جهل وعبد الله بن السائب المخزومي والحكم بن أبي العاص وعثمان ابن طلحة وعقبة بن الحارث وشيبة بن عثمان الحنجبي وصفوان بن أمية ومطيع

(1) السنة ومكانتها في التشريع ص : 75.

(2) راجع على سبيل المثال لا الحصر العلل المتناهية في كتاب السنة وذم البدع 142/1 وما بعدها، وكتاب الفضائل والمثالب 171/1 وما بعدها.

(3) انظر كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم ص : 192.

ابن الأسود وعبد الله بن مطيع والمهاجر بن قنفذ وسهيل بن عمرو وعمير بن قتادة الليثي
وكرز بن علقمة وتميم بن أسد والأسود بن خلف وأبو شريح الكعبي وعبد الله بن حُبشى
وعبد الله بن صفوان ولقيط بن صبرة وإياس بن عبد المزني.

والكوفة⁽¹⁾ دخلها من الصحابة عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وسعيد
بن زيد بن عمرو بن نفيل وخباب بن الأثرث وسهل بن حنيف وسلمان الفارسي وحذيفة
ابن اليمان وعمار بن ياسر وأبو موسى الأشعري وأبو مسعود الأنصاري والبراء بن عازب
وعبد الله بن يزيد الخطمي والنعمان بن مقرن وأخوه معقل بن مقرن والنعمان بن بشير
والمغيرة بن شعبة وجريز بن عبد الله البجلي وعدي بن حاتم الطائي وعروة بن مضر
الطائي وعبد الله بن أبي أوفى وأشعث بن قيس وجابر بن سمرة وحذيفة بن أسيد الغفاري
وعمر بن الحمق وسليمان بن سرد ووائل بن حجر وصفوان بن عسال وأسامة بن شريك
وعامر بن شهر وعرفجة بن شريح ونافع بن عتبة بن أبي وقاص وثعلبة بن الحكم وعروة
البارقي وجندب بن عبد الله البجلي وسمرة بن جندب وقرطبة بن مالك وحبشى ابن جنادة
ويعلى بن مرة الثقفي وعمارة بن روية وطارق بن عبد الله المحاربي وخزيمة ابن ثابت وبشير
بن الخصاصية وحنظلة الكاتب والمستورد بن شداد وأبو طفيل وأبو جحيفة، قال أبو عبد الله
الحاكم: (هؤلاء أكثرهم بالكوفة دفنوا)⁽²⁾.

وكان لعبد الله بن مسعود أثر كبير في الكوفة⁽³⁾.

والبصرة⁽⁴⁾ دخلها من الصحابة عتبة بن غزوان وعبد الله بن عباس وعمران
ابن حصين وأنس بن مالك وأبو برزة الأسلمي ومحجن بن الأدرع وعبد الله بن مغفل

(1) انظر كتاب معرفة علوم الحديث ص: 191.

(2) المصدر السابق، ص 191.

(3) انظر كتاب المصاحف لابن أبي داود ص : 13 والطبقات الكبرى لابن سعد 344-343/2 والفتاوى والمنقحة
201-200/6 .

(4) معرفة علوم الحديث ص : 193-192

المزني ومعل بن يسار وعبد الرحمن بن سمرة وأبو بكر وهشام بن عامر وأبو زيد الأنصاري وعمرو بن أخطب وثابت بن زيد ومجاشع بن مسعود وأخوه مجالد وعائذ ابن عمرو المزني وقرعة بن إياس المزني وعبد الله بن الشخير ومعاوية بن حيدة وقبيصة ابن المخارق وعباد بن حمّار وقيس بن عاصم والأقرع بن حابس وصعصعة بن ناجية وعثمان والحكم ابنا أبي العاص والأسود بن سريع وسليم بن جابر الهجيمي وعرفجة ابن أسعد وأبو العشاء الدارمي وجارية بن قدامة والعداء بن خالد وعبد الله بن سرجس وسلمان بن عامر الضبي وسلمة بن المحبق.

وأما الذين نزلوا مصر⁽¹⁾ من الصحابة فخلق، نذكر منهم عقبة بن عامر الجهني وعمرو بن العاص وعبد الله بن عمرو وخارجة بن خذافة وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ومحمية بن جزء وعبد الله بن الحارث بن جزء وأبو بصرة الغفاري وأبو سعيد الخير ومعاذ ابن أنس الجهني ومعاوية بن حديج وزيد بن الحارث الصدائي ومسلمة بن مخلد وغيرهم.

وأما بلاد الشام⁽²⁾ - على اختلاف أقطارها - فقد جال فيها طائفة من الصحابة بالعلم والمعرفة، نذكر منهم : أبا عبيدة بن الجراح وبلال بن رباح وعبادة بن الصامت وسعد بن عبادة وأبا الدرداء وشرحبيل بن حسنة وخالد بن الوليد وعباد بن غنم والفضل ابن العباس بن عبد المطلب - وهو مدفون بالأردن - وأبا مالك الأشعري وعوف بن مالك الأشجعي وثوبان الهاشمي وشداد بن أوس وفضالة بن عبيد وعمرو بن عنبسة والحارث ابن هشام ومعاوية بن أبي سفيان ووائلة بن الأسقع وبسر بن أبي أرطاة وحبيب بن مسلمة والضحاك بن قيس وقبات بن أشيم والعرباض بن سارية وعبد الله بن بسر المازني وعتبة ابن عبد الله السلمي وعبد الله بن حوالة وكعب بن مرة وكعب بن عياض والمقدام

(1) المصدر السابق ص : 193.

(2) المصدر السابق ص : 193.

ابن معدي كرب وأبا هند الدارمي وسلمة بن نفيل وغضيف بن الحارث وعطية بن عمرو السعدي وفروة بن عمرو الجذامي.

وكذلك الشأن بالنسبة للجزيرة وخراسان:

فالجزيرة⁽¹⁾ دخلها عدي بن عميرة الكندي ووابصة بن معبد الأسدي والوليد بن عقبة بن أبي معيط.

وخراسان⁽²⁾ نزل فيها بريدة بن حصيب الأسلمي وهو مدفون بمرو، وأبو برزة الأسلمي والحكم بن عمرو الغفاري وعبد الله بن خازم الأسلمي وهؤلاء مدفونون بنيسابور وأما قثم بن العباس فمدفون بسمرقند.

وحسبك بهؤلاء جميعهم نبلا وفضلا وجاها وعلما، فعلى أيديهم أصبحت هذه الأقطار من أهم المراكز العلمية التي يشع منها نور السنة النبوية .

وعن الصحابة أخذ التابعون، هؤلاء الذين حملوا - هم بدورهم - مشروع خدمة السنة، فأخذ عنهم ذلك من تبعهم ، وعند النظر يتبين أنهم حققوا - في مجال خدمة السنة - ميزتين كان لا بد منهما في نشر السنة وضمان استمراريتها:

- الأولى : أنهم خلفوا الصحابة في المراكز العلمية التي أشرنا إليها، ونابوا عنهم في وظيفة التعليم والتلقين، فمدينة النبي صلى الله عليه وسلم تخلف فيها الفقهاء السبعة، وهم : سعيد بن المسيب (ت 94 هـ) والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (ت 107 هـ)، وعروة بن الزبير (ت 94 هـ)، وخارجة بن زيد بن ثابت (ت 99 هـ) وسليمان بن يسار (ت 107 هـ)، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود الهذلي (ت 98 هـ) وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (ت 94 هـ)

(1) المصدر السابق ص : 193.

(2) المصدر السابق ص : 194.

وقيل سالم بن عبد الله بن عمر (ت 106 هـ) وقيل أيضا أبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام المخزومي (ت 94 هـ)، رحمهم الله جميعا .
وتخلف في مكة مجاهد بن جبر المكي (ت 104 هـ) وعطاء بن أبي رباح (ت 114 هـ) وسعيد بن جبير (ت 95 هـ) وعبد الله بن أبي مليكة (ت 117 هـ) وعبد الله بن أبي نجيح (ت 131 هـ) وحنظلة بن أبي سفيان (ت 151 هـ) وعبد الملك ابن عبد العزيز بن جريح (ت 150 هـ).

وبالبصرة تخلف الحسن بن أبي الحسن البصري (ت 110 هـ)، ومحمد بن سيرين (ت 110 هـ) ورفيع بن مهران أبو العالية الرياحي (ت 90 هـ) وقتادة بن دعامة السدوسي (بضع عشرة ومائة)، وأيوب بن أبي تميم السخثياني (ت 131 هـ) وثابت ابن أسلم البناني (بضع وعشرين ومائة).

وتخلف بالكوفة عامر بن شراحيل الشعبي (بعد المائة)، وإبراهيم بن يزيد النخعي (ت 96 هـ)، والحكم بن عتيبة (ت 113 هـ) وسليمان بن مهران الأعمش (ت 147 هـ) وعمرو بن عبد الله أبو إسحق السبيعي (ت 129 هـ)، وعلقمة بن قيس (ت 160 هـ) أو بعدها، ومسروق بن الأجدع (ت 163 هـ) والأسود بن هلال المحاربي (ت 184 هـ)، وغيرهم.

وتخلف بمصر من التابعين وتابعيهم خلق منهم: عمرو بن الحارث توفي قبل (ت 150 هـ)، ويحيى بن أيوب (ت 168 هـ)، وحيوة بن شريح (ت 159 هـ) والليث بن سعد (ت 175 هـ) وعبد الله ابن لهيعة (ت 174 هـ) وغيرهم.

- الثانية: أنهم نشروا السنة في أمصار لم يلحقها الصحابة، فكان دورهم فيها لا يقل عن دور الصحابة في نشرها وخدمتها، يؤكد ذلك أن بعض الحواضر الإسلامية لم تشتهر بالعلم إلا في القرن الثاني والثالث، فبغداد لم ينتشر فيها العلم إلا في أواخر عصر التابعين، ولم تشتهر نيسابور بعلوم السنة إلا في النصف الثاني من القرن الثاني، وانتشر العلم في بلاد همدان في مطلع القرن الثالث حتى أصبحت تنعت ب (دار السنة)، وكذلك

سامرا وأصبهان وبعض بلاد خراسان، والنتيجة المحصلة من هذا كله هي أن العصور الذهبية بالنسبة لانتشار السنة النبوية إنما هي في القرن الأول والثاني والثالث، وهي القرون المشهود لها بالخيرية والأفضلية، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)⁽¹⁾.

2- المعيار العملي والموضوعي : وتنقسم السنة بموجبه إلى ثلاث مراحل رئيسية:

- الأولى: للتشكيل

- الثانية: للتأصيل

- الثالثة: للتكميل

الأولى : مرحلة التشكيل

نعني ب (التشكيل): التكوين، والسنة إنما تكونت في القرن الأول، فصاحبها هو محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، فهي (ما أثر عنه من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقية، أو سيرة سواء كان قبل البعثة أو بعدها)⁽²⁾، وهو التعريف الذي يمكننا أن نستقرئه من الروافد الثلاثة التي تكلمنا عنها في الطور الأول .

لقد تلقى الصحابة السنة خالصة صافية تتلألاً، وبعد قبضه صلى الله عليه وسلم كثرت روايتها من السطور والصدور، مصحوبة بكل عوامل التحري والتبيين، قال عبد الله

(1) أخرجه البخاري من حديث عمران بن حصين مرفوعاً - كتاب فضائل الصحابة في فتح الباري 3/7 رقم 3650. وأخرجه مسلم بن الحجاج في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة - باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ... من حديث عبد الله بن مسعود، انظر الصحيح 1962/4 رقم 2533، ومن حديث أبي هريرة 1963/4. - 1964 رقم 2534، ومن حديث عمران بن حصين 1965/4. وأخرجه النسائي في السنن 17/7-18، والخطيب البغدادي في الكفاية ص: 65.

(2) هو تعريف المحدثين لها، مستخلصاً من (مجموع الفتاوى) لابن تيمية 6/18-10 ومن فتح الباري 13/252-253 كتاب الاعتصام - باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، انظر السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي ص: 8.

ابن عباس: (إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصَّعبَ والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف)⁽¹⁾، وبانتهاء القرن الأول وجدت السنة في أيدي التابعين وتابعيهم، وظهرت للوجود سكة بدأت حلقاتها تتقوى وتشدت على مر السنين، وبدأ قطار السنة يسير رويدا رويدا على حلقات متراسة لا تزيدها الأيام إلا قوة وصلابة ليصل في نهاية المطاف إلى الأجيال المتأخرة في الزمان والمكان.

وكانت هناك عملية منهجية متماثلة، وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم استمد السنة من الوحي، والصحابة استمدوها من النبي صلى الله عليه وسلم، وجاء التابعون فاستمدوها من الصحابة، ثم جاء أتباع التابعين فاستمدوها - هم بدورهم - من التابعين، وهكذا... ومما يلاحظ على السنة النبوية بين أيدي التابعين أنها أصبحت تتكون من شقين: سنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة أصحابه، وقد اهتم التابعون بهما سوياً كتابة وحفظاً لكونهما سنة مأموراً بهما بنص الوحي. من أمارات ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ)⁽²⁾، وقوله: (اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر)⁽³⁾، وفي رواية: (اقتدوا باللذين من بعدي، أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بهدي ابن أم عبد)⁽⁴⁾، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (النجوم أمانة للسماء، فإذا ذهب النجوم

(1) أخرجه مسلم بن الحجاج في مقدمة الصحيح 13/1.

(2) أخرجه أبو داود في السنن 13/5 باب لزوم السنة - رقم 4607 وابن ماجه 20/1 باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، والترمذي 43/5 رقم 2676 كتاب العلم - باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتنب البدع، والدارمي في السنن 41/1 باب اتباع السنة، والحاكم في المستدرک 96/1 - كتاب العلم - والخطيب في الفقيه والمتفقه 76/5 والحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله 222/2-223، باب الحض على لزوم السنة والاقتصار عليها - وقال: (الخلفاء الراشدون المهديون : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، وهم أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم) الجامع 224/2.

(3) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير 209/8 و 50/9 والترمذي في السنن 570/5، كتاب المناقب - باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما - رقم 3663، وانظر مناقب عبد الله بن مسعود 630/5 رقم الحديث 3705، وأخرجه أحمد في المسند 382/5 و 385/5 و 399/5 و 401/5 و 402/5، وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد 374/4 وفي الفقيه والمتفقه 177/5، وانظر سلسلة الأحاديث الصحيحة لناصر الدين الألباني 235/3.

(4) من حديث حنيفة بن اليمان، علق عليه ابن عبد البر فقال: (وحديث حنيفة حسن)، انظر جامع بيان العلم ص: 223.

أتى السماء ما توعد، وأنا أمانة لأصحابي، فإذا ذهب أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمانة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون⁽¹⁾، ونهى عن سب أصحابه فقال: (لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهباً ما أدرك مدَّ أحدهم ولا نُصِيفَهُ)⁽²⁾.

والحديث الأخير أخرجه مسلم في الجامع الصحيح مبوياً عليه حكم التحريم⁽³⁾، وحصل الإجماع من قبل علماء الأمة من السلف والخلف جميعاً على ذلك، ولم يتوانوا في تسفيهه وتفسيقه وتضليل من نال منهم، أو سبهم، أو انتقص منهم، قال أبو زرعة الرازي - عبيد الله بن عبد الكريم - (ت 264 هـ) : (إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، و الجرح بهم أولى، وهم زنادقة)⁽⁴⁾.

إن الكلام في سنة الصحابة يطول، والأخبار في هذا المعنى تتسع وهي كلها متماثلة متشابهة تقضي جميعها بالأخذ بسنتهم بعد الحكم بتعديلهم، وكيف لا تعتمد الأمة سنة الصحابة وتجعلها من السنة، والصحابي رأى النبي صلى الله عليه وسلم ورافقه مؤمناً به ومات على الإسلام⁽⁵⁾؟

وكيف لا تُعتمد سنته وقد صحب النبي صلى الله عليه وسلم فحفظ عنه القرآن وشهد أطوار التنزيل والتشريع، وجاهد بماله ونفسه حتى استقر الإسلام في أرجاء المعمور؟

(1) أخرجه مسلم بن الحجاج في صحيحه - كتاب فضائل الصحابة 4/1961 رقم 2531.

(2) المصدر السابق - كتاب فضائل الصحابة - 4/1967 رقم 2540.

(3) المصدر السابق.

(4) أخرجه الخطيب في الكفاية ص : 67.

(5) مأخوذ من التعريف الاصطلاحي للصحابي بقليل من التصرف، انظر الإصابة 7/1 وفتح الباري 3/7- باب فضائل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - والتقييد والابيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص : 292.

كيف لاتعتمد سنته وقد أحصى أنفاس النبي صلى الله عليه وسلم، فروى أقواله وأفعاله وإقراره في مختلف شؤون الدين والدنيا ؟

لقد أدرك التابعون أهمية سنة الصحابة، فانطلقوا يجمعونها ويكتبونها مع سنة النبي صلى الله عليه وسلم، يحكي صالح بن كيسان المتوفى سنة مائة وثلاثين للهجرة هذه التجربة فيقول: (اجتمعت أنا والزهري ونحن نطلب العلم، فقلنا نكتب السنن، فكتبنا ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قال : نكتب ما جاء عن أصحابه فإنه سنة، وقلت أنا ليس بسنة فلا نكتبه، فكتب ولم أكتب، فأنجح وضيعت)⁽¹⁾.

هذه المرحلة إذن هي مرحلة تشكيل السنة النبوية التي تضم بين جنباتها سنة النبي وسنة أصحابه، وقد دامت طيلة القرن الهجري الأول ، حيث لم يكن هم الصحابة وكبار التابعين في هذه المرحلة سوى جمع ما حصلوه منها .

الثانية : مرحلة التأصيل : وكانت على مدى القرن الثاني⁽²⁾، ونعني بالتأصيل أموراً ثلاثة :

أ - تدوينها في صحف مجموعة خشية الضياع.

ب - التأليف فيها بطريقة منهجية معينة.

ج - البحث في رجالها والتفتيش عن أسامي رواتها بطريقة محدودة جداً.

أ - من جهة التدوين الرسمي :

عرفت السنة النبوية في هذه المرحلة حدثاً علمياً بارزاً ألا وهو تدوينها في مصنفات بعدما كانت تكتب بصفة فردية و بجهود شخصية ، وأول من فعل ذلك هو

(1) أخرجه الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم - باب ذكر الرخصة في كتاب العلم - 92/1 وأخرجه الخطيب البغدادي في تقييد العلم ص 106-107.

(2) انظر تطور دراسات السنة النبوية ص : 17.

محمد بن شهاب الزهري⁽¹⁾ على رأس المائة الهجرية الأولى، وكان ذلك بأمر من خليفة المسلمين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وسمي هذا الأمر ب(التدوين) لاعتماده من قبل السلطة الحاكمة، حيث تجمع الأحاديث في صحف أو دواوين لتكون مدونة فيها، ويكون ما فيها ملزماً للحاكم والمحكوم، وهيئة السنة وهي مكتوبة ومجموعة في الصحف كهيئة أسامي الجيش والشرطة والقضاة والأعوان والوزراء والحاشية من جهة الضبط والإلزام⁽²⁾، أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى عبد الله بن دينار أن عمر بن عبد العزيز (101 هـ) كتب إلى قاضيه أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (120 هـ) يأمره: (انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنة ماضية، أو حديث عمرة⁽³⁾ فاكتبه، فإني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله)⁽⁴⁾.

وفي سند هذا الأثر ثلاثة من الأعلام كلهم من المحدثين، ومن رعاة السنة قلما تجود بهم الأيام في عصور الانحطاط والتردي:

– عمر بن عبد العزيز: أمير المؤمنين وخليفة المسلمين، كان من رواة العلم، ومن خدام السنة النبوية الشريفة، أمه هي أم عاصم بنت عمر بن الخطاب، روى الحديث عن عروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام والربيع بن سبرة وابن قارظ الزهري⁽⁵⁾، أصدر أمره إلى الولاة والقضاة وأهل الآفاق أن يكتبوا السنة النبوية ويجمعوها.

(1) أخرجه الحافظ ابن عبد البر بسنده إلى عبد العزيز بن محمد الدراوردي أنه قال: (أول من دون العلم وكتبه ابن شهاب) جامع بيان العلم 88/1، وأخرج بسنده إلى مالك بن أنس أنه قال: (أول من دون العلم ابن شهاب) جامع بيان العلم 91/1.

(2) راجع القاموس المحيط للفيروز ابادي مادة (دون) ص 1545.

(3) طلب منه أن يكتب له ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، ويقال إنه طلب منه ان يكتب له ما عند القاسم بن محمد بن أبي بكر (106 هـ).

(4) تقييد العلم ص 105.

(5) راجع ترجمته في الجرح والتعديل 122/6 رقم 663.

- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، من الذين وصلهم كتاب عمر بن عبد العزيز وكان قاضيا على المدينة، والمدينة لها خصوصية على سائر أقطار الأرض، فهي من جهة مدينة النبي صلى الله عليه وسلم، بها عاش وبها مات، ومن جهة أخرى تخلف فيها عدد من الصحابة غالبيتهم من حملة السنة ومن رواتها، فكانت السنة بها غزيرة، لذلك تنفس أبو بكر بن محمد في هذا القطر متنفسا علميا، فلم يتخلف عن ركب الرواية، فقد حدث عن عمرة بنت عبد الرحمن وغيرها، وروى عنه ابنه عبد الله بن أبي بكر ويزيد ابن عبد الله بن الهاد ويحيى بن سعيد الأنصاري وعبد الله بن سعيد بن أبي هند وإسحق بن يحيى بن طلحة وأبو بكر بن نافع وعبد الكريم أبو أمية، وكان مقديما في العلم والقضاء، أخرج بن أبي حاتم بسنده المتصل إلى مالك بن أنس انه قال : (لم يكن عندنا بالمدينة أحد عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن عمرو بن حزم، وكان قد ولاه عمر بن عبد العزيز، وكتب إليه أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن والقاسم بن محمد فكتبه له، ولم يكن على المدينة أنصاري أميرا غير أبي بكر بن حزم وكان قاضيا)⁽¹⁾.

- محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، قرشي كنيته أبو بكر، له فضل وجاه، من أهل العلم، وتوجيه الدعوة إليه من قبل أبي بكر القاضي له مبررات موضوعية منها:

أولا: كتبه للحديث واشتغاله به، فقد روى عن أنس بن مالك وسهل بن سعد وأبي الطفيل والسائب بن يزيد وعبد الله بن ثعلب ومحمود بن الربيع وعبد الرحمن بن أزهر، ورأى عبد الله بن عمر، وروى عن أبان بن عثمان ولم يسمع منه، وروى عن خلق من رواة العلم⁽²⁾.

(1) راجع هذه المعطيات في الجرح والتعديل 337/9 رقم 1492.

(2) المصدر السابق 71/8.

ثانياً : كان لعمر بن عبد العزيز حدس قوي في أن تدوين سنة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة لن يقوم به سوى أبي بكر القاضي وابن شهاب الزهري لعلمهما ولكانتهمما، وكان قبل ذلك يوفد جلساءه على ابن شهاب بصفة خاصة ويقول : (لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية منه)⁽¹⁾، وكان يقدمه على من عاش من الأئمة الأعلام في ذلك العصر⁽²⁾.

ثالثاً : إن ابن شهاب الزهري هو من تلامذة أبي بكر بن محمد القاضي، فقد سمع منه وروى عنه⁽³⁾، وكان أبو بكر يعرفه بشغف الطلب، وبالحرص على الكتابة والسماع فأسند الأمر إليه .

والذي يظهر أن عمر بن عبد العزيز قام بمحاولات شخصية في ذلك، فقد كتب إلى أبي بكر يطلب شيئاً من سنة النبي صلى الله عليه وسلم فأنفذ إليه ما عند عمرة والقاسم، يدلنا على ذلك ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام (224 هـ) بسنده إلى محمد ابن عبد الرحمن الأنصاري قال: (لما استخلف عمر بن عبد العزيز أرسل إلى المدينة يلتمس كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات، وكتاب عمر بن الخطاب... فنسخا له)⁽⁴⁾ ويبدو أن هذا كان هو البداية، فقد رأى رحمه الله أن السنة النبوية في هذا العصر أصبحت في حاجة ماسة إلى أن تكتب بطريقة مهذبة، وأن تجمع في الصحف لتنتشر في الآفاق محفوظة مصونة، فإن الناس عولوا على المحفوظ في الصدور، وعلى العمل الفردي المنقطع، وكان ابن شهاب الزهري واحداً من هؤلاء، حتى إذا وصله الأمر بالتدوين قال: (كنا نكره كتاب العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأينا ألا نمنعه أحداً من المسلمين)⁽⁵⁾. وهذا

(1) المصدر السابق 72/8 و 18/2.

وبمثل هذا القول قال مكحول الشامي وعمرو بن دينار وسفيان الثوري، انظر الجرح والتعديل 73/8-74.

(2) المصدر السابق 72/8.

(3) المصدر السابق 337/9 رقم 1492.

(4) كتاب الأموال 357-359.

(5) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم 92/1.

يذكرنا بقول زيد بن ثابت حين أمره أبو بكر وعمر بجمع القرآن وتدوينه فإنه تردد في أول الأمر لكنه سرعان ما استجاب للدعوة بعد أن علم فوائدها وضرورتها، كذلك الشأن بالنسبة لابن شهاب، فإنه لما علم بضرورتها انطلق في العمل بكل أريحية وسعة خاطر، فجمع السنة النبوية بطريقة توخى فيها الشمول والإحاطة، روى عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : (كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع، فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس)⁽¹⁾.

وكان غرض عمر بن عبد العزيز أن يجعل هذا الجمع ديواناً مُلزماً، حكماً عند التنازع، حيث أنفذ إلى كل قطر دفترًا⁽²⁾. وبهذه المبادرة يكون - رضي الله عنه - قد نفذ رغبة جده عمر بن الخطاب الذي قويت نفسه، واشتدت رغبته في أن يفعل هذا الفعل فاستخار الله تعالى شهراً فلم يوفق إلى ذلك لأسباب سبق الكلام عليها. وهذا الأمر بالتدوين لا ندري متى كان على وجه التحديد، غير أن الذي نعلمه أن عهد عمر ابن عبد العزيز كان قصيراً جداً لم يتجاوز سنتين ونصفاً، إذ سرعان ما انقلب عهده السياسي بعهد سياسي آخر لم يول هذا الأمر حقه، فلم يستمر ذلك بالنفس القوي الذي رسمه الخليفة عمر بن عبد العزيز، لكنه مع ذلك بقي نبتة طيبة تلتها جهود أخرى قطعت بها أشواطاً مهمة، والله يقيض لدينه من يخدمه ممن شاء من عباده!

وخلاصة القول في قضية التدوين المتعلق بتأصيل السنة النبوية أن عمر بن عبد العزيز جعل هذه العملية عملاً إدارياً تشترك فيه جهود الأمراء والولاة والقضاة وأهل العلم، ولا شك في أن ابن شهاب لم يكن يدون هذا الأمر بمفرده بل شاركه في ذلك أهل العلم، مع تسهيلات السلطة له للقيام بهذا الأمر، وهذا له غايتان :

(1) الحافظ ابن عبد البر في الجامع 88/1.

(2) الخبر رواه سعيد بن زياد مولى الزبير قال: سمعت ابن شهاب يحدث سعيد بن إبراهيم: (أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دفترًا دفترًا فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا) أخرجه الحافظ ابن عبد البر في الجامع 91/1-92.

- الأولى : كسب الأجر من الله تعالى بصفة جماعية حتى يدفع الله البلاء عن الأمة في ذلك الوقت فإن البلاء إنما يدفع عنها باشتعال مجتمعتها علما ومعرفة⁽¹⁾.

- الثانية : التعاون على تحقيق هذه الرغبة النبيلة لأن جهود الجماعة مكللة بالتوفيق والنجاح أكثر من جهود الفرد، ناهيك أن السنة النبوية تخص الأمة كلها لا فردا بعينه.

بج - من جهة التأليف والتصنيف :

انتبه رواة هذه المرحلة إلى وجوب تصنيف السنة وفق منهج موضوعي معين، حيث ضموا الأحاديث التي هي من نوع واحد بعضها إلى بعض كأحاديث الإيمان وأحاديث الصلاة، وأحاديث الزكاة، وأحاديث الصيام، وأحاديث الحج ... وهي كما ترى موضوعات فقهية راعى فيها المصنفون النهج الفقهي قبل أي اعتبار آخر، حيث أصبحت هذه الطريقة في التصنيف عامة في جميع الأمصار الإسلامية، كما أنها تمت في فترات متقاربة في الزمن، حتى إنه يتعذر على الباحث أن يظفر بمن له عنصر السبق في ذلك، غير أن الذي تمكن الإشارة إليه في هذا الباب هو أن خالد بن معدان الحمصي كان له مصنف واحد كتب فيه علمه، وكان يصرح بلقي سبعين صحابيا. ومما يرفع من مكانة هذا الرجل أنهم أثنوا عليه بملازمة العلم وأهله، مع صيانة مصحفه بأزرار وعرى تضمه لثلا يقع شيء منه، كانت وفاته سنة 103 وقيل 104 هـ⁽²⁾، وهو نموذج حي للجهود الأولى التي ضمت العلم في صحف خلال هذا العصر.

غير أن هذه المحاولة لا يمكن اعتبارها الأولى في التأليف في السنة ولا البداية الأولى لتدوينها لأن المشهور هو أن كتاب السنة الذين يكتبونها في صحف خاصة من

(1) مستوحى من عبارة علي بن أدهم: (إن الله يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث)، أخرجه الخطيب البغدادي في كتابه (الرحلة في طلب الحديث) ص : 89-90 رقم الأثر 15 من طريق ابن أبي حاتم، وانظر شرف أصحاب الحديث ص : 59 ومقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي ص : 251.

(2) تذكرة الحفاظ 1/93-94 رقم 84 دار الكتب العلمية.

التابعين أكثر، منهم أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وابن شهاب وغيرهما، والمشهور الذي لا خلاف فيه أن الذي دونها هو ابن شهاب، وبعد ابن شهاب شاع التأليف والتصنيف في الجيل الذي تبعه، فكان من مؤلفي الطبقة الأولى من هذا الدور عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريج (ت 150 هـ)، ومحمد ابن اسحق (ت 151 هـ) وهما بمكة؛ وسفيان ابن مسروق الثوري (ت 161 هـ) ويحيى بن زكريا ابن أبي زائدة (ت 184 هـ) وأبو حنيفة النعمان (ت 150 هـ)، وهم بالكوفة، وحمام بن سلمة (ت 167 هـ) وسعيد بن أبي عروبة (ت 156 هـ) وهما بالبصرة؛ وهشيم بن بشير (ت 173 هـ) وعبد الرحمن الأوزاعي (ت 157 هـ) وهما بالشام، ومعر بن راشد (ت 154 هـ) وإبراهيم بن طهمان (ت 160 هـ) وهما باليمن، وعبد الله بن المبارك (ت 181 هـ) بخراسان؛ وجريز بن عبد الحميد (ت 188 هـ) بالري؛ والإمام مالك بن أنس (ت 179 هـ) والربيع بن صبيح (ت 160 هـ) بالمدينة؛ والوليد بن مزيد (ت 183 هـ) بببروت، وبقية بن الوليد (ت 197 هـ) بحمص...

ويعتبر تأليف الموطأ من قبل الإمام مالك حدثاً علمياً مهماً بالنسبة للسنة النبوية في هذا العصر، حيث غدا هذا المصنف مصدراً من مصادر السنة في العالم الإسلامي برمته، ومرجعاً أساسياً في الاعتماد عليه، وشهرة هذا الكتاب ترجع لسببين هامين:

أولهما : شهرة صاحبه في علوم السنة، وهو مالك بن أنس رضي الله عنه، يقول عبد الرحمن بن مهدي وقد سئل عن الثوري والأوزاعي ومالك فقال : (سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك إمام فيهما)⁽¹⁾.

ثانيهما : شهرة الكتاب نفسه، جمع فيه مالك كنوز السنة وذخائرها النفيسة، ومن عنوانه يظهر ذلك، قيل لأبي حاتم الرازي : (موطأ مالك لم سمي موطأ؟ فقال :

(1) شرح الزرقاني على الموطأ 3/1.

شيء قد صنفه ، ووطأه للناس حتى قيل موطأ مالك ، كما قيل جامع سفيان⁽¹⁾ ، فكان حرياً بأهل العلم أن يولوا للموطأ اهتماماً بالغاً لما عرف عنه أنه أول مصدر من مصادر الحديث ، وأن مالكا أخرج فيه آثاره وتوخي فيها الصحة ، ورتبه على موضوعات فقهية ، وجاء الفقه بارزاً ، تمثل قسطه الأوفر في التخريجات المسندة المرفوعة والمسندة الموقوفة والمقطوعة ، وما اختاره من آراء وأقوال الصحابة والتابعين ، وما انتقاه من آرائهم التي أجمعوا عليها .

وخلاصة ما يلاحظ على هذه المصنفات في هذه المرحلة أمور ثلاثة :

- **الأول** : أن الحديث فيها جاء ممزوجاً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، فلا نستغرب من إنكار الإمام أحمد على مالك تخليطه الرأي بالآثار حين أمر بتجريد أحاديث الموطأ وآثاره مما فيه من الرأي الذي ذكره مالك من عنده⁽²⁾ .

- **الثاني** : ضم الأبواب بعضها إلى بعض في كتاب واحد مما ييسر على المتعلم تحصيل المادة العلمية بأبسط مجهود وبأقل تكلفة .

- **الثالث** : جمع أهل كل مصر من الأمصار السنة مما هو عند علماء ذلك المصر في مصنفات خاصة بأهل قطرهم ، وهذا يسهل على النقاد معرفة أصل الحديث هل هو حجازي أم شامي أم خراساني ... كما أنه يسهل على طالب العلم استيعاب ما عند علماء قطرهم من دون أن يشد الرحلة إلى الأقطار النائية .

ج - من جهة الجرح والتعديل :

وهو المتمثل في البحث في رجال السنة ، والتفتيش عن أسامي روايتها ، لكن ذلك كان بطريقة محدودة جداً ، ولم يكن أهل هذا القرن متسعين في ذلك كاتساع أهل القرن

(1) مقدمة كتاب الموطأ ص : 9 وراجع كلام محمد بن جعفر الكتاني عن الموطأ ورواته ومن ألف حوله في الرسالة المستطرفة ص (11-13) .

(2) شرح علل الترمذي ص : 56 .

الثالث ، فالصحابة كما تقدم عدول ثقات ، وإنما وقع التحري فيما بينهم لأسباب تقدم بيانها ، وكان ذلك على عهد كبار الصحابة وأوساطهم وصغارهم ، وأما التابعون فكبارهم عامتهم ثقات ، يعون ما يروون ، ولا يوجد في طبقتهم إلا الواحد بعد الواحد ممن فيه مقال مثل الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور (ت 65 هـ) ، وعاصم بن ضمرة السلولي الكوفي (ت 74 هـ) ونحوهما⁽¹⁾ ، مع ما ظهر في هذه الطبقة من رؤوس أهل البدع من الخوارج والشيعة والقدرية كعبد الرحمن بن ملجم المعثر الخارجي (ت 40 هـ) قاتل علي بن أبي طالب ، والمختار بن أبي عبيد الثقفي الضال المضل (ت 67 هـ) ومعبد الجهني البصري وهو أول من تكلم بالقدر (ت 80 هـ)⁽²⁾ .

ودخلت المائة الثانية فظهر في أوائلها جماعة من الضعفاء ، وهم من أوساط التابعين ، ومن صغارهم ، جرحوا من قبل حفظهم وضبطهم أو لبدعة فيهم مثل عطية ابن سعد العوفي الكوفي (ت 111 هـ) وفرقد أبي يعقوب السبخي (ت 131 هـ) وجابر بن يزيد الجعفي الكوفي (ت 167 هـ) ، وعمارة بن جوين أبي هارون العبدي (ت 134 هـ)⁽³⁾ .

وظهر خلال هذا القرن طائفة من النقاد المبرزين تكلموا في رواة السنة من جهة الحفظ والضبط والسياسة ، وكل رجل نعتوه بما فيه ، ووصفوه بحكم يليق بحالته العلمية والخلقية والعقدية ، فكان كلامهم نافذاً ، ورأيهم مقبولاً ، وهم باعتبار السن والإسناد على طبقتين : طبقة تمتد إلى حدود منتصف القرن الثاني ، وأخرى إلى نهايته وكلهم على طبقات باعتبار القطر الذي وجدوا فيه والموطن الذي برزوا فيه ، وسنذكر أساميهم على هذا الاعتبار مرتبة حسب تاريخ الوفاة .

(1) راجع ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للحافظ الذهبي ص : 160 .

(2) المصدر السابق ص : 160-161 .

(3) المصدر السابق 161-162 .

– طبقة من البصرة تكلم فيها :

- 1 – عبد الوارث بن سعيد، أبو عبيدة (ت 108 هـ)
- 2 – هشام بن سنبر، أبو بكر الدستوائي، ويقال له : هشام بن أبي عبد الله سنبر (ت 154 هـ).
- 3 – سعيد بن أبي عروبة، أبو النضر (ت 157 هـ).
- 4 – شعبة بن الحجاج العتكي، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري (ت 160 هـ).
- 5 – وهيب بن خالد، أبو بكر الباهلي (ت 165 هـ وقيل بعدها).
- 6 – حماد بن سلمة، أبو سلمة (ت 167 هـ).
- 7 – عبد الواحد بن زياد (ت 176 هـ وقيل بعدها).
- 8 – بشر بن المفضل بن لاحق، أبو إسماعيل الرقاشي (ت 186 هـ) وقيل (ت 187 هـ)
- 9 – حماد بن زيد بن درهم الأزدي، أبو إسماعيل الجهضمي (ت 179 هـ).
- 10 – عباد بن عباد، أبو معاوية الأزدي (ت 179 هـ أو بعدها بسنة).
- 11 – معتمر بن سليمان، أبو محمد التيمي الملقب ب (الطفيل) (ت 187 هـ).
- 12 – إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، أبو بشر معروف بابن عليّة (ت 193 هـ).
- 13 – عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت أبو محمد الثقفي (ت 191 هـ).
- 14 – محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، أبو عمرو (ت 194 هـ).
- 15 – يحيى بن سعيد، أبو سعيد القطان (ت 198 هـ).
- 16 – عبد الرحمن بن مهدي، أبو سعيد (ت 198 هـ).

وبرز من الطبقة الأولى من هؤلاء : هشام الدستوائي، ومن الطبقة الثانية حماد وشعبة ويحيى القطان وابن مهدي.

فهشام الدستوائي كان مقدما في الفهم والحفظ والنقد، قال المولى بن منصور :
(سألت ابن علي عن حفاظ أهل البصرة فذكر هشام الدستوائي)⁽¹⁾، وكان أبو داود يقول:
(كان هشام الدستوائي أمير المؤمنين في الحديث)⁽²⁾.

وحماد بن زيد إمام مقدم في السنة والحديث، حافظ، عالم برواة الآثار، وناقلة الأخبار⁽³⁾، ومن شدة غيرته على السنة وذبه عنها، جعلوا من استحقاق السنة حب حماد، روى أبو حاتم الرازي ومحمد بن مسلم بن وارة قالا: سمعنا حماد بن زاذان يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: (إذا رأيت بصريا يحب حماد بن زاذان فهو صاحب سنة)⁽⁴⁾.

ويلى حماد بن زيد شعبة بن الحجاج، وكان عالما بالراسيل، وعلل الحديث، وتمييز صحيحه من سقيم، وإنما أهله لهذا معرفته الواسعة بناقلة الآثار، وقد تكلم في كثير من رواة العلم⁽⁵⁾.

والتحق بركب هؤلاء، كل من عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان، يقول الحافظ الذهبي وهو يتحدث عن ابن مهدي: (وكان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونبلا وعلم وفضلا، فمن جرحاه لا يكاد - والله -

(1) الجرح والتعديل 59/9 رقم 240.

(2) المصدر السابق 60/9.

(3) راجع ما أخرجه له ابن أبي حاتم في ترجمته من مناقب وفضائل في مقدمة المعرفة (176-183).

(4) مقدمة المعرفة ص : 183.

(5) راجع مقدمة المعرفة ص 132-156.

يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقا كثيرا وضعفا آخرين⁽¹⁾.

– وطبقة من الكوفة تكلم فيها :

- 1- مسعر بن كدام، أبو سلمة (ت 135 هـ) وقيل (ت 155 هـ).
- 2- إسرائيل بن يونس، أبو يونس بن أبي إسحق السبيعي (ت 160 هـ).
- 3- زائدة بن قدامة، أبو الصلت الثقفي (ت 160 هـ).
- 4- سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله الثوري (ت 161 هـ).
- 5- شيبان بن عبد الرحمن التميمي، أبو معاوية النحوي، بصري نزل الكوفة (ت 164 هـ).
- 6- زهير بن معاوية بن خديج أبو خيثمة الجعفي (ت 174 هـ وقيل قبل ذلك).
- 7- عبثر بن القاسم، أبو زبيد الزبيدي (ت 179 هـ).
- 8- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، أبو سعيد (ت 184 هـ).
- 9- عبد السلام بن حرب، أبو بكر الملائي (ت 187 هـ).
- 10- علي بن مسهر (ت 189 هـ).
- 11- يحيى بن يمان العجلي (ت 189 هـ).
- 12- سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر (ت 190 هـ).
- 13- عبيدة بن حميد، أبو عبد الرحمن الحذاء (ت 190 هـ).
- 14- عبد الله بن إدريس، أبو محمد (ت 192 هـ).
- 15- أبو بكر بن عياش (ت 194 هـ).
- 16- محمد بن فضيل بن غزوان، أبو عبد الرحمن الضبي (ت 195 هـ).

⁽¹⁾ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص : 167.

- 17- عبد الرحمن بن محمد، أبو محمد المحاربي (ت 195 هـ).
- 18- حفص بن غياث، أبو عمر القاضي (ت 195 هـ).
- 19- محمد بن خازم، أبو معاوية الضير (ت 195 هـ).
- 20- وكيع بن الجراح بن مليح، أبو سفيان الرؤاسي (ت 196 هـ وقيل 197 هـ).
- 21- عبد الله بن نمير، أبو هشام الهمذاني (ت 199 هـ).

وبرز من أعلام هذا القطر من الطبقة الثانية الثوري وابن نمير ووكيع، قال عبد الرحمن بن مهدي وهو يتكلم عن الثوري: (أئمة الناس في زمانهم أربعة) فذكر سفيان بالكوفة⁽¹⁾، وكان يحيى لا يقدم عليه أحدا ممن ظهر في عصره، في كل شيء، وكان يقول: (سفيان أمير المؤمنين في الحديث)⁽²⁾، وكان - زيادة على ما تقدم - ناقدا جهبذا⁽³⁾. ويليه من حيث الزمن وكيع بن الجراح ومحمد بن عبد الله بن نمير، فإنهما كانا من النقاد الجهابذة العارفين بناقلة الآثار ورواة الأخبار، مع فقه وزهد وورع⁽⁴⁾، رحمهما الله.

وطبقة من المدينة تكلم منها :

- 1- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، أبو الحارث، واسم أبي ذئب : المغيرة، (ت 158 هـ).
- 2- عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، (ت 164 هـ).
- 3- فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي (ت 168 هـ).
- 4- سليمان بن بلال، أبو محمد وأبو أيوب (ت 177 هـ).
- 5- مالك بن أنس الاصبحي (ت 179 هـ).

(1) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 224/4.

(2) المصدر السابق 225/4.

(3) راجع ترجمته في تقممة المعرفة ص (55-125).

(4) ترجمته في المصدر السابق ص: (219-232) وص (320-328).

- 6- عبد العزيز بن سلمة بن دينار، ابن أبي حازم (ت 184 هـ).
 7- عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني (ت 186 هـ)
 وقيل (ت 187 هـ).
 8- حاتم بن إسماعيل، أبو إسماعيل المدني، أصله من الكوفة (ت 187 هـ).
 9- محمد بن جعفر، غندر، (ت 193 هـ) أو (ت 194 هـ).

وبرز من أعلام هذا القطر مالك بن أنس إمام المدينة، قدمه سفيان بن عيينة في نقد الرجال، وفي العلم بأحوال الرواة⁽¹⁾، أثنى عليه أبو حاتم الرازي فقال: (مالك بن أنس ثقة، إمام أهل الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري وابن عيينة، وإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حكم لمالك، ومالك نقي الرجال نقي الحديث، وهو أنقى حديثا من الثوري والأوزاعي، وأقوى في الزهري من ابن عيينة، وأقل خطأ منه، أقوى من معمر وابن أبي ذئب)⁽²⁾.

ومن مناقب مالك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة)⁽³⁾.

قال سفيان بن عيينة معلقا: (كانوا يرونه مالك بن أنس)⁽⁴⁾.

- و طبقة من مصر تكلم فيها :

- 1- الليث بن سعد، أبو الحارث الفهمي (ت 175 هـ).
 2- عمرو بن الحارث، أبو أيوب، قبل (ت 150 هـ).
 3- يحيى بن أيوب، أبو العباس الغافقي (ت 168 هـ).

(1) ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 227/4 رقم 973.

(2) المصدر السابق 206/8 رقم 902.

(3) الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند 299/2 وهو في التمهيد لابن عبد البر 35/6 و 85/1.

(4) التمهيد 35/6 وأخرج ابن عبد البر للإمام مالك ترجمة مليحة في التمهيد، باب ذكر عيون من أخبار مالك رحمه الله وذكر فضل موطنه) 1/(61-92).

4- عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد القرشي (ت 197 هـ).

وكان هذا الأخير من المُقدِّمين على هذه الطبقة في هذا القطر من جهة الحفظ والفهم والنقد، روى علي بن الحسين بن الجنيد قال: (سمعت أحمد بن صالح يقول: ما رأيت حجازيا ولا شاميا ولا مصريا أكثر حديثا من ابن وهب، وقع عندنا عنه سبعون ألف حديث⁽¹⁾).

- وطبقة من مكة تكلم فيها :

1- عمرو بن دينار، أبو محمد الجمحي (ت 105 هـ) أو (ت 106 هـ).

2- يحيى بن أبي كثير الطائي، أبو نصر اليمامي (ت 132 هـ).

3- إبراهيم بن طهمان، أبو سعيد رحل إليها من نيسابور (ت 168 هـ).

4- شعيب بن حرب، أبو صالح المدائني، نزيل مكة (ت 197 هـ).

5- سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي، سكن مكة (ت 198 هـ).

وسفيان هو الذي برز من هذه الطبقة، قال ابن مهدي: (كان سفيان بن عيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز⁽²⁾ وكان من قرناء مالك⁽³⁾، وكان يقدم مالكا على من عاصره من أهل العلم، وكان من النقاد الجهابذة المشهود لهم بطول الباع في النقد وتقويم الرجال⁽⁴⁾).

(1) الجرح والتعديل 189/5 رقم 879.

(2) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 204/8 رقم 902.

(3) المصدر السابق 206/8 رقم 902.

(4) راجع ترجمته في مقدمة المعرفة ص: 32-54.

- وطبقة من الشام تكلم فيها :

- 1- عبد الرحمن بن عمرو، أبو عمرو الأوزاعي (ت 157 هـ).
- 2- سعيد بن عبد العزيز التنوخي (ت 167 هـ).
- 3- الهقل بن زياد السكسكي، كاتب الأوزاعي (ت 179 هـ وقيل بعدها).
- 4- يحيى بن حمزة، أبو عبد الرحمن الحضرمي القاضي (ت 183 هـ).
- 5- إبراهيم بن محمد، أبو إسحق الفزاري (ت 185 هـ) وقيل بعدها.
- 6- عيسى بن يونس بن أبي إسحق السبيعي أخو إسرائيل (ت 187 هـ) وقيل (ت 191 هـ).
- 7- مروان بن معاوية، أبو عبد الله الفزاري، كوفي، نزل دمشق (ت 193 هـ).
- 8- الوليد بن مسلم، أبو العباس الدمشقي (ت 195 هـ).

وبرز من الطبقة الأولى في هذه الطائفة أبو عمرو الأوزاعي، ومن الثانية أبو إسحق الفزاري الذي وصفه ابن أبي حاتم بقوله : (ومن العلماء الجهابذة النقاد من أهل الشام - من الطبقة الثانية - أبو إسحق الفزاري، إبراهيم بن محمد)⁽¹⁾.

وأبو عمرو الأوزاعي وأبو إسحق الفزاري هما إماما بلاد الشام في هذا العصر، ومن النقاد الجهابذة المعدودين من أهل الفضل والعلم، ولا يحبهما إلا سني، قال ابن مهدي: (إذا رأيت الشامي يحب الأوزاعي وأبا إسحق الفزاري فهو صاحب سنة)⁽²⁾.

- وطبقة من حمص تكلم فيها :

- 1 - يحيى بن جابر بن حسان الطائي، أبو عمرو الحمصي (ت 126 هـ).

(1) أخرج له ابن أبي حاتم ترجمة مليحة في مقدمة كتابه الجرح والتعديل ص (281-286) والعبارة هي من ترجمة الباب.

(2) تقدمت المعرفة ص 217.

- 2- شعيب بن أبي حمزة، أبو بشر، واسم أبيه دينار (ت 162 هـ).
- 3- إسماعيل بن عياش بن سليم، أبو عتبة العنسي (ت 182 هـ).
- 4- محمد بن حرب الأبرش (ت 194 هـ).
- 5- بقية بن الوليد بن صائد، أبو يُحمد الكلاعي (ت 197 هـ).

وإسماعيل بن عياش هو من أبرز من تكلم في الرواة من هذه الطبقة، وكان مقدما في الحفظ والفهم والضببط، يدلنا على ذلك ما رواه أبو حاتم الرازي بقوله : (نا سليمان ابن أحمد الدمشقي قال : سمعت يزيد بن هارون يقول : ما رأيت شاميا ولا عراقيا أحفظ من إسماعيل بن عياش)⁽¹⁾.

- وطبقة من أهل مرو، تكلم فيها :

- 1- محمد بن ميمون، أبو حمزة السكري (ت 168 هـ).
- 2- عبد الله بن المبارك، أبو عبد الرحمن (ت 181 هـ).
- 3- يحيى بن واضح، أبو ثُميلة، بعد سنة (ت 190 هـ).
- 4- الفضل بن موسى، أبو عبد الله السيناني (ت 192 هـ).

وكان عبد الله بن المبارك إمام المروزة بصفة خاصة، والمسلمين بصفة عامة، وصفه بذلك عبد الرحمن بن مهدي وأبو إسحق الفزاري وأبو حاتم الرازي، قال أبو حاتم : (كان ابن المبارك ربح الدنيا في طلب الحديث، لم يدع اليمن ولا مصر ولا الشام ولا الجزيرة ولا البصرة ولا الكوفة)⁽²⁾ وكان رحمه الله من النقاد وصيارفة الحديث المشهود لهم بطول الباع في الحفظ والنقد، قال له ابن جريج مرة: (ما ظننت خراسان تخرج مثلك)⁽³⁾.

(1) الجرح والتعديل 191/2 رقم 650.

(2) تقدمة المعرفة ص: 264.

(3) المصدر السابق.

وطبقة من أهل واسط، برز منهم :

- 1- شعبة بن الحجاج، أبو بسطام العتكي وإن كان تحول من واسط إلى البصرة فأثره فيها لم ينقطع (ت 160 هـ).
- 2- الواضح بن عبد الله أبو عوانة البزاز (ت 175 هـ)، وقيل (ت 176 هـ).
- 3- شريك بن عبد الله النخعي، أبو عبد الله القاضي، كوفي ولي القضاء على واسط (ت 177 هـ)، أو (ت 178 هـ).
- 4- خالد بن عبد الله الطحان (ت 182 هـ).
- 5- هشيم بن بشير، أبو معاوية الواسطي (ت 183 هـ).
- 6- عباد بن العوام، أبو سهل (ت 185 هـ)، أو بعدها .

وكان شعبة بن الحجاج أحد المؤمنين الذين نذروا أنفسهم لهذا الأمر، فكان رحمه الله عالماً بالمراسيل، وعارفاً بأحوال ناقله الآثار، وقد تكلم في كثير من الرواة⁽¹⁾، كما عُرف بالحفظ والإتقان والضبط على أهل زمانه، واشتهر بمعرفة علل الحديث وتمييز الصحيح من السقيم، وكان يكرر السماع أكثر من مرة رغبة في معرفة أحوال الشيوخ⁽²⁾، روى أبو حاتم الرازي فقال :

(نا عبد الله بن بشر الطالقاني البكري قال: سمعت عبد الملك الميموني⁽³⁾ قال: سمعت خلفاً المخرمي⁽⁴⁾ قال سمعت ابن عليّة⁽⁵⁾ يقول: كنا نرى عند حميد - يعني

(1) ساق ابن أبي حاتم أساميهم مرتبة على حرف المعجم وذلك في ترجمته من كتاب تقدمه المعرفة، راجع من ص: 123 الى ص: 157.

(2) راجع هذه المعطيات في ترجمة شعبة من تقدمه المعرفة ص: (126-132) وفي ص: (157-176).

(3) هو عبد الملك بن عبد الحميد بن عبد الحميد بن ميمون، أبو الحسن الميموني، ثقة فاضل، مات سنة 274 هـ وقد قارب المائة التقريب 520/1 رقم 1321.

(4) هو خلف بن سالم المخرمي أبو محمد المهلبى ثقة حافظ، صنف المسند، مات سنة 231، انظر التقريب 225/1-226 رقم 141.

(5) هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، أبو بشر، يعرف بابن عليّة، ثقة، من الحفاظ تقدم ذكر اسمه في نقاد البصرة.

الطويل - وسليمان - يحيى التيمي - وابن عون⁽¹⁾ الرجل و الرجلين، فنأتي شعبة
ففرى الناس عليه، ثم قال لي خلف: كان أصحاب الحديث يريدون حسن المعرفة
بالرجال، وبمعرفة الحديث، وهكذا كان هذا المعنى بينا في شعبة إن شاء الله⁽²⁾.

ووصفه سفيان الثوري بإمارة المؤمنين في الحديث⁽³⁾ وكان يحيى بن سعيد القطان
يقول: (ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله عندي، وكان أعلم بالرجال، وكان
سفيان صاحب أبواب)⁽⁴⁾ ولولا شعبة - كما قال الشافعي - ما عُرف الحديث بالعراق⁽⁵⁾.

- و طبقة من عسقلان تكلم فيها :

1- محمد بن مطرف، أبو غسان، مدني، نزل عسقلان بعد (ت 160 هـ).

2- إبراهيم بن طهمان، أبو سعيد، وكان قد قضى شطرا من عمره بها قبل
رحلته إلى مكة (ت 168 هـ).

وابن طهمان هو أبرز من اشتهر بالنقد والتصنيف من أهل عسقلان في القرن،
وثقه أحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي، وقال عبد الله بن المبارك: (إبراهيم بن طهمان
صحيح الكتب)⁽⁶⁾.

وتكلم في الرواة من علماء اليمن خلال هذا القرن طائفة من الأعلام، نذكر من
الطبقة الأولى:

1 - طاوس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحميري (ت 106 هـ)، وقيل بعدها.

(1) عبد الله بن عون بن أرطبان، لم يعينه الراوي في النص لشهرته بذلك النسب، كنيته أبو عون، ثقة، ثبت،
فاضل، مات سنة 150 هـ، انظر التقريب 439/1 رقم 526.

(2) مقدمة المعرفة ص: 176.

(3) انظر الجرح والتعديل 369/4 رقم 1609.

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق 370/4.

(6) له صدر السابق 107/2-108 رقم 307.

2- وهب بن منبه بن كامل اليماني، أبو عبد الله الأنباري، أخو همام، مات سنة مائة وبضع عشرة من الهجرة.

3- همام بن منبه بن كامل الصنعاني، أبو عتبة، أخو وهب (ت 132 هـ).
ومن الطبقة الثانية، تكلم :

4- معمر بن راشد، أبو عروة، بصري الأصل، نزل اليمن، كانت وفاته سنة (ت 154 هـ).

ومعمر هو الذي اشتهر من هذه الطبقة، أثنى عليه أحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي ويحيى بن معين وغيرهم، وقدمه يحيى على ابن عيينة في الزهري، وكان ابن جريح يفيد عليه ويقول: (عليكم بهذا الرجل، فإنه لم يبق من أهل زمانه أعلم منه)⁽¹⁾، يعني في العلم بالسنة وبرواتها.

وطبقة من علماء الجزيرة، تكلم منهم قلة قليلة نذكر من الطبقة الأولى :

1 - زيد بن أبي أنيسة، أبو أسامة، أصله من الكوفة، سكن الرها (ت 119 هـ)،
وقيل (ت 124 هـ).

ومن الطبقة الثانية :

2 - عبيد الله بن عمرو، أبو وهب الأسدي (ت 180 هـ).

3 - محمد بن سلمة الحراني (ت 191 هـ).

وبرز من نقاد الروي جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي، وفد إليها قاضيا من الكوفة (ت 188 هـ).

وبرز من نقاد بيروت الوليد بن مزيد، أبو العباس البيروتي (ت 183 هـ).

(1) انظر الجرح والتعديل 256/8 رقم 1165

هذا عن مرحلة التأصيل الممتدة طيلة القرن الثاني، عرفت فيها سنة النبي صلى الله عليه وسلم تطورا ملحوظا من جهة التدوين والتأليف والبحث في أسامي الرواة وأحوالهم، لكن بعد هذا القرن ستدخل السنة مرحلة أخرى جديدة كان العلماء فيها أكثر فاعلية، وأبلغ حيوية على جميع المستويات، ونعني بذلك مرحلة القرن الهجري الثالث.

الثالثة : مرحلة التكميل : وكانت على مدى القرن الثالث الهجري، إذ يعتبر هذا القرن من (أزهى عصور المعرفة الإسلامية على الإطلاق، وكانت السنة النبوية فيه قمة المعرفة وركنها المتميز، ورث أهله عن أسلافهم جهدا علميا كبيرا، وتابعوا خطواتهم في الطريق بما أعطى يانع الثمار، وخلف بالغ الآثا⁽¹⁾، وذلك على جميع الأصعدة، وعلى كل المستويات، ولن أذكر هنا شواهد ولا أدلة، لأن الأطروحة التي أقدمها عن أبي حاتم الرازي - والذي يعتبر هذا الكلام من تمهيدها - قد استجلت غوامض هذه الفترة من كل الوجوه.

لقد توقف الطور الثاني للسنة في نهاية القرن الثالث وهو الحد المقرر لها في هذا الطور من الناحيتين: العلمية والتاريخية، يقول الحافظ الذهبي : (فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلثمائة)⁽²⁾، وهو حد نهائي لتشكيل السنة النبوية التي غدت كلها مدونة في الكتب و المصنفات بطريقة منهجية وفنية.

(1) تطور دراسات السنة النبوية ص : 12-13.

(2) انه - ديباجة الميزان للحافظ الذهبي 4/1.

الفصل الثاني: (التعريف بالسنة النبوية من جهة طرق التعامل معها)

المبحث الأول: عوائق البر من الإشارة إليها:

(خدمة السنة) هي خطوة ثانية بعد الفهم، و(فهم السنة) هو خطوة أولى قبل الخدمة، ولم يخدم السلف الصالح السنة إلا ب (الفهم) الذي بلوروا طرقه، وابتكروا مقاييسه، وَوَلَدُوا ضوابطه، فرحلوا وجمعوا، وكتبوا وغربوا، ونقدوا وتابعوا، وشرحوا وعللوا، كما ذكروا وناظروا... وكان العلم عندهم - بعد ابتغاء وجه الله - لأجل العلم لا لأجل شيء آخر، فاستطاعوا - بفضل ذلك - أن يخطوا بالعلوم خطوات جبارة وهائلة، وأن يكشفوا عن التناقضات في المجتمع فيصوبونها، كما تابعوا ما فسد من أمر العقيدة فأصلوه بالتأليف والتصنيف، وقوموا ما اعوج من سياسة الحكام عن جادة السنة فأعادوا الاعتبار للشريعة والدين، وهذا كله كان بسبب حسن الفهم الذي بنوه على أصول نقلية، وأسسوه على ضوابط ومقاييس عقلية، ولم يكن هذا الجهد أمرا شكليا بل كان أساسيا وجوهريا لأنه يخص السنة، والسنة هي مصدر حياتهم العلمية والعملية، لذلك عاشوا مطمئنين إلى عملهم، مرتاحين في عملهم إلى أن قضاوا نحبهم! .

إن الفهم والخدمة عندهم هما أمران متلازمان لم يكن أحدهما يتخلف عن الآخر، ويستطيع الباحث المهتم أن يتابع جهودهم بالتأمل على هذا المستوى ليخلص في النهاية إلى أن طلبهم للسنة وخدمتهم لها و دعوتهم إليها إنما هي أمور تمت - عندهم - وفق حسن الفهم، كيف ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم إنما نهى عن كتابة السنن (خوفا أن يكونوا مع الإكثار يحدثون بما لم يتيقنوا حفظه ولم يعوه)⁽¹⁾، وكذلك فعل الصحابة فانهم حثوا على تدبر السنن، وأمروا بالفهم والمعرفة فهذا عمر رضي الله تعالى عنه يكتب إلى أبي موسى الأشعري⁽²⁾ في سياسة الحكم والقضاء فيقول له: (أما بعد، فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة،

(1) الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم 14/2.

(2) عبد الله بن قيس الصحابي المشهور أمره عمر ثم عثمان، وهو أحد الحكمين بصفين، مات سنة 50 هـ وقيل بعدها، التقريب 441/1 رقم 551.

فافهم إذا أدلي إليك - إلى أن يقول - : الفهم الفهم فيما ينخلج في صدرك - وربما قال في نفسك - ويشكل عليك ما لم ينزل به كتاب ولم تجر به سنة، وأعرف الأشباه والأمثال، ثم قس الأمور بعضها ببعض، وانظر أقربها إلى الله، وأشبهها بالحق فاتبعه⁽¹⁾.

وفعل عمر - قبل هذا - بالسنن، فإنه نهى عن الإكثار، وأمر بالإقلال من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم⁽²⁾، والسبب في ذلك هو خوفه من (أن يكونوا مع الإكثار يحدثون بما لم يتيقنوا حفظه، ولم يعوه، لأن ضبط من قلَّت روايته أكثر من ضبط المستكثر، وهو أبعد من السهو و الغلط الذي لا يؤمن مع الإكثار)⁽³⁾، ثم سرى هذا الأمر فيمن جاء بعد، فكان يتخذ تارة صبغة النصيحة، وتارة صبغة التوجيه التربوي، وتارة صفة التلقين العلمي، وتارة صفة الذم، من ذلك قول يحيى بن يمان (ت 189 هـ): (يكتب أحدهم الحديث، ولا يتفهم ولا يتدبر، فإذا سئل أحدهم عن مسألة جلس كأنه مكاتب)⁽⁴⁾.

ويقول الحافظ ابن الصلاح (ت 643 هـ): (ثم لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه، دون معرفته وفهمه، فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بباطل، وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين المتحلين بما هم منه عاطلون)⁽⁵⁾.

(1) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه 200/6 وأورده ابن القيم في اعلام الموقعين 85/1.

(2) تقدم معنا تخريج حديث عمر في الإقلال من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، وانظر الجامع 149/2 هذا وقد (احتج بعض من لا علم له، ولا معرفة من أهل البدع وغيرهم، الطاعنين في السنن بحديث عمر هذا (...)) وجعلوا ذلك ذريعة إلى الزهد في سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا يوصل إلى مراد كتاب الله إلا بها، والطنن على أهلها ولا حجة في هذا الحديث، ولا دليل على شيء مما ذهبوا إليه من وجوه قد ذكرها أهل العلم) انظر جامع بيان العلم 148/2.

وعلى من ذهب هذا المذهب يرد الحافظ ابن عبد البر فيقول: (ولا يخلوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن يكون خيرا أو شرا، فإن كان خيرا فلا شك في أنه خير، فالإكثار من الخير أفضل، وإن كان شرا ولا يجوز أن يتوهم أن عمر يوصيهم بالإقلال من الشر، وهذا يدل على أنه إنما أمرهم بذلك خوف موقعة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخوف الاشتغال عن تدبر السنن والقرآن لأن المكثرا لا تكاد تراه إلا غير متدبر ولا متفقه) الجامع 150/2- باب ذكر من ذم الإكثار من الحديث دون التفهم له والتفقه فيه.

(3) الجامع 149/2.

(4) أخرجه الحافظ ابن عبد البر في الجامع 160/2.

(5) مقدمة ابن الصلاح بشرح الحافظ العراقي ص 253 وانظر تدريب الراوي 149/2.

ودخل عندهم هذا في مجال الفقه، حيث تجد فقه الرجل في طريقة تصنيفه، وتدبره في منهج تأليفه، ووعيه في طريقة عرضه للآثار، يقول علي بن المديني (ت 234 هـ): (إذا رأيت المحدث أول ما يكتب الحديث يجمع حديث الغسل، وحديث من كذب فاكتب على قفاه لا يفلح)⁽¹⁾، فأولوا بذلك العناية الكبرى والاهتمام البليغ للفقه والتدبر على مجرد الإكثار من الآثار، يقول الحافظ ابن عبد البر: (الذي عليه جماعة فقهاء المسلمين وعلمائهم ذم الإكثار دون التفقه والتدبر)⁽²⁾.

ودخل عندهم هذا في مجال العلاقات العامة، فتواصوا به ونصحوا، قال يحيى بن خالد البرمكي - أبو علي الوزير (ت 190 هـ) - لابنه جعفر بن يحيى، أبي الفضل: (لا ترد على أحد جوابا حتى تفهم كلامه، فإن ذلك يصرفك عن جواب كلامه إلى غيره، ويؤكد الجهل عليك، ولكن افهم عنه، فإن فهمته فأجبه، ولا تعجل بالجواب قبل الاستفهام، ولا تستحي أن تستفهم إذا لم تفهم، فإن الجواب قبل الفهم حمق، وإذا جهلت فاسأل فيبدو لك، واستفهامك أجمل بك، وخير من السكوت على الغي)⁽³⁾.

وإذا أراد الباحث أن يوازن بين جهود السلف وجهود الخلف على هذا المستوى أدركته الحيرة والدهشة، فالحيرة في فهم بلا خدمة، أو قل هي في فهم بطريقة خاصة، والدهشة في خدمة بلا فهم، وأول شيء يمكن الوقوف عليه هو الانقسام القوي بين (حسن فهم السنة وإدراكها) و(خدمتها في الجانبين: العلمي والعملية)، فمن الناس من يُجيد الفهم ويُحسن المعرفة، وله في السنة اجتهادات تستحيي أن تذاكره في شيء منها لقوة ضلوعه في استيعابها، وشدة رسوخه في فهمها، يظهر ذلك في كثرة النقد عن بعد، لكن كل هذا محبوس عليه، لا يتجاوزه، حتى يموت، فإذا مات مات معه علمه وما أكثر هؤلاء!.

(1) مقدمة ابن الصلاح ص : 256.

(2) جامع بيان العلم 152/2.

(3) المصدر السابق 179/2.

ويعاكس هؤلاء طائفة جندوا أنفسهم لخدمتها، وادعوا العلم فيها، والدعوة إليها لكن اجتهادهم لم يرم المنهج المطلوب فنأوا واشتطوا، ومن هؤلاء (الناطقة من الذين لم يأتوا من العلم الشرعي والتكوين العلمي والإلمام بالتاريخ والسيرة والفقه واللغة ما يمكنهم من فهم الحديث على وجه الصحة، فيقعون على كتاب من كتب الحديث فيطلعون على الأثر فيه، لا يعرفون حقيقته ولا أبعاده، ولا أسباب وروده، ولا يدرون ما قبله ولا ما بعده فيطيرون بفهم ناقص مشوش، ينشرونه بين الناس، فإذا قيل لهم: فهمكم هذا يعارض قول الله تعالى، قالوا: السنة قاضية على الكتاب، وناسخة له، وإذا قيل لهم: إن هذه الرواية معارضة بما هو أصح منها لم يدروا حقيقة التعارض، ولا طرائق الترجيح، ولا أساليب الفهم، ولا ضوابطه ومناهجه)⁽¹⁾.

وقولهم: (إن السنة قاضية على الكتاب): إنما أخذوه من قول يحيى بن أبي كثير (ت 132 هـ)⁽²⁾، بسوء فهم وقلة تدبير، وما أراد له وجه في اللغة، فمن وجوه لفظة (قضى) في القاموس: (البيان)، وقضى وطره أتمه وبلغه، وقضى عليه عهدا: أوصاه وأنفذه⁽³⁾ وهذا - من جهة المدلول - لا يتخالف مع موقع السنة في شيء، ولا يصرفها عن مقصدها على الإطلاق، فهي المصدر الثاني بعد كتاب الله، الشارحة للقرآن، المفسرة لمبهمه، المفصلة لمجمله، المقيدة لمطلقه، المخصصة لعامه، والموضحة لأحكامه، كما أنها نصت على أحكام لم ترد في الكتاب، فهذا هو معنى القضاء الذي قصده يحيى، وأجمله أبو عمرو الأوزاعي في عبارة مختصرة فقال: (الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب)⁽⁴⁾، وبينه الحافظ بن عبد البر فقال: (إنها تقضى عليه وتبين المراد منه)⁽⁵⁾، ولا يريد بالقضاء إلا

(1) انظر مقدمة كتاب (كيف نتعامل مع السنة) ص 9.

(2) أخرجه الحافظ ابن عبد البر في الجامع 234/2 والخطيب البغدادي في الكفاية ص 30.

(3) القاموس - مادة - (قضى - القضاء) ص 1708.

(4) جامع بيان العلم وفضله 234/2 وإرشاد الفحول للشوكاني ص 33- المقصد الثاني في السنة.

(5) جامع بيان العلم وفضله 234/2.

ما قدمنا، وعلق الشوكاني فقال: (والحاصل أن ثبوت حجية السنة المطهرة، واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام)⁽¹⁾.

ونظرا لغموض اللفظة في عبارة يحيى بن أبي كثير، والتباس مدلولها عند البعض اجتنبها الإمام أحمد، ومال إلى ما هو أوضح وأبين، فقد أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى الفضل بن زياد قال: سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن الحديث الذي روى أن السنة قاضية على الكتاب قال: ما أجسر على هذا أن أقوله، ولكن السنة تفسر الكتاب، وتعرف الكتاب، وتبينه)⁽²⁾.

ونحسب أن هؤلاء أخطأوا سبيل تنزيل الأحكام الشرعية الواردة في السنة على نوازلهما، والسبب في ذلك هو سيادة النظرة التجزيئية المصحوبة بالفهم السطحي والتعامل العاطفي المفرط.

ويقف إلى جانب هؤلاء طائفة من المجتهدين، تضاءلت نظرتهن إلى السنة بسببين:

- الأول: الإفراط في النظر إلى الواقع.

- الثاني: عدم البرهنة بما يكفي على ما ذهبوا إليه من اجتهاد.

فهؤلاء ائْتَقِدُوا، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ، والكلامُ على هؤلاء يطول لا يسعه هذا المقام، وأحسب أن كلَّ من ذكرنا من الماجورين على علمهم في خدمة السنة بنص الشرع إن شاء الله - وإنما الأعمال بالنيات -، إنما الذي ينبغي التحذير منه هو عمل طائفة من المنتحلين جعلوا من السنة موضوعا للمعالجة النظرية، ومجالا للبحث المجرد، مجردين إياها من كل قدسية، ونازعين عنها كل شرف، وذلك حتى يتسنى لهم إدخال مناهج العلوم الإنسانية الحديثة ونزعة الشك، ظانين أن هذا هو الفهم السليم للسنة، ومعتقدين

(1) إرشاد الفحول ص 33

(2) الكفاية ص: 30.

أن هذه هي المعرفة الحقيقية والمتقدمة، وما عداها هو تكرر و اجترار، وهؤلاء - في حقيقة الأمر - عكروا الفهم وعقدوا المعرفة، وليست السنة - والله الحمد - مفتقرة إلى هذا النوع من الفهم أصلاً، وقد بيّن يُسرّها وصفاءها ونقاوتها صاحبها عليه أزكى الصلاة والسلام، وذلك في خطبته المشهورة بقوله : (لقد أتيتكم بها بيضاء نقية، فلا تتهوكوا ولا يقربكم المتهوكون)⁽¹⁾. لا يعني ما ذكرت أن السنة بقيت على ذلك التيسير من الفهم، وعلى تلك السهولة من المعرفة، بل اعترافها خلل كما قدمت، إلا أن فهمها من موقع فهم هذه الطائفة هو محض الزيادة في الخلل، والسبب في ذلك يكمن في (منهج المعرفة) دائماً، فليس العيب في ضبط المعرفة بالقواعد والضوابط، وإنما العيب في استعارة هذه القواعد والضوابط من غير موقع السنة، لأن دراسة السنة بغير أدواتها التي ابتكرها السلف هو عين الأزمة في فهمها، وهذه الطوائف التي تكلمنا عليها حذر منها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : (يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)⁽²⁾، فذكر هنا ثلاثة أطراف تندرج تحتها الطوائف السابقة، وهذا يبين أن السنة تكلفت بحماية نفسها، وهذا من كمالها وشمولها، ومن علامة ذلك تبيينها لمن يقاوم هذه الآفات، وهم (العدول من علماء الأمة) اللذين تتوفر فيهم صفات المعرفة الشمولية لعلومها، وأساليب الفهم المنهجي في إدراكها وتقريبها، مع تأصيلها وإنزال أحكامها على منازلها وبين العدول من علماء الأمة، وبين تلك الأطراف يدور الخلاف، ولا أحسبه من جهة الفهم إلا قائماً بعاملين :

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث جابر بن عبد الله الانصاري 491/3 رقم 15137، والخطيب البغدادي في تقييد العلم ص 52، وابن أبي عاصم في السنة 27/1 رقم 50. وهو في شرح السنة للبيهقي 270/1، وسنده حسن، راجع التعليق عليه هناك.

(2) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل من طريقين إلى أبي عبد الرحمن العذري مرفوعاً، إحداهما عن أبيه أبي حاتم قال: نا محمد بن عبيد المديني نا مبشر بن اسماعيل عن معان بن رفاعة عن أبي عبد الرحمن العذري قل: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. انظر الجرح والتعديل 17/2، باب في عدول حاملي العلم. والحديث رواه جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، منهم: معاذ بن جبل وأبو هريرة وأسامة ابن زيد وعبد الله بن مسعود، أخرج الخطيب البغدادي حديثهم هذا في (شرف أصحاب الحديث)، انظر ص 11 فقرة 14، و ص 28 فقرة 52 و 53 و 54 و ص 29 فقرة 55 و 56.

- الأول : بالاستيعاب والدراية وحسن الإدراك .

- الثاني : بالسطحية والتحريف والانتحال والتأويل المنحرف.

وشيء طبيعي أن يتفاوت الفهم و يضطرب بين من يستوعب ويدري، وبين من دراسته سطحية ومعرفته ناقصة وتأويله منحرف، وهيهات أن تكفي النتف المتقطعة والفتاتات الشارذة والتأويلات المفرطة في فهم السنة بله في خدمتها !، ودعونا نتساءل قليلا : كيف أصبحت السنة مجالا للاختلاف وهي أداة للتوحد والوحدة !؟ كيف أصبحت مجالا لانحلال الروابط في فصائل الأمة حديثا بعدما كانت مجالا لجمع شمل فصائل الأمة قديما !؟ كيف ساد بها روح التعصب و التشدد وهي مجال للتسامح والتيسير !؟ كيف أصبحت أداة للغمز و القذع وهي أداة للحب والعطف !؟ كيف أصبحت ركنا للأناية الفردية والفئوية وملجأ للتواكل والإهمال مع الانكماش على النفس والاستعداد المدهش لرد الفعل !؟ ثم كيف تراجعت أجواء الحوار في فهمها ؟ و كيف تلكأت طرائق النصيحة لأجلها ؟ و لماذا قلّت الإمكانيات المادية - وهي موجودة ومتوفرة - لخدمة مشاريعها العلمية و التربوية حتى تحيي دورها في تصحيح مسار الأمة !؟.

لقد كان غرضي من إثارة هذه التساؤلات هو الاتجاه بها نحو واقع الأمة الحالي، وذلك لأجل استحضار نمطٍ من الأجوبة عليها، لأن كل سؤال - بطبيعته - يفرض جوابا معينا، وليست الأزمة في السنة قطعا، وإنما هي مُسْقَطَةٌ عليها، فالأزمة في فهمها وفي التعامل معها، وإذا أردتُ تقريبَ ذلك قلتُ ببساطةٍ: إن الوعي بالسنة في صلتها بالحياة البشرية العامة يعتريه خلل واضح، وإذا اتضح هذا الإشكال وبانت أعراضه أصبح من الواجب على العلماء والباحثين وخدام السنة النبوية المشرفة أن يولوا اهتمامهم نحو قضايا الفهم ومناهج المعرفة وطرق الإدراك حتى إذا مر على الأمة ربح من الزمن تمكن الخلف من خدمة السنة بالفهم والفقهِ، إذ لا تستقيم السنة إلا بهذا الشرط، وهو

شرط لازم للمسلمين في خدمة الإسلام في مضامير الحضارة المعاصرة، وللدكتور يوسف القرضاوي لفتة وجيهة ونصيحة ناصعة يقول فيها : (وهذا يوجب عليهم أن يعرفوا كيف يحسنون فهم السنة النبوية الشريفة، وكيف يتعاملون معها فقها وسلوكا كما تعامل معها خير أجيال هذه الأمة : الصحابة ومن تبعهم بإحسان.

(إن أزمة المسلمين الأولى في هذا العصر هي أزمة فكر، وهي في رأبي - يقول - تسبق أزمة الضمير، وأوضح ما تمثل فيه أزمة الفكر هي أزمة فهم السنة والتعامل معها، وخصوصا من بعض تيارات الصحوة الإسلامية، التي ترنو إليها الأبصار وتناط بها الآمال، وتشرئب إليها أعناق الأمة في المشرق والمغرب، فكثيرا ما أتى هؤلاء من جهة سوء فهمهم للسنة المطهرة⁽¹⁾).

وإذا أردنا أن نضيف أشياء أخرى إلى ما سبق قلنا أن سوء الفهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينتج عنه سوى الغلو والتقصير، فالمغالون حملوا قوله ما لا يحتمله، وفهموا عنه مسائل زائدة عن الحد، والمقصرون قصروا به عن مراده، ولم يستوعبوا ما قصده من الهدى والبيان، ولو أردت أن أمثل عن هذين الآفتين بشواهد وأمثلة لاستطردت، وأعتقد - من خلال ما لاح لي - أن بعض أهل الحق ينكرون على الفاعل ذلك، ويعتقدون فيه الفضيحة لا النصيحة، والدناءة لا الشرف، والهبوط لا الصعود، وهو عندي ليس كذلك، لأن الخلل في الفهم هو أصل البدع والضلالات التي نشأت في هذا العصر، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع، وإذا انتشر الخطأ وأصبح صوابا، واشتهرت البدعة وأصبحت سنة، وعمت الضلالة وأصبحت استقامة توجب - من الناحية الشرعية - الرد عليها، والرد على البدعة فرض على من آنس في نفسه استعدادا لفعل ذلك، ومن الناحية الفكرية كل هذا داء ينبغي تشخيصه، والتشخيص قد يؤدي إلى التشريح، ولا يمكن إزالة

(1) كيف نتعامل مع السنة ص 27.

الداء من عمق الذات إلا بالتشريح، والتشريح مؤلم، لكن بقاء الداء هو أكثر إيلا ما ! وهذا الذي نقرره هنا هو من حسن الظن بالعاملين بالسنة و بالمشتغلين بخدمتها، أما إذا أضيف إلى هذا سوء القصد، والغرور بالعلم، والدعوة إلى الذات، والتقييد بفكر الأشخاص فأى الله المشتكى!

وقد عالج العلامة ابن قيم الجوزية رحمه الله هذه الأزمة - أقصد أزمة الفهم - مستشعرا خطرهما في عصره، يقول : (وهل أوقع القدرية والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وسائر طوائف أهل البدع إلا سوء الفهم عن الله ورسوله حتى صار الدين بأيدي أكثر الناس هو موجب هذه الأفهام ! والذي فهمه الصحابة ومن تبعهم عن الله ورسوله فمهجور لا يلتفت إليه، ولا يرفع هؤلاء به رأسا (...))، حتى إنك لتتمر على الكتاب من أوله إلى آخره فلا تجد صاحبه فهم عن الله ورسوله مراده كما ينبغي في موضع واحد، وهذا إنما يعرفه من عرف ما عند الناس، وعرضه على ما جاء به الرسول، وأما من عكس الأمر، بعرض ما جاء به الرسول على ما اعتقده وانتحلته، وقلد فيه من أحسن به الظن فليس يجدي الكلام معه شيئا، فدعه وما اختاره لنفسه، وعليه ما تولى، وأحمد الله الذي عافاك مما ابتلاه به⁽¹⁾.

لله ذره، فكان هذه الأزمة قد دبّت إلى مجتمعنا الهالك فاستقرت فيه لتزيده هلاكا بعيبها وعيوبها، فالتأويل المفرط للنص، والتقصير به عن المراد مع الانتقاص من أهل السنة إنما هي ظواهر موروثه من مجتمعنا القديم، ولا يضر وجودها، لأن كل عصر لا يخلو من شر، إنما الذي يضر هو غياب من يتصدى لها كما تصدى السلف لعيوب عصرهم، فقد فعلوا ما عليهم تجاه السنة، فبرئنت ذمتهم، وأكبر ما فعلوا هو أنهم استوثقوا من ثبوت صحتها بالموازين العلمية الدقيقة التي بهروا بها العالم، وقد شمل ذلك

(1) كتاب الروح ص 78-79.

السند والمتن معا سواء أكانت السنة قولاً أم فعلاً أم تقريراً، وهي أول خطوة، إذ الفهم لا ينصب إلا على أصل صحيح من السنة، وهو الفهم المطلوب، وأما الفهم القائم على أصل ضعيف أو موضوع فهو إدراك غير مرغوب فيه، لأن الأصل في هذا الدين أن تُستقى معارف المسلمين من أصول الإسلام المقطوع بصحتها.

وأهم ما صنعوا هو أنهم يَسْرُوا فهم النص النبوي بالمعطيات العلمية المشهود لها بالحجية، وقد تم ذلك وفق القواعد والعلوم التي ابتكروها لهذا الغرض، منها: سبب ورود الحديث ومعرفة ناسخه من منسوخه، ومكيه من مدنيه، وهذه الفنون يعين على معرفتها والوقوف على أسرارها كل من علم تاريخ السنة والسيرة النبوية، وجمعوا النصوص في كتاب واحد، وصنفوها في أبواب، وفي أبواب داخل كتاب يخص موضوعاً معيناً منها، وكل باب منه في جزئية معينة حتى تجمع ليسهل معرفة المحكم من المتشابه، وما تعارض منها ليجمع أو يرجح، وهذا كله لغرض فهمها وفق معطيات النصوص القرآنية والمقاصد الكلية للإسلام، ناهيك عن العلوم الأخرى التي ابتكروها لهذا الغرض، وأنشأوها لهذا السبب، وما كان انشاؤها في الحقيقة إلا لأجل ضبط الفهم وتيسير المعرفة، ولم يبق للمتأخرين من أهل هذا العصر سوى أن يتابعوا الخلل ليعالجوه، وذلك بكل الوسائل المادية الممكنة، وبجميع الأسباب المنهجية والفكرية التي تقتضيها الحاجة⁽¹⁾، وأقواها هو التصدي ل (التأكد من سلامة النص من معارض أقوى منه، من القرآن، أو أحاديث أخرى أوفر عدداً، أو أصح ثبوتاً، أو أوفق بالأصول وأليق بحكمة التشريع، أو من المقاصد العامة للشريعة التي اكتسبت صفة القطعية، لأنها لم تؤخذ من نص واحد أو نصين بل أخذت من مجموعة من النصوص والأحكام أفادت - بانضمام

(1) راجع المقترحات المهمة التي بسطها الدكتور فاروق حمادة في الفصل السابع من كتابه (تطور دراسات السنة النبوية) ص 73 وما بعدها .

بعضها إلى بعض - يقينا وجزما بثبوتها⁽¹⁾، وهذا ينبغي أن يكون في شروح جديدة لنصوص الحديث المقبول تجمع بين جهود القدامى في تفسير النص وبين تطبيق الفنون العلمية والقواعد والضوابط المقترحة التي يجمعها إن شاء الله (علم تفسير السنة النبوية) الذي أضحى مطلباً أساسياً وضرورة ملحة لخدم أنفاس الاختلاف المذموم في فهم النص وشرحه.

المبحث الثاني: في ضرورة ارتباط (الفهم) ب (العلم).

أ- في نشأة العلم وضرورته :

كان الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يدركون المعنى من نص القرآن والسنة بلا تكلف في الفهم، وبلا بذل جهد كبير في المعرفة، وذلك راجع لأسباب منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي.

الأسباب الموضوعية وتتمثل في أن القرآن (نزل بلغة العرب وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا كلهم يفهمونه، ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه، وكان ينزل جملاً جملاً، وآيات آيات لبيان التوحيد والفروض الدينية بحسب الوقائع، ومنها ما هو في العقائد الإيمانية، ومنها ما هو في أحكام الجوارح، ومنها ما يتقدم، ومنها ما يتأخر ويكون ناسخاً له)⁽²⁾.

وكذلك كانت السنة النبوية فإنما نطق بها أفضل من نطق بلغة الضاد، فكانت هي الأخرى بلغة العرب، وعلى أساليب بلاغتهم، وترافق قسم منها مع القرآن الكريم منذ لحظة تنزيله، وبقيت تصحبه حتى آخر آية نزلت على الإطلاق حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم - طيلة فترات التنزيل - يقيّد مطلق القرآن ويميز ناسخه من منسوخه، ويفسر مجمله، ويحل مشاكله وغوامضه، ويخصص عامه، ويعلم كيفية قراءته

(1) كيف نتعامل مع السنة النبوية ص 34.

(2) مقدمة ابن خلدون ص 438.

وتلاوته مع أمره بكتابته وصيانتته، كل هذا عرفه الصحابة وتعلموه، وكان وجود النبي صلى الله عليه وسلم بين أظهر الصحابة من أقوى الأسباب التي يسرت فهم النص القرآني، وفي نفس الوقت من أهم الأسباب التي رسخت السنة النبوية في النفوس، وقربتها إليهم حيث تناقلوها ورووها ...

أما الأسباب الذاتية فتتمثل في المهيآت التي هيأ الله عز وجل بها الناس في ذلك الوقت لتلقي الوحي سماعاً من النبي صلى الله عليه وسلم من دون عوائق، ذلك أن الله عز وجل خصهم بسليقة قوية في الفهم، وبملكة حية نابضة في المعرفة، وبقيت هذه الخاصية سليمة فيهم إلى أن لقوا الله عز وجل، فتوارت، وتوارى فيها توارى الفهم وقلّت المعرفة واضطرب الإدراك.

بعد جيل الصحابة جاء التابعون الذين وجدوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد التحق بالرفيق الأعلى، والقرآن قد توقف عن النزول، وقد صاحب هذا دخول أجيال من غير العرب في الدين، وهؤلاء لسانهم مستعجم، وإدراكهم لفهم الشرع قليل، إذ ليست لهم نفس مكانة العرب في فهم الدين، كما أن المتأخرين من العرب أنفسهم نقصت فيهم أسباب الفهم بسبب فساد العربية لديهم، فغابت الملكة، وقلّت الجيلة، وظهر مع زحمة الأحداث التشويش على القرآن والسنة، فكان من أهم معاوله : التآويل المنحرف والإفتئات والوضع، فقيض الله لمعالجة هذه الآفات علماء من عدول الأمة تخصصوا في كل قضايا الدين، منشئين لكل قطاع معرفي ما يلزمه، ولكل أصل من أصول الإسلام ما يخدمه، فأصبحت المعارف في القرآن والسنة علوماً، ودونت الكتب في ذلك، وظهرت القواعد والضوابط والفنون، فصارت للقرآن علوم تتكلم في تاريخ تدوينه، وفي سبب نزوله، وفي مكيه ومدنيه ومحكمه ومتشابهه، وفي ناسخه ومنسوخه، (ثم صارت علوم اللسان صناعية من الكلام في موضوعات اللغة وأحكام الإعراب، والبلاغة في التراكيب، فوضعت الدواوين في ذلك، بعد أن كانت ملكات للعرب لا يرجع فيها إلى نقل ولا كتاب، فتنوسي

ذلك، وصارت تتلقى من كتب أهل اللسان، فاحتيج إلى ذلك في تفسير القرآن لأنه بلسان العرب، وعلى منهاج بلاغتهم⁽¹⁾، وتعددت فنون ضبط معاني القرآن وتفسيره، وبالموازاة مع ذلك جعلوا للحديث النبوي الشريف علوما كثيرة ومتنوعة، بعضها ضابط للمتن من جهة الألفاظ ومعانيها، وبعضها ضابط للسند من جهة أسامي الرواة وألقابهم وأنسابهم، وبعضها ضابط للمصطلحات.

أما بخصوص استفادة الحكم الشرعي من النص فقد ظهر (علم الفقه) الذي هو (معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحض والنذوب والكرهية والإباحة، وهي متلقاة من الكتاب والسنة، وما نصبه الشارع لمعرفة من الأدلة)⁽²⁾، واستلزم منهم هذا ابتكار (علم أصول الفقه) الذي يعتبر ذا فائدة كثيرة لأنه يعين الفقيه على النظر في الأدلة الشرعية من حيث تؤخذ منها الأحكام، يقول ابن خلدون : (واعلم أن هذا الفن من الفنون المستحدثة في الملة، وكان السلف في غنية عنه، بما أن استفادة المعاني من الألفاظ لا يحتاج فيها إلى مزيد مما عندهم من الملكة اللسانية، وأما القوانين التي يُحتاج إليها في استفادة الأحكام خصوصا فيمنهم أخذُ مُعْظَمَهَا، وأما الأسانيد فلم يكونوا يحتاجون إلى النظر فيها لقرب العصر، وممارسة النقلة، وخبرتهم بهم، فلما انقرض السلف، وذهب الصدر الأول، وانقلبت العلوم كلها صناعة كما قررناه من قَبْلُ احتاج الفقهاء والمجتهدون إلى تحصيل هذه القوانين والقواعد لاستفادة الأحكام من الأدلة، فكتبوها فنا قائما برأسه، وسموه أصول الفقه، وكان أول من كتب فيه الشافعي رضي الله عنه)⁽³⁾.

ثم يقول : (وحين كان الكلام ملكة لأهله لم تكن هذه علوما ولا قوانين، ولم يكن الفقه حينئذ يحتاج إليها لأنها جبلية وملكة، فلما فسدت الملكة في لسان العرب قيدها

(1) مقدمة ابن خلدون ص 439.

(2) المصدر السابق ص 445.

(3) المصدر السابق ص 454-455.

الجهابذة المتجردون لذلك بنقل صحيح ومقاييس مستنبطة صحيحة، وصارت علوما يحتاج إليها الفقيه في معرفة أحكام الله تعالى، ثم إن هناك استفادات أخرى خاصة في تركيب الكلام، وهي استفادة الأحكام الشرعية بين المعاني من أدلتها الخاصة من تراكيب الكلام، وهو الفقه ولا يكفي فيه معرفة الدلالات الوضعية على الإطلاق بل لا بد من معرفة أمور أخرى تتوقف عليها تلك الدلالات الخاصة، وبها تستفاد الأحكام بحسب ما أصل أهل الشرع، وجهابذة العلم من ذلك، وجعلوه قوانين لهذه الاستفادة⁽¹⁾.

أحببت أن أقدم بين يدي الموضوع هذه اللمحة عن (نشأة العلوم) لنصل هذه العلوم بمقاصدها التي نشأت من أجلها، إذ (العلم) في الإسلام لم يكن في يوم من الأيام لذاته، بل لغرض وُجدَ من أجله، وزوال العلوم وبقاؤها، وتطورها وتدهورها هي تقلبات رهينة بمقاصد هذه العلوم، فهي ترتبط بمقاصدها وجودا وعدما، تطورا وتدهورا، ومن وَسَّعَ النظر في العلوم البائدة يجد ذلك في زوال المقصد، فلما زال المقصد زالت، ومن تأمل حالة العلوم المستحدثة في هذا العصر يجد النشوء لأهداف، ستبقى تلك العلوم ما بقيت تلك الأهداف.

إن المقصد الأساسي الذي وجدت من أجله العلوم الشرعية هو خدمة الدين، وذلك في تقريبه وتيسير فهمه، وقد نشطت العلوم الشرعية نشاطا واسعا، وتطورت تطورات هائلة بحسب توسع الحاجة لذلك، ف (علم التفسير) حُدمَ بثتى المناهج والطرق حتى أصبح يسع بقسميه (النقلي والعقلي) كل نوع ظهر في التفسير إلى ما شاء الله، و(علم الحديث) وصفوه بأنه اكتمل حتى احترق، وتفنن القراء في تلاوة القرآن، فأنشأوه علما وأصلوه بالرواية المسندة المرفوعة، وحصروه في القراءات السبع والعشر، وإنما كان ظهور القراءات إيذانا بذهاب الأمية والجهل الذي طُبِعَتْ به هذه الأمة، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (نحن أمة أميون، لا نحسب ولا نكتب، الشهر هكذا وهكذا)، وقبض إبهامه

⁽¹⁾ المصدر السابق ص 454.

في الثالثة⁽¹⁾، (والقراءة من السنة يأخذها الآخر عن الأول)⁽²⁾، وبذهاب الأمية وحلول التعلم تفتحت القريحة، وحصل التبادل المعرفي فتمكن الاستنباط، واكتمل الفقه اكتمالا رائعا، فانقسم نتيجة لذلك إلى مذاهب وطرق، وما زال المجتهدون يطرقون أبوابه في كل عصر، فإن الأفضية تتسع بقدر ما يحدث للناس من نوازل، وكذلك علم أصول الفقه وعلم المقاصد فإنهما فتحا آفاقا رحبة للاجتهاد، فسهلا كل صعب، ويسرا كل عسير، يقول العلامة بدر الدين الزركشي في عبارة جامعة : (العلوم ثلاثة: علم نضج وما احترق وهو علم النحو والأصول، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث)⁽³⁾.

فالعلوم التي نضجت وما احترقت هي العلوم التي أرسيت قواعدها، وبُنيت هيكلها، حيث نضجت على مر الأيام، وتعاقب الأعلام لتعطي أكلها في كل فترة من الزمن ما استمرت الحياة، وهذا الصنف من العلوم هو الصنف الثابت في أصله، المتغير في فرعه بحسب الحاجة، والعلوم التي لم تنضج ولم تحترق هي التي تكون - بطبيعتها - في حاجة إلى المزيد من الضبط والإحكام مع المراجعة والغريبة، فالجهود فيها لا ينبغي أن تتوقف.

وأما العلوم التي نضجت واحترقت فهي التي لم يستغن عنها المجتهدون الأول في ضبط الوحي وأحكامه، وضبط النصوص بصيانتها والذب عنها، فلم يكن بوسعهم أن يتهاونوا فيها قليلا أو ينتظروا، لأن الانتظار - في ذلك الظرف - لا يولد سوى الانهيار التام للمعرفة الشرعية المرتبطة بهذا الصنف من العلوم، وبذلك نضجت هي الأخرى حيث بوسع المتأخر أن يعتمد على جهود المتقدم فيها، واحترقت بحكم أن الأساسيات فيها قد

(1) الحديث أخرجه الإمام أحمد بسنده إلى عبد الله بن عمر المسند 164/2 رقم 6035، وانظر جامع بيان العلم 83/1.

(2) رواه ابن الجزري عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت من الصحابة، وعن ابن المنكر وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين، انظر النشر في القراءات العشر 17/1 و 40/1.

(3) عزاه السيوطي إليه في الأشباه والنظائر في النحو 5/1.

وضعت، ولم يبق بعد ذلك سوى تقنيات طفيفة تساعد على الفهم وتقريب المعرفة وأرى أن هذا الصنف من العلوم هو الذي قصدوه بقولهم: (ما ترك الأول للآخر شيئاً).

بعد عرض كل ما تقدم يمكننا أن نقرر جازمين أن المتعلم المتأخر زماناً لم يعد بوسعه فهم المادة العلمية خارج إطار علمها، فهو لن يفهم معاني القرآن الكريم من ألفاظه إلا عن طريق علم تفسيره، ولن يفهم تاريخ القرآن ومكوناته من آيات وسور إلا عن طريق علومه الأخرى الموضوعية لهذا الغرض، ولن يجيد تلاوته إلا عن طريق علم القراءات، ولن يفهم الحديث النبوي الشريف إلا عن طريق علمه الذي يضم الشروح والطبقات والمصطلحات... ولن يفهم السيرة النبوية إلا برجوعه إلى فنونها ومصادرها، ولن يجيد العربية نطقاً وفهماً إلا عن طريق قواعد علم النحو والبلاغة والصرف، ولن يفهم الأحكام الشرعية المنزلة في النصوص إلا عن طريق علم الفقه، ولن يجيد طرق الاستنباط ومعرفة الأدلة ودلالة الألفاظ إلا في إطار علم أصول الفقه، وستبقى حكمة الحكم الشرعي غائبة عليه ما لم يطرق باب المقاصد الشرعية ومعرفة التدرج في الأحكام...

بج - في الدعوة إلى علم تفسير السنة :

قدمنا لك فيما سبق بعض معوقات الفهم وعراقيل الإدراك وعوائق المعرفة، وأحسب أنه حان الأوان لنقول إن السنة النبوية - في هذه الآونة - لم تعد بخير في جانب الإدراك عند أهلها والمشتغلين بها، لقد ظهر اضطراب في فهمها، وخلل في شرحها، وتناقض في تطبيقها، ناهيك عن حالتها العلمية التي أصبحت (تشكو من عديد من الأمراض منها : التكديس بدل البناء، والاستهلاك بدل التصدير، والجمع بدل البحث، والارتجال بدل التخطيط، والفردية بدل الجماعية، والتسرع بدل التأني، والتعميم بدل التدقيق، والغوص في عدد من المجالات بدل الضبط... ومرد ذلك كله

- عند التأمل - إلى فساد المنهج، فهل سَتَوَلَّى هذه المسألة حظها من الاهتمام، فنفكر قبل السير، في الهدف من السير، وكيفية السير؟ أم سنظل سائرين وكفى؟ وحسبنا أننا نسيرا!⁽¹⁾

إن الدراسات المعاصرة، والبحوث الحالية التي يَقدِّمُ فيها أصحابها على دراسة السنة النبوية - إلا قليلا - لا تتبنى في معالجتها منهجا واضحا، وطريقة مولدة تمكن من الخروج بتصورات تساعد على توضيح الرؤيا في توجيه المسلمين، وإنما تقدم على هذه المعالجة بخلفية مذهبية، أو برؤية ضيقة تساهم في العرقله أكثر مما تعين على التسوية، وتساهم في الفرقة أكثر مما تشارك في التوحيد، ولم يكن هذا - في غالب الأحوال - راجعا إلى تقصير من قبل الدعاة إليها، أو إلى تفريط من قبل المتعلمين لها بقدر ما هو راجع إلى غياب ضوابط وقواعد تعيين المتعلم على حسن الفهم، وتساعد المشتغل بها على حسن إدراكها، وقد قُلْتُ من قبل إن غالبية الدراسات والأبحاث لا تُقدِّمُ شيئا من ذلك لأنها توزع جهودها في النيل من هذا الخطيب الذي استشهد بالحديث الضعيف، والقذع في ذاك الداعية الذي رام فهمه قضية من القضايا بنص واحد من دون استيعاب ولا تحكيم قواعد، والواقع أن العذر قائم لكل الأطراف، فالخطباء إنما انساقوا إلى ذلك بدافع من الغيرة عليها والحب لها، والدعاة والوعاظ إنما دفعهم اجتهادهم إلى ذلك، فلو أن العَدول من علماء الأمة ولاسيما أهل التأليف والتصنيف خدموا السنة في جانب ضبط التفسير والفهم، لا انتهى هذا الخبط، ولَزَالَ - بإذن الله - هذا الخلط، وهل يجرؤ أحد اليوم أن يقدم على تفسير القرآن بغير الضوابط والقواعد الموضوعه لذلك في (علم التفسير)؟ إذن لكان تفسيره غير مرغوب فيه بالإجماع.

وهل يجرؤ أحد أن يخلتق حديثا ينسب فيه شيئا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ إذن لأكذبه الأحاديث الموضوعه المجموعه في المظان بله القواعد التي تكشف ذلك وتوضحه.

(1) مصطلحات النقد العربي للدكتور الشاهد البوشيخي ص 22.

وهل يقدر أحد أن يقرأ القرآن بقراءة مخالفة لما عليه حال القراءات المتواترة فيدعي في ذلك تأصيلاً وتشريعاً، ويزعم أن ما هو عليه صواب لا غبار عليه...؟!.

ثم هل يقدر أحد أن يقلب موازين علم اللغة العربية فيخبط في فعلها وفاعلها ومفعولها، ويخلط في صرفها وبلاغتها وحركاتها...؟! إذن لأوقفته قواعدها من علم النحو والصرف والبلاغة الموضوعة لها منذ قرون.

لِمَ لا نفعل ذلك في تفسير السنة النبوية فنضبط تفسيرها بعلم، نضع فيه ضوابط ذلك، فنحدد مصادرها جمعاً وتصنيفاً وتأليفاً وتعريفاً، حتى لا تستتقى إلا منها، ونضبط تاريخها بكل عمق ودقة حتى تفهمها الأجيال في إطارها الزماني ولنقطع الطريق على المتأولين لوجودها بمزاعم تخالف حقيقتها وصورورها، ونحدد المناهج التي فُسرَت بها عند السلف، ولكل عَلمٍ من أعلامها منهج، لكن وضع المنهج العام يحتاج إلى استقراء عام نستنبط منه بعد ذلك ما يليق أن يكون قاعدة أو قانوناً أو ضابطاً نعول عليه في مأخذ الفهم، ونوسع العمل بالدراسة المصطلحية في علوم السنة على جهة الاستقصاء والشمول، لأنه آن الأوان لوضع معجم لمصطلحات السنة النبوية، وذلك باستقصاء المصطلح نشأة وتطوراً ودلالة مع بيان مواضع وروده والتوسع في معرفته في مصادر السنة.

إن نجاحنا في ذلك، أو فشلنا فيه رهين بضبط المصطلح في السنة النبوية، وثمار هذا الجهد لن تكتمل إلا باستحضار الفنون الشرعية الأخرى، لأن المفسر للسنة لا بد وأن يكون عالماً بالناسخ والمنسوخ، وبالمحكم والمتشابه، وبالمكي والمدني ناهيك عن الفقه وفنونه، وعلم الأصول وقواعده وعلم تفسير القرآن وآلياته...

لِمَ لا نفعل ذلك في (علم تفسير السنة) فنضبط تفسير السنة بعلم كما ضبط تفسير القرآن بعلم؟ فيصبح (علم تفسير السنة) للسنة مثل (علم تفسير القرآن) للقرآن، ومادة هذا — والله الحمد — موجودة في جهود السلف الذين قطعوا فيه أشواطاً جبارة لا يسعنا

إلا استثمارها في هذا الجانب، ألا ترى بوضوح إلى الخط الذي رسموه في ميدان فهم السنة؟ وهو خط يسير في صعود كلما نضجت العلوم وتقدمت موادها قرنا بعد قرن، حيث في كل قرن تزداد تكملة ويُضَافُ ترميم، ويمكنك - إذا تتبععت هذا عبر القرون - أن تستشف ذلك من العناوين التي علمَ بها المصنفون مظانهم، من ذلك ما ألفوه باسم : (الجامع) و(الاستيعاب) و(التهذيب) و(التقريب) و(الخلاصة) و(التلخيص)، و(الاختصار)، و(الشرح)، و(المستدرک)، و(التعليق) و(المختصر) و(الكشف)، و(المقدمة)، و(الفهرسة)، و(المعجم)...، فكأن هذا كله كان يسير لمستقر له، وها هي العلوم - ولله الحمد - قد وصلت إلى الغاية في الدقة والكمال شيئا فشيئا، فما لم يتمكن السلف من إيجاده في عصره تركوه لانعدام الحاجة إليه ثم ظهر في عصر لاحق، لأنه أليق بهذا العصر من العصر السابق، إذ كان الغرض من ذلك هو وضع مناهج مضبوطة للجمع والشرح والصيانة، فابتكروا لذلك طرقا علمية لخدمة القرآن والسنة، وتعاقت الأجيال على هذا النهج إلى عصرنا هذا، وهي الخطة التي نبه عليها من لا ينطق عن الهوى في حديث مرفوع جاء فيه : (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل قرن من يجدد لها دينها)⁽¹⁾.

والمراد ب (التجديد) هنا هو تجديد الفهم حتى تزداد المعرفة ويتقوى الإيمان⁽²⁾، ولا يعني (التجديد) الهدم وإعادة البناء كما يفهم من مقالات أصحاب شعار (إعادة قراءة التراث)، ذلك أن (التجديد لشيء ما هو إلا محاولة العودة به إلى ما كان عليه يوم نشأ وظهر، بحيث يبدو مع قدمه كأنه جديد، وذلك بتقوية ما وهي منه، وترميم ما بلي، ورتق ما انفتق حتى يعود أقرب ما يكون إلى صورته الأولى)⁽³⁾، ومن - التي هي الاسم الموصول - لا تعود على شخص واحد، فالمجدد قد يكون فردا واحدا، وقد يكون

(1) أخرجه أبو داود في السنن - كتاب الملاحم- باب ما ينكر في قرن المائة -4/109 رقم 4291 وعلق عليه أبو داود فقال: (رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني لم يجز به شراجيل).

(2) كيف نتعامل مع السنة ص 42.

(3) المصدر السابق.

شخصين أو ثلاثة أو جماعة، وقد يكون عالماً، وقد يكون مجاهداً في الثغر، وقد تقتضي التوزيع فتشمل كل من ساهم في تجديد الدين بأمر من أموره، والله نسأل أن يعصمنا من الزلل، ويوفقنا لخدمة السنة بالعلم والعمل ويجعلنا فيها مقتدين بأهل الصدر الأوّل، ومن تبعهم من علماء السلف الأوّل، ومن سار على نهجهم ممن جاء بعدهم من الأعلام النّبيل.

خاتمة الباب الأول

حاولنا في هذا الباب أن نعرف بالسنة النبوية من الوجهة التاريخية، لذلك سعينا إلى الكشف عن أطوارها ورافدها ومميزاتها والمعايير العلمية والموضوعية التي صاحبتهما في التاريخ، ثم حاولنا أن نقربها من الوجهة البنيوية وذلك بالإشارة إلى طرق فهمها وضبط معرفتها، فالعلم بتاريخها هو جزء من حقيقتها، وفهمها في ضوء ما رافقها من قواعد وضوابط هو المسلك الصحيح لإصابة حقيقتها، وإذا جمعنا بين تاريخ السنة حتى نهاية القرن الثاني مع ما صاحبها من فنون وعلوم تمكننا من أن ننتقل إلى القرن الهجري الثالث - وهو عصر أبي حاتم الرازي - انتقالا منهجيا، فالزمن يمتد في بعضه، ويتداخل تداخلا كبيرا، والعلوم والفنون والقواعد والضوابط هي الأخرى تمتد في بعضها، ويمكننا أن نستقرئها في جهود أبي حاتم ومحاولاته في خدمة السنة وفي الذب عنها، لهذا يكون هذا الباب بفصليه قد شكل مدخلا علميا ومنهجيا إلى الباب الثاني الذي هو في "التعريف بأبي حاتم الرازي".

الباب الثاني

في التعريف بأبي حاتم
الرازي

للتعريف بأبي حاتم الرازي جعلنا تحت هذا الباب ثلاثة فصول:

الأول في حياته وشخصيته العلمية والخلقية، والثاني في بيئته الجغرافية وموقعها التاريخي والعلمي، والثالث في عصره السياسي والثقافي والعقدي، وتحت كل فصل مباحث ومطالب.

الفصل الأول: حياته وشخصيته العلمية والخلقية

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث: الأول في المصادر التي ترجمت لأبي حاتم الرازي، والثاني عن حياته من جهة المولد والوفاة وما يرتبط بذلك من اسم ونسب وكنية وأصل ولقب، والثالث يتعرض لشخصيته العلمية والخلقية.

المبحث الأول : (المصادر التي ترجمت لأبي حاتم الرازي

- عرض وتعليق -

وتحت هذا المبحث ثمانية أنواع :

التمست حياة أبي حاتم والتعريف به في المصادر والمراجع التي ترجمت له ، أو ورد ذكره فيها قصداً أو عرضاً ، فوجدتها من حيث الكم والكيف تتنوع إلى نوعين : نوع حاول أن يستوعب سيرته كاملة ، فتوسع قدر الإمكان ، ونوع اقتصر على ما هو أهم من المهم ، فلخص واختصر واقتضب ، ووجدتها من جهة أخرى اختلفت اختلافاً منهجياً وعلمياً .

فمن جهة النهج : بعضها رتب على حروف المعجم ، وبعضها رتب على السنين ، ومن جهة العلم : اختلفت اتجاهاتها باختلاف الاهتمام العلمي للمصنّف ، فترجم له القراء والمحدثون والمؤرخون والإخباريون والفقهاء وغيرهم ، وبالقرب من هذا الاعتبار قسمت المصادر جميعها إلى ثمانية أنواع :

النوع الأول : الكتب التي ترجمت لرجال الكتب الستة .

النوع الثاني : المصادر الأصلية القديمة .

النوع الثالث : كتب الطبقات والشروح .

النوع الرابع : كتب المذاهب الفقهية والعقدية .

النوع الخامس : كتب الوفيات والتواريخ العامة .

النوع السادس : كتب تواريخ البلدان .

النوع السابع : كتب السلالات والأنساب.

النوع الثامن : المصادر الحديثة الجامعة.

النوع الأول : الكتب التي ترجمت لرجال الكتب الستة

أخرجت هذه المصادر لأبي حاتم الرازي ترجمة اختلف حجمها بحسب اختلاف نوع المنهج الذي استعمله المصنف في التخريج لرجال الكتب الستة، فمنهم من توسع كثيرا في ترجمته، واستوعب ما قيل في سيرته العلمية والذاتية، ومنهم من قارب وهذب، وعلى العموم، كانت ترجمة أبي حاتم- في هذا النوع من المصادر - تخضع للنسق الخاص الذي ميز هذا الصنف من المؤلفات، هذا النسق هو التخريج لمن له رواية في الكتب الستة⁽¹⁾، وذلك بالارتباط بمصدر

(1) أخرج البخاري لأبي حاتم الرازي في جامعه الصحيح في موضعين : في أواخر تفسير سورة البقرة قال حدثنا محمد عبد الله محمد النفيلي (...) واختلف في محمد هذا، فمنهم من يقول هو الذهلي، ومنهم من يقول : هو محمد بن إبراهيم البوشنجي، وترجح أنه محمد بن إدريس الرازي، لأن الحافظ أبا نعيم أخرج في مستخرجه الأثر نفسه عن محمد بن إدريس، أبي حاتم الرازي عن النفيلي، والنفيلي معدود في شيوخ أبي حاتم، ونقل الحافظ ابن حجر قول أبي نعيم : (أخرجه البخاري عن محمد النفيلي (أ) ويحتمل أن يكون محمد هو أبو حاتم (ب)). وأخرج له البخاري في الحج فقال: (حدثنا محمد حدثنا يحيى بن صالح)، واختلف في محمد هذا من هو؟ فأبو عبد الله الحاكم يرى أنه هو محمد بن يحيى الذهلي، وأبو مسعود الدمشقي يرى أنه محمد بن مسلم بن وارة. وقال أبو نصر الكلاباذي في رجال صحيح البخاري : (قال لي أبو سعيد السرخسي أن محمدا هذا غير منسوب هو ابن أبي أنس، أبو حاتم الرازي، وذكر أنه رآه في أصل عتيق)، (ج) وهذا الخبر نقله الحافظ المزني في تهذيب الكمال، (د)، والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب، (هـ) وكذلك قال في تعليقه على الحديث في كتاب المُخَصَّر، وعقب قائلا : (ويحتمل أن يكون هو محمد بن إسحق الصغاني، فقد وجدت الحديث من روايته عن يحيى بن صالح كما سأذكره) (و).

وهذا القول لابن حجر يتعارض مع ما ساقه قبل هذا الكلام من أن الحديث وُجد من حديث أبي حاتم الرازي عن يحيى بن صالح المذكور حيث قال فيه : (كذلك أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجهما من طريق أبي حاتم (ز)، فيتأكد مما ذكره ابن حجر من أن كلامه في الظن بأن محمدا هو محمد بن إسحق هو مجرد احتمال لا يقين =

أ - كذا في النص، والراجع (أخرجه البخاري عن محمد عن النفيلي ...).

ب - هدي الساري ص : 237، وفتح الباري 205/8-206 - كتاب التفسير - باب (وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه...) رقم 4545.

ج- رجال صحيح البخاري 795/2 رقم 1328.

د- تهذيب الكمال 391/19 رقم 5050.

هـ - تهذيب التهذيب 28/13 رقم 252، وانظر هدي الساري ص : 239.

و- فتح الباري- 4/4 - كتاب المحصر - باب إذا أحصر المعتمر - طبعة دار لفكر.

ز- المصدر السابق.

متميز من هذه المصادر التي بدأت في تناول الرجال رجالا رجلا ، وتصنيفهم على طريقة معينة في الترتيب ، فكانت ترجمة أبي حاتم - ضمن هذا النسق - تخضع إما للزيادة وللإستدراك وللتوسع ، وإما للتهذيب وللتقريب وللبيان وللكشف ...

= ما أثبتته في ترجمة أبي حاتم من التهذيب ولم يعترض عليه، فقد ذكر هناك أن البخاري روى عنه في الصحيح في باب المحصر عن محمد بن يحيى بن صالح الوحاظي وساق ما ذكره أبو نصر الكلاباذي في ترجمة يحيى بن صالح من مثل الكلام الذي تقدم أنفاً، كما يرد هنا احتمال آخر : وهو أن الحديث قد يكون من روايتهما معاً، وهذا هو الراجح. ورواية البخاري عن أبي حاتم الرازي وكتبه العلم عنه جزم بها أبو حاتم نفسه فيما ذكره ابن عساکر في تاريخه (7/52 ترجمة رقم 6072) ثم جزم بها كثير من الحفاظ والمصنفين، فمن أقدمهم الحاكم أبو أحمد محمد ابن محمد بن إسحق الحافظ في كتاب الكنى (ح)، فقد قيد اسم محمد المطلق في باب المحصر من الصحيح أنه أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (ط)، وبه قال أبو نصر الكلاباذي في رجال الصحيح (ي)، والخطيب في التاريخ (ك)، والخزرجي في الخلاصة (ل)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (م)، ونقل هذا الأخير أن هبة الله اللاكائي ذكر أبا حاتم في شيوخ البخاري (ن).

وقال البخاري في كتاب (الضعفاء الكبير) : قال محمد بن إدريس حدثنا عبد الله بن صالح بن مسلم قال أخبرنا إسرائيل عن خالد العبد عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (خياركم من قصر الصلاة في السفر وأطهر) (س).

ومن أصحاب السنن أخرج له أبو داود السجستاني في كتاب الزكاة - باب الكنز ما هو؟ وزكاة الحلبي (ع). وأخرج له النسائي في كتاب الحج، باب حرمة الحج (ف)، وفي كتاب الجهاد : باب الاستتار بالضعيف (ص)، وفي كتاب البيوع : باب اختلاف المتبايعين في الثمن (ق)، وكل هذه الروايات أخرجها النسائي بسند واحد عن محمد بن إدريس، أبي حاتم الرازي عن حفص بن غياث.

وذكروا أن محمداً بن يزيد، أبا عبد الله بن ماجة القزويني أخرج له، ورمزوا لذلك كعادتهم بحرف (ق) إشارة إلى من أخرج له ابن ماجة (ر)، ولم يتأكد لي ذلك، فقد يكون ذلك في غير السنن، والله أعلم.

ز- المصدر السابق.

ح- الكرابيسي النيسابوري، الإمام الجهيد، المتوفى سنة 378 هـ، له ترجمة في ذيل ميزان الاعتدال للعراقي ص: 363 رقم 753، واللسان 5/7.

ط- انظر تهذيب الكمال 391/19 رقم 5050.

ي- رجال صحيح البخاري 795/2 رقم 1328.

ك- تاريخ بغداد 77/2.

ل- الخلاصة ص: 362.

م- سير أعلام النبلاء 248/13.

ن- المصدر السابق 252/13.

س- انظر تهذيب الكمال 391/19، والحديث أخرجه الشافعي بسنده إلى ابن المسيب معلقاً في المسند ص : 342.

ع- سنن أبي داود 96-95/2 رقم 1565.

ف- سنن النسائي 207-206/5.

ص- المصدر السابق 45/6.

ق- المصدر السابق 303-302/7.

ر- انظر التقريب 413/2 رقم 32، والخلاصة ص : 326، وأبو زرعة الرازي وجهوده في السنة 127/1

و 170/1 رقم 48، وموسوعة رجال الكتب التسعة 3/ 321.

حتى اننا نجد ترجمة أبي حاتم في بعض هذا النوع من المصادر تتجاوز عشر صفحات⁽¹⁾، ونجدها في أخرى لا تتجاوز سطرا ونصف⁽²⁾.

وأول من التزم بتخريج ترجمة لأبي حاتم لارتباطها بتراجم رجال الكتب الخمسة حافظ الشام أبو القاسم ابن عساكر (499 هـ - 571 هـ). وذلك في كتابه المختصر النافع المسمى بـ (المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبيل)⁽³⁾، فأورد الترجمة على سبيل الاختصار حيث ذكر اسمه ونسبه ثم من روى عنه من أصحاب الكتب الخمسة - عدا ابن ماجة - فجاءت هذه الترجمة مختصرة لكون ابن عساكر التزم فيها بالترجمة لشيوخ الأئمة لا لشيوخ شيوخهم كما سيتأكد في المظان الأخرى.

وجاء بعد ابن عساكر الحافظ عبد الغني عبد الواحد المقدسي الحنبلي (541 هـ - 600 هـ)، فألف كتابه الحافل (الكمال في أسماء الرجال)، وأخرج فيه لأبي حاتم ترجمة وافية دل على ذلك أن الذين هذبوا كتابه وراجعوه أخرجوها معتمدين - في الغالب - على المادة التي جمعها المؤلف في كتابه، ولكون الحافظ المقدسي توخى الكمال في إخراج التراجم كما يدل على ذلك اسم الكتاب، ولكونه أيضا عدداً أول من جمع رجال الكتب الستة في كتاب، ولم يقتصر على الترجمة لشيوخ الأئمة بل شمل منهجه ذكر كافة رواة الكتب الستة، ولذلك جاء الكتاب مستوعبا، وجاءت تراجمه وافية وطويلة كما ذكر في ديباجة المصادر التي تعقبته.

(1) انظر ترجمته في تهذيب الكمال 19/(381-391) رقم 5050 وفي سير أعلام النبلاء 13/247-361).

(2) انظر ترجمته في تقريب التهذيب 2/143 رقم 32.

(3) المعجم المشتمل ... الترجمة رقم 755.

ثم جاء بعده الحافظ أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن القضاعي الشافعي المكنى بالزبي، المولود سنة 654 هـ بحلب، والمتوفى بدمشق في سنة 742 هـ، فاختصر كتاب الحافظ المقدسي، وهذبه، فأضاف إليه ما يتم مقاصده ويستوفي فوائده من ضبط الأسماء والكنى والبلدان، ونحوها في تراجم رواة الكتاب، وسمى كتابه (تهذيب الكمال في أسماء الرجال). وهذا الكتاب حاز على ثناءات كثيرة، منها ثناء الحافظ ابن حجر الذي أثبتته في خطبة (تهذيب التهذيب) الذي قال فيه : (وهو الذي وفق بين اسم الكتاب ومسماه، وألف في لفظه ومعناه، بيد أنه أطال وأطاب، ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب)⁽¹⁾.

وخضعت ترجمة أبي حاتم في كتاب تهذيب الكمال للمقصد العام الذي توخاه المؤلف، فجاءت واسعة ووافية، إذ حاول الحافظ المزبي أن يستوعب كل ما قيل في ترجمة أبي حاتم⁽²⁾، فإذا كان هذا ممكناً في أحواله العلمية والخلقية والشخصية فهيهات أن يتم له تحصيل ذلك في شيوخه وتلامذته، ولقد حاول استيفاء شيوخ أبي حاتم وتلاميذه الذين رووا عنه، وهو أمر متعذر لأن شيوخ أبي حاتم بلغوا تقريباً من ثلاثة آلاف رجل، أحصاهم أبو حاتم اللبان الحافظ⁽³⁾، ولم يتيسر لي جمع هذا العدد كله سوى ما يقرب من النصف، وكذلك تلامذته، فإنه يصعب اللم بهم لكون أبي حاتم كان علماً من أعلام الدنيا، ذائع الصيت، مشتهراً بعلمه وفضله، واسع الرحلات : ما من قطر مشهور بالعلم إلا وحلَّ به مخلفاً فيه تلاميذ ورواة، وهذا الذي ذكرناه هو ما أشار إليه الحافظ ابن حجر في تنفيذ دعوى الاستيعاب التي توخاها الحافظ المزبي، فقال

(1) خطبة تهذيب التهذيب.

(2) تهذيب الكمال 19/ (381-391) رقم 5050.

(3) سير أعلام النبلاء 13/ 248.

رحمه الله : (وأما إذا جئنا إلى مثل سفيان الثوري وأبي داود الطيالسي ومحمد ابن إسماعيل ويعقوب بن سفيان وغيرهم، هؤلاء ممن زاد عدد شيوخهم على الألف، فأردنا استيعاب ذلك تعذر علينا غاية التعذر، فإن اقتصرنا على الأكثر والأشهر بطل ادعاء الاستيعاب)⁽¹⁾، فكان هذا عاملا من العوامل التي فتحت الباب أمام من أتى بعده لتذهيب كتابه وتهذيبه.

وجاء بعده تلميذه الحافظ الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قيماز التركماني الشهير بالذهبي، المولود في سنة 673 هـ والمتوفى سنة 747 هـ فاختصر كتاب شيخه الحافظ المزي، وسماه (تذهيب التهذيب)، ثم وجده طويلا متسعا فوضع كتابا مختصرا سماه (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة)، وتدل ترجمة أبي حاتم في الكاشف⁽²⁾ أن الكتاب جاء مختصرا جدا، بحيث تقيدت فيه بعض الأسماء بالرموز كقوله في البداية : (د س) بمعنى أخرج له أبو داود والنسائي، وذكر اسم أبي حاتم ونسبه وكنيته وأصله واسم رجلين من شيوخه، وأربعة أسامي ممن روى عن أبي حاتم ومنهم ولده عبد الرحمن، ثم ختم الترجمة بثناء واحد لموسى بن إسحق الأنصاري وسنة وفاته.

ويظهر من صنيع الذهبي هذا أنه ترك التفصيل في ترجمة أبي حاتم إلى مصادر أخرى كان قد ألفها فاستوعب فيها مثل كتابه (سير أعلام النبلاء) و(تذكرة الحفاظ) و(تاريخ الإسلام) وكتب أخرى.

(1) خطبة تهذيب التهذيب ص 4.

(2) الكاشف ص : 16-17 رقم 4782.

وفي (سير أعلام النبلاء) ترجم لأبي حاتم ترجمة وافية، قرنه فيها مع ابنه عبد الرحمن⁽¹⁾، وكانت ترجمة الأب أطول من ترجمة الإبن، وجمعه للترجمتين معا يدل على أن قسطا كبيرا من حياة عبد الرحمن قضاه مع والده، وفي حياة الإبن معلومات تكشف على جوانب مفيدة في حياة الأب، ومعلومات الذهبي عن أبي حاتم في السير استقى أغلبها من كتاب الجرح والتعديل، ومن كتاب الرد على الجهمية لابن أبي حاتم، ومن تاريخ بغداد للحافظ الخطيب، وهذه المصادر كان الذهبي يشير إليها في معرض حديثه. عن أبي حاتم الرازي، ثم هناك مصادر أخرى أخذ منها من دون أن يشير إليها مثل تاريخ ابن عساکر، ومعلومات أخرى كررها من مؤلفاته.

وتدل ترجمة أبي حاتم في (سير أعلام النبلاء) على توسع ومحاولة استيعاب ظاهرين، فإنه استهل الترجمة بذكر اسمه ونسبه وأصله، وأثنى عليه بما هو أهل له، ثم ذكر له أزيد من عشرين شيئا، وطائفة ممن حدثوا عنه، ونقل جملة من الثناءات التي وثقه بها أعلام كبار، وساق أخبارا في مناظرة أبي حاتم ومذاكراته لأبي زرة الرازي ولغيره، وطريقته في معرفة علل الحديث، ونقل ما حدث به أبو حاتم في موضوع محنته في طلب العلم، وما قاساه في رحلاته، كما أخرج له بعض الأحاديث المرفوعة، بعضها علق عليه، وبعضها ساقه من دون تعليق، وأحاديث أخرى رواها أبو حاتم فنيها، فرواها عن غيره عنه.

ثم ترجم له ترجمة مفيدة موجزة في كتابه (تذكرة الحفاظ)⁽²⁾، وهي ترجمة ملخصة كثيرا عما جاء في المصدر السابق، ومعلومات مكررة، إلا أن

(1) سير أعلام لنبلاء 247/13.

(2) تذكرة الحفاظ 2/(567-569) رقم 592.

الترجمة لأبي حاتم في هذا الكتاب لها دلالتها العلمية، ذلك أن هذا الكتاب مخصص لتراجم حفاظ الحديث النبوي الشريف، والمبرزين فيه، بخلاف كتابه (تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام) فإنه كتاب كبير مرتب على السنين والطبقات، يبدأ بالحوادث ثم يترجم للأعلام.

ثم جاء الحافظ ابن حجر، شهاب الدين، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني الأصل، ثم المصري المولد، المولود سنة 773 هـ والمتوفى سنة 852 هـ، فاختصر كتاب الحافظ المزي (تهذيب الكمال)، واختصر من جملة ما اختصر ترجمة أبي حاتم الرازي، فحذف منها ما حذف، وأبقى على ما هو مهم، وسماه (تهذيب التهذيب)⁽¹⁾ ثم وجد فيه طولا فاختصر (تهذيب التهذيب) في كتاب سماه (تقريب التهذيب)، فجاء في مجلدين لطيفين نافعين، وقد ذكر منهجه ومبررات فعل ذلك في خطبة كتابيه بما يغني عن إعادة ذلك هنا، وأخرج لأبي حاتم الرازي ترجمة في كتابيه معا، وقد خضعت الترجمة التي ذكرها الحافظ المزي إلى المنهج الجديد الذي ميز (تهذيب التهذيب) حيث حذف الحافظ ابن حجر بعض الآثار التي ذكرها الحافظ المزي واقتصر في ذكر شيوخ أبي حاتم على الأشهر والأحفظ والمعروف مع حذف الباقي، وكذلك فعل في تلاميذه، ولم يلتزم بمنهج المزي في ترتيب أسماء الشيوخ والتلاميذ على حروف المعجم، لأن ذلك يؤدي إلى (تقديم الصغير على الكبير)⁽²⁾ كما ذكر، بل ذكرهم على غير منهج معين، واختصر ديباجة حديث المزي عن أصله ولقبه،

(1) تهذيب التهذيب 13/66-67 رقم 252.

(2) خطبة تهذيب التهذيب ص: 5

كما اختصر حديث أبي حاتم عن محنته بالبصرة، وحذف بعض الأمور التي ذُكرت في الأصل، وأضاف أشياء أخرى، وَقَدَّمَ وَأَخَّرَ في المعلومات.

وأما ترجمة أبي حاتم في التقريب فتعد أصغر ترجمة في هذه المصادر على الإطلاق⁽¹⁾، اقتصر فيها على ذكر اسمه ونسبه وكنيته وأصله مع تحديد طبقته وفق المعيار الذي حدده للطبقات في خطبة الكتاب وسنة وفاته، مشيراً لمن أخرج له من رجال الكتب الستة بالمعلومات التي ذكرها له المزي، واكتفى في بيان درجة توثيقه بقوله: (أحد الحفاظ)، مع العلم أنه حافظ وزيادة.

وبعد الحفاظ ابن حجر، جاء الحفاظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري الساعدي المولود سنة 900 هـ والمتوفى بعد سنة 923 هـ فاختصر (تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للحافظ الذهبي، وسماه (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال...) وهو الشهير باسم خلاصة الخزرجي.

وترجمة أبي حاتم في الخلاصة⁽²⁾ تدل دلالة واضحة على أن الخزرجي اختصر واقتضب ما تُرجم لأبي حاتم في (تذهيب التهذيب)، ولم يضيف إليها شيئاً جديداً⁽³⁾.

و ترجم له من المُحدِّثين السيدان عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كروي حسن في مصنفهما الذي سماه بـ (موسوعة رجال الكتب التسعة)⁽⁴⁾ فذكرا

(1) تقريب التهذيب 143/2 رقم 32.

(2) الخلاصة ص: 326.

(3) ويظهر أن الباعث على تأليف الخلاصة ما ذكره ابن حجر عن تذهيب التهذيب بقوله: (ثم رأيت للذهبي كتاباً سماه (تذهيب التهذيب)، أطال فيه العبارة، ولم يعد ما في التهذيب غالباً، وإن زاد ففي بعض الأحيان وفيات بالظن والتخمين، أو مناقب لبعض المترجمين، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح، هذا وفي التهذيب عدد من الأسماء لم يعرف الشيخ شيئاً من أحوالهم، بل لا يزيد على قوله: روى عن فلان، روى عنه فلان أخرج له فلان، وهذا لا يروي الغلة، ولا يشفي العلة.) خطبة التهذيب ص: 3.

(4) موسوعة رجال الكتب التسعة 321/3 رقم 7678 =

الاسم واللقب والوفاء والمصادر التي خرّجت له، مع تحديد الطبقة، وتعيين من أخرج له من رجال الصحيحين والسنن والمسانيد، ومنزلته في الجرح والتعديل، ويظهر من تصفح تراجم هذا المؤلف أن صاحبيه سارا في غالبية التراجم على هذا النهج حتى أنهما كانا يضعان كل معطى من هذه المعطيات كمؤشر يذكرون أمامه ما يلزمه، إلا أنهما وهما في سنة وفاته وهما شنيعا، لم يسبقهما إليه أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين، فقد تناقضا في تعيين سنة وفاته وتحديد طبقته تناقضا صارخا، ومما زاد في ذلك ترددهم في سنة وفاته بين ثلاثة تواريخ كلها خطأ.

النوع الثاني : المصادر الأصلية القديمة

وهي المصادر القديمة التي صنفت في نهاية القرن الرابع، وبالتحديد من منتصف القرن الثالث إلى نهاية القرن الرابع، - أي من فترة وفاة أبي حاتم الرازي -، وسميتها بـ (الأصلية) لأن المصادر التي جاءت بعدها كانت عيالا عليها في النقل والاقْتباس، وتعد بحقّ المادة المرجعية لكثير من الباحثين، وممن ترجم له في هذه الفترة ابنه عبد الرحمن المتوفى سنة 327 هـ، وذلك في كتابه

= مما تجب الإشارة إليه في سياق هذا البحث أن عددا من المصادر صنفت في هذا الموضوع لم تشر لأبي حاتم الرازي بترجمة على غرار ما التزمت به من منهج في التخرّيج لرجال الشيخين أو لرجال السنن أو لرجال المسانيد، ومنها كتاب (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات الذين أخرج لهم البخاري في جامعه) لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسيني البخاري الكلاباذي المتوفى سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة، فلم يذكره ولا عرضا، مع العلم أنه هو الذي روى عن ابن أبي سعيد السرخسي أن الذي روى عنه البخاري في جامعه الصحيح هو أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي، وذكر الكلاباذي أن السرخسي وجده في أصل عتيق. أنظر رجال صحيح البخاري 795/2.

وكذلك بعده بقليل أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة خمس وأربعمائة، فقد صنف كتابا فيمن أخرجهم البخاري ومسلم، وما انفرد به كل واحد منهما، ولم يفرد بترجمة، وهو إغفال شبيه بصنيع الكلاباذي السابق. وألف من المعاصرين الباحث صفوة عبد الفتاح محمود كتابا عنوانه بـ (المعنى في معرفة رجال الصحيحين) فلم يخرج لأبي حاتم هو أيضا ترجمة، ويظهر أن كتابه لم يغن في معرفة رجال الشيخين بالقصد الذي أراد، لأنه أغفل التخرّيج لشيوخ روى عنهم البخاري، ومنهم : عبد الله بن محمد بن صالح الجهني، أبو صالح كاتب الليث، فإن البخاري لقيه وإن كان حديثه عنده ليس من شرط الصحيح، فإن البخاري أورد له حديثا واحدا وعلق عنه غير ذلك، أنظر مقدمة الفتح ص 413، والتقريب 423/1 رقم 381.

كما أغفل التخرّيج لـ زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني الكوفي، وهو من شيوخ أبي حاتم والبخاري، واكتفى بالتخرّيج لـ زكريا بن أبي زائدة، وهذا ليس هو ذلك !

(تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل)⁽¹⁾، وتتميز هذه الترجمة عن غيرها بكونها من تأليف أقرب الأقرباء إليه، وهو ابنه، وريث هذا العلم الشريف، ورفيقه فيه، ومؤديه عنه، وفاقت هذه الترجمة سائر التراجم بميزتين :

الأولى : أن رواياتها عالية الأسانيد.

الثانية : أن معلوماتها مرتبة ترتيباً منهجياً على الأبواب.

ويظهر من المعطيات العلمية التي تحملها أنها كتبت بعد وفاة أبي حاتم بين سنة سبع وسبعين ومائتين وسنة سبع وعشرين وثلاثمائة وبذلك تعد من أقدم التراجم التي أخرجت له على الإطلاق، إذ لا نعلم سبقاً زمنياً لأية ترجمة أخرى، كما أنها تميزت بالاستيعاب لبعض ما يطلبه الباحث عن حياة أبي حاتم وإن أخلت بالجزئيات والتفاصيل.

ومن الملاحظ على هذه الترجمة أن المصنف أدرج في الباب ما قبل الأخير ما أنشد في أبيه وأبي زرة من الشعر، وأدرج في الباب الأخير ما دُكر في مدح أبي زرة الرازي، وليس في هذه القصيدة شيء يتعلق بأبي حاتم مع أن الترجمة هي لأبي حاتم لا لأبي زرة، ولعل القصد من فعله هذا أن الرجلين كانا علميين من أعلام الري، وأن الكلام عن أحدهما يستوجب الكلام عن الآخر وهذا ليس صنيع عبد الرحمن وحده، فلو عُدتْ إلى تراجم أبي زرة في كتب الطبقات لا تجدها تخلو من الكلام عن أبي حاتم إلا نادراً.

ومن لوازم المنهج في إتمام الفائدة نذكر أبواب هذه الترجمة، وذلك

لأهميتها في هذا الموضوع، وهي كالتالي :

(1) مقدمة المعرفة 1/ (349-372).

- 1- (باب ما ذكر في معرفة أبي رحمه الله بصحة الحديث وسقيمه).
- 2- (باب ما ذكر من علم أبي رحمه الله وفقهه ومعرفته بناقلة الآثان).
- 3- (باب ما ذكر من حفظ أبي رحمه الله).
- 4- (باب ما ذكر من رحلة أبي في طلب العلم).
- 5- (باب ما ذكر من جلالة أبي عند أهل العلم، وغيرهم).
- 6- (باب ما ذكر من كثرة سماع أبي رحمه الله من أهل العلم).
- 7- (باب ما لقي أبي من المقاساة في طلب العلم من الشدة).
- 8- (باب ما ذكر من بدء كتابة أبي رحمه الله الحديث)
- 9- (باب ما ذكر من كتابة أبي ما كان يقرأ المحدث من الحديث في وقت قراءته).
- 10- (باب ما ظهر لأبي من سيد عمله عند وفاته).

ولعل هذه المعطيات هي التي دفعت الحافظ ابن حجر إلى أن يقول :
(وقد ذكر ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل لوالده ترجمة مليحة، فيها
أشياء تدل على عظم قدره وجلالته وسعة حفظه رحمه الله)⁽¹⁾.

وأخرج عبد الرحمن لأبيه ترجمة أخرى في باب : (من يُروى عنه العلم
ممن اسمه محمد واسم أبيه إدريس)، وذلك في كتابه الجرح والتعديل⁽²⁾، فذكر
اسمه ونسبه وأصله ولقبه، ثم عاد فواصل ذكر النسب إلى الجد الثالث، وذكر

(1) التهذيب 66/13 رقم 252.

(2) الجرح والتعديل 204/7 رقم 1133.

طائفة من شيوخه وطائفة من تلاميذه مقتصرًا على المشاهير، مع بعض الثناءات، وهي ثاني ترجمة يذكرها عبد الرحمن لأبيه في هذا الكتاب بعد الترجمة الموسعة الوافية التي أخرجها له في المقدمة، وفيها أشياء مكررة، ومن هنا تعتبر الترجمة الأولى هي الأم على الرغم من أصلية الثانية، وقد فعل ذلك هنا لأن سياق ترتيب الأسماء على الحرف الأول ثم على حرف أسماء الآباء اقتضى منه ذلك وفاءً للمنهج وإكمالًا للمعرفة.

وفي مسار القرن الرابع، جاء الإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد ابن أبي حاتم التميمي البستي المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة، فترجم لأبي حاتم الرازي في كتابه (الثقات) الذي يعد من أحفل ما صنف في الرواة المعتمدين في الرواية والتصنيف، وهو على الطبقات⁽¹⁾، وترجمة أبي حاتم في هذا المصدر لم تتجاوز سطرين اثنين⁽²⁾، شملت ذكر الاسم والنسب والكنية مع ذكر شيخ واحد، وخُتمت بسنة الوفاة.

وجاء الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة خمس وستين وثلاثمائة، فوضع لأبي حاتم ترجمة في مقدمة كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال)⁽³⁾، وهو (أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها، ولكنه توسع في ذكر كل من تكلم فيه وإن كان ثقة، مع أنه لا يحسن أن يقال الكامل للناقصين)⁽⁴⁾.

(1) الإعلان بالتوبيخ ص : 217.

(2) الثقات 137/9.

(3) مقدمة الكامل ص : (141-143).

(4) الإعلان بالتوبيخ ص : 218.

وترجمة أبي حاتم في هذا المصدر جاءت متميزة لكونها شملت روايات مسندة أخرجها ابن عدي في الثناء عليه وعلى أبي زرعة الرازي، وإن كانت خالية من سنة المولد والوفاة⁽¹⁾.

النوع الثالث : كتب الطبقات والشروح

أعني بكتب الطبقات: النوع المتعلق بالعلوم لا بالمذاهب الفقهية⁽²⁾، ولا بالتواريخ المحلية⁽³⁾، وممن أخرج له من المصنفين في هذا النوع الإمام العلامة شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري المتوفى سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، فترجم له في كتابه (غاية النهاية في طبقات القراء)، فذكر من أخذ عنهم أبو حاتم سماعا، ومن روى عنه إجازة وسماعا، غير أنه خالف في ذكر سنة الوفاة⁽⁴⁾.

ثم جاء أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الصالحي - من علماء دمشق - المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة، وذلك في كتابه (طبقات علماء الحديث)⁽⁵⁾، ويظهر أنه استعان في إخراج هذه الترجمة بكتاب الجرح والتعديل وتاريخ بغداد وتذكرة الحفاظ، وهي ترجمة لا تحمل جديدا بالمقارنة مع ما جاء في المصادر السابقة، إلا أشياء طفيفة في أسماء شيوخه وتلامذته.

(1) وتجب الإشارة هنا أيضا إلى أن بعض المصادر صنفت في الرجال خلال هذا القرن والذي قبله لم نشر لأبي حاتم بترجمة، منها كتاب (تاريخ الثقات) للحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح، أبي الحسن العجلي، وهو من المعاصرين لأبي حاتم، توفي سنة إحدى وستين ومائتين ... وكذلك الحافظ أبو حفص عمر بن شاهين المتوفى سنة خمس وثمانية وثلاثمائة، فقد صنف (تاريخ أسماء الثقات)، ولم يذكره ولا أتى عليه.

(2) من هذا النوع مثلا: (طبقات فقهاء الشافعية) و(طبقات الحنابلة)...

(3) ومن هذا النوع مثلا: (طبقات علماء الري) للخليلي و(طبقات المحدثين بأصبهان) لأبي الشيخ الأنصاري.

(4) طبقات القراء 97/2.

(5) طبقات علماء الحديث 2/(260-262) رقم 561.

ثم جاء الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة، فوضع كتابه (طبقات الحفاظ)، وترجم له فيه ترجمة مختصرة جدا⁽¹⁾، والترجمة هنا لها دلالتها لأن السيوطي خصص كتابه لتراجم حفاظ الحديث النبوي الشريف والمبرزين فيه، وهو يبدو قليل الأهمية لأن الحافظ الذهبي وضع قبله بقرن من الزمان وزيادة كتابا حافلا سماه (تذكرة الحفاظ)، ومنهجه هو من منهج هذا النوع من المصنفات، لأنه رتبته على الطبقات، وترجم فيه لأبي حاتم الرازي ترجمة مفيدة⁽²⁾، وعليه اعتمد كثير من المصنفين ومنهم الحافظ ابن حجر، فقد أخذ منه من ليس في (تهذيب الكمال)⁽³⁾، وقد سبق الكلام على التراجم التي أخرجها الذهبي في غير هذا المصنف ولا سيما في (الكاشف) وفي (سير أعلام النبلاء)، كما سبق الكلام عن هذه الترجمة في هذا المصدر في معرض الحديث عن الكتب التي ترجمت لرجال الكتب الستة.

وفي كتب شروح الحديث النبوي الشريف عرج على ترجمته محمد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى سنة اثنتين وثمانين ومائة بعد الألف الأولى من الهجرة، وذلك في شرحه لكتاب (بلوغ المرام من أدلة الأحكام) للحافظ ابن حجر، والمسمى بـ (سبل السلام).

وقد تناول الصنعاني ترجمة أبي حاتم تناولا مقتضيا في معرض شرحه لحديث :
(إن الماء طهور لا ينجسه شيء)⁽⁴⁾.

(1) طبقات الحفاظ ص : 255.

(2) تذكرة الحفاظ 567/2 رقم 592.

(3) الإعلان بالتوبيخ ص: 197.

(4) سبل السلام 1 / 21-22 حديث رقم 3. وهو من رواية رشدين بن سعد، أبي الحجاج المصري، وضعه أبو حاتم وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعمرو بن علي الصيرفي وأبو زرعة الرازي، أنظر الجرح والتعديل 513/3 رقم 2320.

النوع الرابع : كتب المذاهب الفقهية والعقدية

أ - لم أظفر بترجمة لأبي حاتم في كتب رجال المذاهب الفقهية إلا في نوعين من المذاهب الفقهية الأربعة المتبوعة وهي : الشافعية والحنابلة، وممن ترجم له من المصنفين ضمن تراجم رجال المذهب الشافعي أبو عاصم أحمد بن محمد العبادي المتوفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، وذلك في كتابه (طبقات فقهاء الشافعية)، وعلى وجه التعيين في الطبقة الأولى في ترجمة ابنه عبد الرحمن، ذكر فيمن عرف من أصحاب الشافعي ومن أشياعه وأنصاره، قال فيها العبادي : (روى عن أبيه أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي، وكان من شيوخ علمائنا)⁽¹⁾، ثم ذكر لأبي حاتم الرازي ترجمة في موطن آخر من الكتاب⁽²⁾.

وتراجم رجال هذه الطبقة لم يرتبوا على نهج معين، ويظهر ذلك من كونه جعل بين ترجمة عبد الرحمن وترجمة أبي حاتم أزيد من عشرين ترجمة، وجعل ترجمة أبي حاتم هي آخر ترجمة رجال الطبقة الأولى!

والجديد في هذه الترجمة هو اعتناؤها بفقهاء أبي حاتم، فقد روى له شاهدين في الفقه، واحد منها من آثار الإمام الشافعي⁽³⁾، وربما كان هذا مسوغاً للمصنف في إدخال ترجمة أبي حاتم في مؤلفه لأنه توخى فيه جمع من عاصر الشافعي رحمه الله، وقال بقوله، أو روى عنه رواية، أو تفرد عن أحد من أصحابه برواية، وبما أن أبا حاتم لم يدرك الشافعي ولا صاحبه، فهل تكفي رواياته عن أحد أصحابه عده من الشافعية؟!

(1) طبقات الفقهاء الشافعية ص 29.

(2) المصدر السابق، ص: 40.

(3) المصدر السابق.

وممن ترجم له ضمن رجال هذا المذهب تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، فقد أخرج له ترجمة عريضة وافية في مؤلفه (طبقات الشافعية)⁽¹⁾، وهو مؤلف خصه لطائفتين من أتباع الشافعي، طائفة لازمته وعاشرته وصاحبته فروت عنه ولازمت مذهبه، وطائفة ممن لم يدركوه، وإنما سمعوا به وأخرجوا عنه ورووا له واعتنقوا مذهبه.

وترجم له في المذهب الشافعي أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده في مصنفه الجامع الذي سماه (مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم) فذكره ضمن المتمذهبين بمذهبه لا المتلمذين على يده⁽²⁾.

ولا أرى وجها موضوعيا لإدراج ترجمة أبي حاتم ضمن تراجم طبقات الشافعية لا في هذه المؤلفات ولا في غيرها، لأنه لم يكن من الطبقة الأولى ولا من الثانية، ولم تُقدم التراجم التي أخرجت له في هذه المصنفات شيئا يفيد أنه كان شافعي المذهب، ولا سيما ترجمته عند السبكي بوصفها من أوسع التراجم وأوفاهها، وإنما هي تكرار محصل من كتاب الجرح والتعديل، ومن كتب شيخه الحافظ الذهبي.

ثم إن هناك عاملا آخر يقوي ما ذهبنا إليه في الموضوع، وهو أن المصنفين في طبقات رجال المذهب الشافعي لم يتفقوا جميعا على إدراج اسم أبي حاتم ضمن رجال المذهب، ومن هؤلاء مثلا أبو بكر بن هداية الله الحسيني المتوفى سنة أربع عشرة وألف، فإنه صنف كتابا في طبقات الشافعية لم يتكلم فيه نهائيا عن أبي حاتم⁽³⁾.

(1) طبقات الشافعية 207/2.

(2) مفتاح السعادة 281/2.

(3) الكتاب بعنوان : (طبقات الشافعية) وهو محقق ومطبوع.

وأما من ترجم له في طبقات الحنابلة فالقاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى، فقد أخرج له ترجمة لا يستهان بها، شغلت ثلاث صفحات⁽¹⁾، تكلم فيها عن اسمه ونسبه إلى الجد الثالث مع ذكر كنيته التي اشتهر بها وسط أعلام العلم، وأثبت سماعه من الإمام أحمد بن حنبل، كما ذكر طائفة ممن سمعوا منه بمصر ودمشق والري وبغداد، وأخرج له حديثاً قدسياً بسنده المتصل إليه من حديث أبي ذر، وعين السنة الأولى التي كتب فيها أبو حاتم العلم، والسنة الأولى التي خرج فيها يطلب العلم، وبعض ما عاناه في رحلته، ونقل ثناء أبي بكر الخلال ويونس بن عبد الأعلى عليه مستنداً في ذلك على ما ذكره عبد الرحمن الرازي، كما ذكر له أبياتاً في الزهد، وأخرج له كلاماً في العقيدة بسنده إليه، وختم الترجمة بالشهر والسنة اللتين توفي فيهما.

ب - ومن كُتِبَ الزهاد والعباد ترجم له الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في موسوعته (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء) ترجمة قصيرة في سطور قليلة⁽²⁾، فأتى على اسمه ونسبه وكنيته وأصله مع ذكر سنة وفاته، وأثنى عليه بالحفظ والفهم.

ولم يكن غرض أبي نعيم إفادة القارئ بتفاصيل كاملة عن حياة أبي حاتم الرازي في هذه الترجمة بقدر ما كان غرضه أن يثبت اسمه ضمن من أخرج لهم من الزهاد والصوفية، وذلك لما عرف عن أبي حاتم من ميل للزهد، ومن حب للصوفية، ومن ولع شديد لتخريج آرائهم واقتفاء أخبارهم ونسج الشعر والأحكام على منوالهم.

النوع الخامس : كتب الوفيات والتواريخ العامة

ترجم لأبي حاتم من أصحاب كتب الوفيات أحد علماء القرن الثامن، وهو صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي المتوفى سنة أربع وستين وسبعمائة وذلك في كتابه (الوفاي

(1) طبقات الحنابلة 1/ (384-386).

(2) الحلية 2/ 171 رقم 1380.

بالوفيات⁽¹⁾، فذكر لقبه واسمه ونسبه وسنة مولده، وذكر طائفة من شيوخه الذين سمع منهم موزعين على الأمصار التي ينتمون إليها، وذكر بعضا ممن حدث عنه من أقرانه، وشك في أن يكون البخاري روى عنه، ثم ختم الترجمة بذكر الشهر والسنة التي توفي فيها، وعدد السنين التي عاشها، ولا أستبعد أن تكون هذه الترجمة مستفادة مما أخرجه الحافظ الذهبي لأبي حاتم من تراجم في كتبه، لأن المعروف عن ابن أبيك الصفي أنه شديد الاعتماد على كتب شيخه الحافظ الذهبي، ولاسيما في كتابه هذا، وأما أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان فإنه صنف كتابا سماه (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان)، اقتصر فيه على كل من له شهرة من العلماء ورتبه على حروف المعجم، وهو كتاب كثر تداول الناس له، وانتقاعهم به⁽²⁾، ولا نعثر على ترجمة مستقلة لأبي حاتم في هذا المصدر - كباقي التراجم - مما يدل على أن ابن خلكان لم يترجم له على الرغم من شهرة هذا الأخير وذيوع صيته، إلا أنه نقل قوله في وصف مجلس سليمان بن حرب في قصر المامون ببغداد⁽³⁾، وعدّ بعض الباحثين هذه الإفادة بمثابة ترجمة حتى أنهم لما عينوا المصادر التي أخرجت لأبي حاتم ذكروها⁽⁴⁾، وهي في الحقيقة ليست ترجمة بالمعنى الصحيح للكلمة، وإن كانت تحمل جديدا.

وترجم له من أصحاب هذا النوع من المصنفات الإمام أحمد بن علي الدلجي ترجمة في زهاء نصف صفحة في كتابه (الفلاكة والمفلوكون)⁽⁵⁾، وهي ترجمة لم تأت بجديد قط، وما فيها تكرار مقتضب من المصادر السالفة ولا سيما المصادر الأصلية.

(1) الوافي بالوفيات 183/2.

(2) الإعلان بالتوبيخ ص: 315.

(3) وفيات الأعيان 418/2-419 ترجمة رقم 278.

(4) انظر موسوعة رجال الكتب التسعة 321/3.

(5) الفلاكة والمفلوكون ص: 87 رقم 49.

وهذا النوع من المؤلفات هو ضرب من ضروب التأليف في جزئية من تواريخ الرجال الذين ولع بهم الإخباريون والمؤرخون، أن يعمد الواحد منهم فيجمع طائفة من التراجم لمجموعة من الأعلام بينهما ملايسة ما.

والفلاكة كلمة أعجمية (يريدون بها - بشهادة مواقع الاستعمال - الرجل الغير - كذا - المحظوظ المهمل في الناس لإملاقه وقره)⁽¹⁾، وهي بمعنى عدم الحظ.

ولا أدري هل قصد المصنف من إخراج ترجمة أبي حاتم اعتبار كونه مهملا في الناس، فقيرا وغير محظوظ، فإن أراد ذلك فقد أخطأ القصد، لأن الرجل مشهور في الناس في حياته وبعد موته، وملاً الدنيا وشغل حياة العلم بعطاءاته التي ما زلنا نقتات منها من جوع الأيام، ومن فقر الجهل الذي خيم على الأمة لاسيما في القرون المتأخرة.

ثم إنه عاش من أوساط الناس بماله وعياله، مستعففاً، لم يتكفف أحداً قط، ولم تنتابه فترات الإملاق التي تنتاب من هم دونه من الأسر والعوائل، ويكفي فيه أن أسرته تعد من الأسر المشهورة والمحترمة في بلاد الري.

وأما ما أخرجه المصنف في ترجمته من (أنه مكث ثلاثا لا يأكل شيئا حتى استقرض من بعض أصحابه نصف دينار)⁽²⁾، فذلك كان بالبصرة سنة أربع عشرة ومائتين، لما حل بها غريبا، والإنسان لا يأمن آفات الغربية، ثم إن تجربته في الرحلة كانت قليلة لأنها كانت من أولى رحلاته، وعمره آنذاك لم يتجاوز تسع عشرة سنة.

وأما كتب التواريخ العامة فقد رتبت كلها على السنين، لذلك نجد ترجمة أبي حاتم تدخل ضمن ما أرخ لحوادث سنة 277 هـ، وهي السنة التي توفي فيها، وقد أخرج له

(1) كذا عرفت بهذه العبارة، انظر الفصل الأول في تحقيق معنى الفلوك من المصدر نفسه ص: 7 وما بعدها.

(2) الفلاكة والمفلوكون ص: 87.

من أصحاب هذا النوع من المصنفات الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسمائة⁽¹⁾، وهي ترجمة لها أهميتها البالغة لكونها من التراجم القديمة، ولكون الحافظ ابن الجوزي استخراج معلوماتها بأسانيده المتصلة إلى الرواة، وتناولت هذه المعلومات المسندة الحديث عن رحلاته ومعاناته فيها، وخبر وقوفه على باب أبي الوليد الطيالسي - هشام بن عبد الملك -، يتحدى العلماء بحق العلم، كما حملت هذه الترجمة في صدارتها الحديث عن اسمه ونسبه وكنيته ولقبه وأصله والثناء عليه، مع ذكر بعض مشايخه وتلامذته.

ومعلومات هذه الترجمة لا تختلف عما جاء في مقدمة المعرفة.

ثم تلاه الشيخ عز الدين ابن الأثير المتوفى سنة ثلاثين وستمائة، فترجم له في كتابه الحافل (الكامل في التاريخ)⁽²⁾، وكانت ترجمته قصيرة لم تضاف جديدا إلى ما جاء في التراجم السالفة.

ثم جاء بعده الحافظ الذهبي فألف كتابه تاريخ الإسلام والعبر اللذين ضمنهما أخبار وفيات المتقدمين، واعتمد فيهما على عدة تصانيف مشهورة، كان من بينها كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ودلت ترجمته أبي حاتم في الكتاب الأخير الذي سماه الذهبي (العبر في أخبار من غبر) على اعتماد صرف على كتاب الجرح والتعديل، والترجمة قصيرة جدا لا تتعدى أربعة أسطر.

ومن علماء أواخر القرن الثامن الهجري، ترجم له أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة، وذلك في كتابه الواسع (البداية

(1) المنتظم 285-284/12 رقم 1847.

(2) الكامل 440-439/7.

والنهاية⁽¹⁾، وهي ترجمة - على قصرها - مفيدة لمن اكتفى بها من دون الحاجة إلى غيرها لكونها استوفت المسائل التي لا يستغني عنها المترجم، لكنها لا تحتوي على جديد، والحافظ ابن كثير اعتمد على ما جاء في مقدمة المعرفة.

ومن علماء القرن الحادي عشر الهجري ترجم له أبو الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي المتوفى سنة تسع وثمانين بعد الألف الأولى، وذلك في كتابه (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)⁽²⁾، وهو كتاب مرتب على السنين كسابقه، ترجم له في حوادث سنة سبع وسبعين ومائتين، والجديد في هذه الترجمة أنها حملت أسامي بعض ممن توفي معه في هذه السنة من أعلام العلم.

النوع السادس : كتب تواريخ البلدان

فائدة هذا النوع من المصادر أنها تترجم لرجال البلدان من المحدثين والفقهاء والسياسيين وغيرهم، كما أنها تعتني بأخبار كل من دخل البلد من مشاهير المحدثين والأعلام، وهي على صنفين : صنف من التواريخ المحلية كتاريخ أصبهان وتاريخ بغداد وتاريخ قزوين، وصنف من التواريخ العامة للبلدان والأقطار كمعجم البلدان وتاريخ الجزيرة.

وترجمة أبي حاتم في هذا النوع من المصنفات تحمل دلالة خاصة وهو أنه دخل هذا البلد، ومكث فيه مدة، حدث به وتحمل فيه، ولا تفتقر هذه المصادر أن تذكر تاريخ دخوله، ومن حدث عنه من أهل البلد، مع توثيق اسمه ونسبه وكنيته، وتاريخ وفاته، وقد يخرج المصنف لأبي حاتم بعض الشواهد الحديثة بسنده إليه من طريق بعض رجال البلد.

(1) البداية والنهاية 63/11.

(2) شذرات الذهب 171/12.

ومن أوائل من ترجم لأبي حاتم - فيما أعلم - صالح بن أحمد، أبو الفضل التميمي الهمداني، أخرج له آثارا في الجرح والتعديل من طريق جعفر بن أحمد⁽¹⁾، وهذا مصدر اعتمده الحافظ ابن حجر في نقل بعض الشواهد في الجرح والتعديل مسندة إلى أبي حاتم الرازي في كتابه اللسان⁽²⁾.

ومن ترجم له بعد صالح بن أحمد أبو نعيم الحافظ أحمد بن عبد الله ابن أحمد بن إسحق بن موسى بن مهران المهراني الأصبهاني المتوفى سنة ثلاثين وأربعمائة ترجمة قصيرة في مؤلفه (تاريخ أصبهان)⁽³⁾، وهذه الترجمة بشكلها وحجمها هي على غرار كل التراجم المذكورة في الكتاب لا تتعدى ذكر اسم الرجل ونسبه إلى ما فوق الجد الثاني، ومتى دخل الرجل أصبهان، ومتى خرج منها إن عُرف ذلك، ومتى ولد، ومتى توفي إن أمكن ذلك، ومن هم شيوخه الذين حدث عنهم، ومن حدث عنه من أهلها، وهذا قاسم مشترك ليس فقط بين تاريخ أصبهان وأمثاله من تواريخ البلدان بل هي طريقة عامة في كل التراجم، فماذا بقي من الترجمة إن أغفل المصنف هذه المعلومات؟

ولا تخفى أهمية ذكر أبي حاتم ضمن من ذكر في هذا الكتاب، لأن أصبهان - من جهة - هي أصله وأصل آبائه، ومن جهة ثانية دخلها فمكث فيها وحَدَّثَ بها، ومن جهة ثالثة أن بقية من بقايا أحواله وأقربائه كانوا حتى ذلك الوقت مازالو فيها، وكان سيعدُّ أبو نعيم هو أول من صنف في تاريخ أصبهان لولا أن سبقه شيخه محمد بن عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأنصاري الذي تقدمت وفاته سنة تسع

(1) قدم بغداد، وحدث بها عن عبد الرحمن بن أبي حاتم، وكان حافظا فهما ثقة ثبتا، ذكر الخطيب أنه صنف كتابا في طبقات الهمدانيين وقال: (قال لي علي بن طلحة المقرئ: قدم علينا صالح سنة سبعين وثلاثمائة). تاريخ بغداد 331/9 رقم 4871.

(2) اللسان 48/1 رقم 108.

(3) تاريخ أصبهان 171/2 رقم 1380.

وستين وثلاثمائة، وكان أبو الشيخ قد صنف كتابا سماه، (طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها)، حتى شاع أن أبا نعيم استوعب تراجم كتاب شيخه.

ومقارنة طفيفة بين ترجمة أبي حاتم عند أبي نعيم وترجمته عند أبي الشيخ⁽¹⁾ تبين أن أبا نعيم وسع لترجمته على ما عند شيخه، فأبو الشيخ اكتفى بذكر اسمه ونسبه وكنيته مجردة، مع رواية واحدة أخرجها له يحكي فيها أصله من أصبهان، وهذا الذي ذكره أبو الشيخ أخرجه أبو نعيم من طريق آخر، وأضاف إليه اسم أبي حاتم منسوباً إلى الجد الثالث مع الكنية واللقب مع بعض الثناء، وأخرج بسنده إلى أبي حاتم حديثاً مرفوعاً في احتجاج آدم وموسى عليهما السلام، وبه ختم أبو نعيم الترجمة.

وجاء بعده أحد علماء القرن الخامس البارزين، وهو الحافظ أبو بكر الخطيب في موسوعته الحافلة (تاريخ بغداد)⁽²⁾ المتوفى سنة ثلاث وستين وأربعمائة، فذكر اسمه ونسبه وأصله، وأخرج له بعض الآثار المسندة المرفوعة، واعتمد على ما أخرجه عبد الرحمن بن أبي حاتم في وصف رحلة أبيه، وفي ما قاساه في طلب العلم.

وهذه الترجمة تلي الترجمة السالفة من حيث الأهمية، كما توازي الترجمة التي أخرجها عبد الرحمن بن أبي حاتم لأبيه في تقدمه المعرفة من حيث الحجم، وله حظ نفيس لأن يترجم له في (تاريخ بغداد) للأهمية التي يكتسيها هذا المؤلف بين المؤلفات في المكتبة الحديثية، وقد قدم البغدادي أهمية كتابه بقوله : (هذا كتاب مدينة السلام، وذكر كبراء نزالها، وذكر وارديها وتسمية علمائها...) (3).

(1) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها 150/3 رقم الترجمة في الكتاب كله 290، ورقمها في الطبقة التاسعة 41 المرموز إليها في الترتيب ب 41/9.

(2) تاريخ بغداد أو مدينة السلام 10- (73-76).

(3) تاريخ بغداد 3/1.

ودخل أبو حاتم بغداد مرات عديدة، وسمع بها وحدث فيها، وكان كثير الزيارة لأحمد بن حنبل ورفيقه في العلم يحيى بن معين، وله فيها أخبار وحكايات في متابعة أحاديث مشايخها.

ونصل إلى أوفى التراجم وأوسعها نسبياً، وهي التي سجلها الحافظ علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر المتوفى سنة إحدى وسبعين وخمسائة، وذلك في كتابه (تاريخ مدينة دمشق)، وهو كتاب كبير جداً يضاعف في حجمه كتاب تاريخ بغداد للخطيب، قال السخاوي عنه أنه في ثمانين مجلداً، ووصفه بوصف مختصر⁽¹⁾.

وهذا التاريخ اختصره الفاضلي وكذا أبو شامة في مجلدين كبير وصغير، وقيل إنه ذيل عليه، كما اختصره عمر بن الحاجب في خمس مجلدات، وبقي المجلد الأخير منه حتى عهد الحافظ السخاوي حيث وصفه بأنه مجلد ضخم، واختصره الحافظ الذهبي في عشرة أجزاء رآها السخاوي بخطه⁽²⁾.

وجاء محمد بن مكرم المعروف بابن منظور، فاختصره في أزيد من عشرين مجلداً بحيث توجد ترجمة أبي حاتم في المجلد الثاني والعشرين منه.

وميزة هذه الترجمة أنها مختصرة جداً، ضمت ذكر بعض الآثار مع الإشارة إلى الاسم والنسب والكنية واللقب، وإلى بعض معاناة أبي حاتم في طلب العلم وتحديده للعلماء على باب أبي الوليد في إغراب الحديث، ومناظرته لأبي زرعة في رفع اليدين في القنوت مع ثناء بعض العلماء عليه، وما أنشد في الزهد والتقوى، وختمت الترجمة بالإشارة إلى تاريخين في تحديد زمن الوفاة⁽³⁾.

(1) انظر الإعلان بالتوبيخ ص: 263.

(2) انظر المصدر السابق.

(3) مختصر تاريخ دمشق 22/ (9-11).

أما ترجمته في تاريخ دمشق فقد جاءت واسعة وعريضة مع تمييزها بذكر بعض الأشياء عن حياته. ضمت ما جاء في الجرح والتعديل وتاريخ بغداد، وزاد ابن عساكر أموراً متفرقة لكنها في الغالب مكرورة أخرجها بسنده إلى أبي أحمد الحاكم وأبي نعيم الحافظ وعلي بن إبراهيم الخطيب الرازي مع ثناءات وحكايات ووقائع متفرقة وآثار مسندة بعضها مرفوع وبعضها موقوف بلغت حوالي ثمانية آثار، ثم ختم الترجمة بذكر سنة الوفاة، وتقع ترجمة أبي حاتم في المجلد الثاني والخمسين ضمن من اسمه محمد بن إدريس⁽¹⁾.

وهذه الترجمة هي التي اختصرها ابن عساكر في معجمه الذي يشتمل على ذكر شيوخ الأئمة النبيل في أسطر قليلة، وهي الترجمة التي سبق الكلام عليها في معرض الحديث عن الكتب التي ترجمت لرجال الكتب الستة.

وجاء المؤرخ الكبير عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني - وهو من أعلام القرن السادس أيضاً - فأفرد لأبي حاتم الرازي ترجمة في مؤلفه الحافل (التدوين في أخبار قزوين)⁽²⁾ : ذكر اسمه ونسبه إلى الجد الثالث، وكنيته وأصله، ووصفه بالإمامة، ثم ذكر طائفة ممن سمع منهم بالري والكوفة والبصرة وبغداد ومكة والمدينة والشام ومصر، وطائفة من المشاهير الذين تتلمذوا على يديه، وبعض الثناءات والتعديلات، وختم الترجمة بذكر تاريخ وفاته على سنتين، مع الإشارة إلى التاريخ الذي دخل فيه أبو حاتم قزوين، وهو من أقوى الأسباب التي شجعت المصنف أن يترجم له في مؤلفه الخاص بأخبار هذا القطر.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أبا يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي وضع لقزوين تاريخاً قبل تاريخ الرافعي هذا، وكان الرافعي يذكره كمصدر يقتبس منه⁽³⁾ مما يجعلنا

(1) تاريخ مدينة دمشق / 52 (3-16) رقم الترجمة 6072.

(2) التدوين في أخبار قزوين 1 / 215-216.

(3) الإعلان بالتوبيخ ص: 270.

نحتمل أن الخليلي أخرج لأبي حاتم ترجمة، وأن ترجمته كانت مادة من المواد التي اقتبسها الرافعي عن الخليلي.

وترجم له من علماء القرن السابع ومن أعيانه المشهورين الشيخ أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، المتوفى سنة ست وعشرين وستمائة في معجمه للبلدان، وهو موسوعة حافلة سار فيه على نهج ذكر المكان مرتبا على حرف المعجم، وضبطه لغة، ووصفه وصفا جغرافيا وتاريخيا، وأهم ما فيه هي الأحداث التاريخية التي تلقي الأضواء على الحالة الاجتماعية والسياسية والعقدية والعلمية التي تنفس فيها العَلم ثم يذكر من نسب إلى هذا المكان من المحدثين والعلماء والساسة، ومن دخلها راحلا، وحين يذكر العَلم يذكر بعض شيوخه، وبعضا ممن أخذ عنه من المشاهير مع تعيين سنة الميلاد والوفاة، وبعض الآثار المسندة إن أمكن ذلك.

وهذه الترجمة — على الرغم من كون ياقوت جاء متأخرا — فإنها تضمنت أمورا جديدة ولاسيما عند ذكره لدرب حنظلة الري حيث أفاض في الحديث عن نسبه وأصله، مع ذكر بعض الآثار في توجيهاته التربوية لولده، وترجم لعبد الرحمن الرازي ترجمة واسعة ذكر فيها أشياء من علم أبي حاتم الرازي وإن جاء كل هذا في مواطن متفرقة من كتابه⁽¹⁾.

ومن أصحاب كتب التواريخ المحلية ترجم له جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغردي بردي الأتابكي المتوفى سنة أربع وسبعين وثمانمائة في كتابه المسمى (النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة)، وهي ترجمة قصيرة جدا تشبه في حجمها ترجمة العبر للذهبي، وضعها المؤلف ضمن وفيات سنة سبع وسبعين ومائتين، ضمَّن فيها ذكر اسمه ونسبه مع وصفه بالإمامة والمعرفة بالعلل والجرح والتعديل، واكتفى بالإشارة إلى رحلاته بصفة مجملة⁽²⁾.

(1) انظر معجم البلدان 311/2 و 120/3-121.

(2) النجوم الزاهرة: 77/3.

النوع السابع : كتب الأنساب والسلالات

وترجم لأبي حاتم من أصحاب كتب الأنساب والسلالات أبو سعيد عبد الكريم ابن محمد بن منصور التميمي السمعاني المتوفى سنة اثنتين وستين وخمسمائة، وذلك عند كلامه على معنى (الحنظلي) في مؤلفه الشهير (الأنساب)⁽¹⁾، وكل ما في هذه الترجمة منقول من الترجمة الأصلية الموجودة في (تقدمة المعرفة) إلا رواية أخرجها السمعاني بسنده إلى أبي الفضل محمد بن الطاهر المقدسي يخبر فيها بإجازة أن أبا حاتم منسوب إلى درب حنظلة بالري، ثم تواصل السند في هذه الرواية إلى عبد الرحمن بن أبي حاتم الذي يخبر أنهم من موالي تميم بن حنظلة من غطفان.

وجاء عز الدين ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم المتوفى سنة ثلاثين وستمائة، فهدب كتاب الأنساب للسمعاني في مؤلف سماه ب (اللباب)⁽²⁾، فذكر ترجمة أبي حاتم في الموطن الذي ذكره فيه السمعاني، واختصرها جدا، وقفز على أمور في الترجمة لم يرها ذات فائدة، واستدرك أموراً في نسبة الرجل إلى (حنظلة).

النوع الثامن : المصادر الحديثة الجامعة

وهي مجموعة من المصادر صنفها جلة من الأساتذة تباينت مناهجهم فيها بتباين اهتماماتهم العلمية، ومنهم :

السيد محمد بن جعفر الكتاني المتوفى سنة خمس وأربعين وثلاثمائة بعد الألف الهجرية الأولى، ترجم لأبي حاتم في كتابه (الرسالة المستطرفة بيان مشهور كتب السنة

(1) الأنساب 2 / 279-280.

(2) اللباب 1/396.

المشرفة)⁽¹⁾ التي جمع فيها أشهر كتب السنة في مختلف الفنون والاهتمامات، أصدره سنة ثلاث عشرة وتسعمائة وألف للميلاد.

والترجمة في هذا الكتاب لم تتعد سطرا ونصف، ولا تحمل جديدا، نسب إليه ما لم يؤلفه، وتردد في وفاته بين سنتين.

وترجم له من المحدثين أيضا إسماعيل باشا البغدادي في مؤلفه (هدية العارفين)⁽²⁾، وهو كتاب يحتوي على أسماء المؤلفين وآثارهم، ذيله البغدادي لكتاب (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) لصاحبه حاجي خليفة، وترجمة أبي حاتم في هذا المصدر لا تتجاوز أربعة أسطر، وليس فيها جديد.

وترجم له عمر رضا كحالة في كتابه (معجم المؤلفين)⁽³⁾، وهو كتاب مخصص لتراجم مصنفي الكتب العربية من العرب والعجم، أخرج له فيه ترجمة قصيرة جدا، مستفادة مما وضعه الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء)، والبغدادي في (هدية العارفين).

وترجم له خير الدين الزركلي في كتابه المشهور بـ (الأعلام)⁽⁴⁾، وهو قاموس وضعه لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، والجديد فيه أنه أرخ لسنة ميلاده ووفاته بالتاريخين الميلادي والهجري جريا على عادته في ذلك، ونسب إليه — هو الآخر — مؤلفات ليست له.

وترجم له العالم التركي فؤاد سيزكين في كتابه العريض (تاريخ التراث العربي) الذي أصدره باللغة الألمانية سنة 1967 م، ثم ظهرت المجلدات الأولى بالعربية سنة

(1) الرسالة المستطرفة ص: 104.

(2) هدية العارفين 19/2.

(3) معجم المؤلفين 35/9.

(4) الأعلام 27/6- العمود الأول.

1968 م - 1975 م، ويخلط كثير من الباحثين بينه وبين (تاريخ الأدب العربي) للمستشرق الألماني الشهير كارل بروكلمان الذي صدر قبل هذا التاريخ بسنوات.

لقد حاول فؤاد سيزكين أن يوجز الكلام عن أبي حاتم بترجمة غير مُخلّة⁽¹⁾، توخى فيها الدقة وحسن المعالجة فأعطى نبذة عن حياته مقتصرا على ما هو مهم، وهو ثاني مصنف نجده يعرض المادة العلمية بطريقة منهجية بعد عبد الرحمن الرازي، حيث قسمها إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول في الحياة العلمية والذاتية، والقسم الثاني في مصادر ترجمته حيث ذكر اثنا عشر مصدرا من المصادر التي تناولت حياته، وهي على ثلاثة أنواع:

نوع من المصادر القديمة، ونوع من المصادر الحديثة، ونوع من كتب المستشرقين المكتوب باللغة الأجنبية، وهذا القسم يبدو لائقا وإن لم يذكر من كتب المستشرقين إلا كتابا واحدا، وأما القسم الثالث من الترجمة فهو في آثاره.

كل هذا الجهد الذي بذله فؤاد سيزكين هو جهد طيب ونافع إلا بعض الخلط في نسبها بعض المصنفات التي نسبها إلى أبي حاتم، وهو خلط ورثه من بعض المصنفات السابقة التي وقعت في الخطأ نفسه، وسنتناول المزيد من الكلام عن هذا الموضوع في معرض الحديث عن آثاره ومصنفاته.

وترجم له من المعاصرين الأستاذ سعدي الهاشمي في موطنين من دراسته لأبي زرعة الرازي، وذلك بترجمة مختصرة جدا، مرة في تراجم شيوخ أبي زرعة⁽²⁾، ومرة ثانية في تلاميذه⁽³⁾، وهي مختصرة مما جاء في الجرح والتعديل، وتهذيب التهذيب وطبقات الشافعية.

(1) تاريخ التراث العربي 1/240 رقم 99.

(2) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية 1/127 رقم 370.

(3) المصدر السابق 1/170 رقم 48.

هذا ما عثرت عليه من المصادر التي ترجمت لأبي حاتم الرازي، وهي ما بين مصادر قديمة أصلية ومصادر متوسطة في القدم، ومصادر حديثة ومعاصرة، اختلف حجم الترجمة في جميعها ما بين سبع وعشرين صفحة في بعضها إلى سطر ونصف في بعضها الآخر. ومع تباينات منهج التأليف الذي ساد هذه المصنفات فإن الترجمة بقيت واحدة، محافظة على أهم الخصائص التي يتوخاها الباحث منها، ومعظم المادة التي وفرتها هذه المصادر مكررة ومختصرة أعطت كلها صورة واضحة عن حياة أبي حاتم من مختلف الجوانب، وهي التي عولت عليها في بحث حياته الشخصية والعلمية في الباحث والفصول الآتية إن شاء الله.

المبحث الثاني : حياته

وفي هذا المبحث سبعة مطالب

المطلب الأول : اسمه ونسبه

أجمعت كل المؤلفات التي تحدثت عن أبي حاتم الرازي على أن اسمه الشخصي هو محمد، ووالده هو إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، وينتهي نسبه الأعلى إلى جده مهران.

ومن المصادر ما توقف في جده الأول : (المنذر⁽¹⁾)، ومنها ما توقف في جده الثاني (داود)⁽²⁾، ومنها - وهو الغالب - ما توقف عند جده الثالث⁽³⁾ (مهران) ، ولم يزد عليه مما يدل أن المعرفة بأجداده انتهت بجده الثالث هذا .

(1) النقات 137/9 وتذكرة الحفاظ 567/2 ت 592 والكامل في التاريخ 439/7-440 والتقريب 143/2 رقم 32، وتاريخ التراث العربي 240/1 رقم 99، والفلاحة والمفلكون ص 87 رقم 49 .

(2) طبقات الحفاظ للسيوطي ص: 255

(3) الجرح والتعديل 204/7 وتاريخ بغداد 73/10 رقم 455، وتهذيب الكمال 381/19 رقم 5050، وسير أعلام النبلاء 247/13، والخلاصة ص: 326، والحلية 171/2 رقم 1380، والمنظوم 284/12 رقم 1847، وطبقات =

ولم يرو أبو حاتم عن أبيه إدريس بن المنذر شيئا، ولا تأكد لي أن أحدا من المترجمين للرجال تحدث عنه مما يؤكد أنه لم يكن من أهل العلم ولا من المشغلين به، وكذلك الشأن بالنسبة لآبائه وأجداده، و لكن شهرة هذه العائلة بالعلم إنما تأتي من جهة والدته التي كان إخوتها و قراباتها من المحدثين، كما كان لإدريس بن المنذر - والد أبي حاتم - دور كبير في تربية ولده محمد والتأثير فيه بحسن التوجيه والرعاية حتى غدا إماماً أباً لإمام، وكذلك ولده الثاني إبراهيم بن إدريس، ولا أظن أنه خلف غيرهما.

المطلب الثاني : لقبه

وهو انتسابه ب (الرازي) - بفتح الراء والزاي المكسورة بعد الألف - وهي النسبة المشهورة إلى بلدة الري، ألحقوا الزاي في النسبة للتخفيف، لأن النسبة على الياء مما يشكل و يثقل على اللسان، والألف لفتحة الراء والأنساب - كما قال السمعاني - لا مجال للقياس فيها، والمعتبر فيها النقل المجرد⁽¹⁾.

وقد اعتبر ياقوت الحموي - في معجم البلدان - أبا حاتم أحد أعلامها الكبار فترجم له عند ذكرها، كما ترجم لولده عبد الرحمن⁽²⁾.

وينسب إلى الري خلق من العلماء منهم : محمد بن عبد الله الرازي، وجعفر ابن محمد الرازي، ويحيى بن معاذ الرازي وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وجريز بن عبد الحميد الرازي، وآخرون.

= الحنابلة/1/384، وطبقات الشافعية 2/207، والتدوين في أخبار قزوين ص: 215، والبداية والنهاية 63/11، والأنساب للسمعاني 2/279 وتهذيب التهذيب 66/13 رقم 252، والوافي بالوفيات 2/183، والنجوم الزاهرة 3/77، والأعلام 6/27، تاريخ دمشق 3/52 رقم 6072.

(1) الأنساب 2/23.

(2) معجم البلدان 3/120-121.

المطلب الثالث : كنيته

اضطر العلماء إلى الكنية محدثنا ب (أبي حاتم)، وقد تدبرت كثيرا هذه الكنية فلم أفقه لها معنى، ولا وقفت لها على سبب، مع العلم أنها كنية كثير من رواة العلم، وأرى أن لهذه الكنية وجها في العلم، فقد فعلوا ذلك حتى يتميز عن اتحد معه في الاسم والنسب في السند كمحمد بن إدريس الشافعي ومحمد بن إدريس المكي، فيقولون للتفريق: (قال أبو حاتم محمد ابن إدريس) ⁽¹⁾، مقيدين الاسم و النسب بقريئة تميزه، أخرج الحافظ ابن عبد البر في الجامع بسنده إلى أبي عبيدة بن أحمد أنه قال : حدثنا محمد ابن إدريس المكي قال سمعت الحميدي يقول : قال محمد بن إدريس الشافعي ... ⁽²⁾.

والكنية أحب من اللقب، ففي الميزان أن حُبِّيش روى عن زيد بن أسلم عن ابن عمر مرفوعا : (بادروا أولادكم بالكنى لا تغلب عليهم الألقاب) ⁽³⁾، والكنية لا تعرف إلا إذا صدر الاسم فيها بأمر أو بأب ⁽⁴⁾، وكانوا يفعلون ذلك للتعظيم، وللرفع من مكانة المكنى بين الناس (لأن الغالب أن من يذكر شخصا فيعظمه أن لا يذكره باسمه الخاص به، فإذا كانت له كنية أمن من تقلبيه) ⁽⁵⁾. ولذلك كنى النبي صلى الله عليه وسلم مجموعة من

(1) في الزهد الكبير للبيهقي ص: 103 والحلية 339/7.

(2) جامع بيان العلم وفضله ص: 117.

(3) الميزان 458/1 رقم 1725، لم يتعقب الذهبي في هذا المصدر الحديث بالنقد، ولا اعترض على حببش لكنه نقل في المغني عن الأزدي قوله: (متروك)، المغني في الضعفاء 149/1 رقم 1311، وهو حببش بن دينار، والحديث لا يصح رفعه وإنما هو قول ماثور، وقد ذكره الحافظ ابن حجر بصيغة لا تشعر بالرفع فقال: (ولهذا قال قائلهم : بادروا أبناءكم بالكنى قبل أن تغلب عليهم الألقاب). الفتح 582/10 شرح حديث 6203، وانظر كنز العمال 423/16 رقم الحديث 45230.

(4) فتح الباري 593/10.

(5) المصدر لسابق 582/10.

الصحابة، منهم على بن أبي طالب، كناه بأبي تراب⁽¹⁾، وأخو أنس بن مالك كناه بأبي عمير⁽²⁾، وصهيب كناه بأبي يحيى⁽³⁾...

لقد تكنى محدثا ب (أبي حاتم)⁽⁴⁾، وهي كنية لم يسبقه إليها أحد من علماء الري المتقدمين، ولم يشاركه أحد من علماء طبقاته من أهل الري⁽⁵⁾، وإنما اشتهر بها اشتهارا واسعا، حتى إذا أطلق (أبو حاتم) في علماء القرن الثالث انصرف الذهن توا إلى الرازي محمد بن إدريس⁽⁶⁾.

وأما الكنية واللقب فقد شاركه فيها بعض أهل الحديث ممن جاء بعده، وممن تتلمذ عليه، ولا أدري ذلك إلا تيمنا واقتداء به، وأرى من المهم أن أذكر من تكنى وتلقب بكنيته ولقبه درءا للالتباس والاختلاط.

فَمِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ وَرَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، وَمَنْ الصَّدْفُ الْغَرِيبَةُ أَنْ يَرَوِي أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي عَنْ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِي فِي جَمْعَيْنِ فِي سَنَدٍ وَاحِدٍ بِحَيْثُ يَكُونُ مُحَدِّثًا هُوَ الشَّيْخُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ، أَخْرَجَ أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْمَدِينِيِّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى أَبُو حَاتِمِ الرَّازِي حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ

(1) صحيح البخاري - كتاب الأدب - باب التكني بأبي تراب - انظر الفتح 587/10 رقم الحديث 6204.

(2) صحيح البخاري - كتاب الأدب - باب الكنية للصبي - انظر الفتح 582/10 رقم الحديث 6203.

(3) انظر فتح الباري 582/10 في شرح الحافظ ابن حجر لحديث أنس رقم 6203، وانظر ما سقناه في التعليق على كنية عبد الرحمن بن أبي حاتم.

(4) في بعض الإطلاقات (حاتم الرازي)، وهو خطأ، انظر العلل لابن الجوزي 408/1.

(5) على عكس رفيقه وقريبه عبيد الله بن عبد الكريم، فإنما تكنى بأبي زرعة تيمنا بأبي زرعة الدمشقي، قال أبو زرعة الدمشقي: قدم علينا جماعة من أهل الري دمشق قديما، منهم أبو يحيى فرخويه، فلما انصرفوا - فيما أخبرني غير واحد منهم أبو حاتم الرازي، رأوا هذا الفتى قد كاس - يعني أبا زرعة الرازي - فقالوا له، نكنيك بكنية أبي زرعة الدمشقي، ثم لقيني أبو زرعة الرازي بدمشق، وكان يذاكرني هذا الحديث، ويقول: بكنيتك اكتنيت) انظر سير أعلام النبلاء 68/13 ترجمة رقم 48.

(6) اشتهر بها من المتقدمين على أبي حاتم:

1- أبو حاتم أرطاة بن المنذر، حمصي تابعي فقيه، وزاهد وعابد كبير، مات سنة 163 هـ (أ).

2- أبو حاتم سويد بن إبراهيم الجعفي الحطاطي، يروي عن الحسن البصري وقلة مات سنة 167 هـ (ب).

(أ) الميزان 107/1 - 171، واللسان 338/1 رقم 1043، والتقريب 50/1 رقم 339.

(ب) الجرح والتعديل 237/4 رقم 1017، والتقريب 340/1 رقم 593.

ابن المنذر - وهو أيضا أبو حاتم الرازي الإمام المشهور (كذا) حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري...⁽¹⁾

وممن جاء بعده ثلاثة من الأعلام كلهم عاشوا في القرن الرابع الهجري⁽²⁾، وهم:

1- محمد بن عبد الواحد بن محمد بن زكريا بن يحيى الخزاعي، أبو حاتم الرازي اللبان - من كبار المحدين، قال الخطيب البغدادي: (كان صدوقا)، مات سنة اثنتين و تسعين وثلاثمائة⁽³⁾، وكان رحمه الله شديد الاهتمام بعلم أبي حاتم - محمد بن ادريس - وهو الذي أحصى عدد شيوخ أبي حاتم فوجدهم يقربون من ثلاثة آلاف شيخ .

(1) الأثر في نزهة الحفاظ ص: 28.

واشتهر بالكنية ممن عاصروه من غير الرازيين أبو حاتم السجستاني (أ) من طبقته، لغوي وإخباري يروي الأشعار والنوادر، وأغلب رواياته هي عن الأصمعي - عبد الملك بن قريب وكثير ممن روى له لا ينسبه وإنما يطلقه هكذا (أبو حاتم السجستاني) وتارة (أبو حاتم) مجردة ولاسيما في روايته عن الأصمعي، فيقع الالتباس بينه وبين الرازي، لأن أبا حاتم الرازي يروي عن الأصمعي، ومن الشواهد على ذلك ما رواه الحافظ ابن الجوزي من طريق أبي بكر بن دريد قال: أنبأنا أبو حاتم قال: قال الأصمعي.... انظر ذم الهوى ص: 441. وما رواه الحافظ ابن عبد البر من طريق أبي بكر بن دريد قال: حدثنا أبو حاتم عن الأصمعي.... انظر جامع بيان العلم ص: 73.

(1) التقريب 337/1 رقم 566، وطبقات القراء 320/1 رقم 1403.

(2) وأما من اشتهر بالكنية ممن جاء بعده فخلق، منهم:

1- أبو حاتم ابن حبان البستي الحافظ الناقد، صاحب التصانيف، قال وهو يتحدث عن أبي حاتم الرازي: حدثنا ابنه أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد (الثقات 137/9).

2- وأبو حاتم السطوي، أحمد بن سهل بن نوح من أهل العلم، مات سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة، تاريخ بغداد 185/4 رقم 1870.

ونظرا للاقتران الموجود بين كنية أبي حاتم الرازي وكنية أبي زرعة الرازي وجدنا فيمن يتسمى بروح من يتكنى بكنيتهما، فروح بن زنباع يتكنى بأبي زرعة (انظر الجرح والتعديل 494/3 رقم 2242)، وروح بن أسلم الباهلي يتكنى بأبي حاتم (المصدر السابق 499/3 رقم 2256)، وما هذا إلا حبا فيهما وتقربا منهما.

(3) تاريخ بغداد 360/2 رقم 867، وأخبار قزوين 43/2.

2- أحمد بن الحسن بن هارون بن أحمد، أبو حاتم الرازي، من ساكني جرجان، أخرج السهمي في تاريخ جرجان قال : سمعت أبا أحمد عبد الله بن عدي الحافظ يقول: سمعت أحمد بن الحسن جارنا خادم أبي زرعة الرازي يقول :⁽¹⁾

قال أبو نعيم : (حدث بأصبهان سنة خمس و أربعين و ثلاثمائة، حدثنا عنه ابن المقرئ)⁽²⁾، وهو من شيوخ الخطيب البغدادي، حدث عنه في بعض المواطن من تاريخه مكاتبة فقال : كتب إليّ أبو حاتم أحمد بن الحسن الرازي يذكر أنه ...

وفي رواية أخرى : (أخبرنا أبو حاتم أحمد بن الحسين (كذا) بن محمد الرازي الواعظ في كتابه إلينا بخطه قال : ... وأخرج له الخطيب بعض الآثار الأخرى المسندة)⁽³⁾.

3- عبد الرحمن بن همدان الرازي الورسناني - أبو حاتم - شيعي، من دعاة الاسماعيلية ببلاد الدليم⁽⁴⁾، ذكر كارل بروكلمان من كتبه : الزينة وأعلام النبوة والجامع في الفقه، و سماه فؤاد سيزكين بأحمد بن همدان الرازي، وأرخ وفاته بسنة 322 هـ، الموافق 933 م⁽⁵⁾، و قد خلط بين أبي حاتم الشيعي الى أبي حاتم السني، كما أن بعض الباحثين من المحدثين يعتقدون أن أبا حاتم - محمد بن إدريس - هو شيعي، والأمر ليس كذلك، وأظن أن سبب هذا الخلط يرجع الى مسألتين :

(1) تاريخ جرجان ص: 84 رقم 32.

وأبو زرعة الرازي المذكور هنا ليس هو عبيد الله بن عبد الكريم رفيق أبي حاتم محمد إدريس، وإنما هو أحمد بن الحسين بن علي الرازي، ميزوه عن الأول بأنه صغير، وكان جواله، سافر الكثير، جمع وذاكر الحفاظ، وأفاد واستفاد، قال علي بن المسيب بن علي بن محمد القطان: ثنا أبو زرعة أحمد بن المسيب بن علي الرازي الصوفي، شيخ، قدم قزوين، وقال الحافظ الذهبي (صدوق) وعنت من وصفه برواية المناكير، انظر الميزان 93/1 رقم 349 وأخبار قزوين 166/2.

(2) تاريخ أصبهان 183/1 رقم 202.

(3) انظر تاريخ بغداد 443/5 رقم 2964 و 19/14 رقم 7351.

(4) تاريخ الأدب العربي 352/3، والفهرست لابن النديم ص: 240.

(5) تاريخ التراث العربي 240/1 رقم 99.

المسألة الأولى : أن شهرة أبي حاتم الرازي السني طبقت الآفاق، إذ لم يعرف في تاريخ العلم الشرعي إلا أبا حاتم السني، بيد أن الورسناني الشيعي غير مشهور، بل غير معروف عند أهل العلم بالقدر الذي يميزه عن غيره، ولا أبالغ إذا قلت أننا عرفناه عن طريق أبحاث المستشرقين في تراثنا الاسلامي، ولذلك نسبت المعلومات المتعلقة بهذا الأخير لأبي حاتم محمد بن إدريس.

المسألة الثانية : تكمن في أن بعض الغموض يكتنف اسم ونسب أبي حاتم الورسناني الشيعي، وذلك أن بعض المصادر سمتة بغير الاسم والنسبة التي ذكره بهما كارل بروكلمان، فقد وجدت في ترجمة سليمان بن صدقة القزويني في أخبار قزوین ما نصه :

(ذكر أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي صاحب كتاب الزينة في كتاب الانتصار جملة طائفة أهل البيت)⁽¹⁾، وذكر في الفهرست باللقب والكنية من دون اسم ولا نسب، مما يدل على أن ابن النديم لم يهتد اليه، أو أشكل أمره عليه⁽²⁾.

المطلب الرابع : أصله

يرجع الأصل الأول لأبي حاتم إلى أصبهان، وبالضبط إلى قرية يقال لها جز، ودليل ذلك ما أخرجه أبو الشيخ الأنصاري - عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان - في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها قوله : (حكى لنا عبد الله بن محمد بن يعقوب قال : سمعت أبا حاتم يقول : نحن من أهل أصبهان من جز، وكان أهلنا يقدمون علينا حياة أبي، ثم انقطعوا عنا)⁽³⁾.

(1) أخبار قزوین 54/3

(2) الفهرست ص: 240 سطر 23، في معرض حديثه عن كتاب الزينة.

(3) طبقات المحدثين بأصبهان 150/3 رقم 290.

وهذا الخبر أخرجه أبو نعيم الحافظ في تاريخ أصبهان سماعاً من أبي الشيخ الأنصاري⁽¹⁾، وكذلك الخطيب في تاريخ بغداد⁽²⁾، واعتمد على هذه الحكاية العلامة ياقوت الحموي في معجم البلدان، وقال: (جز بالفتح ثم التشديد، من قرى أصبهان، نُسب إليها أبو حاتم محمد بن إدريس الإمام الحنبلي، يقول: نحن من أهل أصبهان، من قرية يقال لها جن)⁽³⁾.

ونقل الحافظ الذهبي في سيره أعلام النبلاء ما حكاه أبو الشيخ من قول أبي حاتم لكن بشيء من الخلاف، وما نقله هو كالاتي: (نحن من أهل أصبهان، من قرية جروكان⁽⁴⁾)، وأهلنا كانوا يقدمون علينا في حياة أبي، ثم انقطعوا عنا⁽⁵⁾. والذي يظهر لي أن العبارة تحرفت، فتركبت من اسم جز والفعل (كان) بينهما واو الاستئناف فأصبحت (جروكان).

ونقلت الرواية قول أبي حاتم (نحن من أهل أصبهان)، وأصبهان هي مدينة مشهورة بالعلم، أخرجت من العلماء والأئمة في كل فن ما لم يخرج من مدينة من المدن، وعلى الخصوص في علو الإسناد، فإن أعمار أهلها تطول، ولهم مع ذلك عناية وافرة بسماع الحديث وبها من الحفاظ خلق لا يحصون⁽⁶⁾، وكان أبو حاتم شديد الاهتمام بشيوخ أصبهان، كثير التردد عليها، طويل المقام بها، فهي من جهة أصله وأصل

(1) تاريخ أصبهان 171/2.

(2) تاريخ بغداد 74/10، وانظر ابن عساكر في تاريخ دمشق 9-10/52.

(3) معجم البلدان 133/2-134.

(4) جروكان - هي محلة كبيرة بأصبهان يقال لها بالاجمية كروادان، لكنها ليست هي المقصودة في كلام أبي حاتم،

ضبطها ياقوت في معجم البلدان 130/2.

(5) سير أعلام النبلاء 250/13.

(6) مع. م البلدان 309/1.

أجداده، ومن جهة ثانية دار الحديث والاسناد العالي، قال الحافظ الذهبي في وصفها:
(... وأصبهان التي كانت تضاهي بغداد في علو الاسناد، وكثرة الحديث والأثر)⁽¹⁾.

والحق، أن فضل الأصبهانيين على أهل الري كبير، ان لم نقل إن رواد العلم في
منطقة الري جلهم من أصبهان، وهذا كان معروفا ومشهورا في المنطقة حتى أن
الأصبهانيين الرازيين كانوا يتباهون على أهل الري بكونهم من أصبهان، فقد حكى أبو نعيم
في تاريخ أصبهان أن محمد بن حيان حكى عن مشايخه أن محمد بن عيسى بن إبراهيم
ابن رزين قال يوما: (يا أهل الري، من الذي أفلح منكم، إن كان ابن الأصبهاني فمنا، وإن
كان إبراهيم بن موسى فمنا، وإن كان جريرفمنا، وإن كان الخط فجمدي أفلح منكم
إلا رجل واحد، فاني أقول لكم حتى تموتوا كمدا)⁽²⁾.

وينسب أبو حاتم إلى خراسان لكون أصبهان مدينة من مدن خراسان، فاختلفوا
في أصله من هذه الجهة هل هو خراساني الأصل أم أن أصوله عربية صريحة نزحت إلى
خراسان فاستقرت بها؟⁽³⁾.

فمنهم من جزم بأنه غطفاني حنظلي⁽⁴⁾، من تميم بن حنظلة بن غطفان، ومنهم
من ذكر أن نسبه إليها إنما كان بالولاء، و فصل في أمر النسبة⁽⁵⁾، وهو الصواب، ذلك

(1) الأمصار ذوات الآثار ص: 232-233.

(2) تاريخ أصبهان 2/(149-150).

(3) في بعض الأنساب يقولون فلان خراساني أو أصله خراساني، وهذا لا يعني أنه من الفرس أو أنه أعجمي بل
تعني الكلمة - في كثير من الأحيان - أنه من العرب الصرحاء غير أنه ولد بخرسان أو نشأ بها، أو ان أباءه
وأجداده نزحوا إلى هناك فاستقروا بها، وهذا ليس قد ينشأ عند من يسمع أن فلانا من خراسان، فيظن انه ليس
من العرب كما وقع لكثير من الأسماء التي تحمل صيغا فارسية وأصحابها من العلماء العرب من أمثال أبي
زكريا النيسابوري المتوفى سنة 226 هـ قالوا فيه أصله من مدينة مرو وهو عربي من تميم، وأبي الوليد
الهرودي، ينسب إلى هراة، وهو عربي من بني حنيفة، توفي سنة 232 هـ ومحمد بن عبد الله الهرودي، وهو
عربي من ذرية الصحابي عبد الله بن مغفل المزني، والقائمة تطول.

(4) انظر طبقات الشافعية 2/207.

(5) انظر سير اعلام النبلاء: 13 / 247 والخلاصة ص: 326 وتهذيب الكمال 381/19 والنجوم الزاهرة 77/3.

أن السامعاني أخرج في الأنساب بسنده إلى أبي الحسين علي بن إبراهيم الرازي قال : سمعت أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي يقول : قال أبي : (نحن من موالي تميم بن حنظلة من غطفان)⁽¹⁾، ونقل في اللباب : (قال ابنه عبد الرحمن : نحن من موالي تميم بن حنظلة الغطفاني ، من غطفان)⁽²⁾.

وتعقب أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي - وهو راوي هذا الخبر - فقال : (والاعتماد على هذا أولى ، والله أعلم)⁽³⁾، كما أن السامعاني وابن الأثير لم يذكره فيمن ينسب إلى تميم⁽⁴⁾، فدل هذا على أن أصوله فارسية، وأن أسرته كانت من موالي هذه العائلة ذات النسب العربي، وأما نسبه ب (الحنظلي) - كما يذكره بها كل من ترجم له - فهي نسبة إلى درب حنظلة بالري، أخرج السامعاني فقال : سمعت أبا العلاء أحمد بن الفضل الحافظ بأصبهان أنا أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الحافظ إجازة قال : (أبو حاتم الرازي الحنظلي منسوب إلى حنظلة بالري، وداره ومسجده في هذا الدرب رأيتُه ودخلته)⁽⁵⁾.

وقال السامعاني أيضا : (وبالري درب مشهور يقال له درب حنظلة منها أبو حاتم محمد بن ادريس (...)) وهو من هذا الدرب⁽⁶⁾.

(1) الأنساب 279/2-280 ومعجم البلدان 311/2.

(2) اللباب 396/1.

وتعقب ياقوت الحموي ما ذكره عبد الرحمن من قول أبيه فقال: وهذا وهم، ولعله أراد حنظلة بن تميم، وأما غطفان فإنه لا شك في أنه غلط، لأن حنظلة هو حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وليس في ولده من اسمه تميم بن حنظلة البتة على ما أجمع عليه النسابون إلا حنظلة بن رواحة (... بن غطفان، وليس في ولد غطفان من اسمه تميم، والله أعلم).

معجم البلدان 311/2، ولتحقيق ذلك انظر معجم قبائل العرب 310/1 (مادة حنظلة).

(3) الأنساب 280/2.

(4) المصدر السابق 478/1، واللباب 222-223/1.

(5) الأنساب 279/2-280 ونقله ياقوت في معجم البلدان عند كلامه عن الحنظلي. 311/2.

(6) الأنساب 279/2، وهذا ما حققه ابن الأثير في اللباب 396/1.

وبهذا يزول الإشكال في أن نسبة أبي حاتم ب (الحنظلي) إنما هي لهذا الدرب بالري لا إلى بني حنظلة الذين هم جماعة من غطفان.

المطلب الخامس : مولده

لم يقع هناك اختلاف بين كتب التراجم في السنة التي وُلد فيها أبو حاتم، بل أجمعت كلها على أنه ولد في سنة خمس وتسعين ومائة (195 هـ) من الهجرة النبوية⁽¹⁾، بما يوافق إحدى عشرة وثمان مائة للميلاد⁽²⁾ (811 م)، وقيل عشرة وثمان مائة (810)⁽³⁾.

المطلب السادس : وفاته

بعد حياة نظيفة قضاها زاهدا ورعا تقيا لله عز وجل، وبعد حياة حافلة بجهود متواصلة كرسها في خدمة السنة النبوية والدفاع عنها قولاً وعملاً وتعليماً وتأليفاً، وبعد عشرة للمشايخ ولطلاب العلم دامت زهاء ثمان وستين سنة⁽⁴⁾، كلها على حفظ أنفاس رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهت حياته رضي الله تعالى عنه بقبض روحه الطاهرة التي انطلقت مطمئنة للقاء ربها، وهي وعدها في كتابه المبين بقوله : (يا أيتها الـ **المطمئنة، ارجعي إلى ربك راضية مرضية فإوخلي في عباوي وإوخلي جنتي**)⁽⁵⁾.

إلا أن الحياة التي عاشها في هذه الدار، كان لها امتداد بعد الممات ولم يقطع الموت وجوده، فقد بقي حياً بيننا بتركتين اثنتين : أولهما ولده الصالح أبو محمد عبد الرحمن الرازي، الإمام ابن الإمام، وثانيهما علمه الذي امتد في ابنه، ودونه العلماء

(1) تذكرة الحفاظ 567/2، وسير أعلام النبلاء 247/13، وطبقات الشافعية 207/2، والتذهيب 66/13، والوافي بالوفيات 183/2، وطبقات علماء الحديث 260/2، ومفتاح السعادة 281/2.

(2) هدية العارفين 35/9، وتاريخ التراث العربي 240/1.

(3) الزركلي في الأعلام 27/6.

(4) قال أبو حاتم (كتبت الحديث سنة تسع ومائتين وأنا ابن أربع عشرة سنة) المقدمة ص: 366.

(5) سورة الفجر الآيات (27-30).

في المصنفات والآثار العلمية الشاهدة التي مازال الانسان إلى اليوم يقتات منها من جوع الأيام، ومنها هذه الأطروحة التي نعتز بأن يكون موضوعها في أبي حاتم وفي تقويم جهوده في خدمة السنة المطهرة.

ذكروا في تحديد وفاة أبي حاتم الرازي خمس تواريخ :

1- سنة أربع وسبعين ومائتين (274 هـ).

2- سنة خمس وسبعين ومائتين (275 هـ).

3- سنة تسع وسبعين ومائتين (279 هـ).

4- سنة نيف وثلاثمائة.

5- سنة سبع وسبعين ومائتين (277 هـ).

وفيما يلي تفصيل الكلام في هذه التواريخ مع نقدها وبيان وجه الصواب منها :

- **التاريخ الاول**، وهو سنة أربع وسبعين ومائتين، ذكره محمد بن اسماعيل

الرازي، وهو قول غير صحيح لأن محمد بن إسماعيل هذا رجل ضعيف، ولا يلفت إلى رواياته عن أبي حاتم فضلا عن تأريخه لزمن وفاته⁽¹⁾.

- **التاريخ الثاني**، وهو سنة خمس وسبعين ومائتين نسبه الرافعي القزويني

للخليل الحافظ⁽²⁾ - أبي علي أحمد بن عبد الله بن إبراهيم بن الخليل أخي الحافظ الخليل بن عبد الله -⁽³⁾ و نسبه الحافظ المزي وابن عساكر لأبي سعيد بن يونس صاحب تاريخ مصر⁽⁴⁾، وفي تهذيب التهذيب نسب إليه غير هذا التاريخ كما سيأتي.

(1) انظر تاريخ بغداد 52/2.

(2) التدوين في أخبار قزوين ص: 215/1-216.

(3) المصدر السابق 191/2

(4) تهذيب الكمال 390/19 رقم 5050 ومختصر تاريخ دمشق 11/22.

و قد تردد كل من الحافظ السيوطي وجعفر الكتاني في سنة وفاته، ولم يستطيعا الحسم في ذلك، فجعلها سنة خمس أو سبع وسبعين ومائتين، وهو تردد لا مبرر له أمام صحة الشواهد في أن التاريخ الأخير هو الصواب.

- *التاريخ الثالث*، وهو سنة تسع وسبعين ومائتين، نسبة الحافظ ابن حجر لأبي سعيد بن يونس، وذكر أنه أتى به في تاريخه⁽¹⁾. فلا أدري هل ذكر في وفاة أبي حاتم تاريخين، تاريخ نسبة إليه الحافظ المزي وهو المتقدم وهذا التاريخ، أم أنه تاريخ واحد حصل الوهم فيه! وعلى أي حال فلا الأول صحيح ولا الثاني، لأن الحافظ ابن حجر رجح عليه سنة سبع وسبعين ومائتين، وهو التاريخ الذي ساقه قبله عن أبي الحسين ابن المنادي وقال: (والأول أصح)⁽²⁾.

التاريخ الرابع، وهو التاريخ الذي ذكره السامعاني في الأنساب وهو يتحدث عن أبي حاتم بقوله: (وتوفي سنة نيف وثلاثمائة بالري)⁽³⁾.

وقال قبله: (ومات أبو حاتم بالري في شعبان، سنة سبع وسبعين ومائتين)⁽⁴⁾ ولم يرجح، وهو تناقض كما ترى حصل بسبب الخلط بين تاريخ وفاة أبي حاتم السني وتاريخ وفاة أبي حاتم الشيعي داعية الإسماعيلية الذي عاش بعد القرن الثالث الهجري.

- *التاريخ الخامس*، وهو سبع وسبعون ومائتين، أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه قال: أخبرنا أبو نعيم قال سمعت أبا محمد عبد الله ابن محمد بن جعفر ابن حيان يقول: سمعت أحمد بن صبيح يقول: سنة سبع وسبعين فيها مات أبو حاتم الرازي بالري⁽⁵⁾.

(1) تهذيب التهذيب 67-66/13 رقم 252.

(2) المصدر السابق 67-66/13 رقم 252.

(3) الأنساب 280/2.

(4) المصدر السابق 280/2.

(5) تاريخ بغداد 77/10.

وقال: أخبرنا محمد بن عبد الواحد قال: نبأنا محمد بن العباس قال: قُرئ على ابن المنادي وأنا أسمع قال: وجاءنا الخبر مع الرحالين بموت أبي حاتم الرازي أنه مات في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين⁽¹⁾.

وهو التاريخ الذي جزم به أبو حاتم ابن حبان⁽²⁾، وأبو نعيم الحافظ⁽³⁾، وابن الجوزي⁽⁴⁾، والذهبي⁽⁵⁾، والخزرجي⁽⁶⁾، وابن أبي يعلى⁽⁷⁾، والحافظ ابن حجر⁽⁸⁾، وابن تغردي بردي الأتابكي في حوادث سنة سبع وسبعين ومائتين⁽⁹⁾. والدلجي⁽¹⁰⁾، وإسماعيل البغدادي⁽¹¹⁾.

غير أن بعض المصادر اختلفت في المدة التي عاشها أبو حاتم، من تاريخ ولادته لى سنة وفاته، فمنهم من حددها في اثنتين وثمانين سنة، ومنهم من حددها في ثلاث وثمانين سنة، ومنهم من أطلقها في عشر التسعين، ومنهم من اكتفى بسنة الوفاة من دون الدخول في التفصيل.

فأما من حددها باثنتين وثمانين سنة فالتاج السبكي⁽¹²⁾، وابن عبد الهادي⁽¹³⁾، وابن أبيك الصفدي⁽¹⁴⁾.

وأما من حددها بثلاث وثمانين سنة فالحافظ الذهبي⁽¹⁵⁾، لم ينسبه إلى غيره ولا شاركه أحد فيه : وهو أكثر من وجدته مضطربا في هذا⁽¹⁶⁾.

(1) تاريخ بغداد 77/10. وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، وبه ختم الترجمة، انظر 16/52.

(2) النقات 137/9.

(3) الحلية 171/2 رقم 1380.

(4) المنتظم 285/12 رقم 1847.

(5) الكاشف ص: 17 رقم 4782.

(6) الخلاصة ص: 326.

(7) طبقات الحنابلة 386/1.

(8) التقريب 143/2 رقم 32.

(9) النجوم الزاهرة 77/3.

(10) الفلاحة والمفلكون ص: 87.

(11) هدية العارفين 19/2.

(12) طبقات الشافعية 210/2.

(13) طبقات علماء الحديث 262/2 رقم 561.

(14) الوافي بالوفيات 183/2.

(15) سير أعلام النبلاء 262/13.

(16) ذكر في تذكرة الحفاظ أن له اثنتين وثمانين سنة (567-569).

وأما من أطلقها في عَشْرِ التسعين فابن عماد الحنبلي⁽¹⁾، والحافظ الذهبي⁽²⁾.
ومثلما اختلفوا في هذا اختلفوا في مكان وفاته، فمنهم من جعلها في بغداد⁽³⁾،
ومنهم من جعلها في الري⁽⁴⁾، والرأي الأخير هو الصواب لأنه محفوظ.

لقد بقي أبو حاتم حتى آخر لحظة من لحظات عمره محافظا على ذكائه وفطنته
وقوة حافظته، كان آخر من سمع منه وحدث عنه على الاطلاق عبد الرحمن ولده، وآخر
من سمع منه من طلاب العلم ورواته أبو الحسن القطان الذي قال : (ثنا أبو حاتم
ابن إدريس سنة اثنتين وسبعين ومائتين)⁽⁵⁾.

وفي مرضه الذي توفي فيه، كان عبد الرحمن يسأله (عن أشياء من علم الحديث
وغيره إلى وقت زهاب لسانه، فكان يشير إليه بطرفه نعم ولا)⁽⁶⁾، قال عبد الرحمن
ابن أبي حاتم : (حضرت أبي رحمه الله، وكان في النزع، وأنا لا أعلم فسألته عن عقبة
ابن عبد الغافر يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أله صحبة ؟ فقال برأسه : لا فلم
أقع منه، فقلت : فهمت عني : له صحبة ؟ قال هو تابعي)⁽⁷⁾. وعلق عبد الرحمن على
هذا فقال : (فكان سيد عمله معرفة الحديث وناقلة الآثار، فكان في عمره يقتبس منه ذلك
فأراد الله أن يظهر عند وفاته ما كان عليه في حياته)⁽⁸⁾.

(1) شذرات الذهب 171/2 .

(2) العبر 58/2.

(3) عمر رضا كحالة في هدية العارفين 35/9، والزركلي في الأعلام 27/6.

(4) أبو سعيد بن يونس في تهذيب الكمال 390/19 وأحمد بن محمود بن صبيح في تاريخ بغداد 77/10، وفواد
سيزكين في تاريخ التراث العربي 240/1 رقم 99.

(5) أخبار قزوين 212/1-213.

(6) تهذيب الكمال 388/19 رقم 5050 والخبر ذكره علي بن إبراهيم.

(7) مقدمة المعرفة ص: 367-368 عنوانه تحت باب: ما ظهر لأبي من سيد عمله عند وفاته، وفي الجرح
والتعديل: سألت أبي وهو في النزع عن عقبة بن عبد الغافر هل له صحبة؟ فقال: لا. بلسان مسكين) 313/6
رقم 1742.

(8) مقدمة المعرفة ص: 368.

خلاصة :

بعد عرض الآراء المتعلقة بوفاته وبعد تصنيفها ومقابلتها يمكننا أن نستنتج أن تاريخ وفاته في شعبان من سنة سبع وسبعين ومائتين من الهجرة، الموافق تسعين وثمان مائة من ميلاد عيسى عليه السلام⁽¹⁾، ودفن بسكة حنظلة بالري⁽²⁾ فرحمة الله عليه رحمة واسعة !

- (1) حدد تاريخ وفاته بالموافق لميلاد السيد المسيح : عمر رضا كحالة في هدية العارفين 35/9، وفؤاد سيزكين في تاريخ التراث العربي 240/1، والزركلي في الأعلام 27/6.
- (2) مقبرة مشهورة لدفن الأموات، بها جثمان علي بن حمزة الكسائي، انظر معجم البلدان 77/3.
- وأصبحت وفاة أبي حاتم الرازي محطة تؤرخ بها وفيات الأعيان، قال الحافظ ابن حجر في ترجمة سعيد بن سعد بن أيوب: (مات قبل أبي حاتم الرازي بأشهر) (أ).
- وتوفي مع أبي حاتم في هذه السنة طائفة من العلماء المشاهير المعروفين بالزهد والعلم والتقوى والتصنيف، وكلهم من المعدلين عند أهل النقد والمعرفة بالرجال، وهم من قرنائه ومعاصريه وبعضهم من مشايخه، ولا أدري هل الأرض جمعت من وفاة المشاهير المبرزين من مثل ما جمعت في هذه السنة، وإتماما للفائدة نذكر هؤلاء الأعلام مرتبة أسماؤهم على حرف المعجم، وهم:
- 1- إبراهيم بن إسحق بن أبي العنيس، أبو إسحق الزهري القاضي الكوفي، من رواة العلم، قال فيه ابن الجوزي: (وكان ثقة خيرا، فاضلا دينيا صالحا) (ب) وقال: (توفي في ربيع الآخر من هذه السنة، فقد بلغ ثلاثا وتسعين سنة) (ج).
 - 2- إبراهيم بن الهيثم بن المهلب، أبو إسحق البلدي، في تاريخ الخطيب أنه محدث ثقة، وثقة أبو الحسن الدارقطني وغيره، وفي رواية عنده أخرجها عن الحسن بن أبي بكر عن محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي أنه توفي في جمادى الآخرة من هذه السنة. (د).
 - 3- أحمد بن إسحق بن المختار، المكنى بأبي بكر الدقاق، وثقة الخطيب البغدادي، ونقل أن وفاته كانت في ذي القعدة من هذه السنة (هـ).
 - 4- أحمد بن الخليل بن ثابت، أبو جعفر البرجلاني، وثقة الخطيب البغدادي، ونقل أن وفاته كانت في ربيع الأول من هذه السنة. (و).
 - 5- أحمد بن عيسى، أبو سعيد الخزاز، من كبار شيوخ الصوفية، ومن محدثيهم، كان مذكورا بالورع والمراقبة وحسن الرعاية والمجاهدة، أخرج له ابن الجوزي بسنده إليه أنه كان يقول : (إذا بكت أعين الخائفين فقد كاتبوا الله بدمعوم)، وله آثار أخرى في الزهد، اختلف في سنة وفاته لكن جزم ابن الجوزي بوفاته في هذه السنة (ز).
 - 6- أحمد بن محمد بن أبي المتى الموصلي، قال الشيخ عز الدين ابن الأثير (كان كثير الحديث، وهو من أهل الصدق والأمانة). مات في هذه السنة (ي).

- أ- التقريب 296/1 رقم 174.
- ب- المنتظم 282/12 رقم 1837.
- ج- المصدر نفسه، وانظر النجوم الزاهرة 76-77/3.
- د- تاريخ بغداد 209/6 رقم 3263.
- هـ- المصدر نفسه 28/4 رقم 1624.
- و- تاريخ بغداد 133/4 رقم 1809.
- ز- المنتظم 281-282/12 رقم 1836.
- ح- تاريخ بغداد 287/4 رقم 2025.
- ط- الكامل في التاريخ 439/7-440.
- ي- المصدر السابق - حوادث سنة (277هـ) =

- 7- إسحق بن يعقوب، أبو إسحق العطار الأحول، كان من رواة العلم، نقل ابن الجوزي عن الدارقطني أنه قال: (كان ثقة) وتوفي في هذه السنة (أ).
- 8- جعفر بن أحمد، وقيل جعفر بن المبارك، أبو محمد المعروف بكردان الخلقاني، كان من رواة الحديث، قال ابن الجوزي عن الدارقطني أنه قال: (كان ثقة)، وتوفي في هذه السنة (ب).
- 9- جعفر بن محمد بن عبيد الله بن يزيد المنادي، كان من رواة العلم، من تلامذة الإمام أحمد، قال ابن الجوزي والخطيب البغدادي: (كان ثقة) وأخرجا بسندهما أن وفاته كانت في شهر شعبان من هذه السنة (ج). وهو الشهر الذي توفي فيه أبو حاتم الرازي كما سبق توضيحه.
- 10- جعفر بن هاشم بن يحيى، أبو يحيى العسكري، قال ابن الجوزي: (كان ثقة، توفي في ربيع الأول من هذه السنة) (د)، وثقه الخطيب البغدادي أيضا (ه).
- 11- الحسن بن سلام بن حماد بن أبان، أبو علي السواق، من رواة العلم، نقل ابن الجوزي عن أبي الحسن الدارقطني أنه قال (هو صدوق)، كانت وفاته في صفر من هذه السنة (و).
- 12- الحسين بن معاذ بن حرب، أبو عبد الله الاخفش البصري، من رواة العلم، توفي في هذه السنة (ز).
- 13- عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن علي بن عبد الله بن العباس، أبو العباس الهاشمي السامرائي من رواة العلم، وثقه ابن الجوزي، توفي بسر من رأى في هذه السنة (ح).
- 14- علي بن الحسين بن عبدويه، أبو الحسن الخزاز، من رواة العلم، قال ابن الجوزي (وكان ثقة)، توفي في ذي الحجة من هذه السنة (ط).
- 15- عيسى بن عبد الله بن سنان بن دلويه، أبو موسى الطيالسي يلقب رغانث، من رواة العلم، قال ابن الجوزي: (كان يعد من الحفاظ، وكان ثقة، توفي في شوال من هذه السنة) (ي).
- 16- محمد بن الجهم بن هارون، أبو عبد الله السمرري الكاتب، من رواة العلم، نقل ابن الجوزي عن أبي الحسن الدارقطني أنه قال: (وهو ثقة صدوق)، توفي في جمادى الآخرة من هذه السنة، وله تسع وثمانون سنة (ك).
- 17- محمد بن الحسين بن الحسن بن موسى بن أبي الحنين، أبو جعفر الخزاز، المعروف بالحنيني، كوفي قدم بغداد، كان عنده موطأ مالك عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، صنف المسند وحدث به، وكان وثقه صدوقا وثقة علي بن عمر الحافظ وابن الجوزي والحافظ الذهبي وغيرهم، وتوفي في جمادى الآخرة من هذه السنة (ل).
- 18- محمد بن سعدان، أبو جعفر الرازي، سمع من حوالي خمسمائة شيخ لكنه لم يحدث إلا باليسير توفي مع أبي حاتم في شعبان من هذه السنة (م). =

- (أ)- المنتظم 282/12 رقم 1838.
- (ب)- المصدر السابق رقم 1839.
- (ج)- المصدر السابق 282/12-283 رقم 1840، وتاريخ بغداد 183/7-184 رقم 3634.
- (د)- المنتظم 283/12 رقم 1841.
- (ه)- تاريخ بغداد 183/7 رقم 3633.
- (و)- المنتظم 283/12 رقم 1842.
- (ز)- المصدر السابق رقم 1843.
- (ح)- المصدر السابق 284/12 رقم 1844.
- (ط)- المصدر السابق رقم 1846.
- (ي)- المصدر السابق رقم 1845.
- (ك)- المصدر السابق 286/12 رقم 1848، وانظر تذكرة الحفاظ 568/2-569 ترجمة أبي حاتم.
- (ل)- تاريخ بغداد 225/2-226 وتذكرة الحفاظ 569/568/2 والمنتظم 286/12 رقم 1849 وشذرات الذهب 171/2 والعبر 58/2.
- (م)- المنتظم 286/12 رقم 1850. =

المطلب السابع : رثاؤه

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: وأنشدني أبو محمد الإيادي في أبي رضي الله

عنه يرثيه:

-
- 19- محمد بن العباس بن المسيب بن ماهان الكاهلي المروزي، ذكره الدارقطني فقال، ثقة، مات في هذه السنة ودفن ببغداد (ب).
- 20- محمد بن عمر بن مكرم، أبو بكر الصفار، شارك أبا حاتم الرازي في بعض مشايخه كعمرو بن علي وأحمد ابن المقدم وعلي بن حرب الموصللي، ذكره الخطيب فقال: ثقة توفي في هذه السنة (ج).
- 21- مضر بن محمد بن خالد بن الوليد بن مضر، أبو محمد الأسدي، وثقة الدارقطني وغيره، وهو من شيوخ أبي بكر بن مجاهد المقرئ أحد تلامذة أبي حاتم في الإقراء، توفي في هذه السنة (د).
- 22- يعقوب بن سفيان الحافظ، أبو يوسف الفارسي القسوي صاحب التاريخ والمصنفات، وهو والد أبي العباس الأصم، ذكره ابن العماد فقال: (أحد أركان الحديث، وصاحب المشيخة والتاريخ). وقال: (وكان ثقة بارعا عارفا ماهرا (هـ)، وقال ابن تغردي بردي: (كان إمام أهل الحديث، سافر البلاد، ولقي الشيوخ)، كان من قرناء أبي حاتم، وقيل كان يتشيع، مات في منتصف سنة سبع وسبعين ومائتين (و).
- 23- يزيد بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الله، أبو القاسم الدمشقي، مولاهم، قال الحافظ ابن حجر (صدوق)، مات في هذه السنة على تسع وسبعين سنة، (ز) وهو من شيوخ أبي حاتم الرازي.
- وفي هذه السنة التي شهدت وفاة أبي حاتم الرازي وهؤلاء الاعيان أخلف الله سبحانه وتعالى على هذه الأمة بمولد أحد أئمة الحديث الكبار، المعروفين بالحفظ وبالنقد، وبالإكثار من جمع الحديث والرحلة فيه، ويتعلق الأمر بأبي أحمد عبد الله بن عدي بن محمد بن المبارك الجرجاني، المعروف بابن القطان، صاحب كتاب (الضعفاء) (ح) فقد سمع عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الرحمن التنيسي أبا أحمد عبد الله بن عدي أن أباه عدي بن عبد الله قال له: (ولدت يوم السبت غرة ذي القعدة سنة سبع وسبعين ومائتين، وهي السنة التي مات فيه أبو حاتم الرازي) (ط).

(ب)- تاريخ بغداد 111/3-112 رقم 1117 ولسان الميزان 215/5 رقم 752.

(ج)- المصدر السابق 131/3 رقم 1150.

(د)- المصدر السابق 267/13-268.

(هـ)- شذرات الذهب 171/2.

(و)- النجوم الزاهرة 77/3 وانظر أيضا: العبر 58/2-59 والكامل في التاريخ 439/7-440 وتاريخ ابن الوردي 161/1 والتقريب 375/2 رقم 377.

(ز)- التقريب 370/2 رقم 317.

(ح)- معجم البلدان 121/2-122 وانظر ترجمته في تاريخ جرجان ص: 266 فقرة رقم 443.

(ط)- انظر تاريخ جرجان ص: 266.

- ﴿ أنفسي ملك لا تجزعيننا ﴾ وعيني مالك لا تدمعنا
 ﴿ أنفسي مالك خـوارة ﴾ كأنك في غمرة تعمهينا
 ﴿ أنفسي مالك حيرانة ﴾ بأذنك وقر، فلا تسمعينا
 ﴿ ألم تسمعي لكسوف العلو ﴾ م في شهر شعبان حقا مدينا
 ﴿ ألم تسمعي خبر المرتضى ﴾ أبي حاتم أعلم العالمينا؟
 ﴿ ألم تسمعي أنه ميت ﴾ وأن الأنام به مفجعونا
 ﴿ إمام الأنام ثوى ملحدا ﴾ فأعظم لمرزئة قد رزينا
 ﴿ إمام المشارق والمغربين ﴾ وما بين ذلك أضحى رهينا
 ﴿ إمام الأنام خصنا به ﴾ وعم الورى؛ كلهم أجمعينا
 ﴿ ففي الأرض بالشيخ عرس مقيم ﴾ ومن فوقها ماتم المؤمنينا
 ﴿ فأضحت سعيدا بجثمانه ﴾ وصرنا بفقدانه قد شقيننا
 ﴿ فيا أرض صرت به روضة ﴾ فكوني به برة تسعدينا
 ﴿ وياري كنت به جنة ﴾ فصرت به قفرة ترحمينا
 ﴿ لقد فازت الأرض طوبى لها ﴾ وصادفت الأرض علقما ثمينا
 ﴿ مضى شيخنا المضري الذي ﴾ ثلبنا به عصب الجاحدينا
 ﴿ مضى شيخنا الحنظلي الذي ﴾ ثلبنا به الضيم أن نستكيننا
 ﴿ فيا آل إدريس ماذا رزئتم ﴾ ويا آل إدريس ماذا رزينا؟

- سلبنا وإياكم عزنا ❁ فقد عظم الرزء فيكم وفينا
- دفنتم به علم أسلافنا ❁ وآثار أشياخنا الصالحينا
- فمن للمسائل والواقعات ❁ وللمشكلات إذا ما ما بلينا؟
- ومن ذا يميز أخبارنا؟ ❁ ومن ذا يرد على المارقينا؟
- دفنا أبا زرعة اليوم لما ❁ دفنا ابن إدريس في الهالكينا
- وسفيان أيضا دفنا به ❁ وشعبة إن كنتم تعقلونا
- وسفيان مكة والأصحي ❁ بحر البحور إذا يذكروننا
- وحماد من بعد حمادنا ❁ وشيخ الشام شجا الكافرينا
- وليث بن سعد لهم تابع ❁ وعبد الاله به يكلمونا
- فكلا فقدنا بفقدانه ❁ وإننا الى ربنا راجعوننا
- شقيننا بموت أبي حاتم ❁ شقاء طويلا وحرنا حزينا
- فلا حملت بعده حرة ❁ ولا حمل البحر فيه سفيننا
- فيا عين فاستعبري بعده ❁ وجودي بدمعك لا تبخلينا
- ويا نفس قولي لأهل الحديث ❁ تعالوا نبكي أبا المسلمينا
- تعالوا نبكي على ربها ❁ بكاء التكلول مع الثاكلينا
- أيا لهف نفسي على شيخنا ❁ لقد كان للدين حصنا حصينا
- فيا أهل طرسوس نوحوا عليه ❁ ويا عين زربة لا تخذلونا
- وقل لأبطرة لا تأمنوا ❁ فقد جاء في الكتب ما توعدوننا

- لموت أبي حاتم فاحذروا ❁ وكونوا على وجل خائفينا
- ويا أهل مصيصة المنتضا ❁ ة سيف الشام على الكافرينا
- ويا ثغر مصر وثغر الحجاز ❁ وثغر العراق ألا تندبونا؟
- ويا ثغر سند إلى كابل ❁ وزابل فاستيقظوا فاطنينا
- ويا أهل شاش إلى بنكث ❁ ويا أهل خوارزم لا تأمنونا
- ويا أهل جرجان ويحا لكم ❁ ويا أهل كلال ما تعقلونا
- ويا أهل قزوين ما غالكم ❁ وأبهر ماذا تروا أن يكوننا؟
- فقد مات من كان رداء لكم ❁ وللخلق كلهم أجمعينا
- ويا حرمي ربنا والرسول ❁ ومن بهما أصبحوا قاطنينا
- هلموا الى ماتمي كلكم ❁ جميعا ولا تحضروا الملحديننا
- فقد شمتوا بالذي غالنا ❁ فلا بارك الله في الشامتيننا
- ويا أيها الشامتون اقصروا ❁ فقد خلف الشيخ ابنا رصينا
- فقي الابن منه عزاء لنا ❁ نقوم بنصرته ما بقينا
- فيا رب أورد أبا حاتم ❁ حياض النبي مع الطيبينا
- أبي بكر الخير صهر النبي ❁ وثانيه في الغار إذ يهربونا
- وفاروقها عمر بعده ❁ وعثمان ذي النور في الوارديننا
- ويعسوب أمتنا فيهم ❁ أبي حسن سيد المتقيننا
- وظلحة من بعدهم والزيبر ❁ وكل له الفضل في السابقينا

- ولا تنس شيخي بني زهرة ❁ وشيخ عدي به يحسبونا
- بحبهم دان من قبلنا ❁ ونحن لهم خلف تابعونا
- أيمشي على ظهرها أهلها ❁ وتحت الثرى جسد الصالحينا؟
- فسبحان من جل الموت حتما ❁ وكل إلى حتما صائرونا⁽¹⁾ ❁

(1) التصيدة في مقدمة المعرفة ص: (372-369)، نقل منها التاج السبكي البيت الأول والرابع والخامس في ترجمة أبي حاتم في طبقات الشافعية 210/2 ، والقصيدة كما ترى نونية من البحر المتقارب.

المبحث الثالث : شخصيته العلمية و الخلقية

وفي هذا المبحث ثلاثة مطالب

المطلب الأول : مكانته عند أهل العلم : أقوالهم و ثناؤهم عليه

تقديم :

حظي أبو حاتم بمكانة مرموقة بين علماء عصره، فَصُدِّرَتْ هذه المكانة بالثناء والذكر المحمود إلى الجيل الذي جاء بعد القرن الثالث، وكل جيل ينقلها إلى الذي بعده، هذه المكانة سببها علمه الواسع الذي احتل به مركز الأستاذية في كافة الأمصار التي حلَّ بها معلما ومتعلما، وحرصه الكبير على أخذ العلم من أهله والمشتهرين به، وتواضعه الكبير في طريقة تحصيل العلم من كبار المشايخ، فما من حافظ كبير، وإمام جليل التقى به إلا وخلف هذا اللقاء صدى طيبا على سمعة أبي حاتم العلمية والخلقية، وزاد من هذه المكانة إحاطته بعلوم السنة الشريفة التي ضرب فيها بسهم وافر حتى ذاع صيته واشتهر في داخل الري وخارجها.

وقد عبر غير واحد من أهل العلم على هذه المكانة التي تبوأها في نفوسهم، فأثنوا عليه ومدحوه، ووثقوه، وكل واحد أثنى عليه بخاصية، وكل واحد وصفه بصفة، ومنهم من أجمل فيه صفات شتى، وهذه طائفة من النصوص تبين مدى التقدير الكبير الذي حظي به عند علماء عصره — من تلامذته وشيوخه وقرنائه — بصفة خاصة، وعند من جاء بعدهم عبر مختلف الأعصار والقرون بصفة عامة.

أولاً : وصفه بالإمامة

قال عبد الرحمن بن مهدي : (لا يجوز أن يكون الرجل إماماً حتى يعلم ما يصح مما لا يصح، ولا يحتج بكل شيء، وحتى يعلم مخارج العلم)⁽¹⁾.

وقال : (لا يكون إماماً في الحديث من يحدث بكل ما سمع، ولا يكون إماماً في العلم من يحدث عن كل أحد ولا يكون إماماً في العلم من يحدث بالشاذ من العلم، والحفظ : الإتيان)⁽²⁾.

إذا عقلنا هذا عن ابن مهدي أدركنا أن الإمامة جائزة في حق أبي حاتم لأنه كان يعلم ما يصح مما لا يصح، وكان لا يحتج بكل شيء مع علمه بمخارج العلم، كما كان لا يحدث بكل ما سمع، بل كان ينتقي الرجال وينتقي من علمهم ما يصلح للتحديث والمذاكرة، لأجل هذا وغيره لم يتوان الحفاظ والنقاد في وصفه بالإمامة غير أن الإمامة التي وصفوه بها هي إمامة متعددة ومتنوعة، وهذا التنوع والتعدد قوامه تنوع وتعدد الحقول العلمية التي برز فيها، فمنهم من وصفه بالإمامة في الحديث، ومنهم من وصفه بالإمامة في التعليل، ومنهم من وصفه بالإمامة في الفقه، ومنهم من وصفه بالإمامة في الحفظ، ومنهم من قيد إمامته في منطقة جغرافية معينة، ومنهم من أطلقها على سائر العلوم والأقطار، ومنهم من قرنها بمعطيات علمية وصفات أخرى، وسنأتي على توضيح هذا بالشواهد العلمية الموثقة.

1- وصفه بالإمامة في الحديث : نعتة بذلك أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون

الخلال - وهو أحد تلامذته - فقال : (أبو حاتم إمام في الحديث)⁽³⁾.

(1) شرح علل الترمذي ص: 135.

(2) المصدر السابق.

(3) كتاب التوكل على الله. ص: 17.

وفي رواية أخرى قال : (أبو حاتم إمام في الحديث، روى عن أحمد مسائل كثيرة، وقعت إلينا متفرقة كلها غرائب)⁽¹⁾.

ونذكره في رواية أخرى مع أبي زرعة فقال : (أبو زرعة وأبو حاتم إمامان في الحديث)⁽²⁾.

وممن وصفه بذلك أبو القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي فقال : (كان إماما عالما بالحديث، وحافظا له، متقنا مثبتتا)⁽³⁾.

2- وصفه بالإمامة في التعليل :

قال الحافظ ابن حجر : (أبو حاتم وأبو زرعة، وهما إماما التعليل)⁽⁴⁾.

3- وصفه بالإمامة في الفقه : قال أبو عاصم العبادي : (كان إماما في الحديث والفقه)⁽⁵⁾.

4- وصفه بالإمامة في الحفظ والفهم :

أخرج الخطيب بسنده إلى أبي نعيم الحافظ الأصبهاني أنه قال : (أبو حاتم الرازي إمام في الحفظ)⁽⁶⁾.

وقال في الحلية : (إمام في الحفظ و الفهم)⁽⁷⁾.

(1) الرواية في تهذيب الكمال 384/19 رقم 5050، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى 384/1.

(2) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى 199/1 رقم 271.

(3) تهذيب الكمال 385/19 رقم 5050.

(4) هدي الساري ص: 349.

(5) طبقات فقهاء الشافعية ص: 40.

(6) تاريخ بغداد 77/10، ومثله في تهذيب الكمال 385/19 رقم 5050.

(7) الحلية 171/2.

5- وصفه بالإمامة على بلاد خراسان :

وممن وصفه بذلك يونس بن عبد الأعلى - أحد شيوخه - فقد روى عبد الرحمن بن أبي حاتم قائلًا : سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول : (أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان، ودعا لهما وقال : بقاؤهما صلاح للمسلمين)⁽¹⁾.

وهي إمامة مقيدة - كما ترى - ببلاد خراسان نظرا للصيت الكبير الذي اشتهر به في هذه البلاد .

6- وصفه بالإمامة محفوفة بقرائن أخرى، منهم :

أبو بكر الخطيب البغدادي، قال : (كان أحد الأئمة الأثبات مشهورا بالعلم مذكورا بالفضل)⁽²⁾.

وأخرج الخطيب بسنده إلى هبة الله بن الحسن الطبري قال : (كان أبو حاتم الرازي إماما عالما بالحديث حافظا له، متقنا، متثبتا)⁽³⁾.

وقال الحافظ ابن الجوزي : (كان أحد الأئمة الحفاظ، والأثبات العارفين بعلم الحديث والجرح والتعديل)⁽⁴⁾.

وقال أبو سعيد السامعاني وهو يترجم له : (إمام عصره، والمرجوع إليه في مشكلات الحديث)⁽⁵⁾.

(1) النص في مقدمة المعرفة ص: 334، وفي الجرح والتعديل 325/5 رقم 1543 ببعض الاختلافات في التعبير، وعن التقدمة نقل في طبقات الشافعية 208/2، وفي سير اعلام النبلاء 251/13، وفي طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى 386-385/1، وفي تهذيب الكمال 386-385/19 رقم 5050، وأخرجه الخطيب في تاريخه 76/10 وابن عساكر في تاريخ دمشق 13/52.

(2) تاريخ بغداد 73/10 ونقله في تهذيب الكمال 384/19 رقم 5050.

(3) تاريخ بغداد 77/10.

(4) المنتظم 284/12 رقم 1847.

(5) الأنساب 279/2-280.

وقال :

(وكان من مشاهير العلماء، ومن مذكوري العلماء الموصوفين بالفضل والحفظ والرحلة و لقي العلماء)⁽¹⁾.

وقال الحجاج المزي : (كان أحد الأئمة الحفاظ الأثبات، والمشهورين بالعلم والمذكورين بالفضل)⁽²⁾.

وقال الحافظ ابن كثير : (أحد أئمة الحفاظ الأثبات، والعارفين بعلم الحديث والجرح والتعديل، وهو قرين أبي زرة رحمهما الله، سمع الكثير، وطاف الأقطار والأمصار)⁽³⁾.
وقال ابن تغري الأتابكي : (وكان أحد الأئمة الرحالين، عارفا بعلم الحديث والجرح والتعديل)⁽⁴⁾.

7 - وصفه ب (الإمامة المطلقة) :

وهي الإمامة غير المقيدة بعلم معين أو بقطر محدد، وإنما جاءت مطلقة في حقه، وممن وصفه الرافعي القزويني فقال : (محمد بن إدريس (...). إمام متفق عليه، مرجوع إليه)⁽⁵⁾.
وقال ابن أبي يعلى : (كان أحد الأئمة الحفاظ)⁽⁶⁾، وبه قال جلال الدين السيوطي⁽⁷⁾، وقال ابن أبيك الصفدي : (أحد الأئمة الأعلام)⁽⁸⁾.
وقال ابن تغري بردي الأتابكي : (وكان أحد الأئمة الرحالين)⁽⁹⁾.

(1) المصدر السابق.

(2) تهذيب الكمال 381/19 رقم 5050.

(3) البداية والنهاية 63/11.

(4) النجوم الزاهرة 77/3.

(5) التدوين في أخبار قزوين ص: 215.

(6) طبقات الحنابلة 384/1.

(7) طبقات الحفاظ ص: 255.

(8) الوافي بالوفيات 183/2.

(9) النجوم الزاهرة 77/3.

وقال ابن عبد الهادي : (الإمام الحافظ الكبير، محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أحد الأعلام)⁽¹⁾، وقال الحافظ ابن حجر : (محمد بن إدريس (...)) الحافظ الكبير، أحد الأئمة)⁽²⁾.

وتلهف على أبي حاتم رجال كبار، أدركوه ولم يسمعوها منه، فكانوا كلما ذكروه ندموا على ما فرطوا في السماع منه والجلوس إليه وهو إمام العصر، قال أبو بكر أحمد ابن إسحاق: (أدركت إمامين من أئمة المسلمين لم أرزق السماع منهما، أبو حاتم محمد ابن إدريس الرازي، وأبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، فأما أبو عبد الله فما رأيت أحسن صلاة منه، وبلغني أن زنبورا قصد على جبهته فسال الدم على وجهه، ولم يتحرك)⁽³⁾.

ثانيا : الثناء المطلق على أهل الأرض قاطبة

أخرج الخطيب بسنده أبي جعفر الطحاوي أنه كان يقول : (ثلاثة من علماء الزمان بالحديث اتفقوا بالري، لم يكن في الأرض في وقتهم أمثالهم : فذكر أبا زرعة ومحمد بن مسلم بن وارة وأبا حاتم الرازي)⁽⁴⁾.

وإلى هذا ذهب الحافظ الذهبي قائلا : (ولقد اجتمع بالري ثلاثة يعز وجود مثلهم : أبو زرعة وابن وارة وأبو حاتم)⁽⁵⁾.

وقال الربيع بن سليمان المرادي المصري : (لم نلق مثل أبي زرعة وأبي حاتم ممن ورد علينا من العلماء)⁽⁶⁾.

(1) طبقات علماء الحديث 2/260 رقم 561.

(2) تهذيب التهذيب 13/66 رقم 252.

(3) تاريخ بغداد 3/317.

(4) المصدر السابق 3/258-259، رقم 1349 ونقله الذهبي في سير أعلام النبلاء 13/49 رقم 17.

(5) سير أعلام النبلاء 13/28 رقم 17.

(6) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة 1/81.

وقد ذكروا ذلك و هم يعلمون أن في عصر أبي حاتم وأبي زرعة وابن وراة من هم أمثالهم من أقرانهم وشيوخهم من أمثال محمد بن يحيى الذهلي ومحمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبي نعيم الفضل بن دكين وأبي داود الطيالسي ومحمد بن عبد الله بن المثني الأنصاري وغيرهم من الكبار.

ثالثاً : وصفه بالحفظ مع مسائل أخرى

كون أبي حاتم من الحفاظ هو أمر مقطوع به، وثابت بالأدلة الوافية والشواهد الكافية التي سنبحثها في موضوعات لاحقة بحول الله، وقد تقدم معنا أن أبا نعيم الأصبهاني وصفه بالإمامة في الحفظ والفهم، لكننا في هذه الفقرة سنأتي على شواهد إضافية وُصِفَ فيها أبو حاتم بالحافظ مع أوصافٍ وقرائنٍ أخرى جاءت كلها في معرض الثناء عليه، والمدح، تجلي لنا حقيقة مكانته عند أهل العلم، وفيما يلي بسط ذلك :

1- وصفه بحفظ الحديث

حدث عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: سمعت موسى بن إسحق يقول لي: (ما رأيت أحفظ من أبيك رحمه الله، وقد رأى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبا بكر بن أبي شيبة وابن نمير فقلت له رأيت أبا زرعة ؟ فقال : لا)⁽¹⁾.

وأخرج الخطيب البغدادي من طريق عبد الله بن عدي الحافظ قال: سمعت القاسم بن صفوان البرذغي يقول: سمعت أبا حاتم الرازي يقول: (أورع من رأيت أربعة: آدم بن أبي إياس، وثابت بن محمد الزاهد الكوفي وأحمد بن حنبل وأبو زرعة، قال

(1) تقدمت المعرفة ص: 357 والجرح والتعديل 204/7، رقم 1133، ونقله عن هذين الأصلين الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء 250/13، وفي تذكرة الحفاظ 568/2 رقم 592، وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه 76/10.

القاسم: فذكرته لعثمان بن خرزdan فقال عثمان: أنا أقول أحفظ من رأيت أربعة: محمد بن المنهال، وإبراهيم بن عرعة وأبو زرعة وأبو حاتم⁽¹⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: (أبو حاتم الرازي، أحد الحفاظ....)⁽²⁾.

وقال خير الدين الزركلي: (أبو حاتم: حافظ الحديث)⁽³⁾.

2- وصف بالحفظ مع الإتقان والتثبت

قال ابن منظور: (أجمعوا على توثيقه، ووصفه بالإتقان والتثبت والحفظ)⁽⁴⁾.

وقال الحافظ السخاوي: (أبو حاتم محمد بن إدريس (الرازي) وهو الحنظلي

نسبة لدرج حنظلة بالري، وكفى به حفظاً وإتقاناً)⁽⁵⁾.

3- وصفه بالبراعة في الحفظ مع الرحلة الواسعة

يقول الحافظ الذهبي: (وكان بارع الحفظ واسع الرحلة، من أوعية العلم)⁽⁶⁾

وكذلك قال ابن العماد في شذرات الذهب⁽⁷⁾.

4- وصفه بغلبة الحفظ مع العلم بمعاني الحديث

أخرج الخطيب البغدادي في تاريخه بسنده المتصل إلى أحمد بن سلمة النيسابوري

— صاحب مسلم بن الحجاج — أنه قال: (ما رأيت بعد إسحق — يعني ابن راهويه —

ومحمد بن يحيى أحفظ للحديث ولا أعلم بمعانيه من أبي حاتم محمد بن إدريس)⁽⁸⁾.

(1) تاريخ بغداد 75/10، وانظر سير أعلام النبلاء 251/13 ومقدمة الكامل لابن عدي ص: 143-142.

(2) التقريب 143/2 رقم 32.

(3) الأعلام 27/6.

(4) مختصر تاريخ دمشق 9/22.

(5) فتح المغيب 48/2.

(6) العبر 58/2 حوادث سنة 277.

(7) شذرات الذهب 171/2.

(8) تاريخ بغداد 75/10، ونقله الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء 251/13، وفي تذكرة 568/2 رقم 592،

والسامعاني في الأنساب 280/2 وابن السبكي في طبقات الشافعية 208/2، وابن عساكر في تاريخه 12/52.

5- وصفه بالحفظ مع الثبات و المعرفة بالعلل و الجرح و التعديل

وممن وصفه بذلك الدلجي قال: (أحد الحفاظ الأثبات العارفين بعلل الحديث والجرح والتعديل، وهو قرين أبي زرعة الرازي تغمدهما الله برحمته)⁽¹⁾.

6- وصفه بالحفظ مع المعرفة الواسعة بالرواة

وممن وصفه العلامة المحقق فؤاد سيزكين فقال: (وكانت حافظته القوية ومعرفته الواسعة برواة الحديث موضع فخر)⁽²⁾.

رابعاً : الثناء عليه بخصاله أخرى:

1- وصفه بالكبير : والكبر هنا ليس كبير السن، وإنما هو كبير الشأن وسمو

الهمة، والرفعة في القدر، قال الحافظ الذهبي في ترجمة سليمان بن عبيد الله الأنصاري - أبي أيوب الرقي - : (هو قديم الوفاة، ماروى عنه إلا الكبار مثل أبي حاتم، وسموية، وحفص شيخه)⁽³⁾.

وهي عبارة للتوثيق - استعمل فيها الذهبي رواية أبي حاتم عن الراوي، ورواية

أبي حاتم عن الرجل حجة في توثيقه، إذا سكت عن حاله، ولم يعترض على روايته.

2- وصفه بالأمانة والمعرفة : والمقصود بالأمانة والمعرفة نقل المرويات وصونها

من الدخل والخلل ومعرفتها بالسلامة والضعف، أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى عبد الرحمن بن يوسف بن خراش أنه كان يقول : (كان أبو حاتم من أهل الأمانة والمعرفة)⁽⁴⁾.

(1) الفلاحة والمفلوكون ص: 87 رقم 49.

(2) تاريخ التراث العربي 1/240 رقم 99.

(3) الميزان 2/214 رقم 3488.

(4) تاريخ بغداد 77/10، ونقله الحافظ المزني في تهذيب الكمال 385/19.

3- وصف بالرحلة والبراعة في المتن والإسناد مع الجمع والتصنيف والتجريح

والتعديل ...

ومن وصفه بذلك الحافظ الذهبي من المتقدمين، وعمر رضا كحالة من المتأخرين.
قال الحافظ الذهبي : (كان من بحور العلم، طَوَّف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنف، وجرح وعدل، و صحح و علل)⁽¹⁾.

وكذلك فعل عمر رضا كحالة في هدية العارفين، فإنه وصفه بالتنقل في الامصار المشهورة بالعلم، ووصفه بالبراعة في المتون والأسانيد وجمع الحديث، وتصنيفه وتجريح الرواة وتعديلهم، مع تصحيح الآثار و تعليلها⁽²⁾.

4- وصفه بالعلم باختلاف الصحابة وفقه التابعين مع الجمع والأفضلية :

نقل الحافظ الذهبي عن الخليلي الحافظ قوله : (كان أبو حاتم عالماً باختلاف الصحابة وفقه التابعين، ومن بعدهم، سمعت جدي وجماعة، سمعوا علي بن إبراهيم القطان يقول : (ما رأيت مثل أبي حاتم ! فقلنا له : قد رأيت إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي ؟ قال : ما رأيت أجمع من أبي حاتم ولا أفضل منه)⁽³⁾.

5- وصفه بالنُّبيل :

قال ابن عدي : سمعت محمد بن الحسين بن مكرم يقول : سمعت حجاج ابن الشاعر ودُكِرَ له أبو زرعة وأبو حاتم وابن وراة وأبو جعفر الدارمي فقال : (ما بالمشرق قوم أنبل منهم)⁽⁴⁾.

(1) سير أعلام النبلاء 247/13.

(2) هدية العارفين 35/9.

(3) سير أعلام النبلاء 247/13 وأخبار قزوين ص: 215-216.

(4) مقدمة الكامل لابن عدي ص: 142، ونقله عند المزني في تهذيب الكمال 389/19 رقم 5050.

6- من قال فيه : (ثقة)

لا أعلم أن أحدا من النقاد وصفه بالثقة وما عداها من ألقاب العدالة سوى النسائي والدارقطني في وقت أجمع كل العلماء والنقاد على أنه إمام من أئمة المسلمين، ومرتبة الإمامة هي فوق مرتبة الثقة كما هو مُبَيَّنُّ في مراتب العدالة.

روى الخطيب البغدادي بسنده المتصل إلى أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي أنه قال : (محمد بن إدريس، أبو حاتم الرازي ثقة)⁽¹⁾، ونقل عنه ابن عساكر أنه قال في موضع آخر : (لا بأس به)⁽²⁾.

وقال ابن عبد الهادي في طبقاته : (وقال النسائي والدارقطني : ثقة)⁽³⁾.

7- من جعله في مرتبة الشيخين :

قال الإمام النووي وهو يتحدث عن مسلم بن الحجاج : (روى عنه جماعات من كبار أئمة عصره وحفاظه، وفيهم جماعات في درجته منهم أبو حاتم الرازي....)⁽⁴⁾.
وقال الحافظ الذهبي : (وكان جاريا في مضمار البخاري وأبي زرعة الرازي)⁽⁵⁾.

(1) تاريخ بغداد 77/10، وانظر تذكرة الحفاظ 568/2، وتاريخ دمشق 14/52.

(2) المعجم المشتمل ترجمة رقم 755.

(3) طبقات علماء الحديث 261/2 رقم 561.

(4) النووي في شرحه لمسلم 10/1.

(5) العبر في أخبار من غير 58/2 -حوادث سنة 277 هـ- ونقله عنه ابن العماد في شذرات الذهب 171/2.

خلاصة :

رأينا من هذه الأدلة والشواهد أن كل من ترجم لأبي حاتم أو أتى على ذكره إلا وأثنى عليه في جهة من الجهات وبخصلة من الخصال، وهذا الثناء المتجدد الشامل، الجامع لم يُطلق مجازفةً لسببين :

الأول : أن هؤلاء الذين تكلموا عليه، ووصفوه، وأثنوا عليه هم أهل المعرفة بالرجال، وكلهم من الأئمة الثقات المأمونين، الذين يعول عليهم في إنزال الناس منازلهم.

الثاني : أن ما ذكروه في حقه دليله واضح، وشاهد لائح، فوصفه بهذه الأوصاف لا يتجاوز الحقيقة قيد أنملة، لأن شهرته ذاعت في أقطار المشرق كلها، ولذلك قالوا : (عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم في أهل الشام كأبي حاتم الرازي في أهل المشرق)⁽¹⁾، ويكفينا دليلاً على ذلك أن الإمامة امتدت في ولده عبد الرحمن، فمن إمامة أبي حاتم كانت إمامة عبد الرحمن، قال العلامة شمس الدين محمد بن أحمد الداودي وهو يتحدث عن عبد الرحمن الرازي : (الإمام الثابت ابن الإمام الثابت، حافظ الري و ابن حافظها)⁽²⁾.

المطلب الثاني : زهده وورعه و تقواه

تقديم :

زهده أبو حاتم في الدنيا، ورغب عنها إلى الآخرة، وذلك باقتفاء سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فقد عاش بروحه مع السنة ذاكراً وعاملاً بها وناصحاً وداعياً إليها، والسنة النبوية هي خير العلوم التي تعرف بالآخرة على الإطلاق، لأنها تبين الطريق إليها، وتوفر الزاد الكافي للوصول إليها، وتنير السبل والطرق لبلوغها، فلا يستطيع

(1) تهذيب التهذيب 315/7، والرفع والتكميل ص:223.

(2) طبقات المفسرين 286/2 رقم 264.

السالك إلى الله النفوذ إلى الآخرة إلا من طريق الكتاب والسنة ، ومن طلب الوصول إلى الله من غير طريق الكتاب والسنة زل وضل ، قال الجنيد بن محمد البغدادي : (الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا على من اقتفى آثار الرسول صلى الله عليه وسلم)⁽¹⁾.

وبالسنة عرّف أبو حاتم الزهدَ والورعَ والتقوى فنال حظه منها وهو حظ ذكره من صنف في الأولياء والزهاد ومنهم أبو نعيم الأصبهاني فقد أفرّد له ترجمة في (حلية الأولياء وطبقات الأصفياء)، أتى فيها على ذكر اسمه ونسبه وكنيته وأصله مع الثناء عليه⁽²⁾، وهي ترجمة لها دلالتها في هذا السياق لأنها تؤكد أن أبا حاتم من الأولياء، وأنه من الطبقة المختارة من الأصفياء، ويرجع الفضل في اكتسابه لخصال الزهد والورع صحبته لكبار الزهاد في زمانه، وقد وصف بعضهم فقال : (أورع من رأيت أربعة : آدم بن أبي إياس، وثابت بن محمد الزاهد الكوفي، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة)⁽³⁾.

أولاً : شيوخه في الزهد

1- آدم ابن أبي إياس العسقلاني، أصله من خراسان، كنيته أبو الحسن، كان موصوفاً بالزهد والعبادة، قال أبو حاتم: (هو ثقة صدوق)، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين⁽⁴⁾.

2- إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، ببغداد، استوطن سامرا مشهور بكتاب صنّفه في الزهد، كتب عنه أبو حاتم، ومن المحتمل أن يكون كتب عنه أشياء من ذلك الكتاب أو كله، أما عبد الرحمن فقد رآه بسامرا ولم يكتب عنه، ولم يبين سبب ذلك⁽⁵⁾.

(1) مدارج السالكين 464/2.

(2) حلية الأولياء 171/2 رقم 1380.

(3) التدوين في أخبار قزوين ص: 142، وتهذيب الكمال 388/19، وهو من رواية أبي أحمد بن عدي الحافظ.

(4) الجرح والتعديل 2268 رقم 70، والتقريب 30/1 رقم 153، وتاريخ بغداد 27/7 رقم 3492.

(5) الجرح والتعديل 110/2 رقم 325، وتاريخ بغداد 120/6 رقم 310.

3- أحمد بن حنبل الشيباني، البغدادي كان زاهداً، ورعاً، تقياً، وقد شهد له أبو حاتم بذلك فقال: (أورع من رأيت أربعة) وذكر منهم الإمام أحمد⁽¹⁾.

4- أحمد بن عبد الله بن أبي الحواري، أبو الحسن الدمشقي، من شيوخ أبي حاتم، كان يحسن الثناء عليه ويطنّب فيه⁽²⁾، وكان الإمام يحيى بن معين يقول: (أهل الشام به يمطرون)⁽³⁾، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم (سمعت منه، مع أبي وهو صدوق)⁽⁴⁾. خرج هاربا من دمشق إلى مكة بسبب أن قوما شهدوا عليه أنه يفضل الأولياء على الأنبياء⁽⁵⁾، روى عنه أبو حاتم مسائل في الزهد⁽⁶⁾.

5- ثابت بن محمد الكناني، أبو إسماعيل الزاهد، ذكره أبو حاتم بالزهد، وسمع منه وروى عنه، فقال (هو صدوق)⁽⁷⁾. مات سنة خمس عشرة ومائتين⁽⁸⁾.

6- عبد الحميد بن عبد الله بن عبد العزيز، أحد أحفاد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وجده عبد الله بن عبد العزيز كان زاهداً، روى عن أبيه وعن جده حكايات في الورع والزهد، كتب عنه أبو حاتم، ولقيه عبد الرحمن ولم يتيسر له السماع منه، مات في سنة خمس وخمسين ومائتين⁽⁹⁾.

(1) تهذيب الكمال 388/19، وقد تقدم الاستشهاد بالنص في الصفحة السابقة.

(2) الجرح والتعديل 47/2 رقم 34.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق 81/2 رقم 188.

(5) تلبس إبليس ص: 168.

(6) انظر كتاب التوكل على الله ص: 76-77 نص رقم 28.

(7) الجرح والتعديل 457/2-458 رقم 1848.

(8) التقريب 117/1 رقم 20.

(9) الجرح والتعديل 15/6 رقم 75.

7- عبد الصمد بن الفضل بن خالد بن هلال الربيعي، أبو نصر، كان زاهداً، مصري، من رواة العلم، قال عبد الرحمن: (سمع منه أبي بمصر في الرحلة الثانية)⁽¹⁾.

8- عبد الملك بن أبي عبد الرحمن المقرئ، وهو عبد الملك بن مسعود، كان من رواة العلم، صلى بعلي بن المديني في شهر رمضان، وكان صدوقاً ثقة، قال عبد الرحمن: (كتب عنه أبي حكايات في الزهد عن أبيه، وكتبت عنه)⁽²⁾.

9- عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة الرازي، كان زاهداً ورعاً تقياً، له مصنف في الزهد⁽³⁾، وكان رحمه الله يقول: (لو كان لي صحة بدن على ما أريد كنتُ أتصدق بمالي كله، وأخرج إلى طرسوس أو إلى ثغر من الثغور، وأكل من الحاجات وألزمها، ثم قال: إني لألبس الثياب لكي إذا نظر إليّ الناس لا يقولون قد ترك أبو زرعة الدنيا، ولبس الثياب الدون، و إني لآكل ما يُقدّم إليّ من الطيبات والحلواء لكي لا يقول الناس إن أبا زرعة لا يأكل الطيبات لزهده، إني لآكل الشيء الطيب وما مجراه عندي ومجرى غيره من الأدم إلا واحداً، وألبس الثياب الجياد، ودونه عندي من الثياب واحد، لأن جميعها يعملان عملاً واحداً، ومن أحب أن يسلم من لبسه الثياب لستر عورته فإنه إذا نوى هذا ولم ينو غيره سلم)⁽⁴⁾.

ومعلوم أن أبا حاتم كان كثير الملازمة لأبي زرعة.

10- محمد بن الحسين، أبو جعفر، ويعرف بأبي الشيخ البرجلاني نسبة إلى محلة البرجلانية - له مصنفاته في الزهد والرقائق، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال

(1) المصدر السابق 52/6 رقم 274.

(2) الجرح والتعديل 371/5 رقم 1736.

(3) ذكره سعدي الهاشمي في ترجمة أبي زرعة، انظر أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة 186/1 والمصنف

ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة 170/7.

(4) مقدمة المعرفة ص: 348.

ابن أبي حاتم عن أبيه: (ذكر لي أن رجلا سأل أحمد ابن حنبل عن شيء من حديث الزهد فقال: عليك بمحمد بن الحسين البرجلاني).

وعلى الرغم من أن رواية أبي حاتم عن هذا الشيخ لم تتأكد لي بمعطيات محددة إلا أنه لا مانع من أن يكون أبو حاتم قصده فإن لم يكن قد كتب عنه وروى له فمن المحتمل جدا أن يكون جالسه وسمع منه.

ذكر ابن أبي الدنيا أنه مات سنة ثمان و ثلاثين و مائتين⁽¹⁾.

11- مسلم بن عبد الرحمن البلخي، صاحب حاتم الأصم، يروي عن حاتم كتاب شقيق في (الزهد و بيان آفة العمل و معرفة آداب الجسد).

قال عبد الرحمن وهو يتحدث عن مسلم بن عبد الرحمن: (كتب إلى أبي بهذا الكتاب)⁽²⁾.

ثانيا : أقواله في الزهد

عاش أبو حاتم أكثر من ثمانين سنة يتقلب في الدنيا بالعلم والعمل، فعرّفها وعرف زخرفها الباطل، وغرورها الخادع، فترفع عنها، وسما بروحه عن ملذاتها ومن قوله في ذلك هذه الأبيات التي أنجزها من البحر الطويل فيها :

تَفَكَّرْتُ فِي⁽³⁾ الدُّنْيَا فَأَبْصَرْتُ رُشْدَهَا ❁ وَدَلَّلْتُ بِالتَّقْوَى مِنَ اللَّهِ خُدَّهَا⁽⁴⁾

أَسَأْتُ بِهَا ظَنًّا وَأَخْلَفْتُ وَعْدَهَا ❁ فَأَصْبَحْتُ مَوْلَاهَا وَقَدْ كُنْتُ عَبْدَهَا⁽⁵⁾

(1) راجع هذه المعلومات في الجرح والتعديل 229/7 رقم 1261 وتاريخ بغداد 222/2-223 واللسان 137/5 رقم 459.

(2) الجرح والتعديل 188/8 رقم 823 .

(3) في مختصر تاريخ دمشق : (من الدنيا) 11/22.

(4) وفي طبقات الحنابلة (حدها) بالمهملة 385/1-386، وكذلك في تاريخ دمشق 16/52 وهو الصواب.

(5) هذه الأبيات نكرها أبو الحجاج المزني بسنده إلى أبي حاتم، انظر تهذيب الكمال 390-389/19 رقم 5050، والحافظ

الخطيب: في تاريخ بغداد 77/2 رقم 455، والحافظ ابن عساكر في تاريخه 16/52 وهي هاتية من البحر الطويل .

ومن كان على هذه المعرفة من الدنيا كان واثقا بالآخرة، متورعا فيها تقيا، يتجنب ما فيها من عقبات الشيطان، ويتقرب إلى الله بالعبادة والدعاء والذكر والصدقات، روى أبو حاتم الرازي فقال : نا المعلى بن أسد العمي نا عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة حدثني بلال بن سعد التيمي عن أبيه أن أبا الدرداء ذكر الدنيا فقال : (إنها ملعونة، ملعون، ما فيها إلا ما كان لله عز و جل، ما ابتغي به وجهه)⁽¹⁾.

وروى فقال : نا عبدة بن سليمان عن ابن المبارك عن جعفر بن سليمان⁽²⁾ قال : (هم الدنيا ظلمة في القلب، وهم الآخرة نور في القلب)⁽³⁾.

وأخوف ما كان أبو حاتم يخاف منه هو ما رواه بسنده إلى سفيان الثوري أنه كان يقول : (بلغني أن الله عز وجل يقول : إن أهون ما أصنع بالعالم إذا آثر الدنيا أن أنزع حلاوة مناجاتي من قلبه)⁽⁴⁾، نسأل الله تعالى حب الآخرة ، وما يقرب إليها من قول وعمل !

ثالثا : أساسه في الزهد وموضوعاتها

اتضح لي بعد جمع مروياته في الزهد والنظر فيها أنه كان حريصا على تتبع أخبار الزهاد وأحوال المتصوفة، وعلى تخريج الآثار التي تتكلم في الزهد وتحسين أحوال النفس البشرية، ويأتي حرصه في تتبع هذه الآثار وتخريجها أن قسما منها روي مرفوعا

(1) رواه ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في كتاب ذم الدنيا 121/3 رواية رقم 355 وسنده حسن، وهو في التمهيد لابن عبد البر 317/1، وفي الترغيب والترهيب 98/1، والعلل المنتهية 312/2، وانظر كنز العمال 6083-6084-6087-6088، وهو في العلل لابن أبي حاتم 124/2 فقرة 1863، ويشهد له الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: (الدنيا دار ما لا دار له، ومال من لا مال له، ولها يجمع من لا عقل له). المسند 71/6.

(2) هو جعفر بن سليمان الضبيعي، أبو سليمان البصري، صدوق زاهد، كان يتشيع مات سنة ثمان وسبعين ومائة. التقريب 131/1 رقم 83، والجرح والتعديل 481/2 رقم 1957.

(3) رواه ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في كتاب ذم الدنيا 151/3 رقم الأثر 467 بسند حسن.

(4) مقدمة المعرفة ص: 94.

منها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فما من خبر أو حكاية تتحدث في الزهد إلا وكتبها ورواها بأسانيدها مهماطالت تلك الحكاية أو قصرت.

والناظر في موضوعات هذه الرويات يجدها تتناول جانبين مهمين :

1- سير الصالحين و أخبار المتصوفة، وشملت الحديث عن طاعاتهم ووفياتهم ومواليدهم وأنسابهم وأحوالهم العجيبة وأنبيائهم الغريبة .

2- أقوالهم في الزهد والتقوى، وحكمهم في الورع، وما يتضمن ذلك من رقائق للقلوب، وفصائل للأعمال، وذم للدنيا وعمل للآخرة مع اجتناب المعاصي وامتنثال الأوامر بالطاعات، والتقرب بفعل الخير والحسنات.

وأما الناظر في أسانيد هذه الرويات فيجدها هي الأخرى على نوعين :

- نوع من الأسانيد المرفوعة التي نَسَبَتْ إلى النبي صلى الله عليه وسلم أخبارا في الزهد والورع والتقوى وفي الترغيب و الترهيب، وبعض هذه الأسانيد أخرجها عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتاب العلل⁽¹⁾، وعرضها على أبيه و أبي زرعة، فعدل أبو حاتم بعض أسانيدها وصحح بعضها الآخر، كما حكم بالبطلان وبالفساد على كثير منها، والفائدة في هذه الرويات أنه خرج بعض الأسانيد في الموضوع لنفسه لغرض التصحيح والتقويم، وقد يلتقي مع الرواية المعلولة في شيخ أو في شيخين أو في الصحابي.

ونوع آخر هو من الأسانيد الموقوفة على بعض أقوال الصحابة، وهي قليلة، وأخرى مقطوعة وهي كثيرة جدا، شملت أقوال الزهاد والصالحين والأئمة من التابعين ومن تبعهم، وسأذكر بعض أسانيد المرفوعة في الموضوع ثم أثني بالأسانيد الموقوفة والمقطوعة مع بيان موضوعاتها، وذلك لتعددتها وتنوعها.

(1) انظر (علل أخبار رويت في الزهد) في كتاب العلل 2/(100-145).

النوع الاول : الأسانيد المرفوعة : ولم أذكر في هذا النوع إلا ما أخرجه

وصححه أو رجهه بأية طريقة من طرق الترجيح.

أ - قال أبو حاتم : حدثنا أحمد بن يونس عن فضيل يعني ابن عياض عن ابن عجلان عن رجل من أهل الإسكندرية عن النبي صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾.

ب - وحدث أبو حاتم عن حرملة عن ابن وهب عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن أبي حازم عن محمد بن المكندر عن أبي إدريس الخولاني قال : جلست مجلسا بالشام فيه نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم فتى، فقبل لي إنه معاذ بن جبل فقال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ...⁽²⁾.

ج- وقال : حدثنا ابن الطباع عن يحيى بن سعيد الأموي عن أبي فروة يزيد ابن سنان عن أبي مريم عن أبي خلاد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.⁽³⁾

د- وقال : حدثنا محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه عن زيد يعني ابن أبي أنيسة عن موسى بن المسيب عن شهر بن عبد الرحمن بن غنم عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم⁽⁴⁾.

(1) العلال 100/2 فقرة 1793.

(2) المصدر السابق 111/2 فقرة 1830، وقال في التعليق : (منهم من يقول بدل أبي إدريس أبي مسلم).

(3) المصدر السابق 115/2 فقرة 1839، وعلق فقال : (ليس له إسناد) يعني ان لابن خلاد صحبة لكن ليست له رواية إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فكأنه معلول بالوقف.

(4) المصدر السابق 134/2 فقرة 1896، ورجح هذه الطريق على غيرها فقال: (وهو أشبه).

النوع الثاني : الأسانيد الموقوفة و المقطوعة ⁽¹⁾ وموضوعاتها :

1- في الزهد و الحث عليه :

أ - قوله : نا أحمد بن أبي الحواري قال : سمعت أبا سليمان الداراني يقول... ⁽²⁾.

ب- قوله : أخبرنا أبو نعيم الحافظ قال : سمعت أبا الحسن أحمد بن محمد ابن الحسن بن مقسم يقول : سمعت أبا العباس بن حمكويه الرازي يقول : يحيى بن معاذ يقول... ⁽³⁾

ج- قوله : كتب إلي عبد الله بن خبيق قال : حدثني ابن أبي الدرداء قال : قال سفيان الثوري... ⁽⁴⁾

د- قوله : نا أبو عمير بن النحاس الرملي نا وكيع عن سفيان قال : ⁽⁵⁾

هـ - قوله : كتب إلي عبد الله بن خبيق الأنطاكي قال : سمعت يوسف ابن أسباط يقول : سمعت سفيان الثوري يقول : ⁽⁶⁾

(1) ليس الإسناد شرطاً في تأدية تلك الأخبار والمرويات، وإنما شدة اهتمام أبي حاتم بالإسناد وولعه به، وتفرغه للنظر فيه جعله لا يتخطاه في كل رواية رواها، وفي كل خبر ساقه، قال الخطيب البغدادي : (وأما أخبار الصالحين، وحكايات الزهاد والمتعبدين، ومواظب البلغاء وحكم الأدباء فالأسانيد زينة لها وليست شرطاً في تأديتها). الجامع لأخلاق الراوي 213/2.

وهذا الذي فعله أبو حاتم هو منهج عام، وطريقة متبعة عند كثير من رجال السلف، فتراهم يضعون للأشعار أسانيد فضلاً عن الحكم والأخبار مهما اختلف كم الخبر ولو كان كلمة واحدة أو كلمتين، ومهما اختلف كيف هذا الخبر ولو كان تسلياً أو طريقة من الطرائف، ولأبي حاتم في كل هذه الوجوه مرويات بأسانيد متصلة، وهو كما قلت لم يخرج عن نهج القوم في ذلك، فقد أخرج الخطيب بسنده إلى يوسف بن الحسن الرازي أنه قال : (إسناد الحكمة وجودها) الجامع لأخلاق الراوي 213/2-214.

هذا الأثر الأخير - فضلاً عما يتضمنه من إشارات في الموضوع- شكّل فيه إشارة إلى الموضوع الذي نحن بصده، وهو التزام الخطيب البغدادي بإيراد هذه الكلمات المعدودة بسنده إلى يوسف بن الحسن الرازي، - وعلى كل حال - (فإن كتب الإسناد أولى سواء كان الحديث متعلقاً بالأحكام أو بغيرها) المصدر السابق 214/2.

(2) أخرجه ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في كتابه التوكل على الله ص: 76-77، وأبو نعيم في الحلية 256/9.

(3) أخرجه الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي جعفر الرازي عن أبي حاتم في تاريخ بغداد 137/2-138.

(4) الأثر رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم في مقدمة المعرفة ص: 90.

(5) في المصدر السابق ص: 101.

(6) في المصدر السابق ص: 86، وانظر ص: 89 وص: 94.

2- في زهد سفیان الثوري :

أ - قوله : نا علي بن محمد سمعت أخي الحسن يحكي : قدم علي سفیان رجل بمكة قال : قد بعث إليك معي دقيق، فقال سفیان ...⁽¹⁾.

ب - قوله : نا علي بن محمد الطنافسي قال سمعت وكيعا يقول : كان سفیان الثوري⁽²⁾.

ج - قوله : نا علي بن محمد الطنافسي نا عمرو بن محمد العنقزي قال : رأيت سفیان الثوري ...⁽³⁾.

د - قوله : نا علي بن محمد الطنافسي نا سهل أبو الحسن قال : سمعت يوسف بن أسباط يقول - في سفیان الثوري :⁽⁴⁾.

هـ - قوله : نا علي بن محمد الطنافسي نا أبو أسامة قال سمعت سفیان الثوري...⁽⁵⁾.

و - نا علي بن محمد الطنافسي نا عبد الرحمن بن مصعب قال سمعت سفیان يقول ...⁽⁶⁾.

ز - قوله : نا القاسم بن عثمان الجوعي قال سمعت حسين بن روح قال : أتى سفیان الثوري رجل ...⁽⁷⁾.

(1) في المصدر السابق. ص: 99.

(2) في المصدر السابق : 105 وانظر ص: 93-94.

(3) في المصدر السابق.

(4) في المصدر السابق. ص: 104-105.

(5) المصدر السابق ص: 105.

(6) المصدر السابق.

(7) المصدر السابق. ص: 101.

ح- قوله : نا أبو بكر بن أبي عتاب الأعيين قال حدثني يوسف بن موسى القطان قال: سمعت أبا يزيد المعني يقول : كان سفيان الثوري ...⁽¹⁾.

ط- قوله : نا أبو بكر بن أبي عتاب الأعيين قال سمعت خالد بن تميم قال سمعت سفيان الثوري يقول :⁽²⁾.

3- في زهد عبد الله بن المبارك :

أ - قوله : نا أحمد بن أبي الحواري نا عمران بن هارون عن عبدة يعني ابن سليمان قال قيل لابن المبارك ...⁽³⁾.

ب- قوله : كتب إلي عبد الله بن خبيق قال قيل لابن المبارك⁽⁴⁾.

ج- قوله : نا محمد بن عمرو زنيج نا أبو اسحق الطالقاني قال سمعت ابن المبارك ...⁽⁵⁾.

د- قوله : نا أحمد بن أبي الحواري قال سمعت عبد الله بن أحمد أنا عبد الرحمن الأحول قال: سمعت عبد الله بن المبارك يقول ...⁽⁶⁾.

هـ - قوله : سمعت عبدة بن سليمان قال: كنا مع ابن المبارك في أرض الروم ...⁽⁷⁾.

4- في زهد وكيع بن الجراح :

قوله : نا أحمد بن أبي الحواري قال : سمعت وكيعا بن الجراح يقول ...⁽⁸⁾.

(1) مقدمة المعرفة ص. 95.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق. ص: 280.

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق.

(6) المصدر السابق. ص: 279.

(7) المصدر السابق. ص: 280-281.

(8) المصدر السابق. ص: 223.

5- في مواعظ الصالحين :

1- مواعظ سفيان الثوري :

أ- قوله : نا علي بن ميسرة قال سمعت أبا النضر قيصر قال : قال سفيان الثوري⁽¹⁾.

ب- قوله : نا أبو صالح الأحول - يعني أحمد بن إسماعيل الضراري - قال سمعت أبا أحمد الزبير ي يقول : ...⁽²⁾.

ج- قوله : نا أحمد بن عثمان بن الحكيم قال سمعت أبا نعيم يقول سمعت سفيان غير مرة كتب : ...⁽³⁾.

2- مواعظ أبي عمرو الأوزاعي :

قوله : حدثنا أبو عمرو عبد الله بن إسماعيل - ابن بنت الأوزاعي - قال حدثني أبي قال وجدت في كتب الأوزاعي بخط يده : ...⁽⁴⁾.

3- مواعظ مالك بن دينار :

قوله : ثنا هذبة ثنا حزم قال سمعت مالك بن دينار يقول : ...⁽⁵⁾.

4- مواعظ الإمام الشافعي :

روى أبو حاتم بسنده عن يونس بن عبد الأعلى قال سمعت الشافعي يقول : ...⁽⁶⁾.

(1) المقدمة ص: 125.

(2) المصدر السابق ص: 104.

(3) المصدر السابق ص: 97.

(4) المصدر السابق ص: 218-219.

(5) تلبيس إبليس ص: 188.

(6) التبصرة لابن الجوزي 194/2.

6- في أدعية الصالحين :

1- دعاء محمد بن كثير الصنعاني :

- كتب أبو حاتم عن أبي العباس محمد بن اسحق السراج قال : سمعت أحمد بن سعيد الدارمي يقول : عاذني محمد بن كثير الصنعاني فقال : ⁽¹⁾...

2- دعاء يونس بن حلبس :

- قال أبو حاتم : ثنا عبد الرحمن بن يحيى بن إسماعيل بن عبيد الله ثنا مدرك بن أبي سعيد الفزاري عن يونس بن حلبس أنه كان يدعو : ... ⁽²⁾.

3- من دعاء إبراهيم بن أدهم :

- قوله : ثنا عمران بن موسى بن يزيد الطرسوسي حدثني أبو عبد الله الملطي قال : كان عامة دعاء إبراهيم بن أدهم ... ⁽³⁾.

4- من دعاء جعفر بن محمد، أبي عبد الله الصادق :

- قوله : ثنا محمد بن علي حدثني محمد بن القاسم قال : كان جعفر ابن محمد يقول : ⁽⁴⁾

5- من دعاء محمد بن علي بن الحسين، أبي جعفر الباقر :

- قوله : ثنا سويد بن سعيد عن موسى بن عمير عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يقول في جوف الليل : ... ⁽⁵⁾.

(1) الخبر أخرجه الخطيب في تاريخه بسنده إلى أبي حاتم 249/1-250.

(2) رواه أبو بكر بن أبي الدنيا عن أبي حاتم في كتاب (اليقين) ص: 103-104 رقم الأثر 15: وانظر ص: 54 أيضا.

(3) رواه ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في كتاب (التوبة) ص: 69 رقم الأثر 55- وأخرجه أبو نعيم في الحلية بسنده عن أبي حاتم 31/8-32.

(4) رواه ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في كتاب التوبة ص: 92 رقم الأثر 100.

(5) ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في المصدر اسبق، رقم 101.

6- من سير الزهاد و المتصوفة :

أ- كتب أبو حاتم قصة أبي مرجوم القاص* في واقعة له بالبصرة عن أحمد بن سلمة عن بن عبدوس السراج⁽¹⁾.

ب - قال أبو حاتم : سمعت إبراهيم بن منصور بن عمار قال سمعت أبي يقول : قال لي رجل بالشام : يا أبا السري⁽²⁾.

ج- قال أبو حاتم : حدثنا أبو بكر بن غالب حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال سمعت سعد بن سعيد يقول : سمعت أبا طيبة الجرجاني يقول :⁽³⁾.

7- في خصال الزهد والتقوى والورع: وقد روى فيها موضوعات كثيرة

ومتفرقة كلها بأسانيد متصلة إلى أصحابها، من ذلك :

1- ذم النميمة والغيبة :

أ - قوله : ذكر أصبغ بن الفرغ أخبرني ابن وهب أخبرني عبد الله بن عياش عن يزيد بن قوذر عن كعب قال :⁽⁴⁾.

ب - قوله : ذكر داود بن معاذ - ابن أخت مخلد بن الحسين - عن شيخ له عن أبي حازم قال :⁽⁵⁾.

* لم أعثر له على ترجمة.

(1) الواقعة أخرجها الخطيب بسنده إلى محمد بن عبدوس السراج، وفيها قال أبو الفضل أحمد بن سلمة وهو راوي هذا الأثر عن محمد بن عبدوس السراج : (ذكرت لأبي حاتم الرازي فقال: أمله علي، فأمليته عليه فقال: هذا شأن الصوفية) انظر تاريخ بغداد 2/380-381.

(2) القصة أخرجها الخطيب بسنده إلى أبي حاتم، وهي طويلة، انظرها في تاريخ بغداد 13/77-78 رقم 7052.

(3) انظر تاريخ جرجان ص: 341.

(4) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب (النميمة والغيبة) باب ما جاء في ذم النميمة ص: 104 رقم الأثر 136 طبعة

دار السلفية بالهند. في طبعة مكتبة التراث الإسلامي بمصر في ص: 105 وفي ص: 58 رقم 51.

(5) رواه ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في المصدر السابق - باب كفارة الاغتياب - ص: 144 رقم 157 في طبعة الهند، وفي ص: 117 رقم 156 طبعة مصر.

ج- قوله - حدثنا أبو النضر الدمشقي حدثنا إسماعيل بن عياش عن أبي شيبعة يحيى بن يزيد الرهاوي عن زيد بن أبي أنيسة عن عطاء بن أبي رباح أنه سئل عن... (1)

2- ذم الدنيا :

أ - قوله : نا المعلى بن أسد العمي نا عبد العزيز بن المختار عن موسى ابن عقبة حدثني بلال بن سعد التيمي عن أبيه أن أبا الدرداء ذكر الدنيا فقال : ... (2).

ب- قوله : نا عبدة بن سليمان عن ابن المبارك عن جعفر بن سليمان قال : ... (3).

3- الترغيب و الترهيب :

أ - قوله : ثنا عبد الصمد بن محمد قال كتب محمد بن يوسف الأصبهاني إلى بعض إخوانه : ... (4).

ب - قوله : حدثني عمران بن موسى قال : قال علي بن فضيل ... (5).

ج- قوله : حدثني هدية بن خالد ثنا سلام بن مسكين قال : ... (6).

4- المناجاة :

أ - قوله : ثنا يعقوب بن كعب الحلبي ثنا الوليد بن مسلم عن عثمان ابن أبي العاتكة أن داود كان يقول : (7)

(1) رواه ابن أبي الدنيا في المصدر السابق - باب كفارة الاغتياب - ص: 144 رقم 156 طبعة الهند، وص 117 رقم 155 طبعة مصر.

(2) ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في كتاب (ذم الدنيا) تحت عنوان: جزء من كانت الآخرة نيته 121/3 رقم الأثر 355.

(3) ابن أبي الدنيا في المصدر السابق تحت عنوان (هم الدنيا ظلمة في القلب) 151/3 رقم الأثر 467.

(4) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب التوبة. ص: 79 رقم 76.

(5) ابن أبي الدنيا في المصدر السابق. ص: 77 رقم 71.

(6) رواه ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في المصدر السابق، تحت عنوان : (الداء والدواء في القرآن) ص: 89. رقم الأثر 91 وأخرجه أبو نعيم في الحلية من قول الربيع بن خثيم 108/2.

(7) ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في المصدر السابق، ص: 70 رقم الأثر 58.

ب - قال : حدثنا علي بن صالح بن وسيم الرازي قال حدثنا محمد بن الحسن الصنعاني قال أخبرنا عمر بن عبد الرحمن قال سمعت وهب بن منبه يقول : قال داود عليه السلام... (1).

5- الوعظ و التوجيه و الإرشاد :

أ- قوله : ثنا الربيع بن سليمان سمعت محمد بن إدريس الشافعي يحكي عن بعض الحكماء أنه قال و هو يعظ :... (2).

ب - قوله : حدثني عبد الرحمن بن أبي عطية الحمصي عن الخطاب بن المعلى المخزومي أنه وعظ ابنه فقال :... (3).

ج- قوله : نا حسان بن عبد الله المصري نا السري بن يحيى قال : وجدت كتابا فيه قول قاله وهب بن منبه :... (4).

د- قوله : حدثنا حماد بن حميد ثنا أيوب بن سويد عن أبي رافع - إسماعيل بن رافع - قال :... (5).

هـ- قوله : حدثني موسى بن أيوب ثنا مخلد بن حسين عن خطاب العابد قال :... (6).

و- قوله : حدثني محمد علي الهاشمي قال : قال عبد الله ابن ثعلبة :... (7).

ز - قوله : حدثني محمد بن علي قال : قال ابن السماك :... (8).

(1) ابن أبي الدنيا في كتاب الرضا عن الله ص: 102 رقم الأثر 70.
(2) أخرجه الرافعي القزويني في أخبار قزوين عن أبي حاتم 191/2 ترجمة أحمد بن عبد الله، أبي علي الخليلي القزويني.
(3) ابن أبي الدنيا في كتاب العزلة ص: 59-60.
(4) ابن أبي الدنيا في كتاب الحلم، ص: 46 رقم الأثر 49.
(5) ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في كتاب التوبة ص: 65 الأثر رقم 49 تحت عنوان : (احذر مكر الله).
(6) ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في المصدر السابق ص: 68 رقم 54 تحت عنوان: (من آثار المعصية على العبد).
(7) ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في المصدر السابق ص: 91 رقم الأثر 98 وأخرجه أبو نعيم في الحلية من طريق ابن أبي الدنيا 246/6.
(8) ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في المصدر السابق ص: 91 رقم الأثر 99.

خلاصة :

دلت سيرة أبي حاتم التي وقفنا عليها أنه كان يعمل ببعض ما سمع من أقوال الزهاد، وأنه كان يحكي وينصح بما كتب عنهم وسمع عنهم، وبذلك سمت روحه وقويت نفسه في مواجهة عقبات الدنيا وزينتها، فالمرء هو في حاجة - في غالب الأحوال - إلى الرقائق والمواعظ والفضائل والترغيبات والترهيبات وسير الصالحين، وإلى كل ما يدفع القلب نحو الطاعة، ويهيج النفس على الإيمان، ومع هذا الزهد والعبادة والتقلل من المعيشة والإيثار عن النفس وغير ذلك مما تحلى به ودعا إليه فإنه لم يتنكب سنن الفطرة، ولم يعزف عن نهج الحياة كما فعل بعض المتصوفة، فقد كان رحمه الله ذا علم ومال، وولد وزوج وأسرة وأصدقاء.

لقد عاش - رحمه الله - زاهدا لكن من دون طريقة، وعاش تقيا لكن من دون مذهب صوفي، وعاش ورعا لكن من دون فلسفة روحانية، فقد كانت فلسفته وطريقته ومذهبه في الزهد : اتباع السنة النبوية الشريفة.

المطلب الثالث : جوانب من آداب أبي حاتم وأخلاقه

تقديم :

تمتع محدثنا رحمه الله بآداب رفيعة، وبأخلاق سامية اكتسبها بأمر ثلاثة : احترامه لمشايخه وتقديره لهم، المحافظة على جلته في نفوس طلبته الذين كانوا يقصدونه للتلمذة عليه، ثم عدم تقصيره في العلم والدين، وهذه الأمور الثلاثة تنبني كلها على خصلة أساسية إن زهبت زهبت هذه الأمور كلها وهي : **التواضع** .

لقد كان التواضع من شيمه، فبه سما إلى علو الشأن في العلم، وبه علا إلى راحة العقل، وبواسطته حصل على التماسك في الشخصية فلم يظهر عليه الإفتخار قط، ولا عرف عنه التبجح ولا الدعوة إلى دعاية وإنما هذه سبيل من قَلَّ حظه في العلم، وفقد التماسك في شخصيته، فلم يجد ما يدلي به سوى التبجح والغرور والعنْدية الزائفة، فإذا حَلَّت هذه الآفات بالعالم ذهب علمه ولو كان كثيرا، وإذا حضره التواضع ارتفع علمه ولو كان قليلا، سمع أبو حاتم من شريح بن مسلمة التنوخي الكوفي⁽¹⁾ حديثا عند عمر بن حفص بن غياث حدثه عن شريك قال : (قليل من الأدب خير من كثير من العلم)⁽²⁾ .

أولا : احترامه لشيوخه واستحياؤه منهم

عُرِفَ عن أبي حاتم أنه استخدم بعض الطرق في ضبط شيوخه وفي التعريف بهم⁽³⁾، نود الآن أن نؤكد أن ذلك كان يتم في احترام كبير لهم، وفي تقدير عظيم

(1) مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، أخرج له البخاري والنسائي، قال فيه أبو حاتم : (صدوق)، انظر التقريب 350/1 رقم 53.

(2) الجرح والتعديل 335/4 رقم 1469.

(3) سيأتي في موضعه إن شاء الله.

لبعضهم، ويدلنا على هذا الخلق احترامه لهم في حياتهم، وثناؤه عليهم بعد مماتهم، فكم من شيخ قصده للسمع منه فأبى الشيخ إلا أن يسمع هو من أبي حاتم⁽¹⁾، وكم من شيخ قصده أبو حاتم ليسأله في أمور العلم والرجال فأبى الشيخ إلا أن يسأل أبا حاتم⁽²⁾، وكم من شيخ قصده ليأخذ عنه في بيته فأبى الشيخ إلا أن يأتي أبا حاتم ليحدثه في بيته⁽³⁾، وكان رحمه الله يتوجه إليهم في احترام، ويقصدهم في أدب من دون أن يقض مضاجعهم أو يقلقهم، وهذه بعض الوقائع تؤكد ذلك :

1- حدث عبد الرحمن الرازي فقال : سمعت أبي يقول : وذكر ابن أبي عمر العدني فقال : (كان من المصلين، أتيته فيما بين المغرب والعشاء، فإذا هو قائم يصلي كأنه خشبة، فلما رأيته خفف و سلم فقال : ما حاجة أبي حاتم؟ قلت كذا و كذا⁽⁴⁾ .

2- وقال وهو يتحدث عن شيخه معمر بن محمد بن عبيد الله : (أتيته فخرج إلينا وهو مخضوب الرأس و اللحية فلم أسأله عن شيء ، ودخل البيت فراني بعض أهل الحديث و أنا قاعد على بابہ فقال : ما يقعدك ؟ قلت : أنظر الشيخ أن يخرج...⁽⁵⁾

وسئل عنه فقال : (هذا شيخ مديني كان ببغداد ، أتيت عفان يوما و انصرفت من عنده فمررت على بابہ، و إذا قوم قعود من أهل الحديث فقلت من هذا ؟ فقالوا : هذا باب معمر، فقعدت أنتظر خروجه)⁽⁶⁾.

(1) انظر قصته مع محمد بن المصطفى الحمصي في مقدمة المعرفة ص: 361، ومع أحمد بن يحيى الصوفي في المصدر السابق ص: 363.

(2) وقع له ذلك مع الإمام أحمد بن حنبل، انظر المصدر السابق ص: 361.

(3) يتعلق الأمر بسلامة بن شبيب بالبصرة، انظر المصدر السابق ص: 362.

(4) مقدمة المعرفة ص: 363.

(5) الجرح والتعديل 373/8 رقم 1705.

(6) المصدر السابق.

3- وقال أبو حاتم : (أتينا محمد بن زياد بن زبار هذا ببغداد وكان شيخا شاعرا وقعدنا في دهليزه ننتظر، وكان غائبا فجاءنا، فذكر أنه قد ضجر، فلما نظرنا إلى قده علمنا أنه ليس من البابة، فذهبنا ولم نرجع إليه)⁽¹⁾.

4- قال وهو يتحدث عن عمر بن عبد الوهاب الرياحي : (ذهبت إليه في مسجد الجامع، فقلت : رأيت أن تحدثنا ؟ فقال : ليس هذا موضعه، إن أردت الحديث جئت المنزل، وكان منزله في أقصى البصرة، فأتيناه فلم نصادفه ولم نعد إليه)، ومع ذلك وثقه فقال : (ثقة مأمون، صدوق)⁽²⁾.

ومن مظاهر خلقه وآدابه أنه كان يستحي من أن يصحح الحديث بحضرة الشيخ، وهو يعلم أن حديث الشيخ فيه خطأ، قال في العلل : (... هكذا حدثنا يحيى بن علي، وأردت أن أقول حين حدثني به أنه خطأ فتركت ولم أقل شيئا، وهو خطأ)⁽³⁾، وكيف لا يمنعه الاستحياء ويغلبه وهو الذي روى عن أحمد بن أبي الحواري قوله : قال أحمد بن عاصم : (ستر عليك، أفما ثمَّ حياء قليل يحجزك) ؟⁽⁴⁾.

ثانيا : انشراحه للطلاب ويسره في تحديثهم

عُرِفَ عنه أنه كان يبسر على طلبة العلم أخذ الحديث، وما ثبت عنه أنه رد طالبا قط أو أغلظ القول في متعلم⁽⁵⁾، بل كان وقته كله لأخذ العلم وتلقيه، فاتحا بيته، واهبا وقته، ومنفقا ماله في سبيل نشر السنة، وكفاه فضلا أن يدخل في دعوة النبي صلى

(1) المصدر السابق 258/7 رقم 1410.

(2) المصدر السابق 122/6-123 رقم 667

(3) العلل للرازي 23/2 فقرة 1547.

(4) ابن أبي الدنيا عن أبي حاتم في كتاب التوبة ص: 79 رقم الأثر 75 وسنده حسن.

(5) للقائدة نذكر أن بعض المشايخ من علماء الحديث كانوا جفاة في التحديث وفي معاشررة طلبة العلم، فمنهم من كان منقلبا مع طلبة العلم، إذا وجدوه على حالة من طيب النفس والهدوء حدثهم، وإذا وجدوه على غير ذلك قبحهم وشتهم، ومنهم من كان لا يحدث إلا إذا رطبوا معه الكلام ولينوا خاطرهم، لكن أبا حاتم لم يثبت عنه شيء من هذا.

الله عليه وسلم : (نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها و أداها) ⁽¹⁾ ، وهي دعوة لا تتحقق إلا في من حفظ العلم أولاً ثم وعاه بعد ذلك ، ثم أداه في النهاية ، وأما من حفظه ووعاه وحبسه على طلاب العلم فهو يدخل في عموم من قال فيهم الله سبحانه وتعالى (إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب، أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم) ⁽²⁾ ، وكيف لا ينشرح لطلبة العلم ، ولا يبسر تحديثهم ، وهو الذي روى ما يشجع على ذلك ، فقال : نا عبد الرحمن بن مبارك نا الصعق بن الحزن عن علي بن الحكم عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود ، قال : كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه رجل من مراد يقال له صفوان بن عسال وهو في المسجد متكئ على برد له أحمر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : مرحبا ، ما جاء بك؟ فقال : يا رسول الله جئت أطلب العلم ، قال : مرحبا بطالب العلم ، إن طالب العلم لتحف به الملائكة وتظله بأجنحتها ، ويركب بعضها بعضا حتى يبلغوا السماء الدنيا من حبهما لما طلبت) ⁽³⁾ .

وفي الحديث أمران :

1- بيان للحفاوة وحسن الإستقبال التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوليها لطلبة العلم ، ومن أراد السنة في التعليم والتلقي لزمه فعل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مع طلبة العلم.

(1) أخرجه الترمذي بلفظ (نضر الله امرأ سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع) قال الترمذي: (حسن صحيح).

(2) وأخرجه أبو داود باللفظ نفسه في السنن 223/3 كتاب العلم- رقم 3660.

(3) سورة البقرة الآية 158-159.

(3) الجرح والتعديل 13/2 ورجال سند هذا الحديث كلهم ثقات إلا المنهال بن عمرو فإن شعبة تركه لسبب لا يوجب الترك ، انظر المصدر السابق 356/8-357 رقم 1634 وانظر الترغيب والترهيب 95/1 ، والكامل في الضعفاء لابن عدي 2332/6 ، وجامع البيان للطبري 64/8 وكنز العمال 28827 ومجمع الزوائد 131/1.

2- تخصيص طلبة العلم بمنقبة عالية وبوعدٍ شريف يعظمهم، ويبين جلاله قدرهم ويرفع من مكانتهم .

وكفاه فخرا وإجلالا أن يكون من خلفاء النبي صلى الله عليه وسلم في الدعوة والدين، فقد أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى علي بن أبي طالب أنه قال : (خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اللهم ارحم خلفائي، قال : قلنا يا رسول الله ومن خلفاؤك ؟ قال : الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي وسنتي ويعلمونها الناس)⁽¹⁾ .

لقد تبين لنا أن أبا حاتم لم يزغ عن السنة قيد أنملة، فما من معاملة مع طلبة العلم وما من قول في التعليم والتلقين إلا وله من السنة شاهد له، وبذلك كثر طلابه في سائر أقطار الأرض، وبكثرتهم انتشر علمه، وذاع صيته، وما من طالب علم جلس إليه، وسمع منه إلا ودعا له وأثنى عليه، قال أبو حاتم: حدثت عن ابن عيينة أنه قال: (ما أرى طول عمري إلا من كثرة دعاء أصحاب الحديث)⁽²⁾، وأقول قياسا على ما رواه : وما أرى طول عمر أبي حاتم إلا من كثرة دعاء طلبته وأقرانه له .

ثالثا : محم تحديثه ببلدة فيما من هو أولى منه

من حسن خلقه في التلقين، ومن آدابه في التعليم أنه كان لا يحدث ببلدة فيها من هو أولى منه بالتحديث حتى يأذن له الشيخ بذلك، يحكي لنا إحدى تجاربه في هذا فيقول : (كلمني دحيم في حديث أهل طبرية⁽³⁾ وقد كانوا سألوني التحديث فأبيت

(1) أخرجه في شرف أصحاب الحديث ص: 31 ورواه في ميزان الاعتدال 126/1-127 رقم 509، ولسان الميزان 241/1 رقم 756 والترغيب والترهيب 110/1 وتاريخ أصبهان 81/1، وهو ضعيف، تفرد به أحمد بن عيسى بن عبد الله الحلواني ذلك الهالك .

(2) أخرجه في شرف أصحاب الحديث ص: 51 .

(3) هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو الدمشقي، أبو سعيد لقبه دحيم، مذكور في شيوخ أبي حاتم .

عليهم وقلت : بلدة يكون فيها مثل أبي سعيد دحيم القاضي أحدث أنا بها !؟ فكلمني دحيم فقال : إن هذه بلدة نائية عن جادة الطريق فقل من يقدم عليهم، فحدثهم⁽¹⁾.

وهذا الذي فعله من آداب المحدثين في تلقين العلم ونشره، قال الحافظ السيوطي: (الأولى أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه لسنه أو علمه أو غيره، كأنه يكون أعلى سندا، أو سماعه متصلا، وفي طريقه هو إجازة، ونحو ذلك، فقد كان إبراهيم النخعي لا يتكلم بحضرة الشعبي بشيء⁽²⁾، وقيل أبلغ من ذلك : يكره أن يحدث في بلد فيه من هو أولى منه فقد قال يحيى بن معين : إن من فعل ذلك فهو أحمق⁽³⁾).

وقول يحيى الأخير أخرجه أبو حاتم بروايته عن أحمد بن أبي الحواري قال: سمعت يحيى بن معين يقول : (ما رأيت منذ خرجت من بلادي أحدا أشبه بالشيخة الذين أدركت من أبي مسهر، والذي يحدث في البلاد من هو أولى بالتحديث منه فهو أحمق⁽⁴⁾).

وهذه الشواهد تبين أن عدم التحديث أمام من هو أولى بذلك كان عند العقلاء منهم محل جد، لأن تحديث من هو دون الشيخ في بلد الشيخ أو بحضرته يغضبه، ومن الأدلة على ذلك ما أخرجه الخطيب البغدادي بسنده إلى نصر بن أحمد أنه قال : مر الشاذكوني يوما بالبصرة على حمار، فمر على بندار فقام إليه وقال : سلام الله عليك

(1) رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم في مقدمة المعرفة ص: 362 وانظر سير أعلام النبلاء 250/13.

(2) من ذلك أيضا أن أبا عمرو الأوزاعي كان إذا سئل عن مسألة وسعيد بن عبد العزيز حاضر قال: (سلوا أبا محمد). قال العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي - وهو راوي هذا الخبر - : (فظننا إنما كان يفعل لسن سعيد بن عبد العزيز حتى سألت أبا مسهر عن سنهما فقال : سمعت سعيد بن عبد العزيز يقول : ولد الأوزاعي قبل أن يجتمع أبواي) الجرح والتعديل 43/4 رقم 184.

وهذا سعيد بن جبيرة أبي أن يحدث وعبد الله بن عباس شاهد حتى ألح عليه ابن عباس في ذلك فحدث، المصدر السابق 9/4 رقم 29.

(3) تدريب الراوي 129/2.

(4) الجرح والتعديل 29/6 رقم 153.

يا أبا أيوب، فقال الشاذكوني لبندار : من أنت ؟ فقال : أنا بندار، قال : فقنعه بالسوط
— يعني وقال يا كذا وكذا — أتحدث وأنا حي؟⁽¹⁾.

ومن المحتمل جدا أن يكون بندار تعمد ذلك لكون الشاذكوني ضعيف، فقد
تركوه لضعفه ووضعوه للحديث، وقد نال منه الإمام يحيى نبلا بليغا، وقال أبو حاتم :
(سليمان الشاذكوني ليس بشيء متروك الحديث)، وترك حديثه ولم يحدث به⁽²⁾.

وأما محمد بن بشار المعروف ببندار فهو في عداد الثقات، سمع منه أبو حاتم
وروى عنه وقال : (صدوق)⁽³⁾.

(1) تاريخ بغداد 102/2.

(2) انظر الجرح والتعديل 114/4-115 رقم 498، واسمه سليمان بن داود أبو أيوب المنقري البصري وهو غير
سليمان بن داود أبو أيوب البغدادي، فهذا هاشمي ثقة .

(3) مذكور في شيوخ أبي حاتم البصريين.

خلاصة

انطلاقاً مما مضى نكون قد قربنا الصورة عن أخلاق أبي حاتم وآدابه، وذلك بعرضنا لبعض الجواب الأخلاقية المتصلة بالعلم والمعاملة، ومما يزكي ما أسلفناه ذكره أننا لم نعثر له على سلبية من السلبيات، أو خارمة من الخوارم، ولم تقع بينه وبين أحد من الشيوخ أو الرفقاء منافرة أو خصومة من جنس ما يقع في غالب الأحيان بسبب التنافس في العلم كما جرى بين الإمام مالك بن أنس ومحمد بن إسحق، وبين محمد يحيى الذهلي ومحمد بن إسماعيل البخاري، وبين محمد عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله مطين الحضرمي، لقد كان رحمه الله بعيداً عن هذا كله، فعاش عيشة هادئة، نقية وصافية، ما نغم فيها على أحد إلا على الديانة، وأكثر هؤلاء الذين نغم عليهم ونال منهم هم من الكذابين والوضاعين، كما أنه ما تقرب إلى أحد أو أحبه إلا على الدين، وصدق سفيان ابن مسروق الثوري حين قال : (هذه بضاعة لا يرتفع فيها إلا صادق) ⁽¹⁾.

(1) الحلية 92/7.

الفصل الثاني :

بيئته

الري هي البلدة التي ولد فيها أبو حاتم ونشأ وترعرع، فيها طلب العلم وأداه، ومنها انطلق إلى الأمصار النائية طالبا وجامعا ومعلما ومدرسا، وإليها كان يعود خلال فترات رحلاته المتواصلة، وبها قضى نحبه ولذلك نسبوه إليها بقولهم : (الرازي) — بفتح الراء وسكون الألف، في آخرها زاي — كما نسب إليها عدد من الحفاظ والنقاد والأدباء، و(النسبة إلى الري : رازي، على غير قياس)⁽¹⁾.

ونظرا للجمال الذي تحلت به الري، وللموقع المهم الذي وجدت فيه تكلم عنها العلماء ووصفوها وأثنوا عليها، معتبرين إياها من مفاخر المسلمين⁽²⁾. قال الأصمعي - عبد الملك بن قريب - : (الري عروس الدنيا وإليها متجر الناس، وهو أحد بلدان الأرض)⁽³⁾.

وقال بعض أهل الأدب : (أحسن الأرض مخلوقة : الري)⁽⁴⁾.

وكان الرشيد يقول :⁽⁵⁾ (الدنيا أربع منازل، وقد نزلت منها ثلاثا) فذكر منها الري⁽⁶⁾، ولكي تتضح المعالم العامة لبلدة محدثنا، سنذكر في المبحثين القادمين التعريف باسمها، وبمكوناتها الجغرافية مع الإشارة إلى دلالتها التاريخية ثم تحديد دورها العلمي ومكانتها المعرفية.

(1) الروض المعطار . ص: 278.

(2) انظر دائرة المعارف الإسلامية 287/10.

(3) معجم البلدان 116/3.

(4) المصدر السابق 206/3.

(5) لأن فيها ولد، وكثير ما كان يذكر مسقط رأسه مغتبطا، انظر دائرة المعارف الإسلامية 289-288/10.

(6) معجم البلدان 206/3.

المبحث الأول : في ضبط (الري)، وتحتة خمسة فروع

الفرع الأول : ضبط الإسم

الري : بفتح أوله، وتشديد ثانيه، وأصله من رويت على الرواية أروي رياء فأنا راو، إذا شددتَ عليها الرّواء⁽¹⁾.

قال ابن الكلبي : سميت الري بري رجل من بني شيلان بن أصبهان بن فلوج⁽²⁾.

ولكون هذه البلدة عرفت بالري - من الرّواء- فقد اشتهرت بكثرة فواكهها، ووفرة خيراتها، فقصدها الناس واستوطنوها حتى أصبحت مدينة مشهورة من أمهات البلاد، ومن أعلام المدن حتى عدها من أرخ لها أعمر من بيسابور، وقد زاد من وفرة جمالها اختراقها بنهر يقال له : روضة⁽³⁾ يشقها إلى نصفين، وقد انتصبت عن جانبيه الأشجار ملتفة، بينها الأسواق محتفة⁽⁴⁾.

الفرع الثاني : ضبط الموقع

قال ياقوت وهو يتحدث في ضبط موقعها الجغرافي : (بينها وبين نيسابور مائة وستون

فرسخا، وإلى قزوين سبعة وعشرون فرسخا، ومن قزوين إلى أبهر اثنا عشر فرسخا)⁽⁵⁾.

وهي أقرب إلى خراسان (بقرب دنباود وطبرستان وقومس وجرجان)⁽⁶⁾، ويشاهد

الرائي أطلالها على مسيرة خمسة أميال تقريبا من الجنوب الشرقي من طهران - عاصمة

(1) معجم البلدان 116/3-117.

(2) المصدر السابق.

(3) الروض المعطار ص: 278 وإليه تنسب قرية بالري، انظر معجم البلدان 78/3.

(4) معجم البلدان 206/3.

(5) معجم البلدان 116/3-117.

(6) الروض المعطار ص: 278.

إيران حالياً - وهي إلى الجنوب من طنف من جبال البرز، يمتد إلى السهل، و تقع قرية شاه عبد العظيم و ضريحه جنوبي الاطال مباشرة⁽¹⁾.

الفرع الثالث : قراها وسككها المشهورة

أ- المقرئ، ومنها :

الأزدان : قرية بالري، كان ينزلها صالح بن أبي صالح بن أبي خالد⁽²⁾، إليها ينسب شيخان من شيوخه : سعيد بن عبد الله الطلاس⁽³⁾، وسعد بن عبد الحميد بن قيس المقرئ الدارمي التميمي⁽⁴⁾.

خشاب : من قرى الري، أصلها بالفارسية (خش آب) أي الماء الطيب، إليها ينسب حجاج بن حمزة بن سويد العجلي الخشابي الرازي، أحد شيوخ أبي حاتم وعبد الرحمن⁽⁵⁾.

- دار أبي الأقوال : أظنه حي من أحيائها لأن أبا حاتم قال - وهو يتحدث عن علي بن عبد الله بن راشد - البصري - : (نزىل الري (...)) كان يسكن دار أبي الأقوال⁽⁶⁾. (وقال عبد الله بن أبي ترجمه محمد بن مجاهد: (نزىل قزوين، رازي من دار أبي الأقوال)⁽⁷⁾. وهو من شيوخ أبي حاتم.

(1) دائرة المعارف 285/10 (الري).

(2) الجرح والتعديل 400/4 ترجمة رقم 1752 مع التعليق.

(3) المصدر السابق 38/4 رقم 164.

(4) المصدر السابق 45/4 رقم 192.

(5) المصدر السابق 158/3-159 رقم 679 مع التعليق.

(6) المصدر السابق 193/6 رقم 1062.

(7) المصدر السابق 106/8 رقم 457.

- دار الطيالة : وهو حي من أحيائها يسكنه الطيالة، جاء في ترجمة عباس

بن إسماعيل الطيالي أنه (كان يكون في الري في دار الطيالة)⁽¹⁾.

- دشتك : من قرى الري⁽²⁾ إليها ينسب يعقوب بن يوسف الدشتكي

الرازي⁽³⁾، وأحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعيد بن عثمان الدشتكي المعروف

بمحمود الرازي⁽⁴⁾، وعبد الرحمن بن عبد الله بن سعد أبو محمد الدشتكي⁽⁵⁾ ويعقوب

بن إسحق، أبو يوسف الدشتكي⁽⁶⁾.

- السر : بضم أوله، وتشديد ثانيه، قرية من قراها، وقيل هي من نواحيها،

وفيها عدة قرى⁽⁷⁾، إليها ينسب زياد بن علي السري خال ولد محمد بن مسلم بن وراة

الناقد ورفيقه بمصر، وهو من شيوخ عبد الرحمن⁽⁸⁾، وإليها ينسب أيضا حماد بن بحر

الرازي، وكان أبو حاتم قد جهله لعدم معرفته إياه، وذلك لتحويله عنها إلى الكوفة⁽⁹⁾.

- قسطنطة : بضم القاف وكسر السين، من قراها، وتوجد على بابها⁽¹⁰⁾، إليها

ينسب المحدث المشهور محمد بن الفضل، أبوبكر الرازي أحد مشايخ عبد الرحمن الرازي⁽¹¹⁾.

- مهرقان : من قراها : ينسب إليها خضر أبو عمر المهرقاني الرازي، ذكره

ياقوت في شيوخ أبي حاتم⁽¹²⁾.

(1) المصدر السابق 216/6 رقم 1185.

(2) معجم البلدان .

(3) الجرح والتعديل 217/9 رقم 906.

(4) المصدر السابق 59/2 رقم 90

(5) المصدر السابق 255/5 رقم 1206.

(6) المصدر السابق 204/9 رقم 851.

(7) معجم البلدان 211/3.

(8) الجرح والتعديل 541/3 رقم 2444 .

(9) المصدر السابق 133/3 رقم 603 مع التعليق.

(10) معجم البلدان 347/4.

(11) تاريخ بغداد 152/3.

(12) معجم البلدان 233/5.

- **نرمق** : بالفتح ثم السكون، وفتح الميم وقاف، ويسميتها أهلها نرمه، وهي من قرى الري، ينسب إليها أحمد بن إبراهيم النرمقي الرازي⁽¹⁾.

- **هسنجان** : بكسر أوله، وفتح السين المهملة، ثم نون ساكنة وجيم، وآخره نون، ينسب إليها علي بن الحسن الهسنجاني الرازي، أخو عبد الله بن الحسن، أحد مشايخ عبد الرحمن أبي حاتم⁽²⁾.

- **وسقند** : بالفتح ثم السكون من قراها، ينسب إليها أحد تلامذة أبي حاتم وهو محمد بن عيسى بن محمد بن سعيد الوسقندي الرازي⁽³⁾.

- **وهبني** : علم مرتجل، من رستق القرج بالري، ينسب إليها مغيرة بن يحيى الوهبني بن يحيى بن المغيرة صاحب جرير الذي رحل إليه أبو حاتم ومغيرة بن يحيى سمع منه عبد الرحمن الرازي في قريته هذه⁽⁴⁾.

بج - سكة المشمورة :

- **سكة الباغ** : كان يقصدها أبو حاتم للسمع وللكتابة عن الحسن وقيل الحسين ابن داود الصيدناني، الرازي، قال أبو حاتم : (كان يكون في سكة الباغ حين يخرج إلى الزياتين في مسجد عبد الرحمن بن سنان)⁽⁵⁾.

- **سكة دينار** : كان أبو حاتم يقصدها للسمع من الحسين بن علي الديناري - نسبة إليها - أبي عبد الله الرازي⁽⁶⁾.

(1) المصدر السابق 281/5.

(2) معجم البلدان 406/5 والجرح والتعديل 181/6 رقم 992.

(3) معجم البلدان 376/5.

(4) الجرح والتعديل 232/8 رقم 1045

وتوجد بالري قرى كثيرة لم تتوفر لنا عنها معطيات علمية كافية، منها: طورين، انظر معجم البلدان 48/4 وشنشت، المصدر السابق 368/3، وشاش المصدر السابق 308/3، وسرخايز المصدر السابق 208/3، والرويان المصدر السابق 105/3 وهفتاد بولان المصدر السابق 408/5، ويزدياد المصدر السابق 435/5 وغيرها.

(5) الجرح والتعديل 13/3 رقم 42 وتكررت المعلومة نفسها في المصدر نفسه 51/3 رقم 232.

(6) المصدر السابق 57-56/3 رقم 257.

الفرع الرابع : التعريف بتاريخ الري ⁽¹⁾ :

اختلفَ في أول من بنى الري، إذ يروى أن أول من بناها هو كيوخسرو ابن سياوش ⁽²⁾، وقال العمراني : الري بلد بناه فيروز بن يزدجرد، وسماه : رام فيروز ⁽³⁾ وفتحها قرظة بن كعب الانصاري أيام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه سنة 20، وقيل سنة 19 للهجرة ⁽⁴⁾.

وعندما اختير محمد المهدي ولي العهد واليا على المشرق (141-152 هـ) الموافق (758-768 م) أعاد بناء مدينة الري، وأطلق عليها اسم المحمدية، وولد له فيها الرشيد بن المهدي، (و في عام، (195 هـ 810) انتصر طاهر بن الحسين قائد المامون على جنود الأمين بالقرب من الري، وفي عام (250 هـ 865) م بدأ في الري النزاع بين العلويين الزيديين بطبرستان والطاهرية، ثم بينهم وبين قواد الخليفة من الترك، ولم ينتزع أذكو تكين هذه المدينة من أيدي العلويين إلا عام (272 هـ 885 م) - أي قبل وفاة أبي حاتم الرازي بخمس سنين - ، وفي عام (261 هـ) أراد الخليفة المعتمد أن يمكن لنفسه في

(1) وضع أبو الحسن بن بابويه- المذكور بهذه الكنية وهذا النسب - للري تاريخا، ولعله هو علي بن محمد ابن بابويه، محمد بن شريف الأسواري (أ)، ولاشك أن تاريخه هو ككل كتب تواريخ البلدان التي تصف محدثي البلدة، ضعفاؤهم وتقاتهم، ومن دخلها من الغريباء، ومن خرج منها من الأصلاء، ويظهر أن هذا الكتاب صنف قريبا من عهد الحافظ ابن حجر، فهو بين القرن الخامس والقرن التاسع الهجريين، لأن ابن بابويه أرخ فيه لرواة توفوا في القرن الخامس الهجري (ب)، ولم يذكره الحافظ الذهبي في الميزان ولا أتى عليه، وأما الحافظ ابن حجر فقد كان لهجا به في تراجم رجال لسان الميزان (ج).

(2) معجم البلدان 3/ (116-122).

وأشار الحافظ السخاوي إلى هذا التاريخ في الإعلان، وذكر أن الحافظ ابن حجر اعتمد عليه كثيرا في اللسان، كما أفاد أن لها تاريخا آخر وضعه لها أبو منصور الآبي، انظر الإعلان ص: 264.

(3) معجم البلدان 3/ (116-122).

(4) فتوح البلدان 390/2 وانظر الروض المعطار ص: 278.

أ- لسان الميزان 388/5 رقم 1261 مع التعليق.

ب- المصدر نفسه 138/1 رقم 432.

ج- انظر على سبيل المثال لا الحصر : اللسان 106/1 رقم 316 و 233/1 رقم 734 و 234/1 رقم 736 و 49/3 رقم 185 و 42/3 رقم 146 و 81/4 رقم 139.

امتلاكه فأقام على الري ولده المكتفى الذي أصبح خليفة فيما بعد، وسرعان ما بدأ السامانيون يتدخلون في شؤون الري، وعلى الرغم من اهتمام بغداد بالري فإن عدد العرب كان قليلا فيها، ذلك أن سكانها كانوا فرسا من جميع الطبقات⁽¹⁾.

يقول ياقوت الحموي : (وكان أهل الري أهل سنة وجماعة إلى أن تغلب أحمد بن الحسن المارداني عليها فأظهر التشيع، وأكرم أهله و قربهم فتقرب إليه الناس بتصنيف الكتب في ذلك، فصنف له عبد الرحمن بن أبي حاتم كتابا في فضائل أهل البيت وغيره⁽²⁾ وكان ذلك في أيام المعتمد، وتغلَّبُ عليها في سنة 275 هـ)⁽³⁾.

الفرع الخامس : مدرسة الري و موقعها العلمي

احتلت الري موقعا جغرافيا مهما جعلها ملتقى الرحالة والمسافرين من الحجاج وغيرهم، كما كان لموقعها الإداري والعسكري دور مهم على مر العصور في منطقة المشرق حتى أضحت مركزا علميا هاما في القرن الثاني الهجري .

لقد كانت الري مدرسة العلم بالمعنى الدقيق للكلمة، وعرف عن أهلها أنهم لا يذمون إلا المبتدعة، ولا يكرهون إلا الوضاعين وأهل الإفتراء، ويشنعون على أهل الأهواء والزيغ والانحراف الذين حملوا العلم وتظاهروا الاشتغال به حتى أنهم كانوا يتخذون - في الغالب - رأيا واحدا تجاه من ظهرت منه زلة من الزلات، وكل من دخل إلى الري بنية الكذب والوضع و الانتحال أو الدعوة لمذهب من المذاهب المنحرفة إلا وافتضح، فهذا محمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن شاذان - أبو بكر الرازي - اختلق نسبا إلى

(1) دائرة المعارف الإسلامية 288/10-292، ومعجم البلدان 64/5-65. وقد وسعنا الكلام في هذا الموضوع في حديثنا عن الحالة الساسية العامة، فليراجع هناك.

(2) ولا يعني هذا أن عبد الرحمن بن أبي حاتم كان شيعيا، فالتصنيف في فضائل أهل البيت هو من سنة أهل السنة.

(3) معجم البلدان 121/3-122.

محمد بن أيوب، بن يحيى بن الضريس البجلي، فأملى على أهل الري: (محمد بن عبد الله بن محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس البجلي)، وصادف إملأؤه هذا دخول أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري الري، فأخبره عبد العزيز بن أبان بما فعل أبو بكر الرازي، فخلي به محمد بن عبد الله، وزجره فانزجر، وترك ذلك النسب، قال محمد بن عبد الله: (ولو سمع أهل الري بذلك لتولد منهم ما يكرهه، فإن محمد بن أيوب لم يعقب ولدا ذكرا قط)⁽¹⁾، وكذلك فعل أبو حاتم الرازي بالكثير من أمثال هؤلاء مما سنأتي عليه في موضعه إن شاء الله.

لم لا تكون بلدة الري مدرسةً للعلم، وفيها (إماما خراسان):⁽²⁾ أبو حاتم وأبو زرعة يغربلان الحديث، ويسيرانه حرفا حرفا، ويمتحان الأئمة بله الرواة، يسهران على أن تخرج السنة النبوية إلى الوجود مخرجا صحيحا كما أرادها الشرع الحنيف.

فهي إذاً مدرسة (التقميش)⁽³⁾ مع البحث والتفتيش كما عرفت بالتحميم والنقد واشتهرت بالغريلة والنخل والمتابعة على كل الوجوه، وتقدم حالة واحدة من الحالات الكثيرة التي تشهد لبعض ما ذكرنا، فقد جاء في مقدمة المعرفة أن عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني - وهو محدث كبير وحافظ مشهور يعرف برسته - قدم الري من أصبهان، فجلس إليه علماؤها وطلابها يروي لهم الأحاديث، وكان من بينهم أبو حاتم، وحدث أنه روى لهم حديثا عن ابن مهدي عن سفيان عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أبردوا بالظهر، فإن شدة الحر من فيح جهنم)⁽⁴⁾،

(1) انظر تاريخ بغداد 464/5-465 رقم 3006.

(2) من قول يونس بن عبد الأعلى في تاريخ بغداد 76/10.

(3) من ألفاظ أبي حاتم الرازي المشهورة (إذا كتبت فقمش).

(4) الحديث أخرجه ابن أبي حاتم في العلل، وصحح أبو حاتم بعض طرقه، انظر العلل 136/1-137 فقرة رقم

376 و378 وأخرجه ابن ماجة في السنن، رقم 679 و681 والإمام أحمد في المسند 377/2 وابن عدي في

الكامل في الضعفاء 1335/4.

فقال له أبوزرعة : هذا غلط، الناس يروون عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم، فوقع ذلك القول في نفسه، فلم يكن ينسأه حتى قدم أصبهان، ونظر في الأصل فإذا الأمر كما ذكر أبو زرعة الرازي، فكتب إليه يقول له : (فإن حَفَّ عليك فأعْلِمُ أبا حاتم عافاه الله، ومن سألك من أصحابنا، فإنك مأجور إن شاء الله، والعار خير من الناس)⁽¹⁾.

والري - علاوة على ما سبق - هي مدرسة المذكرات ومجالس الإملاءات والسماعات والعروض والمناظرات، لذلك عدّها ابن خلدّ الرامهرمزي من المراكز العلمية التي كان المحدثون يشدون إليها الرحال طلباً لتدوين الحديث عن علمائها، ولا شك في أن علم أبي حاتم قد انتشر خارج الري، ووصل إلى الأقاليم الإسلامية الأخرى إن بفعل الرحالة وإن بفعل أبي حاتم نفسه، وقد ذكر ابن خلدّ في حديثه عنها أبا حاتم وأبا زرعة ضمن الرحالين الذين جابوا الأقطار حتى حسدهم إمام أهل الظاهر، داود ابن خلف الأصبهاني فكتب كتاباً قصدهم فيه فذمهم و عابهم⁽²⁾.

والذي زاد من مكانة الري العلمية وجود بعض البيوت المشهورة بالعلم وهذه البيوت عريقة توارثت العلم أبا عن جد، وحافظت عليه، وراح الأبناء ينشرون العلم في الري بصفة خاصة، وفي سائر الأقطار بصفة عامة، وكان علمهم يؤتى إليه من المراكز العلمية المتحضرة، أخرج عبد الرحمن بن أبي حاتم قال : أخبرني صالح بن أحمد قال : قال أبي (يعني أحمد بن حنبل) : لو كان عندي خمسون درهما كنت خرجت إلى الري إلى جرير بن عبد الحميد، فخرج بعض أصحابنا، ولم يمكنني الخروج، لأنه لم يكن عندي شيء⁽³⁾.

ومن البيوت التي رفعت منار العلم بالري، وقصدها العلماء، من الأقطار النائية :

(1) النص في تقدمة المعرفة ص: 336.

(2) انظر الجرح والتعديل 410/3-411 رقم 1880.

(3) آداب الشافعي ومناقبه ص: 81، وأخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 233/2 رقم 1706.

1- بيت يحيى بن الضريس بن يسار البجلي، أبي زكريا الرازي⁽¹⁾، كان من قضاة الري، قال أبو حاتم: (كان عنده عن حماد بن سلمة عشرة آلاف، وعن الثوري عشرة آلاف أو نحوه)، قصده الكبار من أمثال يحيى بن معين وابن راهويه وعثمان بن أبي شيبة ومقاتل بن محمد ومحمد بن حميد، روى عنه، وأثنوا عليه، كان إبراهيم بن موسى يقول: (تعلمنا الحديث من يحيى بن الضريس الرازي) وفي رواية أخرى قال: (أختلف إلى يحيى بن الضريس سنتين - لا يفوتني - أضحى ولا أفطر، ومنه تعلمنا الحديث)⁽²⁾.

حازَ عِلْمَهُ ولُدَّهُ محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس الصدوق الثقة⁽³⁾، ويكفي هذا البيت شرفاً أن محمد بن عبد الله، أبا بكر الرازي اختلق نسبا إليه لحيازة السمعة بين أهل الري.

2- بيت أحمد بن يوسف الترمذي، من قضاة الري، روى عنه محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس و أبو حاتم⁽⁴⁾، وكان أبو حاتم يجتمع مع أهل الحديث في بيته، فيسمع منه ومن غيره، ولأبي حاتم في هذا البيت قصة مع أبي حفص عمر بن مدرك القاص⁽⁵⁾.

3 - بيت فرات بن خالد الضبي، أبي إسحق الرازي الحافظ روى عنه إبراهيم بن موسى ومحمد بن حميد، قال أبو حاتم: (صدوق ثقة)⁽⁶⁾، كان بيته مفتوحا للعلم⁽⁷⁾، وفي هذا البيت تربي المحدث الكبير أحمد بن الفرات بن خالد الحافظ، الذي تحول من الري إلى أصبهان لنشر العلم وتأديته⁽⁸⁾.

(1) توفي سنة 203 هـ بالري.

(2) انظر هذه المعطيات في الجرح والتعديل 158/9-159 رقم 659.

(3) الجرح والتعديل 198/7 رقم 1114.

(4) المصدر السابق 81/2 رقم 185.

(5) المصدر السابق 136/6 رقم 747.

(6) المصدر السابق 80/7 رقم 456.

(7) المصدر السابق.

(8) المصدر السابق 67/2 رقم 122.

4 - بيت عيسى بن عبد الله بن ماهان التميمي، أبو جعفر الرازي، يقال :

أصله مروزي، ولد بالبصرة، ثم وقع إلى الري، فسكنها فغلب عليه لقب (الرازي)، وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم : (ثقة صدوق، صالح الحديث)، وقد ركب أبو حاتم فيه ألفاظ العدالة ليجمعه فوق الثقة، كان يروي عن قتادة وعطاء والاعمش والربيع بن أنس ويونس بن عبيد روى عنه الكبار أمثال شعبة ويونس بن بكير وجريير بن عبد الحميد ويحيى بن الضريس⁽¹⁾.

وفي هذا البيت تربى عبد الله بن عيسى الرازي الذي حاز على علم والده، فضبطه ورواه، كان أبو زرعة وأبو حاتم يوثقانه، ويصفانه بالصدق⁽²⁾.

ورث علم هذا الأخير ولده محمد بن عبد الله بن عيسى الرازي، حفيد عيسى ابن عبد الله بن ماهان، وهذا الأخير أدركه أبو حاتم فسمع منه وروى عنه، وسئل عن حاله فقال : (صدق)⁽³⁾.

5- بيت جريير بن عبد الحميد بن جريير بن قرط بن هلال الضبي، وفد من الكوفة إلى الري، فاستوطنها، فشاع علمه بها، وذكر يحيى بن معين أنه ولد بالري، ثم خرج إلى الكوفة إلى الري، وكانت أمه رازية، وكان جريير يصرح بمكان مولده وهو الري، فكان يذكر ذلك كالمتباهي به، قدّمه أبو حاتم على سائر أصحابه فقال : (جريير ثقة)، وروى أن أبا الوليد⁽⁴⁾ الطيالسي كان يوفد الناس عليه، وكان رُحلة، يقصده الناس من خارج الري⁽⁵⁾.

(1) المصدر السابق 280/6-281 رقم 1556.

(2) المصدر السابق 127/5 رقم 586.

(3) المصدر السابق 302/7 رقم 1642.

(4) راجع هذه المعطيات في المصدر السابق 505/2-506 رقم 2080.

(5) المصدر السابق 395/3 رقم 1818.

وفي البيت نشأ ابنه عون بن جرير الذي جمع علم والده ورواه، وكان أبو حاتم يقصده للسمع منه والرواية عنه لما عرف عنه من الصدق⁽¹⁾، ومن ضبطه لعلم والده، قال أبو حاتم : (حضرت محمد بن حميد، وحضره عون بن جرير، فجعل ابن حميد يحدث بحديث عن جرير فيه شعر فقال عون : ليس هذا الشعر في الحديث، إنما هو من كلام أبي، فتغافل ابن حميد ومرفيه)⁽²⁾.

6- بيت يحيى بن مغيرة السعدي الرازي، كان يسكن في قرية من قرى الري تدعى وهبن، والنسبة إليها وهبني، قصده أبو حاتم وأبو زرعة وابن وارة إلى قريته فسمعوا منه، سمعه أبو حاتم يقول : (رأيت الحجاج وعبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز وسعيد بن عبد الرحمن الزبيدي وشعيب بن خالد ومحمد بن إسحق وأبا معشر السندي وأبا سنان الشيباني وصليت خلف طلحة السمان)⁽³⁾.

وقال أبو حاتم " : (سألني يحيى بن معين عن يحيى بن مغيرة فقلت : كتبنا عنه، فقال : فلم أر أحداً أثّر عند جرير منه، يقربه ويديه)⁽⁴⁾.

وفي هذا البيت عاش ولده مغيرة، الذي نشأ على تعلم العلم وجمعه وتحصيله، وأول علم حصله وجمعه علم والده، سمع منه أبو حاتم، وقصده عبد الرحمن إلى قريته فسمع منه⁽⁵⁾.

7- بيت أبي حاتم الرازي، وهو البيت الذي كان يقصده العلماء والحفاظ الكبار من أمثال أبي زرعة وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش، وغيرهم من علماء الري ومن

(1) المصدر السابق 388/6 رقم 2163.

(2) المصدر السابق 232/7 رقم 1275.

(3) المصدر السابق 191/9 رقم 798.

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق 232/8 رقم 1045 ومعجم البلدان 385/5.

الغرباء عنها، وكان يتم الإجماع في هذا البيت بشأن قبول علم الراوي أو طرحه، قال أبو نعيم بن عدي، (وسمعت أبا حاتم محمد بن إدريس الرازي في منزله وعنده عبد الرحمن بن يوسف بن خراش وجماعة من مشايخ أهل الري وحفاظهم للحديث فذكروا ابن حميد، وأجمعوا على أنه ضعيف في الحديث جدا، وأنه يحدث بما لم يسمعه، وأنه يأخذ أحاديث لأهل البصرة والكوفة فيحدث بها عن الرازيين)⁽¹⁾.

وكان أبو حاتم يستقدم الشيوخ إلى بيته فيسمع منهم ويسمع غيره معه عنهم، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو يتحدث عن محمد بن هارون الفلاس : (سمعت منه مع أبي في منزلنا وهو من الحفاظ الثقات)⁽²⁾.

ومجيء الناقد الكبير إلى بيت الحافظ طالبا للعلم وتحديثه إياه فيه هو من تعظيم الناقد للطالب، ومن علو قدره في نفسه، وكذلك كانوا يفعلون، قال أبو حاتم قال يحيى بن معين قال يحيى بن سعيد القطان : (لو أتيت مسددا في بيته فحدثته لكان يستأهل)⁽³⁾.

وكان أبو زرعة الرازي يعقد في هذا البيت المجالس، فيحدث ويذاكر، أخرج الخطيب البغدادي قال : أرنا⁽⁴⁾ محمد بن عيسى الهمداني نا صالح بن أحمد الحافظ سمعت عبد الله بن إسحق بن سيامر يقول : سمعت أبا زرعة في منزل أبي حاتم يقول : (حرج على كتب علي المذاكرة شيئا)⁽⁵⁾.

(1) انظر تاريخ بغداد 261/2 رقم 733، ترجمة محمد بن حميد الرازي.

(2) الجرح والتعديل 118/8 رقم 526.

(3) الجرح والتعديل 438/8 رقم 1998 ترجمة مسدد بن مسرهد بن مسرهد بن مغربل.

(4) (أرنا) اختصار لكلمة أخبرنا عند الخطيب البغدادي.

(5) عبارة هذا الأثر غير مستقيمة، وأصل الكلام كان ينبغي أن يكون هكذا : (أخرج علي من كتب علي في المذاكرة شيئا) فسقطت الألف من الكلمة الأولى، مع (من) و(في) وهو يتضمن النهي، نهي أبي زرعة السامع أن يكتب عنه في المذاكرة، وظهر هذا المعنى في رواية أخرى أخرجه الخطيب بسنده إلى أحمد بن محمد بن سليمان التستري قال: قال لي أبو زرعة : (لا تحملوا عني في المذاكرة شيئا) انظر النصين في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 37/2 فقرة رقم 1113 و1112.

وفي هذا البيت نشأ عبد الرحمن، وتربى تربية الأدب والعلم حتى غدا إماما من أئمة المسلمين⁽¹⁾، لكن الأبدال لا عقب لهم، فمثلما أن محمدا بن أيوب بن يحيى الضريس لم يعقب فكذلك عبد الرحمن بن أبي حاتم لم يعقب !.

المبحث الثاني : (الشيوخ الذين تحمل عنهم في الري) ، ومنزلتهم عنده

تمهيد :

أبو حاتم الرازي من طلاب العلم الشريف، وطالب العلم لا يحق له أن يبدأ بالرحلة إلى البلدان النائية حتى يحصل أحاديث علماء مصره، ويجلس إلى علماء قطره، فيدون أحاديثهم وأسماءهم، ثم يبدأ بعد ذلك بالقرى المجاورة، والجهات المحاذية لقطره، ثم يستفيد من علم الرحالة القادمين إلى بلده، لأن علم هؤلاء هو خير ساقه الله إليه، كفاه الله مؤونة السفر إليهم، و أتعاب شد الرحال لهم، و بعد استنفاد ذلك يرحل بعد ذلك لتحصيل ما تبقى.

وجولات أبي حاتم في بلدة الري، وخروجه إلى قراها وجهاتها القريبة والبعيدة أكسبته تجربة علمية رائدة، أدخلته في طور جديد من أطوار حياته العلمية، إذ بسببها احتك بكبار العلماء ذوي الحفظ وغزارة العلم، وهذا الذي فعله جاء متطابقا مع ما طلبه العلماء من الرحلة، فإنها لا تجوز إلا لمن كتب أولا حديث بلده (وتفهمه، وضبطه، حتى يعلم صحيحها و سقيمها، ويعرف أهل التحديث بها وأحوالهم معرفة تامة إذا كان في بلده علم وعلماء قديما وحديثا ثم يشتغل بَعْدُ بِحَدِيثِ الْبُلْدَانِ وَالرَّحْلَةَ فِيهِ)⁽²⁾، قال الخطيب البغدادي: (وإذا عزم الطالبُ على الرحلة فينبغي له أن لا يترك في بلده من

(1) سألنا الكلام عنه في حديثي عن الوسط العلمي لعائلة أبيه.

(2) هذا الكلام هو لأبي الفضل صالح بن أحمد بن محمد التميمي الحافظ، وقد أخرج كلامه هذا الحافظ البغدادي عن محمد بن عيسى الهمداني عنه في الجامع 224/2 فقرة 1680.

الرواة أحداً إلا ويكتب عنه ما تيسر من الأحاديث وإن قلَّتْ، فإني سمعتُ بعض أصحابنا يقول : (ضيع ورقة ولا تُضَيِّعَنَّ شيخاً).⁽¹⁾

وقال الحافظ السيوطي في تعليقه على التقريب : (و يبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسناداً وعلماً، وشهرة ودينا وغيره إلى أن يفرغ منهم ويبدأ بأفرادهم، فمن تفرد بشيء أخذته عنه أولاً، فإذا فرغ من مهماتهم وسماع عواليهم فليرحل إلى سائر البلدان على عادة الحفاظ المبرزين، ولا يرحل قبل ذلك).⁽²⁾

وكان لا يعود من غيبته خارج الري - التي تدوم الأعوام و الشهور - إلا بحمولة علمية هائلة تصل إلى مئات الألوف من الآثار في كافة علوم السنة لا يعود إلا ليزداد علماً مما استجدَّ من علم في غيابه، فأبواب الري مفتوحة، والعلماء شادين الرحال إليها في كل وقت، فكان يفوته في غيابه علم كثير، لكن مستودع العلم القرايطيس، فإن الري لم تكن لتخلو من طلبه العلم من أمثال أبي زرعة و ابن وارة و غيرهم الذين يدونون ما فاتته، حتى إذا عاد جلس إليهم، وتذاكر معهم، فأعطوه وأعطاهم، وهؤلاء هم الذين كان ينعتهم بـ (أصحابنا)، قال في ترجمة جراح بن مخلد البصري : (كتب عنه أصحابنا)⁽³⁾، وقال في ترجمة حميد بن مسعدة السامي : (كتب عنه أبو زرعة وأصحابنا)⁽⁴⁾، وقال في ترجمة الحارث بن أبي الزبير المدني : (هو شيخ، بقي حتى أدركه أبو زرعة وأصحابنا، وكتبوا عنه).⁽⁵⁾

و(الأصحاب) الذين قصدهم أبو حاتم هنا هم الحفاظ من طلبه العلم من الرازيين الذين تراقفوا في الطلب، واشتركوا في الأخذ عن الشيوخ، فتذاكروا وتناظروا وأنشأوا

(1) المصدر السابق 224/2.

(2) تدريب الراوي 142/2.

(3) الجرح والتعديل 524/2 رقم 2180.

(4) المصدر السابق 229/3 رقم 1007.

(5) المصدر السابق 75/3 رقم 346.

المجالس وعقدوا الحلقات، و إنما عين أبا زرعة من بينهم لشهرته، وإمامته، وكثرة ملازمته له.

كان أبو حاتم عالماً بأحوال الري : بأزقتها وسككها ومواضعها وقراها ومراكزها العلمية من الدور والدكاكين والمساجد، وجميع الأمكنة و الجهات التي ينسب إليها العلماء، ويستوطنها الرحالة من أهل العلم، كما كان عالماً بأحوالها السياسة : من تولى عليها من الولاة، ومن مارس فيها القضاء هذا فضلاً عن معرفته بشيوخها وطلبة العلم فيها، وكان عارفاً بمن نزلها وسكنها من أهل العلم، أو حدث بها مدة ثم رحل عنها إلى غيرها مع تحديده للمكان الذي قصده منها، أو مر بها حاجاً أو زائراً لأحد علمائها، لأن الري بلده، وشيوخ بلده يعرفهم واحداً واحداً، ويعرف مقدار ما تحملوه من العلم، ويعرف أحوالهم من جهة الضبط وعدمه، أو العدالة وعدمها، وجملة هؤلاء الشيوخ يعرف أسماءهم وأنسابهم وألقابهم وكناهم والبلدان التي قدموا منها، وهذه بعض النماذج تشهد لذلك :

النموذج الأول : قوله في ترجمة جعدة بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي : (وكان قدم الري، وكان له بها دار، يقال لها دار جعدة بن هبيرة بالأزدان)⁽¹⁾.

النموذج الثاني: قوله في ترجمة الزبير بن عدي، أبي عدي الأيامي : (قاضي الري (...)) كان ينزل بالري المدينة، حيث مسجد ابن أبرك الصيرفي الذي على الطريق)⁽²⁾.

النموذج الثالث : قوله في ترجمة سعد بن عمرو : (من آل أبي أيوب الرازي (...)) روى عنه ابن المبارك، و كان ابن المبارك ينزل عليه إذا قدم الري)⁽³⁾.

(1) الجرح والتعديل 526/2 رقم 2187 رقم 2187 والأزدان سبق ضبطها.

(2) المصدر السابق 580-579/3 رقم 2632.

(3) المصدر السابق 90/4-91 رقم 395.

النموذج الرابع : قوله في ترجمة صباح بن محارب التيمي : (كوفي سكن في بعض قرى الري).⁽¹⁾

النموذج الخامس: قوله في ترجمة علي بن عبد الله بن راشد العامري البصري: (نزىل الري، أصله من مرو، وهو بصري، يقال له علي مولى قراد، كان سكن دار أبي الأقوال⁽²⁾)، وروى عن عبد الكريم، أبي أمية كتابا...⁽³⁾.

لقد أكب أبو حاتم يكتب عن هؤلاء الشيوخ، لا يدع منهم أحدا إلا و جلس إليه، فمن كتب عنه وروى له فذاك جاز القنطرة، ومن لم يكتب عنه أو كتب عنه و لم يرو عنه أو عاد فضرب على حديثه فذاك عرف حاله بالضعف، وبذلك عدَّ أبو حاتم أوفر شيوخا من أبي زرعة الرازي، لأن أبا زرعة كان ينتخب عن الشيوخ، و ينتقي عنهم، قال أبو حاتم وهو يتحدث عن إسحق بن بشر البزار: (و كتب عنه أبو زرعة شوي⁽⁴⁾ فذاكرته ببعض ما كتبه عنه فرأيته يتلهف عنه).⁽⁵⁾

ومما زاد أبا حاتم موسوعية في تحصيل علم بلده حيازته علم مشايخ الري المتقدمين، وهذا أهله أن يوازن بينهم من جهة العدالة وسعة العلم والضبط، ومن ذلك قوله: (يحيى بن أبي الخصيب كان ثقة، وكان من أوعية العلم، ما أعلم كان في زمانه أكثر حديثا منه) فليل له : (ولا إبراهيم بن موسى؟) قال: ولا إبراهيم بن موسى، ولا أبو جعفر الجمال⁽⁶⁾)، وقال قد سئل عن الأخيرين : (كان أبو جعفر أوسع حديثا، وإبراهيم أتقن).⁽⁷⁾

(1) المصدر السابق 442/4-443 رقم 1943.

(2) دار أبي الأقوال سبق ضبطها.

(3) الجرح والتعديل 193/6 رقم 1062.

(4) من اللهجة العامية وتعني (قليلا).

(5) المصدر السابق 214/2 رقم 735.

(6) المصدر السابق 147/9 رقم 619.

(7) المصدر السابق 93/8 رقم 402 ، وأبو جعفر الجمال هو محمد بن مهران الرازي الحافظ.

وشيوخ أبي حاتم الذين تحمل عنهم بالري هم مشيخته الأولى التي تلقى عنها، وتدريب على يديها، وهذه المشيخة هي التي كان لها أثر كبير في نبوغه وتوجيهه، وهي على طائفتين : طائفة من شيوخه الرازيين وطائفة من شيوخه الوافدين إليها .

الفرع الأول : الطائفة الأولى

بالنظر إليها من موقع جرحه وتعديله تنقسم إلى أقسام ثلاثة :

القسم الأول : شيوخه الرازيين الذين وثقهم، وهم :

1- إبراهيم بن نصر بن منصور، أبو إسحق السوريني، ويقال السوراني ويقال السرياني، نسبة إلى سورين، وهو نهر بالري، روى عنه أبو حاتم، وقال عبد الرحمن : (سمعت أبي وأبا زرعة يقدمان إبراهيم بن نصر السوريني المطوعي النيسابوري في حفظ المسند)، قيل هو أول من أظهر علم الحديث بنيسابور، قتل في إحدى المعارك سنة عشر ومائتين⁽¹⁾، وهو من مشيخة الري الذين تحمل عنهم قديما .

2- أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعيد بن عثمان الدشتكي، المعروف بحمدون، رازي كتب عنه أبو حاتم، وقال : (كان صدوقا)، مات بعد المائتين⁽²⁾ .

3- إسحق بن خالد الأعسم الرازي البزار، روى عنه أبو حاتم وقال : (هو ثقة، مأمون)⁽³⁾ .

4- إسماعيل بن الفضل العبدي الرازي خال ولد أبي يوسف القاضي، سمع منه أبو حاتم، وسئل عنه فقال : (صدوق ثبت)⁽⁴⁾ .

(1) الجرح والتعديل 141/2-142 رقم 463 ومعجم البلدان 279/3-280.

(2) الجرح والتعديل 59/2 رقم 90 والتقريب 19/1 رقم 77.

(3) المصدر السابق 218/2 رقم 750.

(4) المصدر السابق 193/2 رقم 652.

5- إسماعيل بن علي بن حمزة الضبي، أبو محمد الرازي كاتب القاضي، سمع منه أبو حاتم وقال : (صدوق)⁽¹⁾.

6- إسماعيل بن يزيد، خال أبي حاتم و عم أبي زرعة، روى عنه.

7- حجاج بن حمزة بن سويد العجلي الخشابي الرازي، سمع منه أبو حاتم وابنه، روى عنه أبو حاتم، ونقل فيه عبد الرحمن ما يفيد توثيقه⁽²⁾.

8- الحسين بن داود الصيدناني، أبو العلاء الرازي، سمع منه أبو حاتم وقال: (كان يكون في سكة الباغ حين تخرج إلى الزيتين في مسجد عبد الرحمن بن سنان، وكان صدوقاً)⁽³⁾.

9- الحسين بن علي الديناري، أبو عبد الله الرازي، من سكة دينار، كتب أبو حاتم، وروى عنه، سئل عنه فقال : (صدوق)⁽⁴⁾.

10- الحسين بن عيسى بن ميسرة الحارثي الرازي، روى عنه أبو حاتم وسئل عنه فقال (صدوق)⁽⁵⁾.

11- حفص بن عمر المهرقاني الرازي، كنيته أبو عمر، سمع منه أبو حاتم وقال: (صدوق)⁽⁶⁾.

12- حماد بن زاذان، أبو زياد القطان الرازي، روى عنه أبو حاتم، وقال : (كنا إذا أتينا أحمد بن حنبل سألنا عن أبي زياد حماد بن زاذان ما حاله، وقال : كان

(1) المصدر السابق 189/2 رقم 640.

(2) المصدر السابق 159/3 رقم 679.

(3) المصدر السابق 51/3 رقم 232 وأخرج له ترجمة أخرى باسم "الحسن بن داود الصيدناني" في الجرح والتعديل 13/3 رقم 42.

(4) المصدر السابق 57-56/3 رقم 257.

(5) المصدر السابق 60/3 رقم 272.

(6) المصدر السابق 184/3 رقم 793 ومعجم البلدان 233/5.

رفيقي بالبصرة عند معتمر بن سليمان، فقلنا : هو في عافية)، وسئل عنه أبو حاتم فقال :
(ثقة، صدوق)⁽¹⁾.

13- سعيد بن عبد الحميد بن قيس المقرئ الدارمي الرازي، يعرف بسعدويه
الأزداني، كان جده قيس مع علي بن أبي طالب، روى عنه أبو حاتم وسئل عنه فقال :
(رازي صدوق)⁽²⁾.

14- سلمة بن محمد بن أحمد بن مجاشع، أبو أحمد الذهلي، قال عبد
الرحمن : (سمعت منه بالري مع أبي، وهو صدوق)⁽³⁾.

15- سليمان بن أبي داود بن صالح بن حسان الثقفي، أبو أحمد القزاز الرازي،
كتب عنه عبد الرحمن، وروى عنه أبو حاتم قال : (صدوق)⁽⁴⁾.

16- سهل بن زنجلة الأشتر الرازي، روى عنه أبو حاتم وقال : (رازي
صدوق)⁽⁵⁾، مات في حدود الأربعين بعد المائة الثانية من الهجرة⁽⁶⁾.

17- سهل بن زياد القطان الباهلي الرازي، روى عنه أبو حاتم، وسئل عنه
فقال : (تكلموا فيه، وما رأيت إلا خيرا)⁽⁷⁾.

18- عاصم بن إبراهيم الرازي، من رستاق الري، كتب عنه أبو حاتم وقال :
(كان صدوقا)⁽⁸⁾.

(1) الجرح والتعديل 139/3 رقم 619.

(2) المصدر السابق 45-46 رقم 192.

(3) المصدر السابق 172/4 رقم 747.

(4) المصدر السابق 115/4 رقم 499.

(5) المصدر السابق 198/4 رقم 852.

(6) التقريب 336/1 رقم 454.

(7) الجرح والتعديل 197-198 رقم 851.

(8) المصدر السابق 340/6 رقم 1886.

19- عبد الله بن الحسين الهسنجاني، أبو محمد الرازي، روى عنه أبو حاتم وقال : (رازي صدوق)⁽¹⁾.

20- عبد الله بن الحسن بن المختار أبو القاسم، كتب عنه أبو حاتم وسئل عنه فقال: (رازي صدوق)⁽²⁾.

21- عبد الله بن يحيى بن سليمان الرازي، أبو الحصين، مشهور بكنيته، روى عنه أبو حاتم، قال عبد الرحمن: (هو ثقة صدوق)، وسأله أبو حاتم عن اسمه فقال : اسمي وكنيتي واحد فسماه أبو حاتم : (عبدالله)⁽³⁾.

22- عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الدشتكي، أبو محمد الرازي، رآه أبو حاتم وسمع كلامه، وقال : (لابأس به)⁽⁴⁾، مات سنة بضع ومائتين⁽⁵⁾.

23- عبد العزيز بن العلاء، يُعرف بعبدك بن العلاء الحنفي الرازي، سمع منه أبو حاتم وروى عنه وقال : (صدوق)⁽⁶⁾.

24- عثمان بن مطيع الرازي ابن أخت عبد العزيز بن أبي عثمان، ختن عثمان بن أبي زائدة، روى عنه أبو حاتم وقال : (صدوق)⁽⁷⁾.

25- علي بن زنجة الرازي، كان رفيق أبي حاتم بالبصرة، كتب عنه قال عبد الرحمن (و كان صدوقا ثقة)⁽⁸⁾.

(1) المصدر السابق 34/5 رقم 152.

(2) المصدر السابق 162/5 رقم 746.

(3) المصدر السابق 364/9 رقم 1663، والتقريب 412/2 رقم 52.

(4) الجرح والتعديل 254/5-255 رقم 1206.

(5) التقريب 486/1 رقم 1002.

(6) الجرح والتعديل 391/5 رقم 1819.

(7) المصدر السابق 170/6 رقم 929.

(8) المصدر السابق 187/6 رقم 1023.

- 26- علي بن زياد العطار الرازي، روى عنه أبو حاتم، وسئل عنه فقال: (صدوق)⁽¹⁾
- 27- علي بن صالح بن وسيم الجوزقي الرازي، روى عنه أبو حاتم وقال: (صدوق)⁽²⁾.
- 28- علي بن هاشم بن مرزوق، أبو الحسن الرازي، روى عنه أبو حاتم وسئل عنه فقال: (صدوق)⁽³⁾.
- 29- عمر بن علي بن أبي بكر الكندي الإسفندي الرازي، روى عنه أبو حاتم وسئل عنه فقال: (رازي صدوق)⁽⁴⁾.
- 30- عمرو بن سهل بن صرخاب، أبو علي الرازي، روى عنه أبو حاتم، وسئل عنه فقال: (رازي ثقة صدوق)⁽⁵⁾.
- 31- عيسى بن زياد بن إبراهيم الرازي، سمع منه أبو حاتم وقال: (صدوق)⁽⁶⁾.
- 32- عيسى بن صبيح، وهو عيسى بن أبي فاطمة، أبو الحسن، روى عنه أبو حاتم وكان ينسبه بالكنية، سئل عنه فقال: (كان من أجلة أهل الري، يسأل عن العدالة)، وقال مرة: (صدوق)⁽⁷⁾.
- 33- محمد بن خالد، أبو هارون الخراز الرازي، قال عبد الرحمن: (كتبت عنه مع أبي وأبي زرعة، وهو صدوق كان يختم القرآن في يوم وليلة)⁽⁸⁾.

(1) المصدر السابق 187/6 رقم 1024.

(2) المصدر السابق 191/6 رقم 1050.

(3) المصدر السابق 208/6 رقم 1138 والتقريب 45/2 رقم 424.

(4) الجرح والتعديل 125/6 رقم 679.

(5) المصدر السابق 237/6 رقم 1317.

(6) المصدر السابق 279/6 رقم 1548.

(7) المصدر السابق 279/6 رقم 1548.

(8) المصدر السابق 245/7 رقم 1345.

34- محمد بن عامر القزاز، أبو عبد الله، قال عبد الرحمن : (لم يتفق لي السماع منه، وكان صدوقاً، وسمع منه أبي)⁽¹⁾.

35- محمد بن عمرو بن بكر بن الحبحاب التميمي، أبو غسان زنيج الرازي، قال أبو حاتم : (نا زنيج و كان ثقة)⁽²⁾، مات في آخر سنة أربعين أو أول التي بعدها بعد المائتين⁽³⁾.

36- محمد بن مرداس القطان الرازي سمع منه أبو حاتم وروى عنه وقال : (صدوق)⁽⁴⁾.

37- محمد بن منصور القهستاني أبو عبد الله ويعرف بأبي طالوت الرازي، سمع منه أبو حاتم، وسئل عنه فقال : (ثقة)⁽⁵⁾.

38- محمد بن موسى بن واضح الرازي سمع منه أبو حاتم وسئل عنه فقال : (صدوق)⁽⁶⁾.

39- محمد بن مهران أبو جعفر الجمال الرازي روى عنه أبو حاتم وسئل عنه فقال : (صدوق)⁽⁷⁾. مات سنة سبع وثلاثين ومائتين⁽⁸⁾.

40- محمد بن نوح القومسي، سعدي رازي الأصل، سكن قومس، سمع منه أبو حاتم بالري، وسئل عنه فقال : (صدوق)⁽⁹⁾.

(1) المصدر السابق 44/8 رقم 201.

(2) المصدر السابق 34/8 رقم 154.

(3) التقريب 195/2 رقم 573.

(4) الجرح والتعديل 97/8 رقم 418.

(5) المصدر السابق 94/8 رقم 404.

(6) المصدر السابق 84/8 رقم 355.

(7) المصدر السابق 93/8 رقم 402.

(8) المغني ص: 230.

(9) الجرح والتعديل 109/8 رقم 479.

41- معاذ بن حسان السعدي، رازي الأصل، قدم أرمينية، سكن بردعة، كتب عنه أبو حاتم بالري، وسئل عنه فقال : (ثقة)⁽¹⁾.

42- مقاتل بن محمد النصر آباذي الرازي، روى عنه أبو حاتم وكان يقول : (ثنا مقاتل بن محمد و كان ثقة)⁽²⁾.

43- الهيثم بن اليمام الرازي، أبو بشر، روى عنه أبو حاتم وكان يقدمه على عبد المومن بن علي ويقول : (صالح صدوق)⁽³⁾.

44- وهب بن إبراهيم الفامي، أبو علي الرازي - جليس أبي زرعة - قال عبد الرحمن : (سمعت منه مع أبي وهو صدوق)⁽⁴⁾.

45- يحيى بن أبي الخصيب، ينسب بالكنية، ويحيى بن زياد الرازي، قاضي عكبرا، روى عنه أبو حاتم وقال : (و كان ثقة من أوعية العلم)⁽⁵⁾.

46- يعقوب بن إسحق أبو يوسف الدشتكي الرازي، سمع منه أبو حاتم وروى عنه، وسئل عنه فقال : (صدوق)⁽⁶⁾.

القسم الثاني : شيوخه الرازيين الذين سكت عن حالهم، وهم :

1- أحمد بن داود، أبو الحسين الصيدناني الرازي جار عبد الرحمن بن سنان، كتب عنه أبو حاتم وسكت عن حاله⁽⁷⁾.

(1) المصدر السابق 251/8 رقم 1138.

(2) المصدر السابق 356-355/8 رقم 1633.

(3) المصدر السابق 87-86/9 رقم 355.

(4) المصدر السابق 29/9 رقم 130.

(5) المصدر السابق 17/9 رقم 619.

(6) المصدر السابق 204/9 رقم 851 وقارن هذه الترجمة بترجمة رقم 906 في المصدر نفسه.

(7) المصدر السابق 51-50/2 رقم 51.

- 2- إسحق بن عبد الله، أبو يعقوب ويعرف بإسحق بن أبي حمزة الرازي، قال عبد الرحمن : (سمعت منه مع أبي)⁽¹⁾ وسكت عن حاله .
- 3- الحسين بن خزيمة بن مجيب البجلي الرازي الأرنبوي، قال عبد الرحمن : (كتب عنه أبي ورأيتَه ، ولم أسمع منه)⁽²⁾ .
- 4- الحسين بن عيسى الخلال الرازي، أبو علي المقرئ، روى عنه أبو حاتم⁽³⁾ .
- 5- زكريا بن يحيى بن عبيد الله السمان المعروف جده بسنبك السمان الرازي، سمع منه أبو حاتم بالري⁽⁴⁾ .
- 6- سعيد بن عبد الله الطلاس الأزداني - موضع بالري - المعروف بسعدويه الرازي، روى عنه أبو حاتم⁽⁵⁾ .
- 7- عبد الله بن الوليد بن مهران المدائني الرازي، روى عنه أبو حاتم⁽⁶⁾ .
- 8- عمر بن هشام النسوي، أبو حفص، صاحب مظالم الري، سمع منه أبو حاتم⁽⁷⁾ .
- 9- فرج بن زياد الرازي، سمع منه أبو حاتم وروى عنه⁽⁸⁾ .
- 10- القاسم بن عتاب بن أعين، كان والده كوفيا : صاحب سفيان الثوري نزل الري ومات بها وولد القاسم بن عتاب بالري، قال عبد الرحمن : (كتب عنه أبي ومحمد

(1) المصدر السابق 228/2 رقم 793.

(2) المصدر السابق 51/3 رقم 231.

(3) المصدر السابق 60/3 رقم 270، وتكررت ترجمته تحت اسم: (الحسن) في المصدر نفسه رقم 121.

(4) المصدر السابق 602/3 رقم 2719.

(5) المصدر السابق 38/4 رقم 164.

(6) المصدر السابق 188/5 رقم 876.

(7) المصدر السابق 142/6 رقم 768.

(8) المصدر السابق 86/7-87 رقم 488.

بن مسلم، وكان محمد بن مسلم أكثر كتابة عنه من أبي، نظر في حديثه، وإنما كتب عنه أبي حين جاء فذاكره بشيء فاستحسنه فكتب عنه (1).

11- مجيب بن غياث الرازي، روى عنه أبو حاتم (2).

12- محمد بن بشر، أبو عبد الله الرازي الأرنبوي، روى عنه أبو حاتم (3).

13- محمد بن الحسن الفراء الرازي، سمع منه أبو حاتم (4).

14- محمد بن عبد الله بن يزيد البجلي، أبو يزيد الرازي، سمع منه أبو حاتم (5).

15- معلى بن عيسى الوزان الرازي، سمع منه أبو حاتم قديما في صباه (6).

16- موسى بن المبارك الرازي، روى عنه أبو حاتم (7).

17- هارون بن الفضل، أبو يعلى الحنط الرازي، روى عنه أبو حاتم (8).

القسم الثالث : شيوخه الرازيين الذين جعلهم في مرتبة وسطى بين الجرح

والتعديل، وهم :

1- إبراهيم بن محمد النصر آباذي الرازي، العابد، جار سهل بن زنجلة،

سمع منه أبو حاتم وقال : (شيخ) (9).

2- الحسن بن عاصم المقرئ الرازي، روى عنه أبو حاتم، وسئل عنه فقال :

(شيخ) (10).

(1) المصدر السابق 115/7-116 رقم 665.

(2) المصدر السابق 425/8 رقم 1933.

(3) المصدر السابق 211/7 رقم 1169.

(4) المصدر السابق 229/7 رقم 126.

(5) المصدر السابق 307/7 رقم 1667.

(6) المصدر السابق 335/8 رقم 1545.

(7) المصدر السابق 164/8 رقم 726.

(8) المصدر السابق 93/9 رقم 389.

(9) المصدر السابق 131/2 رقم 414.

(10) المصدر السابق 32/3 رقم 131.

3- عبد السالم بن تمام الهسنجاني الرازي، روى عنه أبو حاتم، وسئل عنه فقال : (شيخ) ⁽¹⁾.

4- محمد بن زياد، أبو جعفر الرازي، يعرف بالأصبهاني القطان، كتب عنه أبو حاتم في سنة عشر ومائتين بالري، سئل عنه فقال : (شيخ) ⁽²⁾.

5- يحيى بن زكريا بن مهران القزاز، الرازي، جار إبراهيم بن موسى الرازي، روى عنه أبو حاتم وسئل عنه فقال: (أثنى عليه إبراهيم بن موسى خيرا)، وقال: (شيخ) ⁽³⁾.

الفرع الثاني : الطائفة الثانية

بالنظر إليها من موقع نقد أبي حاتم، وبيانه لأحوال الرجال تنقسم هي الأخرى إلى أقسام أربعة :

القسم الأول : شيوخه الذين قدموا إلى الري فوثقهم، هم :

1- إبراهيم بن الوليد بن سلمة الأزدي، قدم من بغداد، فسمع منه وروى عنه وتكلم عنه فقال : (إبراهيم بن الوليد صدوق، وكان قدم الري، وكان مؤدبا للمأمون) ⁽⁴⁾.

2- أحمد بن جميل المروزي، أبو يوسف، قدم الري من بغداد، فسمع منه وروى عنه، وقال : (صدوق) ⁽⁵⁾.

3- أحمد بن الحسين بن عباد، أبو العباس البزار، قدم الري من بغداد سنة سبع وخمسين ومائتين، سمع منه أبو حاتم وقال : (صدوق) ⁽⁶⁾.

(1) المصدر السابق 49/6 رقم 261.

(2) المصدر السابق 259/7 رقم 1416.

(3) المصدر السابق 145/9 رقم 611.

(4) المصدر السابق 142/2 رقم 466.

(5) المصدر السابق 44/2 رقم 23.

(6) المصدر السابق 48/2 رقم 36.

- 4- أحمد بن سهل، أبو حامد الإسفرائيني، قال عبد الرحمن : (سمعت منه بالري مع أبي، وهو صدوق)⁽¹⁾.
- 5- أحمد مصعب، أبو عبد الرحمن الهجيمي، جاء من مرو إلى محمد بن حميد بالري فكتب عنه أبو حاتم، وكان صدوقاً من أجله أهل مرو⁽²⁾.
- 6- اسحق بن إبراهيم بن محمد المروزي الطويل، قدم من مرو إلى الري مستوطناً، وخرج إلى بيت المقدس والشام في العبادة، فمات هناك، سمع منه أبو حاتم بالري وأجمل القول فيه⁽³⁾.
- 7- أيوب بن عروة القرظي، قدم من الكوفة فنزل في بعض قرى الري، كتب عنه أبو حاتم بها، وقال : (صدوق)⁽⁴⁾.
- 8- الحسن بن علي بن عمر العسقلاني، ختن رواد، قدم الري من عسقلان، روى عنه أبو حاتم وسئل عنه فقال : (صدوق)⁽⁵⁾.
- 9- الحسن بن عمر ابن شقيق الجرهمي، البصري، سكن الري، روى عنه أبو حاتم، وسئل عنه فقال : (صدوق)⁽⁶⁾.
- 10- الحسين بن تميم الاصبهاني، نزل الري فروى عنه أبو حاتم، وسئل عنه فقال : (صدوق)⁽⁷⁾.

(1) المصدر السابق 54/2 رقم 67.

(2) المصدر السابق 76/2-77 رقم 162.

(3) المصدر السابق 211/2 رقم 720.

(4) المصدر السابق 254/2 رقم 909.

(5) المصدر السابق 22/3 رقم 88.

(6) المصدر السابق 25/3 رقم 104 وتاريخ بغداد 355/7.

(7) الجرح والتعديل 48/3 رقم 213.

- 11- خالد بن أحمد، أبو الهيثم البخاري، كتب عنه أبو حاتم بالري، قال عبد الرحمن : (وهو صدوق ثقة)⁽¹⁾.
- 12- ربيع بن عبد الوهاب الطلاس، أبو محمد، سمع منه أبو حاتم بالري، وقال : (صدوق)⁽²⁾.
- 13- زكريا بن سهل بن بسام المروزي، سمع منه أبو حاتم بالري، وسئل عنه فقال : (صدوق)⁽³⁾.
- 14- سعيد بن صالح القزويني، قال أبو زرعة : (هو شيخ لنا رازي، سكن قزوين، وكان يتفقه، وكان صحيح الكتب صدوقا في الحديث، كتبت عنه في الري)⁽⁴⁾، وكذلك أبو حاتم سئل عنه فقال : (صدوق)⁽⁵⁾.
- 15- سليمان بن محمد المروزي، كتب عنه أبو حاتم بالري سئل عنه فقال : (صدوق)⁽⁶⁾.
- 16- سهل بن بحر العسكري السكري، قال عبد الرحمن : (كتبت عنه بالري مع أبي وكان صدوقا)⁽⁷⁾.
- 17- سهل بن خارجة بن الريان بن مصعب السرخسي ابن أخي خارجة، سمع منه أبو حاتم بالري وروى عنه، وسئل عنه فقال : (صدوق)⁽⁸⁾.

(1) المصدر السابق 3/322 رقم 1442.
(2) المصدر السابق 3/466-467 رقم 2089.
(3) المصدر السابق 3/602 رقم 2722.
(4) المصدر السابق 4/34-35 رقم 147.
(5) المصدر السابق 4/147 رقم 632.
(6) المصدر السابق 4/194 رقم 837.
(7) المصدر السابق 4/197 رقم 848.
(8) المصدر السابق 4/203 رقم 877 والتقريب 1/337 رقم 563.

18- سهل بن عثمان العسكري الكندي، أبو مسعود، نزيل الري، روى عنه أبو حاتم وسئل عنه فقال : (صدوق) ⁽¹⁾.

19- شعيب بن يوسف النسائي، أبو عمرو، قال أبو زرعة : (ثقة، قدم علينا وكتبنا عنه، وكان صاحب حديث) سئل عنه أبو حاتم فقال : (صدوق) ⁽²⁾.

20- عباد بن شاذان بن عثمان بن عباد بن القاسم، بصري الأصل، وفد إلى الري من مرو، كنيته أبو عمرو، قال عبد الرحمن : (كتب عنه أبي وأنا معه، محله الصدق).

21- عباس بن إسماعيل الطيالسي، يعرف بالرقمي، كان يكون بالري في الطيالسة، روى عنه أبو حاتم وسئل عنه فقال : (صدوق) ⁽³⁾.

22- عبد الله بن الجراح بن سعيد القهستاني، أبو محمد نزيل الري روى عنه أبو حاتم وسئل عنه فقال : (كان كثير الخطأ ومحله الصدق) ⁽⁴⁾.

23- عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي، أبو محمد، قال عبد الرحمن (روى عنه أبي و أبو زرعة، وكتبنا عنه بالري)، وسئل عنه أبو حاتم فقال : (ثقة، صدوق) ⁽⁵⁾. مات سنة خمس وخمسين ومائتين، وله أربع وسبعون سنة ⁽⁶⁾.

24- عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي المسندي البخاري، أبو جعفر، جمع المسند، كتب عنه أبو حاتم بالري سنة اثنتين وعشرين ومائتين، وروى عنه، سئل عنه فقال : (صدوق)، مات سنة تسع وعشرين ومائتين ⁽⁷⁾.

(1) الجرح والتعديل 353/4 رقم 1546 والتقريب 353/1 رقم 87.

(2) الجرح والتعديل 81/6 رقم 416.

(3) المصدر السابق 216/6 رقم 1185.

(4) المصدر السابق 27/5-28 رقم 122 واخبار قزوين 223/3.

(5) الجرح والتعديل 99/5 رقم 458.

(6) هو أبو محمد الدارمي صاحب المسند، انظر التقريب 429/1 رقم 432.

(7) الجرح والتعديل 162/5 رقم 745 والتقريب 447/1 رقم 600.

25- عبد الرحمن بن بكر الطبري الآملي، قدم الري من آمل، قال أبو حاتم :
(كتبت عنه بالري، ولا بأس به)⁽¹⁾.

26- عبد الرحمن بن الحجاج بن المنهال الأنماطي، أبو سعيد، قال عبد الرحمن:
(قدم الري، وسمع منه أبي وسألته عنه فقال : (صدوق)⁽²⁾).

27- عبد الرحمن بن عمر بن يزيد الأصبهاني، أبو الحسن المعروف برسته،
قدم من أصبهان إلى الري، فحضر أبو حاتم مجلسه، وكان عنده عن ابن مهدي ثلاثون
ألف حديث، روى عنه وسئل عنه فقال : (صدوق)⁽³⁾.

28- عبد العزيز بن المغيرة بن أم المنقري الصفار، أبو عبد الرحمن البصري، نزيل
الري، روى عنه أبو حاتم وقال : (لا بأس به، صدوق)، وَقَدَّمَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمٍ⁽⁴⁾.

29- عبد المومن بن علي الزعفراني الأسدي، قدم الري من الكوفة روى عنه
أبو حاتم، ونقل عبد الرحمن عن مسلم بن الحجاج النيسابوري ما يفيد توثيقه⁽⁵⁾.

30- علي بن إسحق بن إبراهيم بن مسلم بن الحنظلي، قدم الري من سمرقند،
قال عبد الرحمن : (كتب عنه أبي بالري في خروجه إلى الحج... سئل أبي عنه فقال :
(صدوق)، مات في سنة سبع وثلاثين ومائتين)⁽⁶⁾.

31- علي بن حبيب البلخي، قدم الري، فسمع منه أبو حاتم بها في سنة
إحدى عشرة ومائتين، وسئل عنه فقال : (صدوق)⁽⁷⁾.

(1) الجرح والتعديل 217/5 رقم 1025.

(2) المصدر السابق 228/5 رقم 1074

(3) المصدر السابق 263/5 رقم 1246 وتاريخ أصبهان 72/2 رقم 1124، والتقريب 492/1 رقم 1059 وانظر
تقدمة المعرفة ص: 336.

(4) الجرح والتعديل 397/5 رقم 1837 والتقريب 513/1 رقم 1255.

(5) الجرح والتعديل 66/6 رقم 348.

(6) المصدر السابق 66/6 رقم 956 والتقريب 32/2 رقم 293.

(7) الجرح والتعديل 183/6 رقم 1004.

32- علي بن الأزهر الأهوازي الرامهرمزي، كتب عنه أبو حاتم بالري وروى عنه، سئل عنه فقال (صدوق)⁽¹⁾.

33- عمار بن موسى، أبو عصمة المروزي، روى عنه أبو حاتم بالري وقال : (كتبت عنه، وكان شيخا صدوقا)⁽²⁾.

34- عمر بن سعيد السكري، أبو حفص المعروف بالسني، قدم الري من مرو، وسمع منه أبو حاتم، وسئل عنه فقال : (مروزي صدوق)⁽³⁾.

35- عيسى بن جعفر الرياحي، كوفي الأصل، قدم الري قاضي عليها، فسكنها وحدث بها، روى عنه أبو حاتم، وسئل عنه فقال : (ثقة صدوق)، وفي رواية أخرى : (صدوق)⁽⁴⁾.

36- القاسم بن محمد بن الحارث المروزي، قال عبد الرحمن : (كتبت عنه عند قدومه الري حاجا، سئل أبي عنه فقال : (صدوق)، سمع منه أبو حاتم وروى عنه)⁽⁵⁾.

37- محمد بن أبان بن وزير البلخي، أبو بكر بن إبراهيم المستملي، يلقب حمدويه، سمع منه أبو حاتم بالري عند خروجه إلى الحج، وسئل عنه فقال : (صدوق)، مات سنة أربع وأربعين ومائتين⁽⁶⁾.

38- محمد بن حاجب أبو عقيل المروزي الحنظلي، يلقب بشاه، كتب عنه أبو حاتم بالري، وروى عنه، سئل عنه فقال : (صدوق)⁽⁷⁾.

(1) المصدر السابق 175/6 رقم 959.

(2) المصدر السابق 394/6 رقم 2195.

(3) المصدر السابق 111/6 رقم 591.

(4) المصدر السابق 273/6 رقم 1514.

(5) المصدر السابق 120/7 رقم 683.

(6) المصدر السابق 200/7 رقم 1124 والتقريب 140/2 رقم 02.

(7) الجرح والتعديل 240/7 رقم 1319.

39- محمد بن الحسن بن المختار التميمي الكوفي، نزل الري، ابن عم عبد المومن بن علي الذي تقدم، وروى عنه أبو حاتم، سئل عنه فقال: (كان ثبتاً، حسن الحديث)، وكان أبو حاتم قد انتخب من كتابه عدداً من الأحاديث لما عاد من العراق⁽¹⁾.

40- محمد بن عباد بن زياد الخزاز المكي، أبو جعفر، نزل الري في دار أبي الأقوال، سمع منه حاتم بالري وروى عنه، سئل عنه فقال: (صدوق)⁽²⁾.

41- محمد بن معاذ بن عباد العنبري، وقد ينسب إلى جده، وهو ابن أخي معاذ بن معاذ العنبري، روى عنه أبو حاتم، وسئل عنه فقال: (صدوق، ليس به بأس)، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين⁽³⁾.

42- محمد بن هارون الفلاس المخرمي، قدم الري من بغداد، قال عبد الرحمن: (سمعت منه مع أبي في منزلنا، وهو من الحفاظ الثقات)⁽⁴⁾.

43- محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي، النيسابوري، أبو عبد الله، قدم الري من نيسابور فكتب عنه أبو حاتم، قال عبد الرحمن: (هو ثقة صدوق، إمام من أئمة المسلمين)، وكان أبو حاتم يجله، سئل عنه فقال: (ثقة)، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين على الصحيح، وله ست وثمانون سنة⁽⁵⁾.

44- الوليد بن محمد بن النعمان السلمي البصري النحوي، من أصحاب شعبة بن الحجاج، قدم الري فكتب عنه أبو حاتم، قال عبد الرحمن: سألت أبي عنه فقال: (قدم علينا الري، قلت: ما حاله؟ قال: ما بحديثه بأس، محله الصدق)⁽⁶⁾.

(1) المصدر السابق 229-288/7 رقم 1257.

(2) المصدر السابق 16-15/8 رقم 61.

(3) المصدر السابق 96-95/8 رقم 412 والتقريب 208/2 رقم 713.

(4) الجرح والتعديل 118/8 رقم 526.

(5) المصدر السابق 118/8 رقم 526.

(6) المصدر السابق 16-15/9 رقم 66.

45- يحيى بن عاصم البخاري اليشكري، من ولد عبد الله بن الكوا، قدم الري حاجا فكتب عنه أبو حاتم، و بين حاله بقوله : (صدوق)⁽¹⁾.

46- يزيد بن عبد الرحمن بن مصعب المعني، وهو يزيد بن أبي يزيد القطان، أبو خالد الكوفي، نزل الري فسمع منه، وسئل عنه فقال : (صدوق)⁽²⁾.

47- يوسف بن موسى التستري، أبو غسان اليشكري، نزل الري، سمع منه أبو حاتم وروى عنه، سئل عنه، فقال: (صدوق)، مات بعد المائتين⁽³⁾.

48- يوسف بن موسى بن راشد القطان الكوفي، أصله من الأهواز، نزل الري ثم بغداد بعدها، سمع منه أبو حاتم بالري وروى عنه، سئل عنه فقال : (صدوق)، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين⁽⁴⁾.

- القسم الثاني : شيوخه الذين قدموا الري فسكت عن حالهم :

1- أحمد بن سلمة بن عبد الله، أبو الفضل النيسابوري، قدم في حياة أبي حاتم إلى الري فكتب عنه، وكتب عنه الرازيون، سكت عن حاله⁽⁵⁾.

2- أحمد بن عثمان، أبو عثمان المروزي، لقبه حمدويه بن أبي الطوس، أدركه أبو زرعة و لم يكتب عنه، وكتب عنه أبو حاتم بالري سنة إحدى عشرة ومائتين، وذكر عبد الرحمن أنه كان حاجاً فمر بهم⁽⁶⁾.

(1) المصدر السابق 179/9 رقم 741 وانر المصدر السابق 172/3 رقم 740.

(2) المصدر السابق 278/9 رقم 1168.

(3) المصدر السابق 231/9-232 رقم 270 والتقريب 383/2 رقم 459.

(4) الجرح والتعديل 231/9 رقم 969 والتقريب 383/2 رقم 458.

(5) الجرح والتعديل 54/2 رقم 69، وتاريخ بغداد 186/4.

(6) الجرح والتعديل 63/2 رقم 103.

- 3- أحمد بن محمد بن أنس، أبو العباس البغدادي، قدم الري فكتب عنه أبو حاتم وعبد الرحمن، ولم يبيننا حاله بشيء⁽¹⁾.
- 4- أحمد بن يوسف الترمذي، قدم الري قاضيا بها، فسمع منه أبو حاتم وروى عنه، ولم يبين حاله بشيء⁽²⁾.
- 5- الحسن بن سعد الباهلي، بن بنت عقبة ابن أبي الصهباء، سمع منه أبو حاتم بالري لما نزل بها، وسكت عن حاله⁽³⁾.
- 6- حفص بن عمرو بن اسحق، أبو عمرو الشيباني الترمذي، كتب عنه أبو حاتم بالري، سكت عن حاله⁽⁴⁾.
- 7- سعيد بن عمر بن نوح العامري كتب عنه أبو حاتم بالري، وسكت عن حاله⁽⁵⁾.
- 8- العلاء بن صالح النيسابوري، أبو الحسين، سمع منه أبو حاتم بالري، وسكت عن حاله⁽⁶⁾.
- 9- عمرو بن عامر بن الفرات النسائي الذهلي الأعور، كان أعور عين اليمنى، مر بالري حاجا فسمع منه أبو حاتم، وسكت عن حاله⁽⁷⁾.
- 10- ليث بن خالد، أبو بكر البلخي، سمع منه أبو حاتم بالري وروى عنه ولم يبين حاله شيء⁽⁸⁾.

(1) المصدر السابق 74/2 رقم 146.
(2) المصدر السابق 81/2 رقم 185.
(3) المصدر السابق 16/3 رقم 57.
(4) المصدر السابق 185/3 رقم 801.
(5) المصدر السابق 74/4 رقم 199 و 318/8 رقم 1464.
(6) المصدر السابق 357/6 رقم 1972.
(7) المصدر السابق 250/6 رقم 1379.
(8) المصدر السابق 181/7 رقم 1024 وتاريخ بغداد 15/13.

11- محمد بن إسحق البلخي الجوهري، كتب عنه بالري، وروى عنه، وسكت عن حاله⁽¹⁾.

12- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله العرزمي الكوفي - ابن بنت عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي - كتب عنه بالري وروى عنه، وسكت عن حاله⁽²⁾.

13- معاذ بن محمد بن مخلد بن مطر بن صبيح النسائي الرؤاسي العامري البطين، يعرف بخشنام، قدم الري حاجا فسمع منه أبو حاتم وسكت عن حاله⁽³⁾.

14- هارون بن يزيد، أبو موسى الجمال، سمع منه بالري وسكت عن حاله⁽⁴⁾.

15- هاشم بن الوليد الهروي، أبو طالب، قدم الري، كتب عنه أبو حاتم وسكت عن حاله⁽⁵⁾.

القسم الثالث : شيوخه الذين قدموا الري فجعلهم في مرتبة وسطى بين الجرح

والتعديل، وهم :

1- أحمد بن عبد الله بن عياض، أبو جميل المكي المخزومي، كتب عنه أبو حاتم، وكان يروي عنه بكنيته، قال : (شيخ قدم علينا، فكان يقص، وكان حافظا، حدث بأحاديث منكورة)⁽⁶⁾.

2- سلمة بن بشير النيسابوري، قدم الري كنيته أبو الفضل، قال عبد الرحمن : (وسمع منه أبي سنة إحدى عشرة ومائتين)، وروى عنه، سئل عنه فقال : (شيخ)⁽⁷⁾.

(1) الجرح والتعديل 195/7 رقم 1094.

(2) المصدر السابق 195/7 رقم 1094.

(3) المصدر السابق 251/8 رقم 1140.

(4) المصدر السابق 98/9 رقم 407.

(5) المصدر السابق 106/9 رقم 448.

(6) المصدر السابق 59/2 رقم 88.

(7) المصدر السابق 157/4 رقم 692.

3- عبد الله بن محمد بن داود بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، سمع منه أبو حاتم بالري، وسئل عنه فقال : (شيخ) ⁽¹⁾.

4- عبد الكريم بن هارون الكوفي، سمع منه أبو حاتم بالري قديما وقال : (كتبته عنه، ولا أخبر أمره، ومقدار ما كتبت عنه صحاح) ⁽²⁾.

5- محمد بن داود القطان العفاني البغدادي، قال عبد الرحمن : (كتب عنه أبي بالري، سئل أبي عنه فقال : (بغدادي شيخ) ⁽³⁾).

القسم الرابع : شيوخه الذين قدموا إلى الري فضعفهم ، ومنهم :

1- إبراهيم بن الحكم بن ظهير، قدم الري، كتب عنه أبو حاتم ولم يحدث عنه، وترك حديثه وقال : (هو كذاب) ⁽⁴⁾.

2- أحمد بن سليمان بن أبي الطيب، أبو سليمان، البغدادي، يعرف بالمروزي، أدركه أبو حاتم ولم يكتب عنه، وقال : (ضعيف الحديث)، وما له في البخاري سوى حديث واحد متابعاً، مات في حدود الثلاثين ومائتين ⁽⁵⁾.

3- أحمد بن محمد بن عمر بن يونس بن القاسم الحنفي اليمامي، قال أبو حاتم : (قدم علينا وكان كذاباً، وكتبته عنه ولا أحدث عنه) ⁽⁶⁾.

4- عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن سعد المدني، نزل الري فسمع منه أبو حاتم، قال عبد الرحمن : (سمع منه أبي بالري ثم ترك حديثه وقال : (لا أحدث عنه)، وسئل عنه فقال : (ضعيف) ⁽⁷⁾، مات بعد الثلاثين ومائتين ⁽⁸⁾).

(1) المصدر السابق 159/5-160 رقم 736.

(2) المصدر السابق 62/6 رقم 328.

(3) المصدر السابق 250/7 رقم 1372 وتاريخ بغداد 253/5.

(4) الجرح والتعديل 94/2-95 رقم 253.

(5) المصدر السابق 52/2 رقم 58 والتقريب 17/1 رقم 61.

(6) الجرح والتعديل 71/2 رقم 130.

(7) المصدر السابق 400/5 رقم 1853.

(8) التقريب 513/1 رقم 1260.

5- عمرو بن زياد الباهلي، بغدادي، قدم الري فرآه أبو حاتم ووعظه، وقال :
(...كان كذابا افاكا)، وقال : (كتبت عنه ثم رميت به) ⁽¹⁾.

6- محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، قدم عليهم الري سنة مائتين وخمسين، قال عبد الرحمن : (سمع منه أبي وأبو زرعة ثم تركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيى النيسابوري أنه أظهر عندهم أن لفظه بالقرآن مخلوق) ⁽²⁾.

7- محمد بن حسان بن مصعب الكوفي الخزاز، قدم من الكوفة إلى الري، صنف كتابا في المعراج اطلع عليه أبو حاتم فوجد أغلب ما فيه كذب وقال : (كان كذاباً)، وأنكر عليه محمد بن عبد الله بن نمير في الرواية عن أبيه، وقال : (تَرَكَ النَّاسَ كُلَّهُمْ، وَجَاءَ يَكْذِبُ عَلَى أَبِي) ⁽³⁾.

(1) الجرح والتعديل 6/233-234 رقم 1294.

(2) الجرح والتعديل 7/191 رقم 1086 وانظر (الدفاع عن محمد بن إسماعيل البخاري) في عمل قادم، فإن البخاري ليس هذا موضعه.

(3) المصدر السابق 7/238 رقم 1308.

الفصل الثالث : عصره السياسي والثقافي

كسرنا هذا الفصل على مبحثين: الأول في الحالة السياسية العامة مع صلته بالسلطة، والثاني في الحالة الثقافية والعقدية، ويتفاوت المبحثان كما وكيفما حسب الأهمية، نبدأ بالكلام عن العصر السياسي.

المبحث الأول : عصره السياسي

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الحالة السياسية العامة

سأعرض - في هذه النقطة - الحالة السياسية بصفة موجزة في عهد أبي حاتم الرازي، وأعني بذلك الفترة الزمنية التي عاشها والتي تمتد من سنة خمس وسبعين ومائة - وهي سنة مولده - إلى سنة سبع وسبعين ومائتين - وهي سنة وفاته -، ويشمل كلامي عرض ثلاثة عناصر أخالها أساسية في الحديث عن الحالة السياسية وهي :
الخلفاء العباسيون، والولاة على منطقة الري وخراسان، والفتن السياسية الكبرى.

ولد أبو حاتم في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد الذي تولى منصب الخلافة بعد موت أخيه موسى بن محمد في سنة سبعين ومائة⁽¹⁾، وصادف مولده خروج حصين الخارجي بخراسان على الخليفة هارون الرشيد، وهو من موالي قيس بن ثعلبة، وظل متمردا إلى أن قتل سنة سبع وسبعين و مائة⁽²⁾، كما صادف مولده تولية الرشيد للفضل ابن يحيى البرمكي على بلاد الري وسجستان⁽³⁾، ثم عاد الرشيد فعزله سنة ثمانين ومائة وعين مكانه علي بن عيسى بن ماهان الذي دامت ولايته على الري عشر سنين⁽⁴⁾.

(1) ولد هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور بالري سنة خمسين ومائة، وكانت خلافته ثلاث وعشرين سنة وثلاثة أشهر، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة، وله ست وأربعون سنة، انظر تاريخ بغداد 5/14 رقم 7347.

(2) الكامل 124/6.

(3) المصدر السابق 140/6.

(4) المصدر السابق 150/6-151.

بعد موت الرشيد سنة ثلاث وتسعين ومائة تولى الخلافة بعده ابنه الأمين⁽¹⁾، وفي هذه الفترة وقعت فتنة انشقاق الخلافة بين الأخوين : الأمين ببغداد والمأمون بمرو حيث وقعت الواقعة بين أهل بغداد وخراسان، وانتهى الأمر بقتل الأمين، وتولى المأمون الخلافة سنة ثمان وتسعين ومائة⁽²⁾، و بويغ له بخراسان و امتدت خلافته عشرين سنة⁽³⁾، وهي فترة حكم طويلة وعهد سياسي كان له أثر على المسيرة العلمية لمحدثنا حيث في هذه الفترة التاريخية خرج في طلب العلم، وشد الرحلة الأولى إلى الامصار النائية وإلى البلاد المترامية الأطراف، ولم يعد إلى الري إلا في سنة إحدى وعشرين ومائتين، وفي هذه الفترة التاريخية أيضاً حَلَّتِ المحنةُ بالعلماء، وروح المعتزلة - بسلطة المأمون - شبيهة خلق القرآن التي سنعرض لها في مبحث الحالة الثقافية والعقدية.

تعاقب على منطقة الري وخراسان مجموعة من الولاة عينهم المأمون في فترات مختلفة بحسب اختلاف الأحوال والظروف، منهم غسان بن عبادة الذي ولاه المأمون مباشرة بعد خلافه مع أخيه⁽⁴⁾، ثم في سنة خمس ومائتين تولى مكانه طاهر بن الحسين، وظل فيها حتى وفاته سنة سبع ومائتين، فتولى بعده ابنه طلحة سبع سنين إلى أن توفي سنة ثلاث عشرة ومائتين فتولى مكانه عبد الله بن طاهر⁽⁵⁾.

وبعد المأمون وليَّ المعتصم بالله بن هارون الرشيد الذي مات سنة سبع وعشرين ومائتين بعدما نكى في الروم نكايه عظيمة، ودامت خلافته ثمان سنين وثمانية أشهر⁽⁶⁾، وتولَّى بعده الواثق بالله الذي دام حكمه إلى سنة اثنين وثلاثين ومائتين.

(1) تاريخ بغداد 5/14 رقم 7347.

(2) الكامل 6/ (256-288) وتاريخ بغداد 3/337.

(3) أي إلى سنة ثمان عشرة ومائتين تاريخ بغداد 0/192.

(4) الكامل 6/346.

(5) الكامل 6/ (381-383).

(6) تاريخ بغداد 3/ (342-347).

وفي سنة ثلاثين ومائتين مات عبد الله بن طاهر بنيسابور، وهو أمير خراسان، وكانت بلدة الري تحت أمره وسلطانه، فاستعمل الواثق طاهر بن عبد الله مكانه، هذا الأخير الذي عرفت معه بلاد خراسان بصفة عامة والري بصفة خاصة متنفسا علميا لأبأس به، حيث كان يشتغل بالأدب والشعر، وكان من أكثر الناس بدلا للمال في العلم والمعرفة والكرم، وكان يقول : (ينبغي أن يبذل العلم لأهله وغير أهله، فإن العلم أمتع لنفسه من أن يصير لغير أهله)⁽¹⁾.

وتولى المتوكل على الله في سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، وقيل سنة خمس وثلاثين ومائتين⁽²⁾. ودامت خلافته إلى سنة سبع وأربعين ومائتين، وكانت بلاد خراسان في هذه الفترة تابعة للمعتز بن المتوكل.

وفي سنة ثمان وأربعين ومائتين تولى المستعين بن محمد بن المعتصم الخلافة، ودام حكمه إلى سنة اثنتين وخمسين ومائتين⁽³⁾، وتولى على خراسان محمد بن طاهر مكان والده طاهر بن عبد الله بن طاهر الذي توفي في السنة الأولى من تولية المستعين⁽⁴⁾، غير أن يعقوب بن الليث الصفار هاجم خراسان واستولى عليها، وقضى على الطاهريين من دون إذن الخليفة المعتمد الذي شجب هذا الفعل في سنة إحدى وستين ومائتين حين جمع حجاج خراسان وخطب فيهم⁽⁵⁾.

وبويع بعد المستعين المعتز بالله بالخلافة في بغداد سنة اثنتين وخمسين ومائتين⁽⁶⁾، وخلعها من نفسه سنة خمس وخمسين ومائتين، وبويع محمد بن الواثق في

(1) الكامل 14/7-15.

(2) تاريخ بغداد 3/370.

(3) هو أحمد بن محمد بن محمد المعتصم بالله بن هارون الرشيد الملقب بالمستعين بالله، بويع سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقتل بالقادسية في طريق سر من رأى سنة اثنتين وخمسين ومائتين، تاريخ بغداد 5/84-85.

(4) الكامل 7/185.

(5) المصدر السابق 7/288.

(6) تاريخ بغداد 5/84-85.

السنة نفسها و قتل في تلك السنة، وتولى المهدي بن الواثق بعده، وبقي إلى أن خُلع سنة ست وخمسين ومائتين، وذلك في الفتنة المشهورة التي وقعت بسر من رأى حيث قتله الأتراك في تلك السنة⁽¹⁾ ويروى عنه أنه كان (من أحسن الخلفاء مذهباً، وأجملهم طريقة وأظهرهم ورعاً، وأكثرهم عبادة، وقد روي عنه حديث واحد مسند). و كان يتقشف في طعامه إسوة بعمر بن عبد العزيز⁽²⁾.

وفي سنة خمس وستين ومائتين مات يعقوب بن الليث الصفار فقام بالأمر من بعده أخوه عمرو بن الليث، وكتب إلى الخليفة المعتمد⁽³⁾ بطاعته، فولاه على خراسان⁽⁴⁾، إلا أنه عزل عنها في سنة سبعين ومائتين، ثم عاد إليها في عهد المعتضد الذي بويغ بعد وفاة أخيه المعتمد سنة تسع وسبعين ومائتين، ومعلوم أن تولية المعتضد جاءت بعد وفاة أبي حاتم الرازي رحمه الله بسنتين.

لقد عاصر أبو حاتم في الثلاثين سنة الأخيرة من حياته فتنة تعد من أخطر الفتن في تاريخ الاسلام وهي فتنة الزنوج التي قادها رجل بصري يدعى علي بن محمد، ادعى النبوة، وجمع أتباعاً فحكهم، وتكونت له دولة قامت على سلسلة من المذابح، وعلى أشنع الفضائح وأكبر المنكرات من الفساد والكفر والضلال، وهي حركة باطنية كلفت الدولة العباسية كثيراً من المال والسلاح والرجال، وعمرت من سنة خمس وخمسين ومائتين إلى سنة سبعين ومائتين، وهو العهد السياسي لثلاثة من الخلفاء العباسيين : المعتز والمهدي والمعتمد على الله⁽⁵⁾.

(1) تاريخ بغداد 370/3.

(2) المصدر السابق 347/3-348.

(3) الكامل 326/7.

(4) هو أحمد أمير المؤمنين المعتمد على الله، ولد سنة تسع وعشرين ومائتين وتوفي سنة تسع وسبعين ومائتين فجأة ببغداد، ودفن بسر من رأى، تاريخ بغداد 4/ (60-62).

(5) للتوسع في معرفة هذه الحركة راجع رسالتنا (التنبؤ والمنتبؤون في الإسلام) القسم الثاني ص (227-238) - رسالة دبلوم الدراسات العليا - كلية الآداب بالرباط - 3-4-1990 م.

وقد حصدت هذه الفتنة رقاب عدد كثير من رجال العلم بمن فيهم رجال من
شيوخ أبي حاتم، وآخرين من قرنائهم⁽¹⁾.

المطلب الثاني : موقفه من السلطة و صلته بها

بعد أن أجملنا ما مر في عهده من حوادث سياسية نتساءل عن تأثير هذه
الحوادث عليه ودوره فيها ؟.

إن المعلومات المتوفرة لدينا تسعفنا بالإجابة عن هذا التساؤل، لكن ذلك لن يتضح
جلياً إلا بمعرفة مواقف العلماء من السلف والخلف جميعاً تجاه التقرب من السلطان أو
الدخول في شيء من أعماله.

لقد انقسم العلماء تجاه هذه الحالة إلى قسمين : قسم كان لا يرضى التقرب من
السلطان في أي حالة من الحالات ولا الدخول في شيء من مناصبه وأعماله على أي وجه
من الوجوه، وهذا الاتجاه تشدد حتى رد رواية من تقرب من السلطان أو دخل في شيء
من أعماله، بل منهم من جرح صاحب الرواية بهذا السبب واعتبر ذلك علة قاذحة في
الرواية وإن كانت سالمة وخالية من العلل، وفي المقابل كانوا يثنون على من لم يتلخ
بالسلطان⁽²⁾، ومن هؤلاء محمد بن سيرين الانصاري - أبو بكر بن أبي عمرة البصري -
المتوفى سنة عشر و مائة⁽³⁾، قال أبو حاتم بأنه كان لا يرضى حميد بن هلال على ثقته في
الحديث بسبب دخوله في شيء من عمل السلطان⁽⁴⁾، ومن هذا الاتجاه محمد ابن إسماعيل

(1) يتعلق الأمر يزيد بن أكرم البصري، أبي طالب الطائي، سمع منه أبو حاتم في الرحلة الثانية، استشهد رحمه الله سنة
سبع وخمسين ومائتين، انظر الجرح والتعديل 3/556-557 والتقريب 1/271-272. وكذلك عباس ابن الفرج
الرياشي اللغوي النحوي، مات سنة سبع وخمسين ومائتين، وهو من تلامذة الأصمعي ومن طبقة أبي حاتم، أخرج له
أبو داود السجستاني في سننه، التقريب 1/398.

(2) من عبارة الإمام أحمد في تقديمه لو كيع بن الجراح على يزيد بن هارون، انظر الجرح والتعديل 9/38 رقم 168.

(3) التقريب 2/169 رقم 295.

(4) الج. ح. والتعديل 3/230 رقم 1011.

البخاري في امتناعه عن حمل كتاب الجامع والتاريخ وغيرهما من مؤلفاته إلى الأمير خالد بن أحمد الذهلي، فكان هذا سبب الوحشة بينهما⁽¹⁾.

ومن هؤلاء أيضا أبو هلال الراسبي محمد بن سليم المكفوف المتوفى سنة سبع وستين ومائة⁽²⁾، و سفيان بن مسروق الثوري، أبي عبد الله الكوفي المتوفى سنة إحدى وستين ومائة⁽³⁾، وكان سفيان يقول : (... إذا دعاك هؤلاء الملوك تقرأ عليهم (قل هو الله أحد) فلا تجئهم، فإن قريهم مفسدة للقلب)⁽⁴⁾.

وجعل الحافظ جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي المتوفى سنة سبع وتسعين وخمسائة مخالطة العلماء للأمرء والسلطين من تلبيس إبليس، لأن دخولهم عليهم يفتح الباب للعلماء ليرخصوا لهم فيما لا رخصة لهم فيه، لينالوا من دنياهم عرضا فيكون هذا ذريعة نحو الفساد، وخالف ابن الجوزي من قال بأن الدخول على السلطان جائز لأجل النصح فقال : (و في الجملة فالدخول على السلطين خطر عظيم، لأن النية قد تحسن في أول الدخول ثم تتغير بإكرامهم وإنعامهم أو بالطمع فيهم ولا يتماسك عن مداهنتهم وترك الإنكار عليهم)⁽⁵⁾.

وهذا الذي ذكره ابن الجوزي بناه على قول سفيان الثوري : (ما أخاف من إهانتهم لي إنما أخاف من إكرامهم فيميل قلبي إليهم)⁽⁶⁾، وهو من قبيل الإحتياط، فإذا كانت نفس العالم هشة، وعاطفته رطبة لا تصمد أمام بريق متاع الأمير وسلطانه فالأولى الإحجام، أما من آنس من نفسه قوة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فواجب عليه

(1) انظر بسط ذلك في تاريخ بغداد 33/2.

(2) التقريب 166/2 رقم 267 وانظر مقاله في حميد بن هلال في الجرح والتعديل 230/3 رقم 1011 مع التعليق.

(3) التقريب 311/1 رقم 312.

(4) انظر تقدمة المعرفة ص 86، وله أقوال كثيرة: انظر التقدمة ص 114 وتاريخ بغداد 286/9-287 رقم 4838.

(5) تلبيس إبليس ص 122.

(6) المصدر السابق ص 122.

فعله ، وهذا سفيان الثوري الذي روي عنه ما روي اختفى مرة بالبصرة وقرر الدخول على السلطان لنصحه ، وذلك بعدما شعر بضيق أصحابه به ⁽¹⁾.

وهذه هي رغبة طائفة من علماء السلف ، وهم أهل القسم الثاني الذين لم يمانعوا في الدخول على السلطان لنصحه وترشيده ، والقاء الدروس بين يديه رغبة في نشر العلم وطمعا في درء الظلم والجهل الذي إذا أَلَمَّ بالخليفة وأعوانه حصل الفساد والظلم في الرعية ، حدث أبو حاتم الرازي قال : حدثنا عبد المتعال بن صالح من أصحاب مالك قال : قيل لمالك : أنت تدخل على السلطان وهم يظلمون و يجورون قال : يرحمك الله وأين التكلم بالحق ⁽²⁾ ؟

وهذا الذي ذكره جسده رحمه الله حين امتنع عن تلبية رغبة أبي جعفر - عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس - في إلزام الناس بعلمه - أي مالك- ⁽³⁾ ، وامتنع عن تلبية رغبة هارون الرشيد حين طلب مصاحبته إلى مدينة السلام فقال للرسول : (قل له إن الكيس بخاتمه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون) ⁽⁴⁾.

ومن هذا القسم محمد بن مسلم ، ابن شهاب الزهري المتوفى سنة أربع وعشرين ومائة ، كان يصاحب الدولة ، وقد نبيل منه بهذا السبب ⁽⁵⁾ ، وهو الذي دون الحديث بأمر رسمي من الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه ⁽⁶⁾ ، وكذلك كان

(1) انظر بسط ذلك في المقدمة ص 111.

(2) مقدمة المعرفة ص : 29-30 ونقله الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم ص 228.

(3) الأثر أخرجه عبد الرحمن بن أبي حاتم في المقدمة ص : 28-29.

(4) الأثر أخرجه عبد الرحمن بن أبي حاتم في المقدمة ص : 30.

(5) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما يوجب الرد ص 171 رقم 312.

(6) القصة في تقييد العلم للخطيب البغدادي ص 106 أخرجه بسنده المتصل الى عبد الله بن دينار أن عمر ابن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم في شأن جمع الحديث وتدوينه ، فاستجاب ابن شهاب للدعوة ، وكان يعتبرها إكراها ، وقد تقدم الكلام على ذلك.

عبد الله بن ذكوان المعروف بأبي الزناد المتوفى سنة ثلاثين ومائة، فقد تقموا عليه مداخلة الدولة⁽¹⁾، وهي نقمة لا تنال منهم رضي الله عنهم إذا عرفناهم وعرفنا قدرهم.

ومن هؤلاء أيضا عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي الفقيه المحدث المتوفى سنة سبع وخمسين ومائة الذي كانت له كتب ورسائل في صلاح أمور المسلمين إلى وفاة الأمر، اشتملت على وصايا ومواعظ، وتوسط لقضاء حاجة المسلمين وتخليئة المسجونين⁽²⁾، وكذلك كان إبراهيم بن محمد بن الحارث، أبو إسحق الفزاري المتوفى سنة خمس وثمانين ومائة، فإنه كان يدخل على السلطان لكن بعفة وصيانة نفس⁽³⁾، وسفيان بن عيينة الفقيه الإمام الحجة المتوفى سنة ثمان وتسعين ومائة، فإنه كان نصوحا للسلطان في أمر المسلمين⁽⁴⁾، بل كان منهم من يقبل جوائز السلطان وهداياها، ومن هؤلاء مالك بن أنس وعطاء بن عبد الله الخرساني، فقد أورد الحافظ الذهبي في ترجمة عطاء أن إسماعيل بن عياش قال: قلت لعطاء الخرساني: من أين معاشك؟ قال: من صلة الإخوان وجوائز السلطان⁽⁵⁾. وعقب الحافظ بن حجر على من تشدد في ذلك واتهم الرواة فقال: (وأما قبول الجوائز فلا يقدر أيضا إلا عند أهل التشديد وجمهور أهل العلم على الجواز، كما صنف في ذلك ابن عبد البر...)⁽⁶⁾.

وهذا كله وسيلة لخدمة الواجب، إذ من الواجب على العلماء تجاه السلطة أن يحافظوا لها على السنة، وذلك بجمعها وغربلتها والسهر عليها والسفر لأجلها وإقامة المجالس لها والحلقات لتعليمها وتعلمها، وواجب على السلطة إزاءهم أن تحميهم وتعينهم، وتوفر لهم سبل ذلك من أمان في السفر وإقامة في الحضر، وأن تعينهم على

(1) معرفة الرواة المتكلم فيه بما لا يوجب الرد ص 195 رقم 394.

(2) انظر المقدمة ص (187-216).

(3) المصدر السابق ص: 283-284.

(4) المصدر السابق ص 53.

(5) الميزان 75/3 ترجمة 5642.

(6) مقدمة الفتح ص: 425

معاقة المرتدين والمبتدعة، والمخالفين للشرع ولأحكامه، وأن تلاحق الكذابين والزنادقة والمتملقين والإنتهازيين فإذا كان العالم والسلطان على هذا الدرب كانت السنة في أتم العافية، وإذا أخل أحدهما بمهمته زاد النفور وكثر التربص وتمزقت الأمة إلى أشلاء، روى أبو حاتم الرازي قال: حدثني حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعي يقول: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق، كان يجيء إلى الرجل فيقول: (لا تحدث وإلا استعديت عليك السلطان)⁽¹⁾، وقال معاذ بن معاذ لشعبة: (تنهى الناس عن الحسن بن عمارة وتأمرونا بالمسعودي وقد قدم في البيعة؟) - وكان المسعودي قد قدم في البيعة مرتين- وعقب عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي على قول معاذ فقال: (لا يضر المسعودي قدومه لأخذ البيعة للسلطان مع صدقه في الرواية)⁽²⁾، ويظهر أن مذهب عبد الرحمن الرازي هو مذهب شعبة بن الحجاج وهذه الطائفة، كما أنه هو مذهب أبيه أبي حاتم الرازي، ذلك أن موقف أبي حاتم الرازي لم يكن من المواقف المتعنتة الشاذة التي تدير ظهرها عن الأحوال السياسية بمرّة، وتعادي من دخلها بإطلاق كما أنه لم يكن من المتقربين من السلطان، الراغبين في أمر من أموره، وذلك لسبب واحد هو أن الإمارة والمنصب تبعد عن العلم وتضعف الحال لما رأى من رجال تقربوا إلى السلطان وشغلوا مناصبه فأصبحوا عرضة للوهن وللخطأ في العلم، وقد صدق الحافظ ابن الصلاح حين قال: (فمن أراد التصدي لإسراع الحديث أو لإفادة شيء من علومه فليقدم تصحيح النية وإخلاصها وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها وليحذر بلية حب الرياسة ورعوناتها)⁽³⁾.

(1) أخرجه عبد الرحمن بن أبيه في النخبة ص 127 وأخرجه الخطيب من طريقه إلى أبي حاتم في الجامع 170/2.

(2) الجرح والتعديل 27/3 رقم 116.

(3) المقدمة بشرح الحافظ العراقي ص 243، النوع السابع والعشرون: معرفة آداب المحدث، وهؤلاء هم الذين قصدهم حماد بن سلمة بن دينار البصري المتوفى سنة عشرين ومائة بقوله: من طلب العلم لغير الله مكر به، انظر مقدمة ابن الصلاح ص 250 النوع الثامن والعشرين - معرفة آداب طالب الحديث.

لقد مرت على أبي حاتم كل تلك الإضطرابات السياسية والفتن والقلقل فلم يتأكد أنه شهر سيفه فيها، ولا ناصر فئة على فئة، ولا لطح لسانه بإعارة أحد، ولا النيل من جهة من الجهات بل وجدته - تلك الحوادث - منصرفا إلى العلم، يشد الرحلات إلى الأمصار النائية يكتب ويسمع ويدرس ويعلم، فكان همه الوحيد هو خدمة السنة النبوية بوسائلها المشروعة، ومن ذلك دخوله إلى قصور السلاطين وبيوت الولاة والقضاة غير متكسب ولا متقرب بل طامع في أخذ العلم، وحيثما عُقدَ مجلسُ العلم وكان فيه نفع أتاه، قال أبو حاتم : (سليمان بن حرب⁽¹⁾ إمام من الأئمة (...)) ولقد حضرت مجلس سليمان ابن حرب ببغداد فحزروا⁽²⁾ من حضر مجلسه أربعين ألف رجل، وكان مجلسه عند قصر المامون، فبنى له شبه منبر، فصعد سليمان، وحضر حوله جماعة من القواد عليهم السواد، والمأمون فوق قصره، قد فتح باب القصر وقد أرسل ستريشف (كذا) وهو خلفه يكتب ما يملي، فسئل أول شيء حديث حوشب بن عقيل أكثر من عشر مرات وهم يقولون: لا نسمع فقال: مستملي ومستمليان وثلاثة، كل ذلك يقولون لا نسمع حتى قالوا: ليس الرأي إلا أن يحضر هارون المستملي⁽³⁾، فذهب جماعة فأحضروه فلما حضر قال: من ذكرت؟ فإذا صوته خلاف الرعد، فسكتوا، وقعد المستملون كلهم فاستملي هارون، وكان لا يسأل عن حديث إلا حدث من حفظه، وسئل عن حديث فتح مكة فحدثنا به من حفظه، فقمنا من مجلسه فأتينا عفان فقال: ما حدثكم أبو أيوب؟ وإذا هو يعظمه⁽⁴⁾.

تبينت لنا من هذا النص أمور علمية مهمة، منها :

(1) بصري، قاضي مكة ستأتي ترجمته.

(2) حزر الشيء قدره بالحدس وخمنه، انظر لسان العرب 150/3 - مادة (حزر) -.

(3) هو هارون بن سفيان بن بشير، أبو سفيان مستملي يزيد بن هارون، كان له صوت مسمع، وبسبه لقبوه بالديك، وكان إذا استملي يسرع ولا يرد على أحد، فيتوقف بذلك عدد من طلاب العلم عن الكتابة، له ترجمة في تاريخ بغداد 25/14 رقم 7357، وورد ذكره في رواية أخرى لأبي حاتم عن سعيد بن سليمان، وهي في مقدمة المعرفة ص 367.

(4) الجرح والتعديل 108/4-109 رقم 481 والنص سيأتي الاستشهاد به في موطن آخر.

1- أبو حاتم الرازي يحضر المجالس الرسمية مادامت هذه المجالس هي للعلم ولخدمة السنة.

2- هذه المجالس هي مفتوحة لكل الناس، غرباء كانوا أو من أهل البلد، وقد حضر حشد كبير منهم وصل إلى أربعين ألف رجل في جلسة واحدة، يحدث فيها شيخ واحد، والمرء أن يتصور هل في التاريخ القديم والحديث جلسة علمية واحدة ضمت هذا العدد بما فيها جامعات اليوم، والمعاهد العليا بكل ما تحتوي عليه من أجهزة إعلامية متطورة؟!؟

3- إن هذا العهد هو العهد العباسي الأول، وأمير المؤمنين هو المأمون العباسي الذي امتد حكمه من سنة ثمان وتسعين ومائة إلى ثمان عشرة ومائتين، وهو أول خليفة طلب أبو حاتم العلم في عهده، لأنَّ هذا التاريخ يصادف رحلته الأولى، وقد دخل بغداد ثلاث مرات في هذه الرحلة⁽¹⁾.

4- كان المأمون العباسي يعقد مجالس علمية للحديث بصفة خاصة، وهذه المجالس كان يحضرها العلماء الكبار كسليمان بن حرب، قال أبو حاتم وهو يوثقه : (إمام من الأئمة كان لا يدلس، ويتكلم في الرجال وقرأ الفقه، وليس بدون عفان، ولعله أكبر منه، وقد بلغ حديثه نحو من عشرة آلاف حديث ما رأيت في يده كتابا قط، وهو أحب إلي من أبي سلمة في حماد بن سلمة وفي كل شيء)⁽²⁾.

5- كانت هذه المجالس تعقد في قصر الخليفة وكان الخليفة يحضرها ويحضر حاشيته لتستفيد منها، وهذا يدل على أن العهد فيه حرية علمية كبيرة، وأن أهل السنة كانوا على سعة من أمرهم في جمع الحديث والتحديث به.

(1) انظر رحلته إلى بغداد، في عمل قادم.

(2) تاريخ بغداد 33/9 رقم 4621.

6- الهيبة التي ظهر بها سليمان بن حرب ومظهر التبجيل والاحترام الذي حظي به عند الخليفة يعطي درسا مفيدا للعلماء الراغبين في إصلاح ولاة الأمور كيف ينبغي أن يكونوا، فقد أخرج الحافظ ابن الصلاح في المقدمة بسنده المتصل إلى إسماعيل بن أبي أويس قال : (كان مالك بن أنس إذا أراد أن يحدث توطأ وجلس على صدر فراشه وسرح لحيته، وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة، وحدث⁽¹⁾)، وروي عنه أيضا أنه كان يغتسل لذلك و يتبخر و يتطيب⁽²⁾)، وما ذاك إلا لتعظيم العلم في نفوس الناس، هكذا كان يفعل المحدثون من السلف رضي الله عنهم، وهم بهذا النهج استطاعوا أن يؤثروا في ولاة الأمر من الخلفاء والأمراء والولاة حتى أصبح فيهم من يعقد مجالس العلم في قصره أو داره وربما انتصب هو للتحديث وتعاطى للرواية أسوة بهؤلاء العلماء، فقد أخرج الخطيب في شرف أصحاب الحديث بسنده إلى يحيى بن أكثم قال : قال لي الرشيد : ما أنبل المراتب ؟ قلت : ما أنت فيه يا أمير المؤمنين. قال : فتعرف أجل مني ؟ قلت : لا، قال : لكنني أعرفه، رجل في حلقة يقول : حدثنا فلان عن فلان عن فلان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : قلت : يا أمير المؤمنين ! هذا خير منك وأنت ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وولي عهد المسلمين ؟ قال : نعم، ويلك : هذا خير مني لأن اسمه مقترن باسم رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يموت أبدا، نحن نموت ونفنى، والعلماء باقون ما بقي الدهر⁽³⁾.

وكان المامون يتمنى أن يكون من أهل العلم بالحديث حتى وضعوا له منبرا بالحلبة فصعد وحدث بنحو ثلاثين حديثا، ومع أن الحاضرين شهدوا بأنهم تفقهوا واستفادوا إلا أن المامون رأى بحسن ذوقه ومعرفته أنه ليس من أهل المجلس، وأنه تَطَفُّلٌ

(1) المقدمة بشرح الحافظ العراقي ص: 245-246.

(2) المصدر السابق ص 246.

(3) شرف أصحاب الحديث ص 99-100.

منه عليه، فالتفت إلى يحيى ابن أكثم وكان من قضاته الكبار قائلاً : (لا وحياتك ما رأيت لكم حلاوة، إنما المجلس لأصحاب الخلقان والمحابين) يعني أصحاب الحديث⁽¹⁾، فقد فطن إلى أن العلم والسياسة لا يجتمعان إلا من وازى بينهما موازاة تامة جاعلا السياسة وسيلة لخدمة الشريعة، لأن الإخلال بهذا العنصر يقلب الموازين، قال عمر ابن حبيب العدوي القاضي للمامون : افعل يا أمير المؤمنين، فلم لا تحدث ؟ قال : (لا يصلح الملك والخلافة مع التحديث للناس)⁽²⁾.

لقد قصد أبو حاتم بيوت الولاة، فجالسهم وتحدث إليهم وتناظر بحضرتهم وألقى العلم في كنفهم ومن هؤلاء :

1- والي الري، إبراهيم بن معروف، فقد حكى أبو حاتم أن هذا الأخير كان يجري المناظرات العلمية والمذاكرات في الحديث والفقه، حيث أجرى مرة مناظرة بين أبي حاتم ومحمد بن مسلم بن وارة في الصدقة أبان فيها محدثنا عن مقدرة عالية في الحفظ والضبط والتعليل⁽³⁾.

2- والي طرسوس الحسن بن صعب، قصده أبو حاتم وحضر مجالسه، وسأته عن وصفه له وتحليل ذلك في معرض الحديث عن رحلته إلى طرسوس.

كما جلس أبو حاتم إلى رجال لهم صلة بالسلطان فسمع منهم وروى عنهم ووثقهم، ومن هؤلاء إبراهيم بن الوليد بن سلمة الأزدي الطبراني، قدم الري وكان مؤدبا للمامون، وروى عنه أبو زرعة الرازي أيضا⁽⁴⁾.

(1) شرف أصحاب الحديث ص 102.

(2) المصدر السابق ص 101.

(3) التقدمة ص 359.

(4) الجرح والتعديل 142/2 رقم 466.

وأما القضاة، فقد سمع من طائفة منهم، ولم تمنعه مناصبهم في وظيفة القضاء من أن يجلس إليهم ويسمع منهم ويكتب عنهم، ومن هؤلاء :

- 1- إبراهيم بن محمد التيمي، ابن اسحق قاضي البصرة⁽¹⁾.
- 2- أحمد بن بديل الياامي، قاضي همذان⁽²⁾.
- 3- أحمد بن يوسف الترمذي، قاضي الري⁽³⁾، كان يعقد المجالس في بيته، وكان أبو حاتم يحضرها، وفي بيته سمع أبو حاتم عمر بن مدرك أبا حفص القاص يقول: ثنا أبو مغيرة عبد القدوس بن الحجاج. قال أبو حاتم : ولم يدركه⁽⁴⁾.
- 4- داود بن منصور، قاضي المصيصة⁽⁵⁾، وإنما كرهه أحمد بسبب توليه للقضاء⁽⁶⁾.
- 5- الزبير بن بكار قاضي المدينة⁽⁷⁾.
- 6- عبد الله بن سوار العبيري، قاضي البصرة⁽⁸⁾.
- 7- عبد السلام بن أسلم، قاضي الرقة، تقاضى بحران والرقة وحلب، وأدركه أبو حاتم بالرقة⁽⁹⁾.
- 8- عمر بن هشام النسوي، أبو حفص، صاحب مظالم الري⁽¹⁰⁾.

(1) الجرح والتعديل (131/2) رقم 413.

(2) المصدر السابق ص 43/2 رقم 17.

(3) المصدر السابق 81/2 رقم 185.

(4) المصدر السابق 136/6 رقم 734 وكان عمر بن مدرك كذابا.

(5) المصدر السابق 426/3 رقم 1937.

(6) التقريب 234/1 رقم 43.

(7) الجرح والتعديل 585/3 رقم 2660، والتقريب 257/1 رقم 16.

(8) الجرح والتعديل 77/5 رقم 364، والتقريب 421/1 رقم 367.

(9) الجرح والتعديل 49/6 رقم 260.

(10) المصدر السابق 142/6 رقم 768.

9- عيسى بن جعفر الرياحي الكوفي، وفد إلى الري قاضيا⁽¹⁾.

10- يحيى بن زياد، ابن أبي الخصيب الرازي، قاضي عكبرا⁽²⁾.

كما ثبت عنه أنه وثق رواة خالطوا السلطان أو تولوا تسيير شؤون أموره، ومنهم سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، وكان قاضي عسكر المهدي ببغداد، قال فيه: (صالح)⁽³⁾، وحميد بن هلال العدوي أبو نصر، قال فيه (كان في الحديث ثقة)، وكان قد دخل في شيء من عمل السلطان فأترف⁽⁴⁾، وقال في عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي وكان قد قدم في البيعة كما عَلِمَتْ: (و كان أعلم بحديث ابن مسعود من أهل زمانه)⁽⁵⁾، وهي صيغة توثيق، وقال في ابن شهاب الزهري: (يحتج بحديثه، وأثبت أصحاب أنس الزهري)، وقدمه على الأعمش⁽⁶⁾، وقال في أبي الزناد: (ثقة صالح الحديث)، وفي رواية أخرى: (ثقة فقيه صاحب سنة، وهو ممن تقوم به الحجة إذا روى عن الثقات)⁽⁷⁾...

هكذا كان أبو حاتم رحمه الله لا يتحامل على أحد لمجرد دخوله في عمل رسمي، ولم يثبت عنه قط أنه رد رواية إلا أن يكون صاحبها ضعيفا أو واهيا أو داعية لبدعة من البدع المجرحة كقوله في جعفر بن عيسى بن عبد الله البصري قاضي الري: (كتبت عنه، وتُرك حديثه لما كان يدعو الناس إليه من خلق القرآن أيام المحنة ببغداد)⁽⁸⁾. وكقوله في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: (محلله الصدق، كان سيئ

(1) الجرح والتعديل 273/6 رقم 1514.

(2) المصدر السابق 147/9 رقم 619. وعكبرا بالضم والسكن، اسم بليدة من نواحي دجيل معرب عن الفارسية، قريبة من بغداد، والنسبة إليها عكبري وعكبراوي، معجم البلدان 142/4.

(3) الجرح والتعديل 41/4-42 رقم 178.

(4) المصدر السابق 230/3 رقم 1011.

(5) المصدر السابق 252/5 رقم 1190.

(6) المصدر السابق 79/8 رقم 318.

(7) المصدر السابق 49/5 رقم 227.

(8) المصدر السابق 485/2-486 رقم 1982.

الحفظ ، شغل بالقضاء، فساء حفظه، لا يهتم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه ولا يحتج به ⁽¹⁾.

واتضح لي بعد معاينة تراجمه لبعض الرواة اعتقاده في حكم بني أمية وبني العباس حكم الخلافة، قال في ترجمة محمد بن عمرو بن عطاء أبي عبد الله العامري : (مات في خلافة الوليد بن يزيد) ⁽²⁾، وقال في ترجمة مسلم بن يسار، أبي عبد الله البصري : (توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز) ⁽³⁾، وقال في ترجمة محمد ابن عبيد الله العزمي، أبي عبد الرحمن الفزاري : (توفي في آخر خلافة أبي جعفر) ⁽⁴⁾.

(1) الجرح والتعديل 323/7 رقم 1739.

(2) المصدر السابق 29/8 رقم 131.

(3) المصدر السابق 198/8 رقم 868.

(4) المصدر السابق 1/8 - 2 رقم 5.

خلاصة :

نستتج مما مضى أن مذهب أبي حاتم هو مذهب القسم الثاني ، وهو المذهب الذي لا يمانع في الدخول في عمل السلطان ، وبلاستقراء اتضح لنا أن هذا الدخول مقيد بثلاثة أسباب :

أولاً : بسبب علمي أو تربوي أو مهني ، كأن يعقد السلطان جلسة علمية فيحضرها ويحضر معه الناس ليستفيد منها ، أو يتكلف العالم بالقيام بمهمة تربوية داخل القصر كأن يربي أبناء السلطان ويعلمهم أو يتولى مهمة من المهام التي لا يقوم بها إلا أهل العلم كالقضاء والفتيا والإشراف على المظالم وعلى المال وغير ذلك .

ثانياً : بسبب التوجيه والإرشاد كأن يدخل عليه لغرض إرشاده وتقديم النصح له ، وتوجيهه فيما يخدم مصالح المسلمين ، وتثبيت شريعة رب العالمين ، وإن أبي السلطان ذلك فلا يحل السكوت ، إذ وجب على العلماء التحذير منه والإعتراض عليه ، لأن هذا ظلم ، والظلم سبب من أسباب فساد الحضارة والعمران .

ثالثاً : دخوله في عمل السلطان مقيد بالحرص على جماعة المسلمين ووحدة كلمتهم ، وقد جرى هذا عنده مجرى العقيدة حتى قال مع أبي زرعة الرازي : (ولا نرى الخروج على الأئمة ، ولا القتال في الفتنة ، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله عز وجل أمرنا ، ولا ننزع يدا من طاعته ، وتتبع السنة والجماعة ، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة)⁽¹⁾ .

(1) شرح أصول الاعتقاد 177/1 و 182/1 .

المبحث الثاني : عصره الثقافي والعقري وووره فيه

المطلب الأول : الحالة العلمية والعقدية العامة

بمولد أبي حاتم في سنة خمس وتسعين ومائة يكون قد مضى على تأسيس الدولة العباسية زهاء سبعين سنة مضت كلها في تثبيت دعائم الدولة، وفي بسط نفوذها والقضاء على خصومها حتى استتب لها الأمر، وحتى الفترة التي وُلدَ فيها أبو حاتم مازالت هناك حركات تمرد قائمة، ومازالت الحروب سجالا بين هذه الدولة وبين عاذاها ومن ناوشها، وذلك من قبل الحركات المناوئة لتوجهاتها السياسية والعلمية والعقدية.

إن الحالة العلمية والعقدية لم تكن أحسن حالا من الحالة السياسية، فقد ساءت هي الأخرى واضطربت، وهذا من الطبيعي أن يقع، لشدة التلازم بين الحالتين، ذلك أن كثيرا من التيارات والحركات بعد أن انهزمت سياسيا وعسكريا رامت للعمل في الخفاء، فبقيت أفكارها وعقائدها حية تروج بين الناس، ويمكننا - بعد استقراء عام للفرق وللطوائف التي عاصرها أبو حاتم - أن نقسمها إلى ثلاث أقسام، وذلك من حيث موقفها من عقيدة الإسلام :

1- فرق ومذاهب هي من الثقافات الوافدة من الحضارات التي دخلها الإسلام أو جاورته كالحضارة الهندية والفارسية واليونانية والرومانية وما فيها من مخلفات فاسدة وآراء منحرفة، فبعضها استغل سماحة الإسلام وأهله، وانفتاح مجتمعه وثقافته، وبعضها نما وتطور في ظل الخلاف والاضطراب السياسي والثقافي للأمة، فتوسعوا في أنشطتهم ذات الصبغة العقدية المخالفة لعقيدة الإسلام، هادفين من وراء ذلك إلى مقصدين :

أولهما : إذكاء عنصر الخلاف بين مختلف الطوائف في المجتمع الإسلامي ،
وإحياء النعرات العرقية و العصبية الدموية.

ثانيهما : المساهمة في إحياء ثقافتهم ، وإعادة الاعتبار لمجدهم الفاسد البائد ،
الذي يخالف روح الإسلام وتعاليمه ، ومن هذا القسم البوذية⁽¹⁾ والزرادشتية⁽²⁾
والمزدكية⁽³⁾ والمانوية⁽⁴⁾.

مع ما يتبع ذلك من آراء المفكرين اليونان والرومان وفلسفاتهم المادية الدهرية
الطبيعية الوثنية.

2- طوائف وفرق تأثرت بالمعطيات الثقافية والفلسفية للروح الوثنية للحضارة
اليونانية والرومانية، وبالديانات المجوسية الهندية والفارسية فمزجت ذلك بعقيدة الإسلام
وبثقافته زاعمة أن هذا هو المنهج السليم لخدمة الاسلام في عقيدته وشريعته، هؤلاء هم
الذين قال فيهم الإمام أحمد بن حنبل : (فهم مخالفون للكتاب، مختلفون في الكتاب،
متفقون على مخالفة الكتاب)⁽⁵⁾ وهؤلاء هم وحدات تنتمي إلى أربعة عوائل :

(1) مجموعة تعاليم فلسفية أتى بها بوذا فيما بين 588-478 ق.م اتخذها معظم الهنود ديانة رسمية، وعقيدة
روحية، وهي بدون ألوهية ولا معجزات ولا خوارق، وكان اتباع بوذا يلقبون بالرهبان، راجع كتاب البوذية
لهنري أرفون- سلسلة ماذا أعرف؟.

(2) هي ديانة زرادشت بن يورثسب، أبوه من أذربيجان وأمّه من الري، كان يقول بأن النور والظلمة أصلان
متضادان. انظر الملل والنحل 65/2 وما بعدها.

(3) نسبة إلى مزدك الذي ظهر أيام قباذ والد أنوشروان، وكان قباذ على مذهبه إلى أن اطلع على خزيه وافترائه
فطلبه فقتله، ومن المزدكية ظهرت فرقة الخرمية التي انقسمت إلى فرقتين: فرقة قديمة تنتسب إلى خرمة زوجة
مزدك التي تولت نشر عقيدة المزدكية بعد قتل زوجها، وفرقة أخرى تنسب إلى بابك الخرمي الذي ادعى
الألوهية، وشوش على العقيدة في عهد العباسيين، ولاسيما أيام المامون، وأخذ أمره يتفاقم إلى أيام المعتصم.
انظر الملل والنحل 73/2 ومما بعدها مع الهوامش.

(4) هم أصحاب ماني بن فاتك الملقب بالحكيم، ظهر في زمان شابور بن أزدجبر، وقتله بهرام بن هرمز ابن
شابور، وذلك بعد عيسى عليه السلام. ديانته مزيج من المجوسية والنصرانية، وكان يقول بنبوّة المسيح عليه
السلام ولا يقول بنبوّة موسى عليه السلام، وزعم أن العالم مصنوع ومركب من أصلين قديمين: أحدهما نور
والآخر ظلمة، وأنهما أزيلان انظر الملل والنحل 72/2 مع الهوامش.

(5) أورده الحافظ ابن كثير في تفسير الآية (36-37 من سورة المعارج) في تفسيره 423/4.

1- أولا : الروافض

ذكر أبو حاتم في العقيدة أنهم (رفضوا الاسلام)⁽¹⁾، وقوله هذا هو أحد الأقوال في سبب تسميتهم بذلك، وهناك أقوال أخرى منها : أنهم سموا بذلك لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، ومنها أنهم سموا بذلك عندما تركوا زيد بن علي وانفصلوا عنه فقال لهم : "رفضتموني رفضكم الله"، وقيل غير ذلك⁽²⁾، وهؤلاء هم جماعة من اليهود والمجوس تسللوا إلى صفوف المسلمين، فاستغلوا صحبة أهل البيت، قصد إضلال الناس عن الصراط المستقيم فكانوا من أخذل الناس لأهل بيت النبي الكريم، وأقل خبثهم تكفير أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم⁽³⁾، وتأويل نصوص الكتاب تأويلا باطنيا منحرفا عن الجادة، وعدد فرق الروافض عشرون فرقة⁽⁴⁾ تنقسم إلى ثلاث طوائف : طائفة الزيدية⁽⁵⁾ وطائفة الإمامية⁽⁶⁾ وطائفة الكيسانية⁽⁷⁾ وأغلبهم من المشبهة ومن الحلولية، ومنهم من قال بألوهية الأئمة فأباح محرّمات الشريعة، وأسقط وجوب فرائضها، ومنهم على الخصوص

(1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة 178/1.

(2) انظر مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين 89/1 والفرق بين الفرق ص 21 مع التعليق، والملل والنحل 162/1.

(3) يقول الحافظ ابن كثير: وأما طوائف الروافض، وجهلهم وقلة عقلهم، ودعاويهم أن الصحابة كفروا إلا سبعة عشر صحابيا، وسموهم، فهو من الهذيان بلا دليل إلا مجرد الرأي الفاسد، عن ذهن بارد، وهو منيع، وهو أقل من أن يرد، والبرهان على خلافه أظهر وأشهر، مما علم من امتثالهم أوامره بعده عليه الصلاة والسلام (...). فرضي الله عنهم أجمعين، ولعن من يتهم الصادق ويصدق الكذابين، أمين يارب العالمين) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص 178/177.

(4) الفرق بين الفرق ص 23.

(5) من فرق الزيدية : السليمانية والجارودية والبترية . انظر الفرق بين الفرق ص 22.

(6) من فرق الإمامية : المحمدية والباقرية والناوسية والشميطية والعمارية والإسماعيلية والمباركية والموسوية والقطيعة والإثنا عشرية والهشامية من أتباع هشام بن حكيم أو من أتباع هشام بن سالم الجواليقي، والزرارية من أتباع زرارة بن أعين، واليونسية من أتباع يونس القمي، والشيطانية من أتباع شيطان الطاق، والكاملية من أتباع أبي كامل، وهو فاحش القول في علي وفي سائر الصحابة، الفرق بين الفرق ص 23.

(7) منهم فرق كثيرة يرجع محصلها إلى فرقتين: إحداهما تزعم أن محمدا بن الحنفية حي لم يموت، وهم على انتظاره، ويزعمون أنه المهدي المنتظر، والفرقة الثانية منهم يقرّون بإمامته في وقته، وبموته وينقلون الإمامة بعد موته إلى غيره، ويختلفون بعد ذلك في المنقول إليه. انظر الفرق بين الفرق ص 23.

الهشامية واليونسية والزراية والشيطانية، وهؤلاء تأثروا بشبه وضلالات فرق المتنبيين كالبيانية⁽¹⁾ والمغيرية⁽²⁾ والخطابية⁽³⁾.

وفي القرن الثالث الهجري، ظهرت فرقة رافضية أخرى وهي فرقة النصيرية أتباع محمد بن نصير النميري، ويتسمى النصيريون التابعون له ب (النميريين) وهو من الغلاة⁽⁴⁾، كانت وفاته سنة 260 هـ.

ثانيا : بدع الخوارج من البدع الأولى التي ظهرت في تاريخ الإسلام، وهي طائفة من الحركات الباطنية⁽⁵⁾ التي لم يستقر لها قرار بسبب مطاردة السلطة لهم في الأصقاع المختلفة التي تنقلوا إليها بعد أن انشقوا عن علي رضي الله تعالى عنه واختلفت هي الأخرى فصارت عشرين فرقة⁽⁶⁾. تجمعها : المحكمة الأولى والأزارقة ثم النجدات ثم

(1) تنسب إلى مؤسسها بيان بن سماعيل النهدي الذي كتب إلى أبي جعفر الباقر يخبره بادعاء النبوة، وكثير من أتباعه يدعون فيه النبوة، ويزعمون أنه نبي، ثم ما لبث أن قال بالألوهية والاتحاد والحلولية مع العلم بالغيب، وزعم أنه هو المذكور في الآية 139 من سورة آل عمران : (هذا بيان للناس، وهدى وموعظة للمتقين) انظر رسالتنا في (التنبؤ والمنتبئون في الإسلام) - حركة بيان بن سماعيل والبيانية الغلاة - القسم الثاني ص (201-205).

(2) تنسب إلى مؤسسها المغيرة بن سعيد العجلي، كوفي رافضي كذاب، كان يجمع بين الإلحاد والزندقة والتنجيم والسحر والتجسيم، أنه عليا بن أبي طالب وكفر الشيخين وادعى النبوة، وقال بأنه هو المهدي المنتظر، وأنه يعلم الغيب، كان شجاعا ونشيطا في نشر دعوته، ألقى عليه القبض خالد بن عبد الله القسري، وأحرقه مع بيان بن سماعيل النهدي في سنة 119 هـ. انظر رسالتنا في (التنبؤ والمنتبئون في الإسلام) - حركة المغيرة بن سعيد العجلي والمغيرية الغلاة - القسم الثاني - ص (206-216).

(3) تنسب إلى مؤسسها أبي الخطاب بن أبي زينب الأسدي، تشيع في البداية ثم تنبأ بعد ذلك، وكانت فرقته تقول بالاهية الأئمة وبالإهية أبي الخطاب الأسدي، ولها مقالات وشبه كلها كفر وزندقة وحلول، قتله أبو جعفر المنصور العباسي سنة 143 هـ. انظر رسالتنا في (التنبؤ والمنتبئون في الإسلام) - حركة أبي الخطاب الأسدي والخطابية الغلاة وفرقها - القسم الثاني ص (217-221).

(4) زعم هذا الرجل أن الله تعالى حل في خمسة أشخاص، وهم: النبي عليه الصلاة والسلام، وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وذهب إلى القول بألوهيتهم، وكان يزعم أن الحسن العسكري إله بعثه بالنبوة، ثم ادعى الألوهية بعد ذلك، وقال بإباحة المحارم. انظر (التنبؤ والمنتبئون في الإسلام) حركة النصيرية... القسم الثاني ص: (239-242).

(5) راجع نسبة الخوارج إلى الباطنية في (التنبؤ والمنتبئون في الإسلام) - القسم الثاني ص: (379-382)

(6) الفرق بين الفرق ص 24.

الصفريّة ثم العجاردة⁽¹⁾ وبعض شبه هؤلاء رد عليها الأئمة - ومنهم أبو حاتم الرازي - في تأصيلهم لعقيدة أهل السنة والجماعة.

ثالثاً : المرجئة

يقول الحافظ ابن حجر : (فالإرجاء بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللذين تقاتلوا بعد عثمان، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار، لأن الإيمان عندهم الإقرار والإعتقاد، ولا يضر العمل مع ذلك)⁽²⁾.

ويقول عبد القاهر البغدادي في مقدمة كلامه عن المرجئة وعن فرقها : (صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان، وبالقدر على مذاهب القدرية فهم معدودون في القدرية والمرجئة كأبي شمر المرجئي، ومحمد بن شبيب البصري، والخالدي).

وصنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان، ومالوا إلى قول جهم في الأعمال والأكساب، فهم من جملة الجهمية والمرجئة.

وصنف منهم طبقة خالصة في الإرجاء من غير قدر وهم خمس فرق : يونسية، وغسانية، وثوبانية، وتومنية، ومريسية)⁽³⁾.

(1) يقول عبد القاهر البغدادي: (وقد افرقت العجاردة فيما بينها فرقا كثيرة، منها: الخازمية، والشعبية، والمعلومية، والمجهولية، والمعبدية، والرشيديّة، والمكرمية، والخمرية، والإبراهيمية والواقفة. وافرقت الإباضية منها فرقا: حفصية، وحارثية ويزيدية، وأصحاب طاعة لايراد الله بها. واليزيدية منهم: أتباع يزيد بن أبي أنيسة، ليست من فرق الإسلام لقولها بأن شريعة الإسلام تنسخ في آخر الزمان بنبي يبعث من العجم. وكذلك في جملة العجاردة فرقة يقال لها) الميمونية، ليست من فرق الإسلام لأنها أباحت نكاح بنات البنات وبنات البنين كما أباحته المجوس). الفرق بين الفرق ص 24.

(2) هدي الساري ص : 459.

(3) الفرق بين الفرق ص 25.

من طوائف المرجئة التي نشطت ببلاد الري في القرن الثالث الهجري وما بعده طائفة النجارية التي انقسمت إلى عشر فرق، تعود أصولها إلى ثلاث فرق: برغوثية وزعفرانية ومستدركة، ثم طائفة البكرية والضرارية، وكل طائفة من هاتين مستقلتين بذاتها، وليس لهما تبع كثير، ثم الجهمية وهي طائفة من المرجئة، مستقلتين بذاتها، ثم طائفة الكرامية بخراسان، وعدد فرقها ثلاثة: حقائقية، وطرائقية، وإسحاقية⁽¹⁾، ولتشابه مقالات فرق الكرامية من حيث العقيدة عددا العلماء فرقة واحدة⁽²⁾، وستتكلّم عن هذه الطوائف وعن فرقها وأنشطتها في القرن الثالث الهجري:

1- النجارية: وهم الذين تبعوا الحسين بن محمد النجار، أبا عبد الله المعتزلي

المتوفى سنة عشرين و مائتين للهجرة⁽³⁾، يقول عبد القاهر البغدادي عن هذه الطائفة: (وقد وافقوا أصحابنا في أصول، ووافقوا القدرية في أصول، وانفردوا بأصول لهم)⁽⁴⁾.

ويقول: (وافترقوا بعد ذلك فيما بينهم في العبارة عن خلق القرآن، وفي حكم أقوال مخاليفهم فرقا كثيرة، كل فرقة منها تكفر سائرهما، والمشهورون منها ثلاث فرق: وهي: البرغوثية، والزعفرانية، والمستدركة من الزعفرانية)⁽⁵⁾، وكان أغلب معتزلة بلاد الري على مذهب النجارية⁽⁶⁾.

(1) الفرق بين الفرق ص 25

(2) البغدادي في المصدر السابق ص 25.

(3) كان حانكا، وكان من أصحاب بشر المريسي، ناظر النظام فلم يفلح، فقام محمومًا، وقيل أنه مات بسبب ذلك، ذكر له ابن النديم هذه المناظرة وذكر له بعض المؤلفات، انظر الفهرست ص 268 واللباب في تهذيب الأنساب 298/3.

(4) الفرق بين الفرق ص 207-208

(5) المصدر السابق ص 209.

(6) الملل والنحل 1/130.

أ- البرغوثية : أدمجهم الشهرستاني مع النجارية، فجعلهما فرقة واحدة⁽¹⁾، وفرق بينهما البغدادي على اعتبار اختلافهما في بعض المعتقدات فقال: (هؤلاء اتباع محمد بن عيسى الملقب ببرغوث، وكان على مذهب النجار في أكثر مذاهبه، وخالفه في تسمية المكتسب فاعلا، فامتنع منه، وأطلقه النجار، وخالفه أيضا في المتولدات فزعم أنها من فعل الله تعالى بإيجاب الطبع، على معنى أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً يذهب إذا وقع (كذا)، وطبع الحيوان طبعاً يألم إذا ضرب، وقال النجار في المتولدات بمثل قول أصحابنا فيها: إنها من فعل الله تعالى باختيار لا طبع من طبع الجسم الذي سموه مولداً⁽²⁾).

ب - الزعفرانية : هؤلاء من اتباع رجل كان يعيش بالري يدعى الزعفراني، وكان متناقضا في كلامه لا يثبت على حال، فتارة يقول بخلق القرآن، وتارة يقول: (الكلب خير ممن يقول كلام الله مخلوق)⁽³⁾، وكان يحب الزعامة والشهرة بأية طريقة حتى إنه اكرتري رجلا على أن يخرج إلى مكة يسبه ويلعنه في مواسم مكة ليشتهر ذكره عند حجيج الافاق، وكان له أتباع و يريدون بالري بلغ من حقهم تجاهه أن قوما منهم امتنعوا عن أكل الزبيب حرمة للزعفراني لأنه كان يحبه، وقالوا: (لا يأكل محبوبه)⁽⁴⁾.

ج - المستدركة : سموا بذلك لزعمهم أنهم استدرکوا ما خفي على أسلافهم الذين منعوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق، وزعمت المستدركة أنه مخلوق، وافترقت إلى فرقتين بسبب ذلك⁽⁵⁾، ومنهم قوم بالري يكذبون كل أقوال مخالفينهم حتى ولو كانت

(1) المصدر السابق 188/1.

(2) الفرق بين الفرق ص 209.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق 210.

(5) المصدر السابق.

صواباً، وقد ناظر عبد القاهر البغدادي بعض أعلام هذه الطائفة في الري، فأفحمهم لسذاجة رأيهم وعدم تماسك حججهم⁽¹⁾.

2- البكرية : وهم أتباع بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد⁽²⁾، وكانت مقالاته مختلفة بعضها يوافق المعتزلة والبعض الآخر يوافق أهل السنة، لكنه انفرد بضلالات كفرته الأمة بسببها، وقد ذكر عبد القاهر البغدادي طائفة منها، وابتدع في الفقه تحريم أكل الثوم والبصل، وأوجب الوضوء من قرقرة البطن، علق البغدادي على ذلك فقال : (ولا اعتبار عند أهل السنة بخلاف أهل الأهواء في الفقه)⁽³⁾.

3- الضرارية : هم من أتباع ضرار بن عمرو الذي ظهر في أيام واصل بن عطاء، له مقالات توافق ما جاء به أهل السنة، وأخرى توافق ما جاءت به المعتزلة، وأخرى توافق ما جاءت به النجارية، وانفرد بأشياء منكرة تكلم عليها عبد القاهر البغدادي في حديثه عن هذه الطائفة⁽⁵⁾.

4- الجهمية : وهم أتباع جهم بن صفوان، أبي محرز الراسبي المقتول سنة ثمان وعشرين ومائة⁽⁶⁾، وكان تلميذاً للجعد بن درهم الذي ابتدع القول بخلق القرآن⁽⁷⁾،

(1) المصدر السابق ص 210-211.

(2) عبد الواحد بن زيد البصري، يكنى أبا عبيدة قال يحيى بن معين: (ليس حديثه بشيء، ضعيف الحديث)، وقال عمرو بن علي الصيرفي: (كان عبد الواحد بن زيد قاصاً، وكان متروك الحديث)، وقال أبو حاتم: (ليس بالقوي في الحديث، ضعيف بمرّة)، الجرح والتعديل 20/6 رقم 107.

وهو خال بكر هذا، وبكر ذكره ابن حزم في الفصل في جملة الخوارج لتشابه مقالاته مع مقالاتهم، فإنه كان يقول في كل ذنب ولو صغر حتى الكذبة الخفيفة على سبيل المزاح فاعلمها كافر، مشرك بالله، من أهل النار إلا إن كان من أهل بدر فهو كافر مشرك من أهل الجنة، وقال: من سرق حبة خردل كان مخلداً في النار مع الكفرة، وبلغ ابن قتيبة في الرد عليه: انظر لسان الميزان 60/2-61.

(3) انظر الفرق بين الفرق ص 212-213.

(5) انظر المصدر السابق ص 213-215.

(6) كان كاتباً للحارث بن سريج، وقيل سريج بن الحارث، خرج معه إلى خراسان في آخر خلافة بني أمية على نصر بن يسار وقتله سلم بن أحوز المازني. انظر تاريخ الأمم والملوك- حوادث سنة 128- والفرق بين الفرق ص 212 والبداية والنهاية 11/ (27-29).

(7) يقول فيه الحافظ الذهبي: (الجعد بن درهم، عداه في التابعين، مبتدع ضال، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، فقتل على ذلك بالعراق، يوم النحر). ميزان الاعتدال رقم 1482.

وتأثر بعناصر فلسفية في نفي الصفات، وبعناصر يهودية، وصابئة وبوذية في ترمذ والكوفة وحران، فطلع على الناس ببدعته في نفي الصفات، والقول بخلق القرآن، والقول بالجبر لأن الله عنده لا يمكن أن يتصف بصفة تكون مشتركة بينه وبين خلقه، فذلك في تصوره يقتضي التشبيه إلا أنه أثبت أن الله قادر وفاعل لأن العبد لا يوصف عنده بقدرة ولا فعل لأنه يقول بالجبر، فأداه مذهبه هذا إلى تعطيل الصفات، وإلى تعطيل التكليف والشرع، وإبطال النبوات والرسالات لأجل ذلك اشتد إنكار السلف عليه قاطبة⁽¹⁾، واتفقت أصناف الأمة على تكفيره⁽²⁾.

(1) صنّف علماء السلف رسائل وكتب في الرد على هذه الطائفة يبينون فيها فساد آرائهم ومعتقداتهم، هؤلاء الذين أعمتهم أنوار النصوص الشرعية من الكتاب والسنة فأرادوا ردها، وليقبل ذلك منهم جنحوا إلى التأويل وتسترّوا بجنة ظلامه، وهذه نماذج من الردود على جهمية.

1- عبد العزيز بن عبد الله، ابن أبي سلمة الماجشون المدني، نزيل بغداد، توفي سنة أربع وستين ومائة، روى عنه عبد العظيم بن الحارث الطائي رسالته في الرد على الجهمية. انظر الجرح والتعديل 53/6 رقم 283.

2- نوح بن أبي مريم، أبو عصمه المروزي، المتوفى سنة ثلاث وسبعين ومائة، كان شديداً على الجهمية بالرد عليهم، وذلك على ضعفه في الحديث، ويقال أن نعيم بن حماد منه تعلم الرد على الجهمية، انظر الجرح والتعديل 484/8 رقم 2210.

3- نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي، أبو عبد الله المروزي المتوفى سنة ثمان وعشرين ومائتين، نقل الحافظ الذهبي في ترجمته أن العباس بن مصعب قال في تاريخه: (نعيم بن حماد وضع كتاباً في الرد على الجهمية). انظر الميزان 267/4-268.

4- أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي، المتوفى سنة إحدى وأربعين ومائتين، ألف في الرد على الجهمية، والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور أحمد بكير محمود، صدر عن دار قتيبة.

5- عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الحافظ، المتوفى سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، له كتاب في الرد على الجهمية في مجلد ضخم، انتخب منه الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء 264/13)، وذكره زاهد الكوثري في مقدمة كتاب آداب الشافعي ومناقبه، وعلق عليه بقوله: (وفيه آراء ساقطة لجهله بالكلام كما اعترف هو نفسه بذلك فيما نقله البيهقي عنه في الأسماء والصفات) ص 8.

6- عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة ست وسبعين وثلاثمائة، فقد رد على الجهمية بكتابه (الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة)، والكتاب من تحقيق الدكتور علي سامي النشار.

7- محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى، أبو عبد الله بن مندة المتوفى سنة خمس وتسعين وثلاثمائة، له كتاب في الرد على الجهمية، حققه وعلق عليه الدكتور علي بن محمد ناصر الفقيهي، وصدرت الطبعة الأولى منه سنة 1401 هـ 1981 م.

(2) انظر الفرق بين الفرق ص 210.

5- الكرامية: ظهرت هذه الطائفة في خراسان، وافترقت إلى ثلاث فرق هي:

الحقائقية، والطرائقية والإسحاقية، ولتشابهها في الشبه والضلالات عدها العلماء فرقة واحدة⁽¹⁾.

وتنسب الكرامية إلى محمد بن كرام، أبي عبد الله السجستاني، وكان شيخا لهذه الطائفة معروفا بالزهد و بالعبادة⁽²⁾، ورد نيسابور في زمن محمد بن طاهر بن عبد الله ابن طاهر الذي كان واليا للخليفة العباسي المستعين⁽³⁾، وتبعه على بدعته من أهل نيسابور شرذمة من الناس، حتى قال البغدادي: (وضلالات أتباعه اليوم متنوعة أنواعا لانعدها أرباعا ولا أسباعا، لكنها، تزيد على الآلاف آلافا...) ⁽⁴⁾ وله كتاب بعنوان: (عذاب القبر) جاء فيه بكفر صريح، والكتاب وقف عليه البغدادي ونقل منه بعض الضلالات⁽⁵⁾، ثم ختم الكلام عنها بقوله: (وفضائح الكرامية على الأعداد كثيرة الأضداد، وفيما ذكرنا منها في هذا الفصل كفاية، والله أعلم)⁽⁶⁾.

3- طائفة الثالثة تمثل الإسلام وتجتهد فيه، وهي من العلماء الفقهاء المشتغلين

بالفقه و باستنباط أحكامه، وتمثيلهم للإسلام هو تمثيل صحيح لأنهم لم يتأثروا بالمعطيات الفلسفية الخارجية، ولا بمعتقدات الفرق المنحرفة التي ظهرت في بلاد الإسلام وفي مجتمعه، وهؤلاء كانت كلمتهم نافذة وآراءهم مسموعة، غير أن هذه الطائفة أدى بها اجتهادها إلى أن تختلف فيما بينها اختلافا منهجيا، فانقسمت - على إثر ذلك - إلى قسمين أهل الرأي والقياس وأهل الحديث والأثر.

(1) البغدادي في المصدر السابق ص 215.

(2) العبر 10/1، واللباب 32/3، واللسان 353/5.

(3) دام حكمه إلى سنة اثنتين وخمسين ومائتين، انظر الحالة السياسية.

(4) الفرق بين الفرق ص 216.

(5) المصدر السابق ص (216-219).

(6) المصدر السابق ص 225.

أولاً : أهل الرأي والقياس : ونخص بالذكر منهم الفقهاء الذين (رأوا الشريعة معقولة المعنى، رأوا أصولاً عامة نطق بها القرآن الكريم وأيدتها السنة، ورأوا كذلك لكل باب من أبواب الفقه أصولاً أخذوها من الكتاب والسنة، وردوا إليها جميع المسائل التي تعرض من هذا الباب ولو لم يكن فيها نص، وهم بالنسبة إلى السنة كأوليين - أي أهل الحديث - متى وثقوا من صحتها⁽¹⁾ .

وعلماء السلف - لاسيما المصنفين منهم - تكلموا عن هذا القسم كثيراً، وبينوا منهجه، وأوضحوا بعض عيوبه، يقول الحافظ أبو حاتم ابن حبان وهو يتحدث في فقه هذا القسم: (الفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة في روايته، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره، لأنه إذا حدث من حفظه فالغالب عليه حفظ المتن دون الأسانيد، وهكذا رأينا أكثر من جالسنا من أهل الفقه كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه، وإذا ذكروا أولاً أسانيدهم يكون: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا يذكرون بينهم وبين النبي أحداً، فإذا حدث الفقيه ربما صف الأسماء وأقلب الأسانيد ورفع الموقوف وأوقف المرسل وهو لا يعلم لقلّة عنايته به وأتى بالمتن على وجهه، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب، أو يوافق الثقات في الأسانيد، وإنما احترزنا من هذين الجنسين لأننا نقبل الزيادة في الألفاظ إذا كانت من الثقات، وهذه مسألة طويلة غير هذا الموضوع بها أشبه)⁽²⁾ .

واستمر هذا التصور في الحكم على هذا القسم من القرن الثالث والرابع إلى القرن الثامن حيث يأتي الحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة خمس وتسعين وسبعمائة ليقول تحت قاعدة عنده : (الفقهاء المعتنون بالرأي حين يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث، كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيدهم ولا متونه، ويخطئون في حفظ

(1) تاريخ التشريع للخضري ص 197.

(2) المجروحين 93/1-94.

الأسانيد كثيرا، ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم⁽¹⁾.

وقد عاش أهل الرأي مع أهل الحديث والأثر في جو من المنافرة والمباغضة يلتقون في بعض الأحيان للمناظرة والحجاج، ويتبادلون في أغلب الأحيان الكلام لينالوا من بعضهم منالاة موجهة، ذكر الخطيب البغدادي الأسباب الموجبة لهذا التنافي في عبارة مجملة عكست التباعد الكبير، ورسمت حدود الخلاف بينهما، يقول :

(أما أهل الرأي فجل ما يحتجون به من الأخبار واهية الأصل، ضعيفة عند العلماء بالنقل، سئلوا بينوا⁽²⁾ حالها وأظهروا فسادها، فشق عليهم إنكارهم إياها، وما قالوه في معناها، وهم قد جعلوها عمدتهم، واتخذوها عدتهم، وكان فيها أكثر النصرة لمذاهبهم، وأعظم العون على مقاصدهم وماربهم فغير مستنكر طعنهم عليهم، وإضافتهم أسباب النقص إليهم وترك قبول نصيحتهم في تعليلهم، ورفض ما بينوه من جرحهم وتعديلهم، لأنهم قد هدموا ما شيده، وأبطلوا ما راموا منه وقصدوه، وعللوا ما ظنوا صحته واعتقدوه، وأما المتكلمون فهم معذورون فيما يظهرونه من الإزدراء بهم، والعيب لهم لما بينهم من التباين، والباعث على البغضاء والتشاحن، واعتقادهم في جل ما ينقلونه، وعظم ما يروونه، ويتداولون إبطاله، وإكفار الذين يصححونه، واعظامهم الفرية، وتسميتهم لهم الحشوية⁽³⁾، واعتقاد المحدثين في المتكلمين غير خاف على العلماء والمتعلمين فهما كما قال الأول :

(1) شرح علل الترمذي ص 372.

(2) كذا في النص، والعبارة السليمة : (سئلوا عنها فبينوا حالها).

نكروا من فقهاء هذا القسم الإمام أبا حنيفة النعمان، وسليمان بن موسى النمشقي وشريك القاضي وحماد بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة وعبد الله بن نافع بن الصائغ ومحمد بن الحسن، انظر شرح علل الترمذي ص: 372-373.

(3) انظر مقاله أبو حاتم في علامة الزنادقة في تقريره للعقيدة في شرح أصول الاعتقاد 1/179.

الله يعلم أنا لا نحبكم ❁ ولا نلومكم إذا لا تحبوننا⁽¹⁾ (2)

وأما المناظرات والحجاج فقد اتخذت بينهما أنواعا وأشكالا، فمنها مناظرات في التفاضل بين أئمة أهل الرأي وأئمة أهل الحديث، ومنها مناظرات للتنقيص وللنيل من بعضهم ومنها مناظرات فقهية جرت في تعليل الأحكام الشرعية، وطرق استنباط الأحكام من النصوص، وهي كثيرة جدا لا يسعها مقال⁽³⁾، ومما نستأنس به من أنواع هذه المناظرات ما رواه البرذعي في كتاب الضعفاء قال : (حدثني أبو زرعة عن عبد الله ابن الحسن الهسنجاني⁽⁴⁾ قال : كنت بمصر فرأيت قاضيا لهم في المسجد الجامع، وأنا ممرض، فسمعت القاضي يقول : مساكين أصحاب الحديث لا يحسنون الفقه، فحيوت إليه، فقلت : اختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في جراحات الرجال والنساء، فأى شيء قال علي بن طالب، وأي شيء قال زيد بن ثابت، وأي شيء قال عبد الله بن مسعود؟ فأفحم، فقلت له : زعمت أن أصحاب الحديث لا يحسنون الفقه وأنا من أخس أصحاب الحديث سألتك عن هذه فلم تحسنها، فكيف تنكر على قوم أنهم لا يحسنون شيئا، وأنت لا تحسنه)⁽⁵⁾.

(1) وهؤلاء هم اللذين أنشد فيهم الشافعي قوله:

ومنزلة السفيه من الفقيه ❁ كمنزلة الفقيه من السفيه

فهذا زاهد في قرب هذا ❁ وهذا فيه أزهده منه فيه

رواه المزني عنه، وأخرجه الخطيب بسند إليه انظر الفقيه والمتفقه 76/2.

(2) الفقيه والمتفقه 77/2.

(3) راجع هذه المناظرات وأنواعها فيما أخرجه عبد الرحمن بن أبي حاتم رواية عن أبيه وعن غيره في (آداب الشافعي ومناقبه) في : باب ما نكر من مناظرة الشافعي لمحمد بن الحسن وغيره، ص (159-174) وص (201). وتتضمن هذه المناظرات على اختلاف مواضعها تنقيص الإمام الشافعي من أئمة أهل الرأي بالحجة والدليل.

(4) هو أبو محمد الرازي، مذكور في مشيخة أبي حاتم.

(5) الضعفاء والكذابين والمتروكين 2/ ورقة 75 مخطوط والقصة في شرف أصحاب الحديث ص 77.

وكان الرازيون، ومنهم أبو حاتم وأبو زرعة على مذهب أبي حنيفة في البداية ثم تحولوا عنه بعد ذلك، نقل البرذعي في كتاب أسامي الضعفاء عن أبي زرعة قوله : (كان أهل الرأي قد افتتنوا بأبي حنيفة، وكنا أحداثا نجري معهم، ولقد سألت أبا نعيم عن هذا وأنا أرى أنني في عمل، ولقد كان الحميدي يقرأ علينا كتاب الرد، وذكر أبا حنيفة⁽¹⁾، وأنا أهم بالوثوب عليه حتى منَّ الله علينا، وعرفنا ضلالة القوم)⁽²⁾.

ويظهر أن السبب في تحول أبي حاتم وأبي زرعة عن مذهب أبي حنيفة الموصوف بمذهب أهل الرأي يرجع لثلاثة عوامل :

العامل الأول : مطالعاتهما وسماعهما ومشاركتهما في أجواء النقد ومجالس المناظرات والمذاكرات وروايتهما لها، وسؤالهما عنها .

العامل الثاني : اتصالهما بأئمة أهل السنة الكبار بسبب اتساع رحلاتهما إلى الأمصار كالإمام أبي نعيم الفضل بن دكين، وعبد الله بن الزبير الحميدي وأحمد بن حنبل، وكان الإمام أحمد شديدا على مذهب أبي حنيفة بصفة عامة⁽³⁾، وعلى أبي حنيفة بصفة خاصة⁽⁴⁾.

(1) عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي، وضع كتابا في الرد على أبي حنيفة، رواه عنه محمد بن عمير، أبو بكر الطبري جليس أبي زرعة الرازي والمفتي في مجلسه، انظر الجرح والتعديل 40/8 رقم 182. والمجروحين 70/3.
(2) من كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين 2* / ورقة 70-71.
(3) وذلك بتضعيفه لمن أخذ برأي أبي حنيفة، أو عرف أنه على مذهبه، انظر ترجمة إسحاق بن نجيب الملطي في الجرح والتعديل 235/2 رقم 832، وترجمة أسد بن عمرو أبي المنذر البجلي في المصدر السابق 338/2 رقم 1279. وهذا من الإمام أحمد كان احتياطا فإنه صرح في كتابه الرد على الجهمية أن بعضا من أصحاب أبي حنيفة تأثروا بمذهب الجهم بن صفوان، انظر كتاب الرد على الجهمية ص 17.
(4) أخرج عبد الرحمن الرازي بسنده إليه أنه كان يقول فيه: رأيه مذموم وبدنه لا يذكر (أ) وروي نحو هذا الذم عن الأئمة الكبار المعاصرين لأبي حنيفة، وعمن جاء بعده (ب) من مثل: يحيى بن سعيد القطان وكان جازه بالكوفة، وسفيان بن مسروق الثوري، وعبد الله بن يزيد- أبي عبد الرحمن المقرئ - ، وكان محمد بن جابر اليمامي يتهمه بسرقة الحديث، وتركه عبد الله بن المبارك للسبب نفسه، ونقده الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ج) والاقوال فيه كثيرة جدا(د). =

(أ) الجرح والتعديل 450/8 رقم 2062.
(ب) المصدر السابق 449/8-450 رقم 2062
(ج) آداب الشافعي ومناقبه ص 171-172.
(د) انظر ما نقله الخطيب البغدادي في ترجمة الإمام أبي حنيفة من تاريخ بغداد 371/13 وما بعدها رقم 7298.

العامل الثالث: نفرتهما من بعض الآراء والأقوال التي كان يذهب إليها أهل الرأي

ممن كانوا على مذهب أبي حنيفة، وهذه الآراء والأقوال توافق معتقدات الجهمية والمرجئة،
منها القول بخلق القرآن⁽¹⁾، والقول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وغيرها من المعتقدات⁽²⁾،
ناهيك عن الآثار المنسوبة لأبي حنيفة والتي تتبعوها فوجدوها ضعيفة، قال البرذعي:

(ورأى أبو زرعة في كتابي حديثا عن أبي حاتم عن شيخ له عن أيوب بن سويد
عن أبي حنيفة، حديثا مسندا أو أبو حاتم جالس إلى جنبه، فقال لي: من يعاتب على
هذا؟ أنت أو أبو حاتم، قلت: أنا، قال: لِمَ؟ قلت: لأنني جبرته على قرائته وكان
بابا فقرأه عليَّ بعد جهد، فقال لي قولا غليظا أنسيته في كتابي ذلك الوقت، فقلت له:
إن إبراهيم بن أورمة⁽³⁾ كان يعنى بإسناد أبي حنيفة، فقال أبو زرعة: إنا لله وإنا إليه

= وأما أبو حنيفة فهو إمام من الأئمة المشهود لهم بالفقه والاستنباط وبالتقوى والورع وقد أشى عليه من
المتقدمين: خلف بن أيوب وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك في بداية أمره، وأبو يحيى الحماني- عبد الحميد
ابن عبد الرحمن- وأبو بكر بن عياش وسهل بن مزاحم والقاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود.
وغيرهم (هـ) وكان الإمام يحيى بن معين - وهو من قرناء الإمام أحمد ومن رفقائه- يقول: (الفقهاء أربعة: أبو حنيفة
وسفيان ومالك والأوزاعي) (و) وكان يقدمه في الفقه فيقول: (والفقه فقه أبي حنيفة على هذا أتركت الناس (ز).
وهذا يدل على أن النقاد اختلفوا فيه، فأما ما قيل من النيل منه فيعضه يرجع إلى أخبار واهية لا تصح في ميزان نقد
السند، وبعض ما روي عن الإمام أبي حنيفة يقال هو موضوع عليه لا يصح لاسيما في الحديث والعقيدة (ح).
هذا وقد وقعت في كتب الجرح والتعديل وكتب الطبقات وغيرها من كتابات المتقدمين والمتأخرين من مشادات
بين الحنفية وغيرهم أمور عجيبة، والعقل خصم نفسه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، ولحوم
العلماء مسمومة وإنما أثرنا بيان الحق لأن إثارة غلط العالم ونقص حفظه وأقواله في العقيدة هو من الواجب في
الدين، وبه تمام معرفة الأثر الصحيح من غير الصحيح وتوضيح الحسن من الضعيف.

(هـ) انظر المصدر السابق 335-337.

(و) أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص 80

(ز) المصدر السابق ص 80.

(ح) انظر على سبيل المثال ترجمة أبان بن جعفر في اللسان 27/1.

(1) انظر تاريخ بغداد 13/(384-395) رقم 7297.

(2) المصدر السابق 13/(372-395) رقم 7297.

(3) هو إبراهيم بن أورمة بن سیاوش بن فروخ، أبو إسحاق الأصبهاني الحافظ، سكن بغداد، وكان ينتقي الحديث
على شيوخها، وحدث شيئا سيرا، أثنى عليه أبو نعيم الحافظ، وحدث عنه أبو داود وعبد الله بن أحمد بن حنبل،
توفي سنة ست وستين ومائتين، تاريخ بغداد 6/(42-44) رقم 3064.

راجعون عظمت مصيبتنا في إبراهيم، يعنى به، لأي معنى يصدق؟ لأتباعه؟ لإتقانه؟ ثم ذكر كلاما غليظا في إبراهيم لم أخرجه ها هنا، ثم قال: رحم الله أحمد بن حنبل، بلغني أنه كان في قلبه غصص من أحاديث ظهرت على المعلى بن منصور⁽¹⁾ كان يحتاج إليها، وكان المعلى أشبه القوم بأهل العلم وذلك أنه كان طلبة للعلم، ورحل، وعني به، فصبر أحمد عن تلك الأحاديث، ولم يسمع منه حرفا، وأما علي بن المديني وأبو خيثمة وعامة أصحابنا سمعوا منه، وأي شيء يشبه المعلى من أبي حنيفة، المعلى صدوق، وأبو حنيفة يوصل الأحاديث، أو كلمة قالها أبو زرعة هذا معناها. ثم قال لي أبو زرعة: حدث عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم، فزاد في الحديث عن جابر - يعني القراءة خلف - ويقول القرآن مخلوق، ويرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويستهزئ بالآثار، ويدعو إلى البدع والضلالات، ثم يعنى بحديثه، ما يفعل هذا إلا غبي جاهل أو نحو ما قال، وجعل يحد⁽²⁾ على إبراهيم ويذكر أحاديث من رواية أبي حنيفة لا أصل لها، فذكر من ذلك حديث علقمة بن مرثد عن أبي بريدة عن أبيه: (الدال على الخير كفاعله)⁽³⁾، وأنكر عليه حديثا آخر يرويه عن علقمة بن مرثد عن أبي بريدة حديث عمر: (جاء جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ما الإيمان)⁽⁴⁾، قال أبو زرعة: فجعل هو وأبو سنان⁽⁵⁾ الإيمان شرائع الإيمان، وذكر أحاديث قد أوهم فيها وأنكرها

(1) معلى بن منصور الرازي - أبو يعلى - روى عن مالك والليث وأبي يوسف القاضي، روى عنه علي بن المديني وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو خيثمة، وكان فقيها من أهل الري، قال أبو حاتم: (قيل لأحمد بن حنبل كيف لم تكتب عن المعلى بن منصور الرازي؟ فقال: كان يكتب الشروط، ومن كتبه لم يخل من أن يكذب)، وسئل أبو حاتم عنه فقال: (كان صدوقا في الحديث، وكان صاحب رأي)، توفي ببغداد سنة إحدى عشرة ومائتين، انظر الجرح والتعديل 334/8 رقم 1541.

(2) أي يتكلم فيه بما يثير غضب الناس عليه.
(3) الحديث تكلم فيه أبو حاتم بالتصويب من رواية عبد الله بن مسعود - انظر العلل 274/2 و 2319 و 322/2 رقم 2485 - ولم يصوبه، وإنما هو عن أبي مسعود الأنصاري، انظر تعليق الخطيب البغدادي عليه في تاريخ بغداد 383/7 رقم 3910.

(4) طرف من حديث عمر رضي الله تعالى عنه أخرجه مسلم في الصحيح من طريق عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر. انظر كتاب الإيمان 36/1-37 رقم 8.

(5) ذكر في التقريب سعيد بن سنان الحنفي أو الكندي، أبا مهدي الحمصي، وقال رماه الدارقطني وغيره بالوضع، مات سنة ثلاث أو ثمان وستين ومائة وفرق عبد الرحمن بن أبي حاتم بين سعيد بن سنان، أبي سنان الشيباني =

من رواياته⁽¹⁾، ثم قال لي: من قال القرآن مخلوق فهو كافر فيعنى بما أسند الكفار، أي قوم هؤلاء⁽²⁾.

يحمل هذا النص في طياته دلالات منها:

1- إن الرازيين ومنهم أبو حاتم هجروا مذهب أبي حنيفة هجرانا مبينا، وقطعوا الصلة به، وطارده حتى ضعف ببلاد الري والعراق بعدما كان منتشرا بهما، كما تابعوا بالنقد من روى عن أبي حنيفة، أو عرف من مذهبه، يحكي أبو زرعة الرازي هذا للبرذعي فيقول: (قال محمد بن مقاتل⁽³⁾ لما قدم الري: رأيت أسباب أبي حنيفة قد ضعفت بالعراق فلأنصرنه بغاية النصر، فسلط عليه منا ما قد علمت)⁽⁴⁾.

2- إن أبا حاتم الرازي كان لا يحدث عن أبي حنيفة إلا اضطرارا، إما على قصد النصيحة والبيان وإما إصرارا عليه من قبل من يثق في عمله ونقده كسعید بن عمرو البرذعي، فإن محبته عنده أجبرته على التحديث عنه، وكانت عند أبي حاتم أحاديث مسندة إلى أبي حنيفة، جمعها في (باب).

3- تغليب أبي زرعة الكلام فيمن روى عن أبي حنيفة يدل على أن الرازيين كانا يكرهان أبا حنيفة ويذمان مذهبه، فأما أبو حاتم فتحلى عن مذهبه كما تحلى عن الرواية

= الكوفي وهذا كان يكون بالري، وثقه أبو حاتم ويحيى بن معين، وقال أحمد: (كان رجلا صالحا، ولم يكن يقيم الحديث)، ثم ذكر بعده سعید بن سنان أبا مهدي مؤذن أهل حمص، وهذا ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة ويحيى بن معين، انظر التقريب 298/1 رقم 192، الجرح والتعديل 27/4 - 28 رقم 113 - 114.

(1) وكذلك أبو حاتم، فقد حدث عن سفيان بن عيينة في حديثين رواهما أبو حنيفة، قال سفيان عنهما، (فإذا هو قد أخطأ فيها جميعا)، انظر الضعفاء والكذابين والمتروكين 2/ ورقة 71.

(2) الضعفاء والكذابين والمتروكين 2/ ورقة 62-63.

(3) الرازي لا المروزي، فالمروزي من شيوخ أبي حاتم ومن الثقات الأثبات، والرازي هذا إمام أصحاب الرأي بالري، وكان مقدما في الفقه، روي عن البخاري أنه قال: حدثنا ابن مقاتل، فقيل له: الرازي فقال: (لأن آخر من السماء إلى الأرض أحب إلي من أن أروي عن محمد بن مقاتل)، ونال منه ابن القيم في إغاثة اللهفان، مات سنة ثمان وأربعين ومائين بالري، انظر لسان الميزان 388/4 رقم 1261.

(4) الضعفاء والكذابين والمتروكين 2/ ورقة 71.

عنه، لكنه سكت عن الطعن فيه، وهذا من تسامحه وليونته رحمه الله، وأما أبو زرعة الرازي فقد أطلق فيه لسانه، ونعى على إبراهيم بن أورمة الرواية عنه ثم ساق على ذلك شواهد آخذ أبا حنيفة عليها، وأرى أن هذه المآخذ إنما اكتسبها من الخصومة الجارية بين أهل الرأي وأهل الأثر، وبقيت هذه الخصومة تتضخم ويزداد حجمها على مر الأيام حتى فاقت حجمها، فأفضت إلى نقد مفرط يتجاوز - في غالب الأحيان - حدود الآداب في النقد، والمروءة في المؤاخذة، ويظهر أن بداية نقد أبي حنيفة على هذا المنوال بدأت على يد سفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان، ثم بعد ذلك على يد عبد الرحمن ابن مهدي، وبلغت أوجها على يد الإمام أحمد بن حنبل.

ثانياً : أهل الحديث والأثر : وهم على طائفتين : الأولى هم المحدثون غير الفقهاء، والطائفة الثانية هم الذين جمعوا بين الفقه والحديث⁽¹⁾.

الطائفة الأولى : المحدثون غير الفقهاء : ليس كل المحدثين فقهاء، وإن كانوا من أهل الحفظ والضبط، أو جمعوا بين هذا كله والكلام في الرواة، فقد أخرج الخطيب البغدادي بسنده المتصل إلى أبي الحسن الهاشمي القاضي قال : سمعت محمد بن عمرو الداودي يقول : كان ابن شاهين شيخاً ثقة، يشبه الشيوخ، (...) وكان لا يعرف من الفقه قليلاً ولا كثيراً، وكان إذا ذكر له مذاهب الفقهاء يقول : أنا محمدي المذهب، ورأيت يوماً اجتمع مع أبي الحسن الدارقطني فلم ينطق بكلمة واحدة هيبية وخوفاً أن يخطئ بحضرة أبي الحسن⁽²⁾، هذا مع العلم أنه من رواة العلم، ومن المصنفين المتسعين

(1) أما الفقهاء الذين لا يعتنون بالحديث وبطرق ضبطه فيدخلون في أهل الرأي والقياس، وهو القسم الذي سبق الكلام عليه.

(2) اللسان 283/4-284 رقم 809، وابن شاهين هو عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب ابن يزيد بن سراج الواعظ، مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

في التأليف، وله مؤلف مشهور في الجرح والتعديل متداول مطبوع تحت عنوان : (تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم)⁽¹⁾، و مع ذلك حكموا عليه بما ترى.

وإلى هذه الطائفة أشار الفقيه البغدادي أبو ثور الكلبى في كتابه لأبي زرعة الرازي: (لم يزل هذا الأمر في أصحابك - يعني الفقه - حتى شغلهم عنه إحصاء عدد رواة (من كذب عليّ متعمدا ...)) فغلبهم هؤلاء القوم عليه..⁽²⁾

وألف داود خلف الأصبهاني كتابا في (البيوع)، قصد فيه أهل الحديث، ودمهم وعابهم بكثرة طلبهم للحديث ورحلتهم فيه مع إغفالهم للفقه، فرد عليه أبو حاتم الرازي في رسالة من نحو خمسين ورقة⁽³⁾.

فمن عمم نقده على أصحاب الحديث، ودمهم بجهلهم للفقه فقد جهل حقيقتهم⁽⁴⁾، ومن خص في نقده طائفة دون أخرى فقد أصاب، لأن منهم من لم يحسن نفسه بالفقه فأثار عليه ثائرة النقاد، قال الخطيب البغدادي : (وإنما أسرعت السنة الغافلين إلى الطعن على المحدثين بحملهم أصول الفقه وأدلتها في ضمن السنة مع معرفتهم بمواضعها، فإذا عُرِفَ صاحب الحديث بالتفقه خرس عن الألسن، وعظم حمله في الصدور والأعين، وخشي من كان عليه يطعن - كذا -)⁽⁵⁾.

(1) حققه الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، وصدر عن دار الكتب العلمية ببلبنان.

(2) الضعفاء والكذابين والمتروكين 2/ ورقة 75.

(3) الجرح والتعديل 410/3-411 رقم 1880.

(4) تقدم معنا اعتراض عبد الله بن الحسن الهسجاني على قاض نال من أصحاب الحديث بجهلهم للفقه .

(5) الفقيه والمتفقه ص (ج).

الطائفة الثانية : وهم الذين جمعوا بين الفقه والحديث، فالجمع بين الفقه والحديث هو مطلب من مطالب الأئمة الكبار، وشرط من شروطهم، فقد اشترطوا في الفقيه أن يكون محدثا، كما اشترطوا في المحدث أن يكون فقيها.

فبخصوص اشطراتهم في الفقيه أن يكون محدثا يقول أبو عروبة الحراني المتوفى سنة ثمان عشر وثلاثمائة : (الفقيه إذا لم يكن صاحب حديث يكون أعرج)⁽¹⁾.

ويقول الشعراني رحمه الله في العهود الكبرى في معرض كلامه عن فوائد كتابة الحديث وإسماعه: (وما يضر الفقيه أن يكون محدثا، يعرف أدلة كل باب من أبواب الفقه، ومنها: تجديد الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل حديث، وكذلك تجديد الترضي والترحم على الصحابة والتابعين من الرواة إلى وقتنا هذا، ومنها: - وهو أعظمها فائدة - الفوز بدعائه صلى الله عليه وسلم لمن بلغ كلامه إلى أمته في قوله : (نضر الله امرء سمع حديثا فحفظه حتى يبلغه....)⁽²⁾، ودعاؤه صلى الله عليه وسلم مقبول بلا شك إلا ما استثنى كعدم إجابته صلى الله عليه وسلم في أن الله تعالى لا يجعل بأس أمته فيما بينهم كما ورد)⁽³⁾.

والغرض من اشطراطهم في الفقيه أن يكون محدثا حتى لا يقبل على المناكير والغرائب فيعتمدها في مسائل فقهه، فوجب عليه الاهتمام بالحديث، لأنه لا مناص له من نصوص الحديث كأدلة شرعية تستفاد منها الأحكام، وقد ورد عن جماعة من الأئمة

(1) شرف أصحاب أهل الحديث ص 70.

(2) تقدم تخريجه.

(3) نقل القاسمي في قواعد التحديث ص 51 من العهود الكبرى للشعراني ص 32.

كراهية الاشتغال بالنصوص الضعيفة والآثار الواهية حتى قال الإمام أحمد : (تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب ما أقل الفقه فيهم!)⁽¹⁾.

وأما بخصوص اشتراطهم في المحدث الفقه فذلك لما علموا من أن الفقه هو طريق الحديث، فالحديث يلقتن حسب المواضيع الفقهية، ويصنف حسب الكتب والأبواب الفقهية، قال علي بن المديني : (إذا رأيت الحدث⁽²⁾ أول ما يكتب الحديث يجمع حديث الغسل و حديث من كذب فاكتب على قفاه لا يفلح)⁽³⁾.

ومثلما أن الفقه شرطٌ في التلقين والتصنيف والتبويب فهو شرط في سلامة النص وفي صحته، فالراوي إذا لم يكن فقيها ربما قلب المتن وغير المعنى وزاد فيه ونقص، لذلك ذكر الحافظ ابن حبان - في أوائل كتاب الضعفاء - أن (الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره)، وعلل ذلك بقوله : (فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن بفقيه وحدث من حفظه ربما قلب المتن وغير المعنى حتى يذهب الخير عن معنى ما جاء فيه، ويقبله إلى شيء ليس منه، وهو لا يعلم فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعتة إلا أن يُحدِّثَ من كتابٍ يوافق الثقات فيما يرويه من مُقوى الأخبار)⁽⁴⁾.

وأبو حاتم رحمه الله هو من القسم الذي يضم أهل الحديث والآثار، ومن الطائفة التي تهتم بالحديث وبالفقه سوياً، فقد دخل في جو المناظرات الجارية بين أهل الرأي وأهل الأثر، وحضر مجالسهما بل في بعض الأحيان كان يتكلم موجهاً ومصححاً لبعض

(1) شرف أصحاب الحديث ص 126.

(2) كذا في النص، والصواب (المحدث).

(3) رواه عنه الحافظ ابن الصلاح في المقدمة بصيغة التعليق - معرفة آداب طالب الحديث - ص 256 بشرح الحافظ العراقي .

(4) شرح علل الترمذي ص 111، وعلق الحافظ ابن رجب على مذهب ابن حبان هذا فقال: (وفيما ذكره نظر، وما أظنه سبق إليه، ولو فتح هذا الباب لم يحتج بحديث انفرد به عامة حفاظ المحدثين كالأعمش وغيره، ولا قائل بذلك، اللهم إلا أن يعرف من أحد أنه كان لا يقيم متون الأحاديث فيتوقف حينئذ فيما انفرد به، فأما مجرد هذا الظن فيمن ظهر حفظه وإتقانه فلا يكفي في رد حديثه والله أعلم) المصدر السابق ص 112.

الأخبار، ولم يكن يخف انتصاره لأهل الأثر على خصومهم، كما دلت اجتهاداته في ميدان السنة على أنه كان يجمع بين الفقه والحديث، ولم يكن يخطر بباله في يوم من الأيام أن يهتم بجانب دون آخر، فقد تعلم القرآن وعظمت به قيمته، ونظر في الفقه ونبل به مقداره، وكتب الحديث فقيوت حجته.

ومن أوضح اهتماماته بالفقه إلى جانب الحديث تمييزه بين المحدث غير الفقيه والمحدث الفقيه بحيث كان يتابع أحوال الرواة على هذا المستوى فإذا كان الراوي محدثاً غير فقيه اكتفى بالكلام فيه على ما عليه حاله من العلم والمعرفة في علم الرواية، وإذا كان محدثاً فقيها وصفه بالفقه، وذكره به مؤكداً ذلك بشاهد فقهي يشهد ببراعة المحدث على قوة استنباطه للحكم في الواقعة، من ذلك قوله في شيخه مقاتل بن محمد النصرباذي الرازي: (ثنا مقاتل وكان ثقة فقيهاً)، وأكد ذلك بقوله: (سمعت مقاتل بن محمد يقول: قدم إبراهيم بن رستم الري⁽¹⁾ فأتيته وكان عنده عن الحسين بن واقد وأبي حمزة السكري⁽²⁾، فدخلت عليه وهو مستلق وفي يده كتاب فقال: رأيت مسألة حسناء عجبت به (كذا)، قلت: ماهي؟ قال: محمد بن الحسن في المرأة يخرج من قبلها الريح أن عليها الوضوء، قال مقاتل: فقلت: هذا قاله محمد النبي صلى الله عليه وسلم: (لا ينصرفن حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحها)⁽³⁾، فقد أمر بالوضوء من الريح من قبل أو دبر، لأنه إذا وجد الريح من قبل كان أو دبر فقد وجد الريح، وعليه الوضوء فبقي⁽⁴⁾).

(1) إبراهيم بن رستم خراساني الأصل، نالوا منه من جهة الرأي والإجراء، ومنهم من وثقه، مات سنة عشر وقيل سنة إحدى عشرة ومائتين، انظر الميزان 30/1-31 رقم 87 واللسان 56/1 رقم 143.

(2) يعني عنده أحاديث يرويها عن أبي حمزة السكري - محمد بن ميمون والحسين بن واقد، راجع ترجمة إبراهيم ابن رستم في الجرح والتعديل 99/2 رقم 274 وهؤلاء كلهم مراوذة.

(3) أخرجه مسلم في كتاب الحيض 276/1 رقم 361 وانظر التمهيد 28/5.

(4) الجرح والتعديل 356/8 رقم 1633.

وجهود أبي حاتم رحمه الله في هذا النوع كثيرة، استخلصناها من آرائه في الجرح والتعديل، وعرجنا عليها في المبحث المخصص لجهوده في الفقه⁽¹⁾، وهي تدل على أنه كان شديد الإهتمام بهذا الفن، وواحدًا من المجتهدين فيه، ومن الدعاة إليه، لأن السنة لا يستقيم عودها إلا بالحديث والفقه، قال الأعمش - سليمان بن مهران - (حديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ)⁽²⁾.

المطلب الثاني : مذهبه في العقيدة، وفيه أربعة فروع

الفرع الأول : تقريره للعقيدة وتأصيله لها

نقل لنا أبو حاتم الرازي مجمل عقيدة السلف بحسن اختياره وحكمته، وببليغ قناعته، وذلك عن أشهر علماء الملة المتضلعين في الفقه والحديث والعقيدة، وكان نقله عنهم صريحاً في اتفاقه معهم في كل ما قرروه، بما في ذلك تضليل وتخطيء من خالف العقيدة، وإذا أضاف شيئاً فإنما لتثبيت ذلك وتضمينه في الإطار الذي رسموه، لذلك جاء خطابه في العقيدة خطاباً تقريرياً لا تقديرياً، ومن خصائص هذا الخطاب أنه يحث على وجوب الاهتداء بهدي عقيدة السلف، وتكفير من اجتهد بلسانه في مخالفة العقيدة ومعارضتها، وكم كان رحمه الله حريصاً على هذا النهج بالعمل به ومفصلاً به في جلساته العلمية التربوية التي لم تكن تخلو من مظاهر هذا التأثير، وما مذهب السلف في العقيدة سوى العمل بالكتاب و السنة بلا زيادة ولا نقصان، وقد هداه الله لهذا بسببين :

الأول : حسن فهمه وسلامه استنباطه لقضايا العقيدة من النصوص الشرعية

المتضمنة في كتاب الله وفي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(1) في عمل علمي سيأتي إن شاء الله.

(2) تدريب الراوي 44/1.

الثاني : الموروث العقدي المتواصل سلفا عن خلف، والذي من أساسياته التصديق به في الإيمان، والعمل به في الأقوال والأعمال، وقد استمد هذا الموروث من صلته المستمرة بعلوم السلف قاطبة، وهي الصلة التي لم تنقطع إلا في لحظات الوداع الأخير وفراق الدنيا، ومن صلته بشيوخ هذه العقيدة وعلمائها الكبار من أمثال الإمام أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين وأبي زرعة الرازي وغيرهم، وبذلك رسم لنفسه في ميدان العقيدة طريقا، وشق لنفسه فيها نهجا واضحا حتى غدت أقواله ومروياته فيها تتناقضها الأجيال عن الأجيال، فهذا أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي يخرج بسنده إلى عبد الرحمن بن أبي حاتم⁽¹⁾ قوله: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار - حجازا وعراقا وشاما ويمنا - فكان من مذهبهم:

- 1- الإيمان قول وعمل يزيد وينقص.
- 2- القرآن كلام الله غير مخلوق، بجميع جهاته.
- 3- والقدر خيره وشره من الله عز وجل.
- 4- وخير هذه الأمة بعد نبيها عليه الصلاة والسلام : أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب عليهم السلام، وهم الخلفاء الراشديون المهديون.
- 5- وأن العشرة الذين سماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشهد لهم بالجنة على ما شهد به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله الحق، والترحم على جميع أصحاب محمد، والكف عما شجر بينهم.

(1) شرح أصول الاعتقاد 1/ (176-179) رقم النص 321.

- 6- وأن الله عز وجل على عرشه، بائن من خلقه، كما وصف نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بلا كيف؟، أحاط بكل شيء علماً (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)⁽¹⁾.
- 7- وأنه تبارك وتعالى يرى في الآخرة: يراه أهل الجنة بأبصارهم ويسمعون كلامه كيف شاء وكما شاء.
- 8- والجنة حق والنار حق، وهما مخلوقان لا يفنيان أبداً، والجنة ثواب لأوليائه، والنار عقاب لأهل معصيته إلا من رحم الله عز وجل.
- 9- والصراط حق.
- 10- والميزان حق، وله كفتان توزن فيهما أعمال العباد، حسناتها وسيئها حق.
- 11- الحوض المكرم به نبينا حق.
- 12- والشفاعة حق.
- 13- والبعث من بعد الموت حق.
- 14- وأهل الكبائر في مشيئة الله عز وجل.
- 15- ولا تكفر أهل القبلة بذنوبهم، ونكل أسرارهم إلى الله عز وجل.
- 16- وتقييم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان.
- 17- ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله عز وجل أمرنا، ولا ننزع يداً من طاعة، ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة.
- 18- فإن الجهاد ماض منذ بعث الله عز وجل نبيه عليه الصلاة والسلام إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين لا يبطله شيء.

(1) سورة الشورى الآية 11.

- 19- والحج كذلك، ودفع الصدقات من السوائم إلى أولي الأمر من أئمة المسلمين.
- 20- والناس مؤمنون في أحكامهم، ومواريتهم، ولا ندرى ما هم عند الله عز وجل.
- 21- فمن قال أنه مؤمن حقا فهو مبتدع، ومن قال : هو مؤمن عند الله فهو من الكذابين، ومن قال هو مؤمن بالله حقا فهو مصيب.
- 22- والمرجئة المبتدعة ضلال.
- 23- والقدرية المبتدعة ضلال.
- 24- فمن أنكر منهم: أن الله عز وجل لا يعلم ما لم يكن قبل أن يكون فهو كافر.
- 25- وأن الجهمية كفار.
- 26- وأن الرافضة رفضوا الإسلام.
- 27- والخوارج مراق.
- 28- ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفرا ينقل عن الملة، ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر.
- 29- ومن شك في كلام الله عز وجل فوقف شاكا فيه يقول لا أدري مخلوق أو غير مخلوق فهو جهمي.
- 30- ومن وقف في القرآن جاهلاً علماً، وبُدعَ ولم يكفر.
- 31- ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي).
- ونقل عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه و أبي زرعة ما يلي :

(وسمعت أبي وأبا زرعة يأمرنا بهجران أهل الزيغ والبدع، يغلظان في ذلك أشد التعليل، وينكران وضع الكتب برأي في غير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام، والنظر في كتب المتكلمين، ويقولون : لا يفلح صاحب كلام أبدا)⁽¹⁾.

وقال الألكائي :

(ووجدت في بعض كتب أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي

— رحمه الله — ما سمع منه يقول : مذهبا و اختيارنا :

1- اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين ومن بعدهم بإحسان

2- وترك النظر في موضع بدعهم.

3- والتمسك بمذهب أهل الأثر مثل: أبي عبد الله أحمد بن حنبل وإسحاق بن

إبراهيم وأبي عبيد القاسم بن سلام والشافعي.

4- ولزوم الكتاب والسنة.

5- والذب عن الأئمة المتبعة لآثار السلف.

6- واختيار ما اختاره أهل السنة من الأئمة في الأمصار مثل : مالك بن أنس في المدينة،

والأوزاعي بالشام، والليث بن سعد بمصر، وسفيان وحماد بن زيد بالعراق من

الحوادث مما لا يوجد فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين.

7- وترك رأي الملبسين الموهين المزخرفين المخرقين الكذابين.

(1) نقله اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد 1/179، وأخرجه بعضه ابن أبي يعلى رواية عن خاله علي ابن اليسري عن ابن بطة قال حدثني أبو القاسم حفص بن عمر، قال : قرأ علينا أبو حاتم هذا الكلام، فذكره طبقات الحنابلة 1/385-386 ونقل بعضه عن اللالكائي الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء 13/260.

- 8- وترك النظر في كتب الكرابيسي ومجانبة من يناضل عنه من أصحابه وشاجرديه (كذا) مثل : داود الأصبهاني وأشكاله ومتبعيه.
- 9- والقرآن كلام الله، علمه، وأسمائه، وصفاته، وأمره، ونهيه ليس بمخلوق بجهة من الجهات.
- 10- ومن زعم أنه مخلوق مجعول فهو كافر بالله كفرا ينقل عن الملة.
- 11- ومن شك في كفره ممن يفهم ولا يجهل فهو كافر.
- 12- والواقفية واللفظية جهمية، جهمهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل.
- 13- والإتباع للأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين بعدهم بإحسان.
- 14- وترك كلام المتكلمين، وترك مجالستهم وهجرانهم.
- 15- وترك مجالسة من وضع الكتب بالرأي بلا آثار.
- 16- واختيارنا أن الإيمان : قول وعمل، إقرار باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالأركان، مثل الصلاة والزكاة لمن كان له مال، والحج لمن استطاع إليه سبيلا، وصوم شهر رمضان، وجميع فرائض الله التي فرض على عباده : العمل به من الإيمان.
- 17- والإيمان يزيد وينقص.
- 18- ونؤمن بعذاب القبر.
- 19- وبالحوض المكرم به النبي صلى الله عليه وسلم.
- 20- ونؤمن بالمساءلة في القبر.

21- وبالكرام الكاتيين.

22- وبالشفاعة المخصوص بها النبي صلى الله عليه وسلم.

23- ونترحم على جميع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ولا نسب أحدا منهم لقوله عز وجل : (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم)⁽¹⁾.

24- والصواب، نعتقد ونزعم⁽²⁾ أن الله على عرشه بائن من خلقه (ليس كمثل شئ) وهو السميع البصير⁽³⁾.

25- ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا نقاتل في الفتنة ونسمع ونطيع لمن ولي الله عز و جل أمرنا.

26- ونرى الصلاة والحج والجهاد مع الأئمة، و دفع صدقات المواشي إليهم.

27- ونؤمن بما جاءت به الآثار الصحيحة بأنه يخرج قوم من النار من الموحدين بالشفاعة.

28- ونقول : إنا مؤمنون بالله عز وجل، وكره سفيان الثوري أن يقول : أنا مؤمن حقا عند الله، ومستكمل الإيمان، وكذلك قول الأوزاعي أيضا.

29- وعلامة أهل البدع : الوقعية في أهل الأثر.

30- وعلامة الجهمية : أن يسموا أهل السنة مشبهة ونابطة.

31- وعلامة القدرية : أن يسموا أهل السنة مجبرة.

(1) سورة الحشر الآية 10.

(2) أرى أن هذه الكلمة مقحمة في كلام أبي حاتم لمناقشتها مع ما قبلها، كما أن الزعم لا مدخل له في قضايا العقيدة التي تنبني على مرتبة اليقين لا مرتبة الزعم. وقد تقدم معنا هذا النص خاليا من لفظة (نزعم).

(3) الشورى الآية 11.

32- وعلامة الزنادقة : أن يسموا أهل الأثر حشوية، ويريدون إبطال الآثار عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقفنا الله وكل مؤمن لما يحب ويرضى من القول والعمل، وصلى الله على محمد وآله وسلم⁽¹⁾.

يمكننا بعد النظر في مذهبه هذا في العقيدة أن نستخلص بعض الخصائص التي يقوم عليها مذهبه بصفة خاصة، وعند تأمل هذه الخصائص يظهر أنها أصول عامة لعقيدة السلف الصالح، لا يحدد عنها أحد، وهذه الأصول هي :

1- اعتماد الكتاب والسنة الصحيحة في كل جزئية أو كلية من جزئيات أو كليات العقيدة.

2- عدم رد شيء من ذلك، أو تأويله بما لا يتفق مع ما نص عليه الكتاب والسنة، وما أجمع عليه علماء السلف ممن يعتد بهم في هذا الشأن، والمحافظة على مذهبهم في العقيدة بالإيمان والتصديق قولاً وعملاً.

3- نصرته لمذهب أهل السنة والدفاع عنه في حلقات العلم والمذاكرة وفي المصنفات والرسائل.

4- تحريه في المسائل الخلافية في العقيدة الاعتدال والإنصاف واتباع ما يقوم عليه الدليل.

5- عدم الخوض في المسائل الإعتقادية مما لا مجال للعقل فيه.

6- عدم مجادلة أهل البدع أو مجالستهم أو سماع كلامهم أو عرض شبههم.

7- الحرص على جماعة المسلمين ووحدتهم.

8- التشنيع على المخالفين بالتصدي لشبهاتهم بالرد عليها⁽²⁾.

(1) شرح أصول الاعتقاد 1/ (180-182) رقم النص 323.

(2) من الواضح لمن يطلع على طريقته في تقرير العقيدة وتأصيلها أنه لم يكن يريد من الرد على المخالفين لعقيدة أهل والجماعة إفحامهم لأجل الدعوة لنفسه، وتصغير أقدارهم لأجل الرفع من قدره، أو الحط من مكانتهم لأجل =

الفرع الثاني : محنة خلق القرآن

ظهرت محنة خلق القرآن في سنة ثمان عشرة ومائتين، وكان الداعي إليها القاضي أحمد بن أبي دؤاد⁽¹⁾ الذي درس علم الكلام وتضلع فيه، وكانت له ميزة عند المأمون، يقبل رأيه وشفاعته ونصائحه، فدرس هذه الشبهة وحسنها له حتى أصبح يعتقد بها اعتقادا مبينا، وفي هذه السنة أجمعوا رأيهم على الدعوة إليها، وعلى مناصرتها، قال الحافظ الذهبي : (و في سنة 218 امتحن المأمون العلماء بخلق القرآن، وكتب في ذلك إلى نائبه ببغداد - إذ كان هو في الرقة - وبالغ في ذلك، وقام في هذه البدعة قيام معتقد بها، فأجاب أكثر العلماء على سبيل الإكراه، وتوقف طائفة، ثم أجابوا وناظروا، فلم يلتفت إلى قولهم، وعظمت المصيبة، وهدد على ذلك بالقتل)⁽²⁾.

بقيت مشكلة خلق القرآن تتسلل إلى النفوس والقلوب لتأخذ مكانها كعقيدة صالحة، من كان عليها فهو على الحق، ومن لم يكن عليها فهو على الباطل، يشرح ذلك

= إعلاء مكانته كما يفعل بعض الناس، وإنما هؤلاء غلب عليهم الهوى، واطأوا طريق دعوة الناس للعقيدة، وأي دعوة هذه إذا لم يكن القصد منها هو هدي الناس للرشاد، وتوجيههم إلى الصراط المستقيم حتى ينقلب المخطئ مصيبا، وحتى يعود المنحرف إلى الحق، وأبو حاتم كانت طريقته الوحيدة في الدعوة هو الدفع بالنتي هي أحسن، مع الليونة وتسهيل أمور العقيدة بالأسلوب السهل الواضح، فما وقفنا له على رغبة في لاجاة، ولا إلحاح مع معاند، ولا استمرار مع مكابر أو مغرض، وأغلب المشاهير عرفوا الأنداد والخصوم والחסاد إلا هو (فيما رحمة من الله لنت لهم، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك). آل عمران 159.

(1) أحمد بن أبي دؤاد بن جرير، أبو عبد الله القاضي الأيادي، يقال إن اسم أبيه الفرج، تتلمذ في علم الكلام على يد هياج بن العلاء السلمي صاحب وأصل بن عطاء أحد رؤوس المعتزلة، ولى القضاء للمأمون والمعتصم والوائق، وكان موصوفا بالوجود وحسن الخلق ووفور الأدب غير أنه أعلن الجهمية، وحمل السلطين على امتحان الناس بخلق القرآن، فمن ذلك سنة سيئة في قطع الرقاب وسفك الدماء وقطع الأرزاق والتفريق بين العلماء، قال الحافظ الذهبي : (قُلَّ ما روى)، هلك سنة أربعين ومائتين، انظر تاريخ بغداد 1/ (141-156) رقم 1825، والميزان 97/1 رقم 374.

(2) انظر العبر في أخبار من غير 372/1.

الفخر الرازي في كتابه (خلق القرآن)⁽¹⁾، فيقول : (قال المأمون رضي الله عنه عن المحدثين : إنهم ساووا بين الله وبين خلقه، وبين ما أنزل من القرآن . فأطبقوا على أنه قديم، لم يخلقه الله ويخترعه، وقد قال الله تعالى : (إنا جعلناه قرآنا عربيا)⁽²⁾، وكل ما جعله الله فقد خلقه، كما قال تعالى : (وجعل الظلمات والنور)⁽³⁾ وقال : (نقص عليك من أنباء ما قد سبق)⁽⁴⁾، فأخبر أنه لأمر أحدثه بعدها، وقال : (أحكمت آياته ثم فصلت)⁽⁵⁾، والله محكم كتابه ومفصله، فهو خالقه ومبتدعه، ثم انتسبوا إلى (السنة)، وأنهم أهل الحق والجماعة، وأن من سواهم أهل الباطل والكفر فاستطالوا بذلك، وغروا به الجهال، حتى مال قوم من أهل السميت الكاذب في التخشع لغير الله إلى موافقتهم، فنزعوا الحق إلى باطلهم، واتخذوا دين الله وليجة إلى ضلالهم)⁽⁶⁾.

هذا النص – وإن أتى مجردا عن السند – يتضمن حقائق تكشف عن الأسباب التي حملت المأمون أن يشعل فتيل هذه النار المحرقة، منها :

- 1- اعتقاده أن أهل السنة ساووا بين الله وبين خلقه، حين قالوا بأن القرآن غير مخلوق.
- 2- اعتقاده أن أهل السنة بقولهم أن القرآن غير مخلوق يلزم منه القول بأنه قديم، وذلك لم يجر على لسانهم، ولم يقل به أحد منهم، لأن القول بأنه قديم هو يساوي

(1) محمد بن عمر فخر الدين الرازي، المتوفى سنة 606هـ. واسم كتابه (خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة) دافع فيه عن الشبهة، وحاول تأكيدها وتأصيلها بنصوص خضعت للتأويل الخالي من الضوابط والقواعد. وبرأ فيه ساحة المعتزلة والمأمون، وحمل فيه التبعة على المحدثين وأهل السنة، فانه حسبيه!

(2) سورة الزخرف الآية 2.

(3) سورة الأنعام الآية 1.

(4) سورة طه الآية 97 ونصها : (كذلك نقص عليك من أنباء ما قد سبق).

(5) سورة هود الآية 1.

(6) خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة ص 38-39.

في الشبهة القول بخلقه، وعند المعتزلة أن القول بأنه قديم يناقض وحدانية الله عز وجل، فلا يجوز إثبات قديمين في مقابل قديم واحد: وهو — كما نلاحظ — تلفيق واضح.

3- إيراد النصوص من القرآن الكريم وتأويلها تأويلا يشهد لمرادهم، وجعل هذه النصوص تقوم مبررا على ما ذهبوا إليه في قتل الناس ونفيهم وفي قطع أرزاقهم وزعزعة أمنهم وسكينتهم، بيد أن هناك مئات من النصوص تعاكس ما ذهبوا إليه في نشر هذه الشبهة، وتحرم ما أقدموا عليه في تثبيتها وفي الدعوة إليها، وأما ما قدموه من آيات في الموضوع فلا تشهد لدعواهم⁽¹⁾.

4- إن المأمون العباسي كان ساهرا على تثبيت هذه الدعوة، وعلى نشرها، وعلى إلزام الناس بها، وكلامه في عمومها يغلي حقا على أهل السنة، ومنهم الفقهاء والمحدثون بصفة خاصة، فإنه أول من قصد هؤلاء⁽²⁾.

واستمرت المحنة في عهد المأمون كله، ثم استمرت (إلى أن مات المعتصم سنة 227 هـ ولما تولى ابنه الواثق الخلافة أحييا الفتنة، وأقام سوق المحنة، وفي سنة 231 هـ أصدر أمره إلى أمير البصرة بامتحان الأئمة والمؤذنين بخلق القرآن، وأظهر الغلظة لمن يقول بخلاف رأيه، بل قتل في ذلك بعض أهل الحديث)⁽³⁾.

دامت المحنة إذاً أربعة عشرة سنة من (218 إلى 232) حيث في هذه السنة تولى المتوكل على الله ابن المعتصم بعد أخيه الواثق، وأظهر ميلا عظيما إلى السنة، وما فعله: هو أنه كتب إلى الافاق برفع المحنة، واستقدم المحدثين إلى سامرا، وأجزل لهم العطايا،

(1) انظر ما ردَّ به عبد العزيز بن يحيى الكناني على بشر المريسي في كتاب الحيدة ص (41-56).

(2) للتوسع في ذلك انظر تاريخ بغداد 141/4 وما بعدها، وتاريخ يحيى بن معين 1/(39-45) وأبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية 3/(975 الى غاية 1003).

(3) الحديث والمحدثون ص 321-322.

وأمرهم بأن يحدثوا بأحاديث الصفات والرؤية، فجلس أبو بكر بن أبي شيبة في جامع الرصافة فاجتمع إليه نحو من ثلاثين ألف نسمة، وجلس أخوه عثمان بن أبي شيبة في جامع المنصور فاجتمع إليه أيضا نحو من ثلاثين ألف نسمة⁽¹⁾.

هذا يبين أن المحنة من الناحية السياسية قد زالت، لكنها من الناحية العلمية والعملية خلفت آثارا مازالت تسري بين صفوف أهل العلم، وقد أصيب بعدواها أحد أعمدة العلم في هذا العصر وهو محمد بن إسماعيل البخاري الذي اعتزل الحياة العلمية في آخر حياته بسببها، وذلك في فترة متأخرة من هذا التاريخ.

أما أبو حاتم الرازي فإنه عاصر هذه المحنة، حيث وجدته سنة 218 هـ خارج الري، إلى أنه بعد سنة 220 هـ عاد إلى موطنه ليتتبع هذه المشكلة، ويترصد صداها، ونكاد نجزم - بقليل من التحفظ - أن سبب تلكه عن الرحلة بين سنة 221 هـ و235 هـ هو هذه المشكلة، حيث لم يخرج خرجته الثانية إلا بعد أن ساد الهدوء أرجاء الأقطار، واطمأن الناس إلى سلامتهم، وسلامة إيمانهم وعقيدتهم، وهو عامل أساسي للتفرغ إلى العلم والمعرفة.

لقد كان رحمه الله واعيا بشر هذه الفتنة، لأنها فرقت بين جماعتهم، وشَتَّتَتْ كلمتهم، ووهنت أمرهم، والأخطر من ذلك أنها أشممت بهم الحساد حتى راحوا يكفر بعضهم بعضا، ويلعن بعضهم بعضا⁽²⁾.

(1) المصدر السابق.

(2) تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري 42/1 .

وأبو حاتم، وإن نجا من الإمتحان في المحنة عمليا فإنه من الناحية العلمية والنفسية لم ينج منها، ويرجع سبب ذلك إلى أن الشبهة كان لها وقع كبير وخطير على الناحية العلمية، وسنبحث أثرها في هذه الناحية من جهتين :

- **الجهة الأولى** : أنها كانت سببا من أسباب وضع الحديث، فقد وضع المناصرون لمسألة خلق القرآن أحاديث وآثارا، فأجابهم بعض المحدثين من أهل الغفلة بوضع آثار ضدهم، ومن هؤلاء أحمد بن أحمد بن حرب الملحمي، فإنه وضع حديث : (من قال القرآن مخلوق فهو كافى)⁽¹⁾.

وأخرج الحافظ ابن عدي بسنده إلى أزور بن غالب عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك أنه قال : (القرآن كلام الله، وليس بمخلوق)، وأزور بن غالب منكر الحديث، أتى بما لا يحتمل فكذب⁽²⁾، وعلامة الوضع على الحديث بادية .

ومن ذلك أن بعض المرتزقة تظاهروا بالاشتغال بالحديث في هذه الفترة، فاختلفوا الأحاديث، ورحلوا إلى بلاد نائية، وانتحلوا أسامي لعلماء كبار، وأوهموا أهل تلك البلاد أنهم جاءوا فارين من المحنة، فكسبوا ثقة الناس، وجمعوا لهم مالا من الصدقات والتبرعات، وروَّجوا أكاذيبهم في تلك الديار، ولعبوا بعقول وعواطف الناس، ومن هؤلاء عمرو بن زياد الباهلي البغدادي - كان يروي عن مالك بن أنس وآخرين - دخل الري، فأنكر عليه أبو حاتم الرازي، وقدم قزوين فأنكر عليه الطنافسي، وقدم الأهواز، ومنها إلى خرسان، قال أبو حاتم : (وقدم الأهواز، وقال أنا يحيى بن معين هربت من المحنة، فجعل يحدثهم، ويأخذ منهم، فأعطوه مالا (....) وكان كذابا أفاكا)⁽³⁾.

(1) ميزان الاعتدال 539/1 .

(2) المصدر السابق 173/1 رقم 702.

(3) الجرح والتعديل 234-233/6 رقم 1294 .

الجهة الثانية : أنها مَسَّتْ عدداً من مشايخ أبي حاتم بسوء بليغ، ونالت منهم نيلاً عظيماً، ثم أتت في نهاية مرحلتها على قطع رقاب بعضهم، وكلهم من الأتقياء والمبرزين، لأن أصحاب الشبهة من الرؤوس، لم يتصيدوا من الناس إلا علماءهم، وذلك سعياً منهم في إجابة العالم، لأنه إذا أجاب العالم أجاب العامة، لكنهم رحمهم الله ثبتوا، وصبروا، وإنما هو ابتلاء من الله ليبلوهم أيهم أصدق في الذب عن السنة، لأن خدمة السنة النبوية والذب عنها لا يكون بمجالس العلم والمذكرات فحسب بل يكون أيضاً بالابتلاء في المال والنفس والنسل .

والرواة الذين نالتهم المحنة - من شيوخه - هم طائفة، وقد نفذها فيهم المأمون على ثلاثة مراحل :

- المرحلة الأولى: استعمل معهم فيها أسلوب حرمانهم من وظائف الدولة، وعدم قبول شهادتهم في القضاء، وحرمانهم من الأعطيات، ومن هؤلاء عفان بن مسلم الصفار، فإنه لما هُدِّدَ بذلك قال: (**وفي السماء رزقكم وما توعدون**)⁽¹⁾، وقيل أنه هو أول من امتحن⁽²⁾.

- المرحلة الثانية : جعل عقابهم الضرب بالسياط، والأسر بالأغلال. والطرخ في زنايات السجون، ومن هؤلاء طائفة أشخصت إليه فامتحنها فأجابته، وكان الإمام يحيى ابن معين يقول : (**أجينا خوفاً من السيف**)⁽³⁾، وممن أجاب معه علي بن المديني⁽⁴⁾،

(1) سورة الذاريات الآية 22 .

(2) تاريخ يحيى بن معين برواية العباس الدوري 40/1 ، والإسلام بين العلماء والحكام ص 162.

(3) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة 977/3.

(4) أنذ - (امتحان علي بن المديني وإجابته في المحنة) في دراسة سعدي الهاشمي 983/3-984.

وأبو خيثمة زهير بن حرب وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وهؤلاء أجابوا تحت الإكراه والإرغام،
آخذين بقوله تعالى : (**إِلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان**)⁽¹⁾.

وأما من أخذ بالعزيمة فصبر على الجلد والضرب ولم يجب فطائفة أخرى من
شيوخه فيهم أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الذي امتحنه المعتصم وضربه، وأمكثه
(في السجن سنتين وأربعة أشهر ولم يجب، ولما علمت السلطة أن لا سبيل إلى حمله على
ما تريد وخشيت أمر العامة، واضطراب الأمن تخاذلت وأفرجت عنه)⁽²⁾، وكان يقول:
(إذا أجاب العالم تقية والجاهل يجهل فمتى يتبين الحق؟)⁽³⁾.

ومنهم محمود بن غيلان، أبو أحمد المروزي، فإنه حبس في الفتنة وناله ما نال
الإمام أحمد بن حنبل والمحدثين من أهل عصره⁽⁴⁾.

- ثم جاءت مرحلة أخرى حيث وصلت المحنة أوجها، وبلغ العقاب أشده، وهو
قطع رقاب الأئمة لخدم أنفاسهم، واستمر أسلوب القتل جاريا إلى عهد الواثق، وممن قتل
في هذه الفترة الحالكة :

أ - عبد الأعلى بن مسهر الدمشقي الغساني، فإنه حمل من الشام مكبلا
بالحديد، فأصر على الرفض حتى عرض على السيف فاستجاب، ومع ذلك أعيد في
أغلاله إلى سجن بغداد حتى مات فيه، ولم يفرج عنه حتى لا يتعلل بالتقية كما ادعى
ذلك المأمون⁽⁵⁾.

(1) سورة النحل الآية 106.

(2) تاريخ يحيى بن معين 41/1 و 44/1، وانظر بسط القصة في الإسلام بين العلماء والحكام ص (159-181).

(3) الإسلام بين العلماء والحكام ص 159 و 163 .

(4) تاريخ بغداد 89/13 رقم 7073 .

(5) تاريخ بغداد 11 / (72-75) رقم 5750 .

ب - يوسف بن يحيى البويطي صاحب الإمام الشافعي، حُمل إلى بغداد، وأريد على القول بخلق القرآن فامتنع، فحبس إلى أن مات مكبلا في الحديد، وكان رحمه الله يقول : (فو الله لأموتن في حديدي هذا حتى يأتي من بعدي قوم يعلمون أنه قد مات في هذا الشأن قوم في حديدهم، ولئن أدخلت إليه لأصدقته - يعني الوثائق) ⁽¹⁾ .

ج - نعيم بن حماد الخزاعي، أبو عبد الله المروزي، أشخص للمحنة في القرآن من مصر إلى سر من رأى في أيام المعتصم، فسئل عن القرآن فأبى أن يجيب، فسجن، ولم يزل فيه إلى أن مات ⁽²⁾ .

د - أصبغ بن الفرغ بن سعيد بن نافع الأموي مولى عمر بن عبد العزيز، أبو عبد الله الوراق، الفقيه البصري، توفي مختفيا من المحنة سنة خمس وعشرين ومائتين ⁽³⁾ .

وقد أجمل الكلام عن هؤلاء الخطيب البغدادي فيما أخرجه بسنده إلى أبي العباس بن سعيد المروزي قال: (لم يصبر في المحنة إلا أربعة كلهم من أهل مرو : أحمد بن حنبل أبو عبد الله، وأحمد بن نصر بن مالك الخزاعي، ومحمد بن نوح بن ميمون الحضروي، ونعيم بن حماد وقد مات في السجن مقيدا، فأما أحمد بن نصر فضربت عنقه (...). ومات محمد بن نوح في فتنة المأمون، والمعتصم ضرب أحمد بن حنبل، والوثائق قتل أحمد بن نصر، وكذلك نعيم بن حماد...) ⁽⁴⁾ .

هذا الظلم والقهر الذي مس أبا حاتم في شيوخه، وهذا الغلو الشديد في الباطل الذي مسه في علمه وعقيدته جعل موقفه يتقوى ويشتد، وما هو إلا واحد من هؤلاء

(1) المصدر السابق 302/14 رقم 7613 .

(2) المصدر السابق 306/13 رقم 7285 .

(3) المغني في معرفة رجال الصحيحين ص 38 رقم 218 .

(4) تاريخ بغداد 178/5 - 179 رقم 2623 .

الأئمة، أخذ عنهم وسلك سبيلهم في صيانة السنة وفي الذب عنها، لذلك نجده يقرر دائما في كتبه وفي مجالسه : (من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر كفرا ينقل عن الملة، ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر) .

وبما أن أبا حاتم كان يجتهد في رد هذه الشبهة وفي دحضها، فإننا سنعمل على توضيح ذلك والكشف عنه وذلك من طريقين: الأولي إيراد بعض الآثار التي أخرجها ورواها، والثانية مناقشتها من موقع النظر والمعقول والقياس.

الطريق الأولى: الآثار التي أخرجها في الموضوع كثيرة، وقد جمعها ولده عبد الرحمن من جملة ما أخرجه من مرويات في كتابه (الرد على الجهمية)، ومن هذه الآثار هاتان الروايتان :

- قال : حدثنا أبي قال قال أحمد بن حنبل : دل على أن القرآن غير مخلوق حديث عبادة (أول ما خلق الله القلم، فقال، اكتب) الحديث⁽¹⁾، قال : وإنما نطق

(1) الحديث أخرجه أحمد في المسند من طريقين: الأولي قوله: ثنا أبو العلاء الحسن بن سوار ثنا ليث عن معاوية عن أيوب بن زياد حدثني عبادة بن الوليد عن عبادة حدثني أبي قال: (... سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أول ما خلق الله تبارك وتعالى القلم، ثم قال : اكتب، فجرى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة . (أ) وسند هذا الحديث حسن .
وأخرجه من طريق ابن لهيعة عن يزيد أبي حبيب عن الوليد بن عبادة عن أبيه عبادة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكره (ب).
وأخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة من طريق ابن لهيعة، وسند هذه الطريق لا بأس بها، ورجالها ثقاة إلا ابن لهيعة فإنه سيئ الحفظ (ج)، لكنه يتقوى من طريق أيوب بن زياد عن عبادة بن الوليد عن أحمد في الطريق الأولى، كما يتقوى من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (د) فالحديث إذن صحيح ، وكفى بهذين الطريقين دليلا على صحته.

(أ) المسند 398/5 رقم 22700 .

(ب) المصدر السابق رقم 22702 .

(ج) كتاب السنة 48/1 رقم 103 .

(د) المصدر السابق 50/1 رقم 108 .

القلم بكلامه لقوله : (إنما تولدنا لشيء (إزوا أرونا) اه (أن تقول له كُن فيكون) ⁽¹⁾) ، قال :
فكلام الله سابق على أول خلقه ، فهو غير مخلوق ⁽²⁾ .

- وقال : حدثنا أبي وأبو زرعة قال : كان يحكى لنا أن هنا رجلا من قصته هذا
(كذا) ، فحدثني أبو زرعة قال : كان بالبصرة رجل ، وأنا مقيم سنة ثلاثين ومائتين
فحدثني عثمان بن عمرو بن الضحاك عنه ، أنه قال : إن لم يكن القرآن مخلوقا فمحا الله
ما في صدري من القرآن ، وكان من قراء القرآن ، فنسي القرآن حتى كان يقال له : قل
(بسم الله الرحمن الرحيم) فيقول : معروف ، معروف ، ولا يتكلم ، قال أبو زرعة :
فجهدوا به أن أراه فلم أره ⁽³⁾ .

وكان لأبي الحسن القطان - تلميذ أبي حاتم - روايات في جزء فيه أخبار تكفير
من قال بخلق القرآن ⁽⁴⁾ رواه عن أبي حاتم ، ومنها هذا الحديث الذي رواه عن أبي حاتم
وأبي جعفر الحضرمي وأبي عبد الله محمد بن يزيد وأبي عبد الله الحسين بن علي
الطنافسي كلهم قالوا : ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ثنا إبراهيم بن مهاجر بن مسمار عن
عمر بن حفص بن ذكوان عن مولى الحرقة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الله عز وجل قرأ طه وياسين قبل أن يخلق آدم بألف
عام ، فلما سمعت الملائكة القرآن قالوا : طوبى لأمة نزل عليهم هذا ، وطوبى لأجواف
تحمل هذا ، وطوبى لألسن كلم بها ⁽⁵⁾ .

(1) سورة النحل الآية 40.

(2) فتح الباري 443/13 .

(3) سير أعلام النبلاء 259/13-260 .

(4) أخبار قزوين 475/2 ترجمة حمزة بن الحسن الاخويني .

(5) الحديث أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات 365/1 وابن عاصم في السنة 269/1 رقم 607 ، وقال السيوطي : (أخرج
الدارمي وابن خزيمة في التوحيد والعقيلي في الضعفاء والطبراني في الأوسط وابن عدي وابن مردويه والبيهقي في
الشعب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال ... فنكره. الدر المنثور في التفسير بالمأثور 288/6 سورة طه .
ومدار هذا الحديث الذي أخرج عن أبي هريرة على عمر بن حفص بن ذكوان ، أبي حفص العبيدي قال أحمد: تركنا
حديثه وحرقناه، وقال النسائي: متروك، وقال الدارقطني: ضعيف. وكذلك ضعفه يحيى بن معين وأبو نعيم الأصبهاني
والحافظ ابن حجر ، أنظر الميزان 189/3 رقم 6075 واللسان 298/4-299 رقم 832 ، فالحديث ضعيف.

الطريقة الثانية : وهي استخدام أقوال أبي حاتم في الموضوع من موضع النظر والقياس والمعقول مع الإستناد إلى مذهب السلف في ذلك، فالدعوة في أصلها باطلة مردودة لأن القائلين بخلق القرآن يلزمهم واحدة من ثلاث لا بد منها⁽¹⁾ :

- أن يقولوا أن الله عز وجل خلق كلامه في نفسه.

- أو يقولوا أنه عز وجل خلقه في غيره.

- أو يقولوا أنه عز وجل خلقه قائما بنفسه وذاته، وفيما يأتي بيان بطلان

الوجه الثلاثة على ما قرره علماء السلف بالقياس والنظر المعقول :

- فإن قالوا: إن الله عز وجل خلقه في نفسه، فهذا ظاهر البطلان من وجهين:

الوجه الأول: إذا كانت النفس هي الذات - عند من رجح ذلك من علماء السلف

من أمثال ابن تيمية وغيره⁽²⁾ - ويراد بنفسه الشيء ذاته وعينه كما يقال: "رأيت زيدا نفسه وعينه" ظهر بطلان ذلك.

الوجه الثاني: إذا كانت النفس هي صفة للذات عند من قال بذلك من علماء

السلف⁽³⁾، وكان القرآن مخلوقا في هذه النفس لزمه أن يكون صفة ليس إلا، فإن أرادوا أن الله عز وجل خلق كلامه في نفسه فهذا محال باطل لا يجد السبيل إلى القول به من قياس ولا نظر ولا معقول، لأن الله تعالى لا يكون مكانا للحوادث، ولا يكون فيه شيء مخلوق، ولا يكون ناقصا فيزيد بشيء إذا خلقه، ومن قال هذا فهو (كافر كفرا ينقل به عن

(1) أنظر كتاب الحيدة ص 61-62.

(2) قال رحمه الله: (فهذه المواضع المراد فيها بلفظ النفس عند جمهور العلماء الله نفسه التي هي ذاته المتصفة بصفات ليس المراد بها ذاتا منفكة عن الصفات، ولا المراد به صفة للذات) مجموع الفتاوى 292/9 .

(3) نقد ابن تيمية هذا المذهب في جعل النفس صفة للذات فقال: (... وطائفة من الناس يجعلونها من باب الصفات، كما يظن طائفة أنها الذات المجردة، وكلا القولين خطأ) مجموع الفتاوى 292/9.

الملة، ومن شك في كفره ممن يفهم ولا يجهل، فهو كافر، ومن كان جاهلاً عُلِّمَ فَإِنْ أذعنَ بالحق بتكفيره وإلا ألزم الكفر⁽¹⁾.

- وإن قالوا خلق كلامه في غيره، فهذا أيضا محال باطل، لا يجد السبيل إلى القول به لظهور الشناعة والكفر من قبله، لأنه يلزم قائل هذه المقالة في القياس والنظر والمعقول أن يجعل كل كلام خلقه الله في غيره هو كلام الله، فيجعل الشعر وقول الزور والفحش وكلام الكفر والسحر وكل كلام ذمه الله، والله سبحانه تعالى عن ذلك علوا كبيرا، وإليه أشار أبو حاتم في تقرير العقيدة: (ليس مخلوق بجهة من الجهات، ومن زعم أنه مخلوق مجعول فهو كافر ينتقل به عن الملة).

- وإن قالوا كلامه قائم بنفسه وذاته، فهذا هو المحال الباطل الذي لا يجد السبيل إلى القول به من قياس ولا نظر، لأنه لا يكون الكلام إلا من متكلم، كما لا تكون الإرادة إلا من مرید، ولا العلم إلا من عالم، ولا القدرة إلا من قدير، لأنه لا يعقل كلام قائم بنفسه متكلم بذاته.

(1) من تقريره للعقيدة بتصريف في الإراد .

الفرع الثالث: تحليل بعض القضايا العقدية التي أثارها

ومناقشتها في ضوء عقيدة السلف

أولاً : أقسام الإيمان عند أبي حاتم

جعل أبو حاتم الإيمان على ثلاثة أقسام من حيث الاعتقاد به : فهو أولاً تصديق بالقلب ثم ثانياً إقرار باللسان، ثم ثالثاً عمل بالأركان .

كونه تصديق بالقلب : لأنه أول مدخل للإيمان، فالمرء لا يكون مؤمناً حق الإيمان إلا إذا خالط الإيمان قلبه، وأحس بحلاوته، ونوع الإيمان الذي يُصدَّق بالقلب هو على الترتيب كآتي : الإيمان بالله، والإيمان بملائكته، والإيمان بكتبه، والإيمان برسله، والإيمان باليوم الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشره، وقد ثبت هذا بالاستقراء في حديث جبريل عليه السلام الذي خرجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه⁽¹⁾، وخرَّجه مسلم من دون البخاري من حديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وفيه : (فأخبرني عن الإيمان : قال : أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره)⁽²⁾، هكذا على النحو من الترتيب، وعلى هذا النحو من الأنواع المصدق بها بالقلب، فمن أخل بواحدة منها تهاونا وجهلاً كان إيمانه ناقصاً، وحُضَّ على معرفتها للأخذ بها، ومن جحد واحدة منها أو كلها كان كافراً بالإجماع.

كونه إقرار باللسان ثم عمل بالأركان : وهذا يأتي في مدلول الإسلام، وفي معناه، وقد فسره النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : (أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً)⁽³⁾.

(1) الفتح - كتاب الإيمان - باب سؤال جبريل 14/1 حديث رقم 50 . وصحيح مسلم - كتاب الإيمان 39/1 رقم 05.

(2) صحيح مسلم 36-37/1 رقم 01 .

(3) حديث عمر بن الخطاب عند مسلم. المصدر السابق .

وفهم من منطوق النص أن الإسلام عمل بالجوارح الظاهرة قولاً وعملاً، وهذا هو مراد أبي حاتم رحمه الله بقوله: (إقرار باللسان، وعمل بالأركان)، فشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله هي إقرار باللسان، وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً هو عمل تطبيقي ينقسم إلى ما هو بدني كالصلاة والصوم، وإلى ما هو مالي كإيتاء الزكاة، وإلى ما هو مركب منها كحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً⁽¹⁾.

ثانياً : الفرق بين الإسلام والإيمان

قول أبي حاتم: (وجميع فرائض الله التي فرض على عباده العمل بها من الإيمان)، يبين أنه جعل من معنى الإيمان معنى شمولياً عاماً، يشمل معنى الإسلام وجميع فرائضه جملة وتفصيلاً، وهو قول مخالف من حيث الظاهر لحديث جبريل الذي فرق فيه النبي صلى الله عليه وسلم بين الإسلام والإيمان، وأدخل الأعمال في مسمى الإسلام دون مسمى الإيمان.

والحاصل أن السلف انقسموا حيال هذا الموضوع إلى مذهبين⁽²⁾:

مذهب يدعي أنهما شيئاً واحداً، وهذا المذهب أنكر على من أخرج الأعمال عن الإيمان إنكاراً شديداً، ومن أنكر ذلك على قائله وجعله قولاً محدثاً سعيد بن جبير (ت 195 هـ)، وميمون بن مهران (ت 117 هـ) وقتادة بن دعامة السدوسي (ت 110 وقيل بعدها) وأيوب السختياني (ت 131 هـ) وإبراهيم النخعي. (ت 196 هـ) ومحمد ابن شهاب الزهري (ت 124 هـ) ويحيى ابن أبي كثير (ت 132)، وكان سفيان ابن مسروق الثوري (ت 161 هـ) يقول: (هو رأي محدث أدركنا الناس على غيره)⁽³⁾، وقال

(1) أنظر جامع العلوم والحكم 98/1 .

(2) المصدر السابق 170/1 .

(3) المصدر السابق 104/1 .

أبو عمرو الأوزاعي (ت 157 هـ): (كان من مضى ممن سلف لا يفرقون بين الإيمان والعمل)⁽¹⁾.

وذكر البخاري تعليقا أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن عدي: (إن للإيمان فرائض وشرائع وحدودا وسننا، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان، فإن أعش فسأبينها لكم حتى تعملوا بها، وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص)⁽²⁾.

ومذهب يحيى التفريق بينهما، ومنه أبو بكر بن السامعاني وداود ابن أبي هند (ت 140 هـ) وحماد بن زيد (ت 179 هـ) وعبد الرحمن بن مهدي (ت 198) ويحيى ابن معين (ت 233 هـ)، وغيرهم، كما روي هذا المذهب عن طائفة ممن تقدمت بعض أسمائهم في المذهب الأول كقتادة والزهري.

وإذا كان أبو حاتم الرازي بصريح قوله على مذهب الطائفة الأولى، فكيف نوفق بين ما جاء في أقوال هذه الطائفة وما جاء في حديث جبريل؟

عند التأمل يظهر أن الحل ممكن والمعالجة يسيرة، وهي ما سعى إليها الحافظ ابن رجب وقررها بقوله:

(أن من الأسماء ما يكون شاملا لمسميات متعددة عند إفراده وإطلاقه، فإذا قرن ذلك الاسم بغيره صار دالا على بعض تلك المسميات، والاسم المقرون به دال على باقيها، وهذا كاسم الفقير والمسكين، فإذا أفرد أحدهما دخل فيه كل من هو محتاج، فإذا قرن أحدهما بالآخر دل أحد الاسمين على بعض أنواع ذوي الحاجات، والآخر على باقيها،

(1) المصدر السابق .

(2) فتح الباري - كتاب الإيمان - باب بني الإسلام على خمس - 45/1، والحديث وصله أبو بكر ابن أبي شيبة في مصنفه 49/11

فهكذا اسم الإسلام والإيمان: فإذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر، ودل بانفراده على ما يدل عليه الآخر بانفراده، فإذا قرن بينهما دل أحدهما على بعض ما يدل عليه بانفراده، ودل الآخر على الباقي⁽¹⁾.

وإلى هذا القصد ذهب الفقيه والمحدث الشافعي أبو عمرو بن الصلاح قائلا: (فخرج مما ذكرناه أن الإيمان والإسلام يجتمعان ويفترقان، وأن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا)⁽²⁾.

ونسب حل هذا الإشكال بهذا المعنى إلى جماعة من الأئمة، منهم الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم الجرجاني الإسماعيلي (ت 371 هـ)⁽³⁾، والإمام الخطابي⁽⁴⁾.

ثالثا : مخالفته لشيخه أحمد بن حنبل في التفريق بين الإيمان والإسلام

مما مضى يتضح أن أبا حاتم خالف شيخه في هذه القضية حيث كان الإمام أحمد يرى لزوم التفريق بين الإيمان والإسلام، فقد أخرج الحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا بسنده إلى الإمام أحمد أنه كان يقول: (إن الإيمان غير الإسلام)⁽⁵⁾، معللا ذلك بقوله: (إن الله سبحانه قال: (فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين) فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين)⁽⁶⁾ استثناء من غير الجنس⁽⁷⁾.

(1) جامع العلوم والحكم 105/1-106.

(2) أنظر صيانة صحيح مسلم ص 135.

(3) في رسالته إلى أهل الجبل، نقلها الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم 106/1.

(4) في معالم السنن 314/4.

(5) العقيدة للإمام أحمد ص 118.

(6) سورة الذاريات الآية 36.

(7) العقيدة ص 119.

ويتضح أن أبا حاتم خالف جمهور الحنابلة فيما ذهبوا إليه، فقد ذكر أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي المتوفى سنة 488 هـ أن أصحاب الإمام فرقوا بين الإيمان والإسلام، وذكر لهم أبو الفضل أقوالا معللة بأحاديث صحيحة مرفوعة⁽¹⁾.

رابعاً : زيادة الإيمان ونقصانه

بين أبو حاتم معتقده في الإيمان أنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعاصي، وهو معتقد عامة السلف من أهل السنة والجماعة، وهذا المعتقد تؤيده النصوص وتؤكدده، فمن الأدلة على ذلك من الكتاب أن الله عز وجل قسم المؤمنين إلى ثلاث طبقات بقوله: (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا، فمنهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخيرات يؤمن بالله، وذلك هو الفضل الكبير)⁽²⁾.

وذكر البخاري في باب زيادة الإيمان ونقصانه قوله تعالى: (وزوناهم هري)⁽³⁾. وقوله تعالى: (ويزولوا الذين آمنوا إيماناً)⁽⁴⁾، وقوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم)⁽⁵⁾. وقال عَقِبَهُ: (فإذا ترك شيئاً من الكمال فهو ناقص)⁽⁶⁾.

ومن الأدلة على ذلك من السنة قوله صلى الله عليه وسلم: (الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان)⁽⁷⁾.

(1) المصدر السابق ص 119-120 مع التعليق .

(2) سورة فاطر الآية 32.

(3) من قوله تعالى في سورة الكهف: (إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى) الآية 13 .

(4) من قوله تعالى في سورة المدثر: (وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة، وما جعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا، ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ويزداد الذين آمنوا إيماناً، ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون، وليقول الذين في قلوبهم مرض والكافرون: ماذا أراد الله بهذا مثلاً كذلك يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء، وما يعلم جنود ربك إلا هو، وما هو إلا ذكرى للبشر) الآية 31 .

(5) من قوله تعالى في سورة المائدة: (اليوم أكملت لكم دينكم، وأتممت عليكم نعمتي، ورضيت لكم الإسلام ديناً) الآية 4 .

(6) فتح الباري - كتاب الإيمان 1/103.

(7) وأخرجه البخاري في كتاب الإيمان - باب أمور الإيمان - الفتح 51/1 رقم 9 . أخرجه مسلم في صحيحه من طرق في كتاب الإيمان 1/63 رقم 35 .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن بُرَّة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خيس) ⁽¹⁾ .

ومن الأدلة على ذلك - من النظر - أنه لما ثبت أن الإيمان قول وعمل، وتصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان اتضح أنه مركب، وأن هذا التركيب ليس بدرجة واحدة عند العلماء، كما أنه ليس بدرجة واحدة عند العامة، ناهيك أنه ليس بدرجة واحدة عند الشخص الواحد الذي تختلف جوارحه بين القول بالإيمان وبين الإقرار به وتطبيق أركانه.

من هذا المنطلق يتضح أن هذا هو نهج السلف قاطبة، وكان الإمام أبو حاتم الرازي على نهج الإمام أحمد في العقيدة على ما صرح به وذكره، وإن خالفه في بعض الجزئيات، فقد روى ابن الجوزي ⁽²⁾ رحمه الله بسنده عن سليمان بن الأشعث - أبي داود السجستاني - قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول :

(الإيمان قول وعمل، يزيد ينقص، والبر كله من الإيمان - والمعاصي تنقص من الإيمان). وفيما أملاه أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي من عقيدة الإمام أحمد قوله : (وكان أحمد بن حنبل يذهب إلى أن الإيمان قول باللسان، وعمل بالأركان، واعتقاد بالقلب، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويقوى بالعلم، ويضعف بالجهل، وبالتوفيق يقع، وأن الإيمان اسم يتناول مسميات كثيرة من أفعال وأقوال، وذكر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : الإيمان بضع وسبعون شعبة، أفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق) ⁽³⁾ .

(1) أخرجه البخاري في كتاب - باب زيادة الإيمان ونقصانه - أنظر الفتح 103/1 رقم 44 .

(2) مناقب الإمام أحمد ص 153 .

(3) العقيدة للإمام أحمد ص 117 .

وقال : (وعنده أن الصلاة يقع عليها إسم (إيمان) ، وقراءة القرآن يقع عليه إسم (إيمان)⁽¹⁾ .
 وكتب الإمام أحمد إلى مسدد بن مسرهد⁽²⁾ كتابا في العقيدة جاء فيه : (والإيمان
 قول وعمل ، يزيد وينقص ، زيادته إذا أحسنت ، ونقصانه إذا أسأت)⁽³⁾ .
 هذه هي الطريقة التي سلكها أبو حاتم في زيادة الإيمان ونقصانه ، مهتديا فيها
 بما جاء في كتاب الله ، وما نصت عليه الآثار الصحيحة من سنة رسول الله ، وما جاء عن
 شيوخه من أمثال الإمام أحمد بن حنبل ، وهي من أصول أهل السنة والجماعة ، قال
 الإمام ابن تيمية رحمه الله : (ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الدين والإيمان قول
 وعمل ، قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح ، وإن الإيمان يزيد بالطاعة ،
 وينقص بالمعصية)⁽⁴⁾ .

خامسا : نصيحتة بترك من وضع الكتب بالرأي بلا آثار

الرأي ينقسم إلى قسمين : رأي مجرد عن الآثار ، ورأي بالآثار ، الرأي المجرد
 عن الآثار قسمان : قسم تجرد أصحابه في كلامهم عن الآثار ، ومع ذلك جاءت مقالاتهم
 تتوافق مع مقصود الشرع ، لا تنافيه ولا تخالفه ، ومن ذلك مقالات الإمام أبي حامد
 الغزالي وأبي الوليد بن رشيد وغيرهما ممن كانوا يعملون للشريعة بنقد آراء أهل الكلام
 والباطنية والفلاسفة الماديين الدهريين ، ولا شك أن هؤلاء - وإن كانت آراؤهم بلا آثار -
 خدموا الشرع ولم يخالفوه ، وغياب الآثار عندهم ثم عن غير قصد لأن بضاعتهم في
 تحصيل الآثار بأسبابها العلمية مزجاة ، وإذا ظهرت لا ينكرونها ولا يردونها ، بل
 يعتمدونها ويبنون عليها .

(1) المصدر السابق .

(2) مسدد بن مسرهد بن مغربل ، أبو الحسن الأسدي البصري ، توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين ،
 مذكور في شيوخ أبي حاتم الرازي .

(3) العقيدة للإمام أحمد ص 61 .

(4) العقيدة الواسطية مع الشرح ص 113 .

وقسم منهم تجرد عن الآثار، فجاءت مقالاتهم تخالف ما نص عليه الشرع وما قصده، ومنهم سائر أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة، وأهل التصوف من المؤولة الذين يقدمون العقل على النقل، والذوق والحس على ما ظهر من النص وغيرهم، ولاشك أن هذا الصنف من الرأي مذموم بالإجماع، ومقالات أصحابه أغلبها خارجة عن دائرة الشرع ومقاصده، ولهؤلاء تجند أئمة الحديث من أمثال أبي حاتم الرازي وأحمد ابن حنبل وأبي زرعة الرازي بالرد والنقد، وإلى هؤلاء أشار سفيان الثوري - فيما رواه أبو الوليد الطيالسي عنه وأخرجه الخطيب بسنده إليه - بقوله : (إنما الدين بالآثار ليس بالرأي - قالها ثلاثاً)⁽¹⁾ .

وإلى هؤلاء أشار يزيد بن زريع (ت 182) - فيما رواه الخطيب عنه - بقوله : (أصحاب الرأي أعداء السنة)⁽²⁾ .

والرأي الذي يقصده يزيد وسفيان هو المجرّد عن الآثار، والرأي إذا تجرد عن الآثار لاشك وأنه يصادف موقعا يخالف فيه أحكام الشرع.

نقل الحافظ الذهبي في الميزان أن سعيد بن عمرو البردعي قال : (شهدت أبا زرعة - وقد سئل عن الحارث المحاسبي⁽³⁾ وكتبه - فقال للسائل : إياك وهذه الكتب، هذه الكتب بدع وضلالات، عليك بالآثر فإنك تجد فيه ما يغنيك، قيل له : في هذه الكتب عبرة ؟ فقال : من لم يكن له في كتاب الله عز وجل عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة، بلغكم أن سفيان ومالكا والأوزعي صنّفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس، ما أسرع الناس إلى البدع)⁽⁴⁾ .

(1) شرف أصحاب الحديث ص 6.

(2) المصدر السابق ص 7.

(3) هو الحارث بن أسد المحاسبي، قال فيه الحافظ الذهبي: (صدوق في نفسه، وقد نقموا عليه بعض تصوفه وتصانيفه)، الميزان 430/1 ترجمة 1606. ونقل السيد سعدي الهاشمي طائفة من أقوال الأئمة فيه تحت فقرة بعنوان: (الدفاع عن الحارث المحاسبي)، ولم يرجح في المسألة رأياً، أنظر أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية . ص (1020 - 1023).

(4) الميزان 430/1 رقم 1606.

ومعلوم أن أبا زرعة الرازي كان قد وقف على كتاب الحارث المسمى بـ (الرعاية)، فلما رآه قال للذي جاء بالكتاب: (عليك بما كان عليه مالك والثوري والأوزاعي والليث، ودع عنك هذا فإنه بدعة) ⁽¹⁾.

وأبو حاتم الرازي لاشك أنه وقف على هذه الكتب، لأن وفاة الحارث كانت سنة ثلاث وأربعين ومائتين ببغداد ⁽²⁾، وأبو حاتم كان كثير التردد على بغداد، كما أن كلام أبي زرعة في الحارث له وقع كبير في نفس أبي حاتم لأن الرازيين كانا قليلا ما يختلفان في أحوال الرجال بله العقيدة .

ومن الذين وضعوا الكتب والمقالات بلا آثار أهل الاعتزال الذين ظهر قادتهم بالبصرة، وبدأت طبقتهم بغيلان الدمشقي والجعد بن درهم (ت 127 هـ) وواصل بن عطاء (ت 131 هـ) وعمرو بن عبيد (ت 144 هـ) .

وإلى جانب هذه الطبقة، طبقة أخرى، منهم : جهم بن صفوان (ت 128 هـ)، وبشر بن الحارث المريسي (ت 218 هـ)، وعلى يد هؤلاء ظهرت الجهمية ، وهي امتداد لفرقة المعتزلة .

وخلفت هذه الطبقة، طبقة ثانية بصرية كان من زعمائها : أبو الهذيل العلاف (ت 235 هـ)، والنظام (ت 231 هـ)، ومن هذه الطبقة فئة من بغداد كبشر بن المعتمر (ت 210 هـ)، وثمامة بن الأشرس (ت 213 هـ)، وأحمد بن أبي دؤاد القاضي (ت 240 هـ)، الذي كان له نفوذ في خلافة المامون والمعتمد والواثق، وهو الذي حمل الخلفاء على القول بخلق القرآن، سنة 212 هـ وعلى امتحان العلماء بذلك في العام الذي توفي فيه، وهو سنة 218 هـ ⁽³⁾.

(1) البداية والنهاية 330/10 ترجمة أحمد بن حنبل.

(2) شرف أصحاب الحديث ص 6.

(3) أنظر ترجمة في تاريخ بغداد 141/4 رقم 1825 .

وأبو حاتم عاصر الطائفة الثانية من هؤلاء، وكانت آراؤهم وشبههم تصل إليه إما مسموعة أو مكتوبة، وإليهم كان يشير في تقريره للعقيدة وتأصيله لها، وهم الذين عنى - فيما رواه حفص، وأخرجه ابن أبي يعلى في طبقاته - بقوله: (... وترك من وضع الكتب بالرأي بلا آثار...) (1).

ويستطيع المرء أن يميز في المبتدعة أنواعا:

- منهم المبتدع الذي إذا ظهر له الحق تَوَلَّى عن البدعة، وتخلَّى عنها، وهذا في حكم الجاهل يحتاج إلى التعلم.

- ومنهم الذي يدرك بفطرته أن ما هو عليه هو الباطل، وأن ما دونه مما جاء في الآثار هو الحق ومع ذلك يتمادى في ظلاله، إتباعا للهوى وللمصلحة، وهذا من الذين غلب عليهم الشقاء في الدنيا.

- ومنهم صاحب بدعة، يعتقد أن ما هو عليه هو الصواب وما دونه خطأ، وهذا إذا حدثته بالآثار أبغض الحديث وأهله، وهذا من الذين ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة، وهم كثيرون في كل عصر، روى الخطيب البغدادي بسنده المتصل إلى أحمد بن سنان (ت 259 هـ) أنه قال: (ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث، فإذا ابتدع الرجل نزع حلاوة الحديث من قبله) (2).

وروى الخطيب بسنده إلى نصر بن سلام الفقيه أنه قال: (ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد، ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته بإسناده) (3).

(1) طبقات الحنابلة 385/1-386 ورواه أيضا عبد الرحمن الرازي عنه وعن أبي زرعة، والنص تقدم معنا عند اللالكائي 179/1 و181.

(2) شرح أصحاب الحديث ص 73.

(3) البدر السابق ص 74.

وهذا الذي ذكره نصر بن سلام وغيره صحيح، وعليه شواهد كثيرة، منها أن أهل البدع طاقتهم الإيمانية ضعيفة، فلا يلتقي قوي الإيمان مع ضعيف الإيمان أو منعدمه، إذ العمدة في الإيمان أولا التحلي بأخلاق الإسلام التي جاءت في سنة النبي صلى الله عليه وسلم. ومنها أن طاقتهم العلمية ضعيفة جدا بالمقارنة مع طاقة المحدث العلمية والثقافية، فمصادر هذا ليست هي مصادر ذلك، ومعارف هذا ليست هي معارف ذاك، فصاحب البدعة لا يفقه في علم الإسناد شيئا فضلا عن العمل به، لذلك تجده دائما يتخلى عنه وعن طريقه، وإذا وجد إلى ذلك سبيلا حاربه، ومن أساليبهم في المكر والحيل أن يوجدوا لذلك التخلي مبررات وأحكاما جاهزة، وربما بيتوا لأهل الأثر العداوة والبغضاء، روى الحافظ الخطيب بسند متصل إلى أبي إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي قال:

(كنت أنا وأحمد بن الحسن الترمذي عند أبي عبد الله أحمد بن حنبل فقال له أحمد بن الحسن: يا أبا عبد الله! ذكروا لابن أبي قُتَيْبَةَ بمكة أصحاب الحديث فقال: أصحاب الحديث قوم سوء، فقام أبو عبد الله وهو ينفض ثوبه فقال: زنديق، زنديق، زنديق، ودخل بيته) ⁽¹⁾.

وكان أهل الرأي يسمون في مجتمعنا القديم بأهل الخبز، لأن العلم الذي يزاولونه هو علم لأجل الخبز، حدث عبد الله بن عبد الله بن أحمد بن شبيب قال: سمعت أبي يقول: (من أراد علم القبر فعليه بالأثر، ومن أراد علم الخبز فعليه بالرأي) ⁽²⁾.

(1) شرف أصحاب الحديث ص 74 .

(2) المصدر السابق ص 75 .

سادساً : دعوته إلى التمسك بمذاهب أهل الأثر

وهذه دعوة كان رحمه الله لهجا بها في كلامه، لأن أهل الأثر من أتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن أتباع أصحابه والتابعين، والتمسك بمذاهب أهل الأثر يغني عن سواهم من المذاهب، فلا تجد قوما في الدنيا يخدمون السنة النبوية، ويذبون عنها البدع والوضع والكذب والشبهات إلا أهل الأثر، قال سفيان الثوري رحمه الله: (الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض)⁽¹⁾.

فكيف لا يعلن أبو حاتم تمسكه بمذاهب أهل الأثر، وهم ورثة الرسول صلى الله عليه وسلم فيما خلفه من السنة وأنواع الحكمة؟، فحموها ونشروها....

وكيف لا يعلن أبو حاتم تمسكه بمذاهبهم وهم عاشروا أنفاس النبي صلى الله عليه وسلم في كل نصيحة، وموعظة، وآداب، وحكمة، وأمر، ونهي، وإجابة، واستفسار، وسؤال وحكي...؟، لذلك كان الإمام محمد بن إدريس الشافعي يقول: (إذا رأيت رجلاً من أصحاب الحديث، فكأنني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم)⁽²⁾، وذلك لما حملوه من كلام النبي عليه السلام، فقد روي أن الإمام مالك كان إذا رفع أحد صوته في مجلسه زجره وقال: (قال الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي")⁽³⁾. قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح معلقاً: (فمن رفع صوته عند حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله)⁽⁴⁾.

(1) أخرجه الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث ص 44 .

(2) المصدر السابق ص 46.

(3) أخرجه الحافظ بن الصلاح في المقدمة بسند متصل إلى إسماعيل بن أبي أويس، في النوع السابع والعشرين من معرفة آداب المحدث، ص 246 بشرح الحافظ العراقي، والآية من سورة الحجرات رقم 2 .

(4) المقدمة ص 246 .

وكيف لا يعلن أبو حاتم تمسكه بمذاهبهم وهم أهل الحق، وقد شهد لهم بذلك الخليفة العباسي هارون الرشيد حين قال: (طلبت أربعة فوجدتها في أربعة: طلبت الكفر فوجدته في الجهمية، وطلبت الكلام والشغب فوجدته في المعتزلة، وطلبت الكذب فوجدته عند الرافضة، وطلبت الحق فوجدته مع أصحاب الحديث) (1).

وشهد لهم ذلك الوليد الكرابيسي (2)، وهو ممن وضع الكتب بلا آثار، فقد روى ابن أخته المحدث المشهور أحمد بن سنان قال: (كان الوليد الكرابيسي خالي؟، فلما حضرته الوفاة قال لبنيه: تعلمون أحداً أعلم بالكلام مني؟ قالوا: لا، قال: ففتهموني؟ قالوا: لا، قال: فإني أوصيكم أتقبلون؟ قالوا: نعم، قال: عليكم بما عليه أصحاب الحديث، فإني رأيت الحق معهم، ولست أعني الرؤساء ولكن هؤلاء الممزقين، ألم تر أهدمهم يجيء إلى الرئيس فيخطئه ويهجنه) (3).

وأهل الأثر هم الطائفة المقصودة في عصرهم بنص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله، وهم كذلك) (4).

(1) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص 55 .

(2) سيأتي الكلام عليه .

(3) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص 56 .

(4) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح من حديث المغيرة بن شعبة، فتح الباري — كتاب الاعتصام — الباب

العاشر 363/13 رقم 7311 ، وأخرجه من حديث معاوية بن أبي سفيان . المصدر السابق رقم 7312 .

وأخرجه مسلم في صحيحه من حديث ثوبان الهاشمي — الباب 53-1523/3 رقم 1920 ، وله من حديث جابر ومعاوية مثله حديث رقم 1037 .

وانقسم السلف في تفسير هذا الحديث إلى قسمين :

قسم يرى أن الطائفة المقصودة بالنص هم أهل الحديث، وإلى هذا ذهب علي بن المديني الذي كان يقول عقب الحديث: (هم أهل الحديث) (أ) .

وروى البخاري — محمد بن إسماعيل — أنه سمع ابن المديني يقول: (إني لأرجو أن تأويل هذا الحديث أنتم، لأن التجار قد شغلوا أنفسهم بالتجارات، وأهل الصنعة قد شغلوا أنفسهم بالصناعات، والملوك قد شغلوا أنفسهم بالملكة، وأنتم تحيون سنة النبي صلى الله عليه وسلم) (ب) . =

أ — أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص 10 .

ب — أخرجه الخطيب من طريق البخاري في المصدر السابق ص 26-27 .

قال الحافظ أبو بكر الخطيب معلقاً : (...) وقد جعل الله تعالى أهله أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله في خليقته، والواسطة بين النبي صلى الله عليه وآله وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأياً تعكف عليه سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم، والسنة حجتهم، والرسول فنتهم وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا

= وذهب إلى هذا الإمام أحمد بن حنبل فإنه كان يقول : (إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث، فلا أدري من هم) (ج) .
 وقال عبد الله بن المبارك . (ت181هـ) : (هم عندي أصحاب الحديث) (د) .
 وقال يزيد بن هارون (ت206هـ) : (إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم) (هـ) .
 وقسم يرى أن هذه الطائفة هي عامة في أهل العلم وحملة الآثار، ومن هذا القسم أحمد بن سنان (ت259هـ) فقد سمعه أبو حاتم الرازي يقول : (هم أهل العلم، وأصحاب الآثار) (و) .
 وقال البخاري في الباب : (وهم أهل العلم)، وهو مما فقهه من الحديث (ز) .

ج - رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص2، والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص 26-27 .

د - أخرجه الخطيب في المصدر السابق ص26/27 - هـ - المصدر السابق .

و - المصدر السابق ص 10 - ز - فتح الباري - كتاب الاعتصام 363/13 .

والعلم المقصود في كلام البخاري هو كل العلوم الشرعية من دون أن يقصر ذلك على مجرد علم الحديث أو على (تبليغ القرآن والسنة) كما زعم البعض، لأن من لوازم التبليغ الفهم، وللفهم علوم هي الضوابط والقواعد، من جهلها جهل النص، ومن عرفها عرف مراد الشارع من قصده في تشريع الأحكام، وعرف كيف يستفيد الحكم من النص، وكيف يقني به في مختلف تقلبات الحياة : قال الحافظ ابن حجر معلقاً على كلمة (علم) : (والمراد بالعلم، العلم الشرعي الذي يفيد معرفة ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته، والعلم بالله وصفاته، وما يجب له من القيام بأمره، وتزويجه عن النقائص، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه، وقد ضرب هذا الجامع الصحيح في كل من الأنواع الثلاثة بنصيب وافر، فرضي الله عن مصنعه، وأعاننا على ما تصدينا له من توضيحه بمنه وكرمه) (أ) .

وأما ما نقل عن أصحاب القسم الأول في جعلهم الطائفة المنصورة هم أهل الحديث فإنما لاختصاصهم بذلك، لأنهم كانوا أهل العلم بالمعنى الدقيق الذي قدمه الحافظ ابن حجر، فلا منافاة بين أهل العلم وأهل الحديث، لأن أهل الحديث يدخلون في عموم أهل العلم، كما أن قول أئمة القسم الأول ظاهر في أنهم أرادوا بالطائفة المنصورة أهل السنة والجماعة، ومن يعتقد مذاهب أهل الحديث، لا فئة معينة من أهل السنة والجماعة، قال القاضي عياض رحمه الله موضحاً المراد من قول الإمام أحمد بن حنبل : (إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة هم أصحاب الحديث فلا أدري من هم) قال : (إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة، ومن يعتقد مذاهب أهل الحديث) (ب) .

وقال الإمام النووي رحمه الله في بيان معنى هذه الطائفة : (يحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين، فمنهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون، ومنهم زهاد وأمرون بالمعروف وناهون عن المنكر، ومنهم أنواع أخرى من الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض) (ج) .

(أ) - فتح الباري - كتاب العلم - الباب الأول: باب فضل العلم 188/1.

(ب) - صحيح مسلم - 1523/3 الهامش 2.

(ج) - المصدر السابق.

عن الرسول، وهم المأمون عليه، والعدول حفظه الدين وخرزنته، وأوعية العلم وحملته، إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع فما حكوا به فهو المقبول المسموع، ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن، وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الأوضح بغير مذاهبهم لا يتجاسر، من كادهم قصمه الله، ومن عاداهم خذله الله، لا يضرهم من خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط إلى دينه إلى إرشادهم فقير، وبَصْرُ الناظر بالسوء إليهم حسير (وإن الله على نصرهم لقدير) ⁽¹⁾.

وإذا طالع المرء تواريخ الأمم وقف على مزية خالدة، تسجل لهم في الدنيا وفي الآخرة، وهو أن مثيلهم في الأمم غير موجود، ومنهجهم في جمع سنن الشرع وخدمته في تاريخ البشرية مفقود، وإلى هذا أشار أبو حاتم الرازي بقوله: (لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناً، يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة، فقال له رجل، يا أبا حاتم: ربما رووا حديثاً لا أصل له ولا يصح؟ فقال: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها) ⁽²⁾.

ثم قال: (رحم الله أبا زرعة، كان والله مجتهداً في حفظ آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم) ⁽³⁾.

سابعاً: نصيحته بتارك كلام المتكلمين وتارك مجالسهم وهجرانهم

وذلك لخوفه من ضعف الناقل لها، وعجزه عن إبطالها ودحضها، فيفتتن بها بعض من سمعها أو قرأها، وفي هذا صيانة لقلوب المسلمين وحماية لعقولهم وأفكارهم،

(1) سورة الحج الآية 37، والنص في شرف أصحاب الحديث ص 8-9.

(2) أخرجه الخطيب من رواية القاسم بن بندار عن أبي حاتم في شرف أصحاب الحديث ص 42-43.

(3) المصدر السابق.

زيادة على كون ذلك فيه إهانة للمبتدعة، ومحاصرة لآرائهم، وعدم جعل كتب الأئمة جسرا تعبر عليه تلك الآراء المنحرفة، وهذا هو موقف بعض السلف، منهم: سفيان الثوري وأيوب السختياني وعبد الله بن السري وأحمد بن حنبل، هؤلاء - مع من جرى مجراهم - نهجوا في أقوالهم ومؤلفاتهم منهج العرض للعقيدة مدعمة بالأدلة النقلية والعقلية من دون عرض الشبهة وعرض أدلتها، ومنهم طائفة أخرى من علماء السلف عرضت ذلك بصفة موجزة وبصورة غير كاملة وردت عليها.

وكان لنصيحة أبي حاتم هذه مبرر واقعي، وذلك لما رأى أن الناس في زمانه قد انساقوا مع مقالات المتكلمين، ومنع الفقهاء والمحدثون والمذكرون في الجوامع والأندية وفي غيرها من سائر المواضع التي يتعلم فيها الناس إلا المتكلمين من أمثال ابن أبي دؤاد وبشر المريسي وأبي الوليد الكرابيسي ومن كان موافقا على المذهب، فإنهم كانوا يجلسون يعلمون الناس البدع والضلال، وكل من أظهر مخالفتهم أُحضر فُسِّل عن قوله فإن خالفهم وأبى أن يوافقهم على قولهم قتلوه سرا أو جهرا، وحملوه إلى أرض أخرى فيقتل هناك، فكم أجابهم من الناس على دعواهم رغبة أو رهبة⁽¹⁾.

والقصد من ترك كلام المتكلمين ترك الكلام على طريقة كلامهم، والحوار على طريقة حوارهم، والنظر إلى الأمور على طريقة نظرهم، وذلك لما فيها من الضرر بالجدل والكلام، وترك مجالستهم لأن مُجَالِسَهُمْ لا بد وأن يقع في أمرين مأساويين: إما أن يقع في شركهم لضعف علمه وقلة بضاعته في الاستدلال بالحجج النقلية والعقلية، وإما أن ينتصر عليهم فينصبوا له كمين الخطر بنسبة التهمة إليه، فيدبروا قتله، وكذلك فعلوا، لذلك استتر المؤمنون في بيوتهم، ومنهم من انقطع عن صلاة الجماعة، ومنهم من هرب من بلد

(1) انظر كتاب الحيدة ص 6-7 .

إلى بلد خوفا على نفسه ودينه، ومنهم من أتى به قهرا للمناظرة كالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، ومنهم من جاء طوعا كعبد العزيز بن يحيى بن مسلم الكنانى (1).

وكان أبو حاتم رحمه الله واحدا ممن كان يطوف من بلد إلى بلد، ليس هاربا، ولكن باحثا عن السنة داعيا إليها، ذابا عنها، وفي الوقت نفسه كان يطوف بعقيدة سليمة صافية نقية يعلمها وينصح للأخذ بها.

ثامنا : مذهبه في القرآن، وما يتبع ذلك من خلق وعلمه وصفاته وأمر ونهيه.

ذهب أبو حاتم كباقي علماء الأمة إلى أن القرآن كلام الله غير مخلوق (2)، وله في ذلك روايات عن سبق من الأئمة (3)، ونقل عنه رحمه الله أنه كان يقول: (والقرآن كلام الله، وعلمه وأسماؤهم وصفاته وأمره ونهيه ليس بمخلوق بجهة من الجهات) (4).

وغرض أبي حاتم من هذا الكلام - على وجه الإجمال - هو نفي التشبيه والتجسيم (5) عن الله عز وجل، وذروهما عنه، وأما على وجه التفصيل فكلامه يتضمن المسائل الآتية :

(1) على فرض صحة ما جاء في كتاب الحيدة .

(2) انظر شرح أصول الاعتقاد 274/1 و 303/1 .

(3) منها ما أخرجه بسنده المتصل إلى مالك بن أنس أنه كان يقول : (من قال القرآن مخلوق يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه) شرح أصول الاعتقاد 314/1 .

ومنها ما أخرجه بسنده إلى علي بن موسى الرضا أنه كان يقول : (القرآن كلام الله غير مخلوق). أخرجه الخطيب في تاريخه 487/8 رقم 4 460، والقزويني في أخبار قزوين 23/3 .

(4) طبقات الحنابلة 1/385-386 وشرح أصول الاعتقاد 180/1 .

(5) التشبيه هو ما قصده إسحاق بن إبراهيم - عند الترمذي - بقوله: (إنما يكون التشبيه إذا كان يدا كيد أ و مثل يد، أو سمع كسمع أو مثل سمع، فإذا قال: سمع كسمع أو مثل سمع فهذا التشبيه، وأما إذا قال: كما قال الله تعالى: يد وسمع وبصر، ولا يقول: كيف، ولا يقول: مثل سمع ولا كسمع فهذا لا يكون تشبيها وهو كما قال الله تعالى في كتابه: (ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير). انظر جامع الترمذي - كتاب الزكاة - باب ما جاء في فضل الصدقة.

أ - من جملة العلم :

يتضمن الكلام الرد على من زعم أن علمه من الأشياء المخلوقة، وحجة المعطلة في ذلك هو الاستناد إلى قوله تعالى: (لَئِنْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ)⁽¹⁾، وحيث زعموا أنه لم يبق شيء إلا وقد أتى عليه هذا الخبر، ومرادهم من ذلك أن علم الله داخل تحت الأشياء المخلوقة، وهذا تشبيهه لله بخلقه الذين أخرجهم من بطون أمهاتهم لا يعلمون شيئا، والله أعظم وأجل من أن يوصف بذلك أو ينسب إليه، وهذا لا يرضى عنه حراس السنة من أئمة الحديث ومنهم أبو حاتم الرازي رحمه الله، ومن تبعهم من أهل السنة والجماعة إلى أن تقوم الساعة، إذ أن مذهبهم في ذلك هو ما ذكره أبو حاتم وبينه بحيث يفهم من كلامه أن علم الله خارج عن الأشياء المخلوقة، غير داخل فيها بأي صفة من الصفات، وأن مذهبهم - على الجملة - في التوحيد عامة هو أن على الناس جميعا، أن يثبتوا ما أثبت الله، وينفوا ما نفى الله، ويمسكوا عما أمسك الله عنه⁽²⁾، لأن هذا مما تفرد الله بعلمه ومعرفته، فلم يخبر به ملكا مقربا، ولا نبيا مرسلا، بل احتجبه عن الخلق جميعهم، فلم يعلمه أحد قبل المعتزلة والجهمية، ولن يعلمه أحد بعدهم، لأن علمه أكثر وأعظم من أن يعلمه أحد من خلقه، يقول تعالى مبينا هذه الحقيقة لمن ألقى السمع وهو شهيد: (وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ)⁽³⁾، وقال: (عَالِمُ الْغَيْبِ، فَلَا يَظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا) (إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا)⁽⁴⁾، وقال عز من قائل: (وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو)⁽⁵⁾، وقال أيضا: (ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام، والبحر بماء من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله، إن الله عزيز حكيم)⁽⁶⁾.

(1) من سورة الزمر الآية 59، وقوله تعالى من سورة الرعد الآية 18: (قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار).

(2) كتاب الحيدة ص 31 .

(3) سورة البقرة الآية 254 .

(4) سورة الجن الآية 27 .

(5) سورة الأنعام الآية 60 .

(6) سورة لقمان الآية 26 .

بج - من جملة الأسماء والصفات :

رد على من زعم أن أسماءه وصفاته من الأشياء المخلوقة، والله سبحانه وتعالى قد أخرج نفسه وكلامه وأسماءه وصفاته من الأشياء المخلوقة بهذا الخبر: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير⁽¹⁾)، وهذا تكذيب لمن ألد في كتابه وافترى عليه، وشبهه بخلقه.

ج - من جملة الأمر والنهي

رد على من جرد أمره ونهيه عن القرآن، ونظر إليهما بنظرة الجسم المشبّه، ذلك أن أمره ونهيه، مع علمه وأسمائه وصفاته هي جزء من القرآن، وإخبار منه تعالى، فما يعم القرآن يعمها، لأن تجريدها عن القرآن من شأنه أن يوقع في القياس على أمر المخلوقات ونهيه، وعلى صفاتهم وأسمائهم، فما ينبغي أن يؤكد هنا هو أن أمره ونهيه مرجعهما إلى قوله، وقوله هو كلامه عز وجل، وما يعم كلامه يعم أمره ونهيه، لأن كلام الله عز وجل هو قوله، قال عبد العزيز بن يحيى الكناني وهو يناظر الجهمية: (وهذه أربعة أشياء لشيء واحد، لأن كلام الله هو قوله، وقول الله هو كلامه، وكلام الله هو أمره، وكلام الله هو الحق، والحق هو كلام الله، فهذه أسماء لكلام الله...)⁽²⁾.

ثم قال: (فهذه أخبار الله، أن القرآن أمره وكلامه، وأن أمره هو القرآن، وهذا تعليم لخلقته، وتأديب لهم، فقلت كما قال الله: إن القرآن كلام الله، وإنه أمر من أمره، وإنه الحق، وإن هذه أسماء لشيء واحد هو الكلام الذي خلقت به الأشياء، وهو غير الأشياء، وخارج عن الأشياء، وليس هو كالأشياء، فهذا بنص التنزيل لا بتأويل ولا بتفسير)⁽³⁾.

(1) سورة الشورى الآية 11.

(2) كتاب الحيدة 23-24 .

(3) المصدر السابق ص 25.

د - تأكيد أن هذه الأمور هي أنواع للكلام لا صفاته له :

تضمن كلامُ أبي حاتم الردَّ على من جعل الأمر والنهي في القرآن مع العلم والأسماء صفة للكلام لا أنواعاً له، وقد استند أبو حاتم في ذلك على ما أخرجه بقوله: (حدثني علي بن صالح بن جابر الأنماطي قال: حدثنا علي بن عاصم (ح) وقال: حدثنا الصهبي - عم علي بن عاصم - عن علي بن عاصم - عن عمران بن حدير عن عكرمة قال: كان ابن عباس في جنازة فلما وضع الميت قام رجل فقال: اللهم رب القرآن اغفر له، فوثب إليه ابن عباس فقال: مه؟! القرآن منه .

زاد الصهبي في حديثه: فقال ابن عباس: (القرآن كلام الله، ليس بمربوب، منه خرج وإليه يعود) (1).

وهذا الأثر أخرجه البيهقي بسندين عن علي بن عاصم عن عمران بن حدير، وقال عقبهما: (وروى في ذلك عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم) (2).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ومن جعل الأمر والنهي صفات للكلام لا أنواعاً له فقولهُ معلوم الفساد بالضرورة، وهذا من جنس قول القائلين بوحدة الوجود...) (3).

(1) شرح أصول الاعتقاد 230/1-231 رقم النص 376، وهو من رواية عبد الرحمن الرازي، والنص كما ترى أخرجه أبو حاتم من طريقين:

- الأولى عن علي بن صالح بن جابر الأنماطي وهو شيخ ضعيف، قال الحافظ الذهبي: (لا يعرف، وله خبر باطل)، ولم يذكره أبو حاتم في الجرح والتعديل ولا عرج عليه. الميزان 133/3 رقم 5865 .

- وفي الثانية، الصهبي، لم أعثر له على ترجمة فيمن يتكلى بالصهبي من شيوخه.

والطريقان يلتقيان في علي بن عاصم، وقد نُكِّمَ فيه بأقوال مختلفة، قال أبو حاتم، (لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به)، الجرح والتعديل 199/6 رقم 1092 .

(2) الأسماء والصفات 377/1-378 .

(3) مجموع الفتاوى 524/6 .

تاسعا : موقفه من الفرق ومنهجيه في الرد عليها

1 - منهجه في الرد :

برّد أبي حاتم على الفرق الكلامية يكون قد دخل معترك الصراع الكلامي لأجل العقيدة من باب الواسع ، ويردوده تلك يتأكد أن أبا حاتم لم ينزو عن الشبهات والبدع إلى ركن بعيد، بل كان متتبعا لها، مطلعاً عليها، عارفا بأصحابها، واقفا على أخطائها وزلاتها، وقد اتخذ تجاه شبه الفرق الكلامية وبدعها النظرية أربع طرق.

أ - **تعلم السنة** : لأن تعلم السنة فيه دحض للبدعة، فمن أحيا سنة ساهم في قتل بدعة، وأبو حاتم - كما لا يخفى - كان أستاذا في السنة، وإماما في علومها، فتعلم السنة هي الخطوة الأولى من الخطوات المنهجية في الرد على البدع.

ب - **نشر العلم** : وهي الخطوة الثانية بعد مرحلة التعلم، فنشر السنة عند أبي حاتم هو حياتها، والبلاغ عن رسول الله عليه وسلم هو حبل الاعتصام من قواصم البدع، وكل ذلك سهام لبدع الملاحدة، وشبههم الضالة، وكان يدرك - كما أدرك كثير ممن سبقه من علماء السلف - أن البدع لا تظهر إلا في غياب السنة، وإذا ظهرت السنة اختفت البدعة، لأن البدعة والسنة على طرفي نقيض، لا يمكن الجمع بينهما من الوجهة الشرعية، قال أبو حاتم الرازي فيما أخرجه الخطيب بسنده إليه : (نشر العلم حياته، والبلاغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رحمة يعتصم به كل مؤمن، ويكون حجة على كل مصر به وملحد، وقال الأوزاعي: إذا ظهرت البدع فلم ينكرها أهل العلم صارت سنة)⁽¹⁾.

ج - **النظر في الشبهة** : وذلك بعد تعلم السنة ونشرها، لأن البدعة لا تظهر بدعة إلا لمن كان عارفا بالسنة، حافظا لها، واكتسب تجربة في العمل بها والانتصار لها،

(1) شرف أصحاب الحديث ص 17 .

أما إذا كان القلب والعقل فارغين من السنة فإن إمكان تحكم البدعة فيهما أمر وارد جدا، ومن هنا تنساق العقول والقلوب مع البدع والشبهات لأنها غير محصنة بالعاملين السابقين، وهذا المنهج هو من منهج الصحابة قبل أن يكون من منهج التابعين أو تابعيهم، فقد أخرج أبو بكر الخطيب بسنده إلى محمد بن عبيد الطنافسي عن هارون بن عنتره عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه أصاب هو وعلقمه صحيفة من صحف أهل الكتاب فحملها إلى عبد الله بن مسعود ظانين أنه سيحسن بها صنعا فأمسكها وجعل يمحوها بالماء ويقول: (إنما هذه القلوب أوعية، فأشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره)⁽¹⁾، مخافة أن يسبق إلى ذلك الوعاء شيء من الإسرائيليات فيملاؤه، وإذا ملأه شغله عن القرآن.

والنظر في البدع والشبه هو منهج مؤصل من كتاب الله عز وجل، فالله سبحانه وتعالى نظر في شبه اليهود والنصارى، وفي شبه فرعون وعاد وثمود، وقص علينا صريح كفرهم وشبههم في كتابه المبين، ومنه استخلص العلماء أن حاكمي الكفر ليس بكافر⁽²⁾، لأن حكاية الكفر هي خطوة أولى لفهمه، والوقوف عليه لغاية دحضه والرد عليه، ولذلك قالوا: الرد على البدعة فرض، والجواب عنها واجب، ولا يمكن الجواب عنها إلا بعد الحكاية⁽³⁾، وهذا لن يتحقق إلا للمعارف بالأصول المتمكن منها، لأن الجاهل بها لا يأمن العصمة من الزلل، لأجل ذلك أنكر الإمام أحمد على الحارث المحاسبي تصنيفه في الرد على المعتزلة فقال الحارث: (الرد على البدعة فرض) فأجاب أحمد: (نعم، حكيت شبهتهم أولا، ثم أجبت عنها، فيم تأمن أن يطالع الشبهة من يعلق ذلك بفهمه، ولا يلتفت إلى الجواب، أو ينظر إلى الجواب ولا يفهم كنهه؟)⁽⁴⁾.

(1) تقييد العلم ص 53-54، ومثله بالجملة في جامع بيان العلم وفضله عن محمد بن عبيد الطنافسي 66/1.

(2) الحافظ ابن حجر في ترجمة المغيرة بن سعيد البجلي من لسان الميزان 77/6.

(3) الإمام الغزالي في المنقذ من الضلال ص 58.

(4) أنظر المنقذ من الضلال ص 58.

هذا الذي خاف منه الإمام أحمد هو ما وقع، فإن ضعف الحارث في الأخذ بالسنة جعله يؤلف للناس توافيف آخذه أهل العلم عليها، وتبعه في توافيفه خلق لا يحصون من الصوفية، فظهر من ذلك أن الإمام أحمد كان يعرف ما يقول.

وأما الإمام أبو حاتم الرازي فإنه رحمه الله كان يطالع ما كتبه المحدثون أصحاب النحلة الجهمية، وكان ينكر - مما في كتبهم - أشياء كثيرة، فقد روى عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: (سمعت أبي وسألته عن يوسف بن خالد السمطي⁽¹⁾ فقال: (أنكرت قول يحيى بن معين فيه أنه زنديق حتى حمل إلي كتاب قد وضعه في التجهم بابا بابا، ينكر الميزان في القيامة، فعلمت أن يحيى بن معين كان لا يتكلم إلا على بصيرة وفهم)⁽²⁾.

هذا الكلام يبين أن أبا حاتم كان يتثبت في نقل الجرح ولو صدر عن إمام كبير كيحيى بن معين، ونظره في بدع الرواة وشبههم هو جزء من متابعتهم لأحوالهم إن جرحا أو تعديلا.

د - الرد على البدعة : وهي آخر خطوة بعد الخطوات الثلاث السابقة ، وهي خطوة تفرض نفسها على العالم الذي تعلم السنة ونشرها، وكانت لأبي حاتم محاولات قوية في نقد البدع والشبهات والرد عليها، منها: كتابه في العقيدة الذي وقف عليه اللالكائي ونقل منه⁽³⁾، وكتابه الذي رد فيه على داود بن خلف الأصبهاني، وهو في نحو خمسين ورقة، كان داود قد كتب كتابا في الفقه قصد فيه أهل الحديث فذمهم وعابهم بكثرة طلبهم للحديث ورحلتهم فيه، وتركهم التفقه⁽⁴⁾.

(1) كان رجلا فقيها يروي عن عاصم الأحول وإسماعيل بن أبي خالد، ضعفه ابن سعد والنسائي والشافعي فضلا عن يحيى وأبي حاتم، وقال البخاري: سكتوا عنه، توفي في رجب سنة تسع وثمانين ومائة، أنظر الميزان 463/4-464 رقم 9863 .

(2) الجرح والتعديل 222/9 رقم 925 .

(3) شرح أصول الاعتقاد 180/1 رقم النص 323 .

(4) الجرح والتعديل 410/3-41 رقم 1880 .

والذي يظهر أن الذي حفز أبا حاتم في الرد عليه هو ما كان يذهب إليه في خلق القرآن، فقد أورد الحافظ الذهبي في الميزان أن داود أراد الدخول على الإمام أحمد فمنعه وقال: (كتب إليّ محمد بن يحيى الذهلي في أمره، وأنه زعم أن القرآن محدث، فلا يقربني، فقيل: يا أبا عبد الله: إنه ينتفي من هذا وينكره، قال: محمد بن يحيى أصدق منه)⁽¹⁾.

وأبو حاتم كان يثق بشيخيه: محمد بن يحيى والإمام أحمد في تجريحهما وتركهما لمن قال من الرواة بخلق القرآن.

هـ قواعد في الرد: للرد على الشبهات والبدع قواعد كان السلف - وأبو حاتم واحد منهم - يعملون بها ويدعون إليها، أحببت أن أذكرها إتماماً للفائدة، منها:

- إن الرد على الشبهة لا يجوز إلا إذا انتشرت واشتهرت، أما إذا كانت ضعيفة غير مشهورة فلا يجوز، والرد عليها لا يكون مستوفى أكثر من اللازم، قال الإمام الغزالي بمناسبة ترتيب ردوده على مذهب التعليم وعائلته من أهل الباطن:

(فجمعت تلك الكلمات، ورتبتها ترتيباً محكماً مقارناً للتحقيق، واستوفيت الجواب عنها، حتى أنكر بعض أهل الحق مبالغتي في تقرير حجتهم فقال: "هذا سعي لهم، فإنهم كانوا يعجزون عن نصره مذهبهم بمثل هذه الشبهات لولا تحقيقك لها، وترتيبك إياها"⁽²⁾)، واستحضر الإمام الغزالي موقف الإمام أحمد وهو ينكر على الحارث المحاسبي لما صنف في الرد على المعتزلة، قال الغزالي موضحاً وشارحاً:

(وما ذكره أحمد بن حنبل حق، ولكن في شبهة لم تنتشر ولم تشتهر، فأما إذا انتشرت، فالجواب عنها واجب، ولا يمكن الجواب عنها إلا بعد الحكاية)⁽³⁾.

(1) الميزان 2/ (14-16) رقم 2634، واللسان 2/ (422-424).

(2) المقذ من الضلال ص 57-58.

(3) المعذر السابق ص 58.

- الرد على الشبهة لا يجوز إلا للعالم، العارف، الضابط، ويدخل في هذه الخطوة الخطوات الأربع السابقة، وهذا المنهج هو الذي أوصى به مالك بن أنس ربعة بن فروخ المدني، وكان هذا الأخير كتب إلى الإمام مالك يقول له: إن البلد كثير البدع، وإنه أُلّف كلاما في الرد عليهم، فكتب إليه مالك يقول: (إن ظننت ذلك بنفسك، خفت أن تزل فتهلك، لا يرد عليهم إلا من كان ضابطا، عارفا بما يقول لهم، لا يقدر أن يعرجوا عليه، فهذا لا بأس به، وأما غير ذلك فإني أخاف أن يكلمهم فيخطئ فيمضوا على خطئه، أو يظفروا منه بشيء فيطغوا ويزدادوا تماديا على ذلك) (1).

ومعلوم أن ابن فروخ هو إمام حافظ، وفقهه مجتهد، وكان صاحب الفتوى في المدينة، وكان يلقب بربيعة الرأي (2)، ومع ذلك كتب إليه مالك ينصحه، ويذكره حتى يحتاط في الرد، وهو منهج استحضره الإمام أبو إسحاق الشاطبي حين أقدم على التمييز بين البدعة من السنة في كتابه (الاعتصام)، قال رحمه الله: (وهذا الكلام - يعني ما سبق - يقضي لمثلي بالإحجام دون الإقدام، وشياع هذا النكر وفشو العمل به، وتظاهر أصحابه يقضي لمن له بهذا المقام منة بالإقدام دون الإحجام، لأن البدع قد عمّت وجرت أفراسها من غير مخير ملء أعنتها) (3).

- أن لا تتكلف لهم شبهة لم يتكلفوها، وأن يكون علمهم في الرد على الشبه موازيا لعملهم في تأصيل العقيدة، قال ابن أبي العز الحنفي في شرحه للعقيدة الطحاوية: (ونبينا صلى الله عليه وسلم أوتي فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه، فبعث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والأخرية على أتم الوجوه، ولكن كلما ابتدع شخص بدعة اتسعوا في جوابها، فلذلك صار كلام المتأخرين كثيرا قليلا البركة...) (4).

(1) الاعتصام 33/1 .

(2) يكنى بأبي عثمان، مات سنة 136 هـ، أنظر الميزان 2/ 44 رقم 2753 .

(3) الاعتصام 33/1 .

(4) شرح العقيدة الطحاوية ص 76 .

وقال اللالكائي مقررا ما ترتب من نتائج عن مناظرة المبتدعة :

(فما جنى على المسلمين جناية أعظم من مناظرة المبتدعة، ولم يكن لهم قهر ولا ذل أعظم مما تركهم السلف على تلك الجملة يموتون من الغيظ كمدا ودرءا، ولا يجدون إلى إظهار بدعتهم سبيلا، حتى جاء المغررون ففتحوا لهم إليها طريقا، وصاروا لهم إلى هلاك الإسلام دليلا، حتى كثرت بينهم المشاجرة، وظهرت دعوتهم بالمناظرة، وطرقت أسماع من لم يكن عرفها من الخاصة والعامة، حتى تقابلت الشبه في الحجج، وبلغوا من التدقيق في اللجج، فصاروا أقرانا، وأخذانا، وعلى المداينة خلانا، وإخوانا بعد أن كانوا في الله أعداء وأضدادا، وفي الهجرة في الله أعوانا، يكفرونهم في وجوههم عيانا، ويلعنونهم جهارا، وشتان ما بين المنزلتين، وهيئات ما بين المقامين...) (1).

2 - موقفه من الفرق :

أ - توطئة :

لا يكاد يعثر الباحث في عصر أبي حاتم سوى على صنفين من الناس :

- صنف من أهل البدع، من المتكلمين ومن أهل الرأي ومن سار على نهجهم.

- وصنف من أهل الحديث والأثر، المتمسكين بالسنة، والعاملين بها، ومن سلك مسلكهم.

الصنف الأول على طائفتين، كما أن الصنف الثاني على طائفتين أيضا.

الطائفة الأولى من الصنف الأول هم أهل البدع، وهم رؤوس المتكلمين، ومن الدعاة

إلى المذهب الجهمي أو الاعتزالي أو القدري أو المرجئي... بحججهم الجدلية وآرائهم

الكلامية ومناهجهم الفلسفية الباطنية .

(1) شرح أصول الاعتقاد 19/1-20 .

توسعت في هذا الموضوع بالقدر الذي يوضعه في كتابي (كشف الخفي في فهم سنة النبي)، فذكرت فيه قواعد أخرى وطرق، انظر المبحث الثاني من الكتاب: (طرق خدمة السنة مع مقترحات في فهمها وضبط معرفتها). ص 89 وما بعدها.

والطائفة الثانية من الصنف الأول هم مقلداتهم من العامة والجهلة الذين تبعوهم
رغبة أو رهبة، والطائفة الأولى من هذا الصنف أخطر من الطائفة الثانية فيه .

وأما الطائفة الأولى من الصنف الثاني - الذي يشمل أهل السنة والجماعة - فهم
العلماء الجهابذة، حراس السنة والعقيدة، الذين ذبوا عنها الزيغ والضلال، والكذب
والانتحال، وهؤلاء - بلا ريب - هم الأئمة الهادون إلى السنة، المعلمون لها، الراحلون من
أجلها، وهؤلاء كانوا طيلة العصور الطائفة المقصودة بالظلم والإساءة من قبل الدعاة إلى البدع .

والطائفة الثانية من الصنف الثاني هم العامة، وهم المقلدون والتابعون لضعف
علمهم، وقلة بضاعتهم في علوم الدين .

الطائفة الأولى من الصنف الأول لم يقف في وجهها ولم تجد أمامها سوى الطائفة
الأولى من الصنف الثاني، ومن هذه الطائفة كان أبو حاتم الرازي رحمه الله الذي انتصب
للرد على بعض الرؤوس والفرق من الطائفة الأولى في الصنف الأول.

لقد جافى أبو حاتم هذه الفرق جميعها، وأعلن رأيه في مناسبات مختلفة بأنه
على عقيدة السلف، وصاغ هذه العقيدة في عدد من الفقرات التي تضمنتها تلك النصوص
الطويلة التي أوردها اللالكائي في شرحه لأصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، وهي
النصوص التي مرت معنا في مباحث سابقة.

ب - ففي موقفه من الشيعة والناصبية في الإمامة يقول: (وخير هذه الأمة بعد
نبيها عليه الصلاة والسلام: أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم
علي ابن أبي طالب عليهم السلام، وهم الخلفاء الراشدون المهديون)⁽¹⁾.

(1) شرح أصول الاعتقاد 1/176-177 .

وفي موقفه منهما في الثناء على الصحابة يقول : (وأن العشرة الذين سماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشهد لهم بالجنة على ما شهد به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله الحق، والترحم على جميع أصحاب محمد، والكف عما شجر بينهم)⁽¹⁾.

ويقول : (وترحم على جميع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ولا نسب أحدا منهم لقوله عز وجل: (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم)⁽²⁾.

ج - وفي موقفه من الرافضة - وهم الشيعة الغلاة من النواصب - يقول : (وأن الرافضة رفضوا الإسلام)⁽³⁾، وقال : (وعلامه الرافضة تسميتهم أهل السنة ناصبة)⁽⁴⁾.

د - وفي موقفه من المرجئة يقول : (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص)⁽⁵⁾، وأشار إليهم بالإسم فقال : (والمرجئة المبتدعة ضلال)⁽⁶⁾، وقال : (وعلامه المرجئة تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية)⁽⁷⁾.

هـ - وفي موقفه من القدرية يقول : (والقدر خيره وشره من الله عز وجل)⁽⁸⁾، وأشار إليهم بالاسم فقال : (والقدرية المبتدعة ضلال، فمن أنكر منهم أن الله عز وجل لا يعلم ما لم يكن قبل أن يكون فهو كافي)⁽⁹⁾.

وقال : (وعلامة القدرية: تسميتهم أهل الأثر مجبرة)⁽¹⁰⁾.

(1) المصدر السابق 177/1 .

(2) شرح أصول الاعتقاد 181/1 والآية من سورة الحشر رقم 10 .

(3) المصدر السابق 178/1 .

(4) المصدر السابق 179/1 .

(5) المصدر السابق 176/1 .

(6) المصدر السابق 178/1 .

(7) المصدر السابق 179/1 .

(8) المصدر السابق 176/1 .

(9) المصدر السابق 178/1 .

(10) المصدر السابق 179/1 و 182/1 .

و - وفي موقفه من الخوارج يقول: (وأهل الكبائر في مشيئة الله عز وجل) ⁽¹⁾،
وقال: (ولا نكفر أهل القبلة بذنوبهم، ونكل أسرارهم إلى الله عز وجل، ونقيم فرض
الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان) ⁽²⁾.

وقال: (ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن
ولاه الله عز وجل أمرنا، ولا ننزع يداً من طاعة، وتتبع السنة والجماعة، ونجتنب
الشدوذ والخلاف والفرقة) ⁽³⁾.

وقال: (والخوارج مراق) ⁽⁴⁾.

وروى أبو حاتم فقال: (ثنا يونس بن عبد الله ثنا الشافعي قال: قيل لعمر
ابن عبد العزيز: ما تقول في أهل صفين: فقال تلك دماء طهر الله يدي عنها فلا أحب
أن أخضب لساني) ⁽⁵⁾.

ز - وفي موقفه من العثمانية والأموية ومن عادى أهل البيت، روى قائلاً:
(سمعت أبا نعيم الفضل بن دكين وأبا غسان مالك بن إسماعيل يقولان: سمعنا إسرائيل
ابن يوسف: سمعت سالم بن أبي حفصة: سمعت أبا حازم: سمعت أبا هريرة رضي الله
عنه يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: من أحب الحسن
والحسين فقد أحبني، ومن أبغضهما فقد أبغضني) ⁽⁶⁾.

ح - وفي موقفه من المعتزلة والجهمية يقول: (والقرآن كلام الله غير مخلوق
بجميع جهاته) ⁽⁷⁾.

(1) المصدر السابق 177/1 .

(2) المصدر السابق 177/1 .

(3) المصدر السابق 177/1 . و 182/1 .

(4) المصدر السابق 178/1 .

(5) أخرجه الخليلي في مشيخته بسنده إلى أبي حاتم، ونقله الزايعي القزويني في أخبار قزوين 335/3 . ترجمة
علي بن أحمد بن ميمون .

(6) أخبار قزوين 26/3 ترجمة علي بن أحمد بن إبراهيم، أبي القاسم الجعفري .

(7) شرح أصول الاعتقاد 176/1 .

وفي رواية أخرى : (ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم ينقل عن الملة ، ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر)⁽¹⁾ .

وقال : (وأن الجهمية كفار)⁽²⁾ وقال : (وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة)⁽³⁾ .

وفي رواية أخرى : (وعلامة الجهمية أن يسموا أهل السنة مشبهة ونابتة)⁽⁴⁾ .

ط - وفي موقفه من اللفظية يقول : (ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي)⁽⁵⁾ .

ي - في موقفه من الواقفية يقول : (ومن شك في كلام الله عز وجل ، فوقف شاكا فيه يقول : لا أدري مخلوق أو غير مخلوق فهو جهمي)⁽⁶⁾ .

وقال : (ومن وقف في القرآن جاهلا علم وبدع ولم يكف)⁽⁷⁾ .

وقال : (والواقفية واللفظية جهمية ، جهمهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل ، إمامنا وإمام المسلمين)⁽⁸⁾ .

(1) المصدر السابق 178/1 و 181/1 .

(2) المصدر السابق 178/1 .

(3) المصدر السابق 179/1 .

(4) المصدر السابق 182/1 .

(5) المصدر السابق 179/1 .

(6) المصدر السابق 178/1 .

(7) المصدر السابق 178/1 .

(8) طبقات الحنابلة 385/1-386 . وشرح أصول الاعتقاد 181/1 ، وذلك وعيا منه بأن الجهمية ما هي سوى آراء ومعتقدات جاء بها جهم بن صفوان ، فمن قال بها فهو جهمي ، ومن طورها واجتهد فيها ودعا إليها فهو منها . ومن رؤوسها ، فكثير من الناس على عهده جهميون من دون أن يشعروا لأنهم يقولون بقول الجهمية وإن نفوا عن أنفسهم حقيقتها عليهم ، وهذا جهل منهم ، وبعض منهم يتجاهل تجاهل العارف في أن ما يذهب إليه ليس هو من رأي الجهمية ، فينفي ذلك عنه وكأنه ينفي معتقدات الجهمية على الجهمية ، والحقيقة التي بينها أبو حاتم تابعا فيها شيخه أحمد بن حنبل أن الجهمية ما هي إلا آراء وفلسفات مخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة ، وتعمل عكس هذه العقيدة ، لذلك كفرهم وكفر عائلاتها من اللفظية والواقفية إلا الجهلة منهم غير الدعاة ، قال الإمام أحمد في كتابه إلى أحد مشايخ أبي حاتم الرازي - وهو مسدد بن مسرهد - : (وأما الجهمية فقد أجمع من أدركنا من أهل العلم أنهم قالوا : إن الجهمية افتقرت ثلاث فرق : فقالت طائفة منهم : القرآن كلام الله وهو مخلوق ، وقالت طائفة : القرآن كلام الله وسكتت وهي الواقفة الملعونة ، وقالت طائفة منهم ألفاظنا بالقرآن مخلوقة ، فهؤلاء كلهم جهمية ، كفار ، يستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا) العقيدة للإمام أحمد ص : 61 .

وجاء فيما رواه أبو العباس الإصطخري من عقيدة الإمام أحمد :

(... والقرآن كلام الله تكلم به ليس بمخلوق ، ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو جهمي كافر ، ومن زعم القرآن كلام الله ، ووقف ولم يقل : ليس بمخلوق : فهو أخبث من قول الأول ، ومن زعم أن ألفاظنا به ، وتلاوتنا له مخلوقة ، والقرآن كلام الله فهو جهمي ، ومن لم يكفر هؤلاء القوم كلهم فهو مثلهم) ، العقيدة للإمام أحمد ص 79 .

وحكى أبو حاتم قال: (قال أبو مصعب - يعني أحمد بن أبي بكر - هؤلاء يقولون في القرآن: لا ندري مخلوق أم غير مخلوق هم عندنا شر ممن يقول مخلوق، يستتابون فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم)⁽¹⁾.

ودخل عندهم هذا في الفقه حتى روى أبو حاتم قائلا: سئل إبراهيم بن المنذر الحزامي فقيل: ما تقول في عبد اشترى فخرج جهميا؟ .

فقال: عيب يرد منه.

قال: فإن خرج واقفيا؟

قال: شر يرد منه⁽²⁾.

ك - وفي موقفه من الكرابيسية وبقية أهل الرأي من المتكلمين يقول: (وترك النظر في كتب الكرابيس⁽³⁾ ومجانبة من يناضل عنه من أصحابه وشاجريه⁽⁴⁾ مثل داود الأصبهاني⁽⁵⁾ وأشكاله ومتبعيه)⁽⁶⁾، وقال: (وعلامه أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر)⁽⁷⁾.

وقال: (وترك كلام المتكلمين، وترك مجالستهم، وهجرانهم، وترك مجالسة من وضع الكتب بالرأي بلا آثار)⁽⁸⁾.

وقال: (وترك رأي الملبسين الموهين المزخرفين الكذابين)⁽⁹⁾.

(1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة 324/1 رقم النص 523 .

(2) المصدر السابق 324-325 رقم النص 526 .

(3) نسبة إلى الوليد الكرابيسي خال أحمد بن سنان المحدث المشهور، كان رأسا في الكلام، أورد الحافظ أبو بكر الخطيب في شرف أصحاب الحديث أن أبا بكر بن الأشعث قال فيه: (كان أعرف الناس بالكلام بعد حفص الفرد الكرابيسي، وكان حسين الكرابيسي منه تعلم الكلام) ص 56 .

(4) كذا في النص .

(5) هو داود بن خلف الأصبهاني الذي رد عليه أبو حاتم في رسالة من نحو خمسين ورقة، أنظر الجرح والتعديل 410/3 - 41 رقم 1880 .

(6) شرح أصول الاعتقاد 180/1 .

(7) المصدر السابق 182/1 .

(8) طبقات الحنابلة 385/1 - 386 شرح أصول الاعتقاد 181/1 .

(9) شرح أصول الاعتقاد 180/1 .

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (وسمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع، يغلطان في ذلك أشد التغليظ، وينكران وضع الكتب برأي بغير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام والنظر في كتب المتكلمين، ويقولان: (لا يفلح صاحب كلام أبدا)⁽¹⁾ .

ل - وفي موقفه من الزنادقة يقول: (وعلامه الزنادقة أن يسموا أهل الأثر حشوية، ويريدون إبطال الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)⁽²⁾ .

(1) شرح أصول الاعتقاد 179/1 .

بنى أبو حاتم رحمه الله كلامه في الرد على المتكلمين على ما عرف أن هؤلاء عوض أن يشغلوا أنفسهم بالتفكير في نعم الله اشغلوها بالتفكير في الله، وخاضوا في أمور لا مجال فيها للعقل، وهي من الأمور الغيبية، لأن العقل البشري عاجز عن معرفة الأمور الغيبية بنفسه استقلالا، وأن دور العقل في التفكير هو الفهم والاتباع والاعتقاد بما جاء به الوحي، وليس الرد والاعتراض، لأن الوحي جاء ليكون ميزانا بين هذه العقول المختلفة (أ)، وهؤلاء خاضوا في أمور العقيدة بكلام مجرد عن الآثار، وإذا كان هناك من دليل منه فيما لتثبيت دعواهم، والإنسان لم يؤمر بذلك إنما أمر بالتفكير في آلاء الله، (وكأين من آية في السموات والأرض يمدون عليها وهم عنها معرضون) (ب) .

وروى أبو حاتم فقال: (حدثنا محمد بن حاتم الزمي ثنا علي بن ثابت عن الوازع بن نافع عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (تفكروا في آلاء الله - يعني عظمتها - ولا تتفكروا في الله) (ج) .

(2) شرح أصول الاعتقاد 179/1 و 182/1 .

(أ) مقدمة شرح أصول الاعتقاد ص 56 .

(ب) سورة يوسف الآية 105 .

(ج) ذكره الرافعي في أخبار قروين 196/3 - 197 ترجمة عبد الغفار بن بندار. وسند هذا الحديث ضعيف، فيه الوازع بن نافع، ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو زرعة عن الرازي، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث)، وقال مرة أخرى: (ذاهب الحديث). انظر الجرح والتعديل 39/9-40 رقم 171 .

الفرع الرابع: الدفاع عن أبي حاتم مما نسب إليه من التشيع

أحببت أن أعالج هذا الموضوع في مبحث العقيدة لما شاع عن أبي حاتم، ولما نسب إليه أنه شيعي النحلة، بل ذهب الحال ببعضهم إلى وصفه بالإفراط في التشيع، وممن ذهب إلى ذلك:

1 - أبو الفضل أحمد بن علي البيكندي السليمانى⁽¹⁾، فإنه ألف كتابا في أسماء الرجال ذكر فيه عبد الرحمن بن أبي حاتم في أسامي الشيعة المحدثين الذين يقدمون عليا على عثمان⁽²⁾، وقال الحافظ ابن حجر متحدثا عن أبي حاتم:

(نعم، ذكر السليمانى ابنه عبد الرحمن من الشيعة الذين كانوا يقدمون عليا على عثمان كالأعمش وعبد الرزاق، فلعله تلقف ذلك من أبيه)⁽³⁾.

2 - ونقل الحافظ ابن حجر في ترجمة أبي حاتم من التهذيب ما نصه: (وقال مسلمة في الصلة: وكان ثقة، كان شيعيا مفرطا، وحديثه مستقيم، انتهى)⁽⁴⁾.

وهذه الأقوال كلها جانبت الصواب، فقول أحمد بن علي السليمانى نقله الحافظ الذهبي في الميزان ورد عليه بقوله: (وما ذكرته - يعني عبد الرحمن بن أبي حاتم - لولا ذكر أبي الفضل السليمانى فبئس ما صنع!)⁽⁵⁾.

(1) هو الحافظ المحدث المعمر، شيخ ما وراء النهر، ولد سنة 311 هـ، وتوفي سنة 404 هـ، ترجمته في تذكرة الحفاظ 1036/3 - 1037 رقم 960.

(2) أنظر الميزان 587/2 - 588 رقم 4965.

(3) التهذيب 66/13 رقم 252.

(4) المصدر السابق.

(5) الميزان 587/2 - 588 رقم 4965.

نعم قد يجري على لسانهم تفضيل علي على عثمان كما كان يجري على لسان العديد من أئمة السلف كسليمان بن مهران الأعمش والنعمان بن ثابت وشعبة بن الحجاج وعبيد الله بن موسى وعبد الرزاق (أ) والحافظ ابن خزيمة (ب) وغيرهم، فإن بعضا منهم كان يقدم عليا على عثمان دون أن يمس ذلك عقيدته أو يحوله عن مذهب =

(أ) الميزان 587/2 - 588 رقم 4965.

(ب) التهذيب 66/13 رقم 252.

وأحمد بن علي السليمانى كثيرا ما يقع في هذا، فقد أقذع في محمد بن جرير بن يزيد الطبري المتوفى سنة عشر وثلاثمائة، وزعم أنه كان يضع للروافض، وهو رجم بالظن لأن ابن جرير من كبار أئمة الإسلام، ولم يثبت عنه ذلك.⁽¹⁾

وأما ما نقله الحافظ ابن حجر عن مسلمة من أن أبا حاتم كان شيعيا مفرطا، فهو قول لا تؤيده الأدلة الصحيحة، ولا تثبته الحقائق المسندة، وأما قول الحافظ ابن حجر من أن عبد الرحمن ربما تلقف ذلك من أبيه فهو احتمال غير وارد، لأن أبا حاتم لم يكن شيعيا، ولا عرف من أمره أنه كان يصانعهم، ويحطب في حبلهم ويأخذ أخذهم، وقد رأينا في موقفه من الفرق كيف رد عليهم في هذا الموضوع بالذات، ونحن نعيد هنا ما نقله عنه ولده عبد الرحمن في هذا الأمر تأكيدا للحقيقة، قال: ⁽²⁾. (سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار،

= أهل السنة إلى مذهب الشيعة، وذلك عن حسن نية من بعضهم في التقديم من دون تفضيل، لما علق بذهنهم أن عليا سبق إلى الإسلام من عثمان، وأنه صهر النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمه، ووالد الحسن والحسين، ناهيك عن مناقبه وفضائله التي تشهد بها آثار كثيرة، فكانوا يقدمون في الذكر علي على عثمان من دون أن تجري على ألسنتهم مقالات الشيعة في التفضيل، وعلو الرافضة في النيل من الصحابة، ومن ظهر له غير ذلك بالآثار المسندة الصحيحة كان يذهب إليه، بل منهم من إذا أُنْعِمَ بالآثار المسندة الصحيحة تراجع عن مقالته كيحيى ابن سعيد القطان، فقد أخرج الخطيب بسنده إلى أبي عبيد القاسم بن سلام أنه قال: (فعلت بالبصرة فعلتين أرجو بهما الجنة: أتيت يحيى القطان وهو يقول: أبو بكر وعمر وعلي. فقلت معي شاهدان من أهل بدر يشهدان أن عثمان أفضل من علي، فقال: بمن؟ قلت: أنت حدثتنا عن شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال ابن ميسرة قال: خطبنا عبد الله بن مسعود فقال: أميرنا خير من بقي، ولم نأل، قال: ومن الآخر؟ قلت: الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن المسور بن مخرمة قال: سمعت عبد الرحمن بن عوف يقول: شاورت المهاجرين الأولين وأمراء الأجناد، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أر أحدا يعدل بعثمان. قال: فترك قوله وقال: أبو بكر وعمر وعثمان) أنظر تاريخ بغداد 12/ 409 ترجمة 6868.

(1) راجع لسان الميزان 100/5 رقم 344، فقد ذكر الحافظ هناك ما يبئ ساحة الطبري من ذلك، وما يبئ صنع السليمانى في ذلك فالسليمانى إنما أراد الذي بعده، والله أعلم .

(2) أنظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة 1/176-177 .

وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار - حجازا وعراقا وشاما ويمنا - فكان من مذاهبهم:

((...)) وخير هذه الأمة بعد نبيها عليه الصلاة والسلام: أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب عليهم السلام، وهم الخلفاء الراشدون المهديون.⁽¹⁾

(وأن العشرة الذين سماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشهد لهم بالجنة على ما شهد به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله، والترحم على جميع أصحاب محمد والكف عما شجر بينهم).

وهؤلاء الذين ذهبوا إلى أنه كان شيعيا غلب على ظنهم ذلك لما رأوه يُكْرَمُ وجهه علي بن أبي طالب كلما دُكِرَ في سياق الكلام⁽²⁾، أو يطلب الرضا له⁽³⁾ والرضا لآل بيته⁽⁴⁾، أو يروي مناقب علي بن أبي طالب بالأسانيد المستخرجة المرفوعة⁽⁵⁾، وهذا

(1) هكذا على هذا النحو من الترتيب .

(2) أنظر على سبيل المثال لا الحصر الجرح والتعديل 487/2 رقم 1987 و 5/3 رقم 17 .

(3) أنظر على سبيل المثال لا الحصر المصدر السابق 502/2 رقم 2065 .

(4) أنظر على سبيل المثال لا الحصر المصدر السابق 474/2 رقم 1928 .

(5) على سبيل المثال لا الحصر ما أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في الحلية بسنده إلى يزيد بن أرقم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أحب أن يحيى حياتي، ويموت موتتي، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي عز وجل غرس قضبانها بيده فليتول علي بن أبي طالب، فإنه لن يخرجكم من هدى، ولن يدخلكم في ضلالة) .

قال أبو نعيم : غريب من حديث أبي إسحق تفرد به يحيى بن عمار .

وقال : وحدث به أبو حاتم الرازي عن أبي بكر الأعمش عن يحيى الحماني عن يحيى بن علي .

أنظر الحلية 349/4 -350، وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني اختلفوا فيه . أنظر ترجمته في الجرح والتعديل 9/ (168-170) رقم 695 .

وروى أبو حاتم عن محمد بن عمار بسنده عن عمار بن ياسر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أوصي من آمن بي وصدقني بولاية علي بن أبي طالب، فمن تولاه فقد تولاني، ومن تولاني فقد تولى الله، ومن أحبه فقد أحبني فقد أحب الله، ومن أبغضه فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله عز وجل). الحديث أخرجه ابن عساکر، وهو في مختصر تاريخه 10/22، وانظر كنز العمال رقم 32953، والكامل في الضعفاء لابن عدي 2126/6 .

كله ليس من التشيع في شيء، كما أن التشيع لا يعني الثناء على آل البيت وعشرتهم، فهذا يفعله كل مسلم يؤمن بالله ربا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا. قال تعالى: (إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُزْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)⁽¹⁾.

وأخرج الإمام يحيى بن معين في تاريخه بسنده إلى عامر بن شراحيل الشعبي أنه كان يقول: (أحب أهل بيت نبيك ولا تكن رافضيا، واعمل بالقرآن ولا تكن حروريا، واعلم أن ما أتاك من حسنة فمن الله، وما أتاك من سيئة فمن نفسك ولا تكن قدريا، وأطع الإمام وإن كان عبدا حبشيا)⁽²⁾.

(1) سورة الأحزاب الآية 33.

(2) تاريخ يحيى برواية الدوري 285/2 .

الفرع الخامس: العقيدة وأثرها في الجرح والتعديل عند أبي حاتم الرازي

تقديم :

الحديث عن أثر العقيدة في الجرح والتعديل - عند أبي حاتم الرازي - يتطلب منا في البداية الوقوف على أحوال الفرق الكلامية وآرائها ومعتقداتها المخالفة لعقيدة أهل السنة، ثم معرفة مواقف أبي حاتم من هذه الفرق ورأيه الشخصي فيها، ثم بعد ذلك متابعة دقيقة لأقواله وآرائه النقدية في الرجال جملة، ومقارنتها مع بعضها، وبعد ذلك مقارنتها مع آراء النقاد ليتبين لنا موقعه من مواقعهم، وموقفه من مواقفهم...

وإذا كنا في المباحث الماضية قد أتينا على التعريف بأهم أنواع الفرق التي عاصرها محدثنا، مع بياننا لموقفه العقدي منها فإننا في هذا الفرع سنكشف على مواقفه النقدية للرجال، وذلك بميزان العقيدة.

لقد اتضح لي أن السلف اختلفوا في الرواية عن أهل الأهواء إلى ثلاثة طوائف:

- طائفة منهم منعت الرواية عن أهل الأهواء مطلقا وإن لم يكفروا ببدعتهم، كمالك بن أنس وأصحابه، وسفيان بن عيينة، والحميدي، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، وعلي بن حرب بن محمد الطائي، والقاضي أبو بكر الباقلاني وأتباعه⁽¹⁾.

- وطائفة منهم رخصت في الرواية عنهم إذا لم يتهموا بالكذب، ولم يكفروا ببدعتهم، ذهب إلى ذلك أبو حنيفة النعمان الفارسي، ومحمد بن إدريس الشافعي، ويحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، وأبو يوسف القاضي⁽²⁾.

(1) أنظر شرح علل الترمذي ص 64 وخطبة اللسان 10/1-11.

(2) شرح علل الترمذي ص 64 وخطبة اللسان 10/1-11.

- وطائفة ثالثة فرقت بين الداعية وغيره، فمنعوا الرواية عن الداعية إلى البدعة دون غيره، ومن هؤلاء عبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، وروي عن مالك نحو هذا المذهب⁽¹⁾. وذكر الحافظ ابن حجر أن التفصيل هو الذي بنى عليه أكثر أهل الحديث رأيهم في الرجال، وذكر أن الحافظ ابن حبان نقل فيه إجماعهم بقوله:

(ووجه ذلك أن المبتدع إذا كان داعية كان عنده باعثا على رواية ما يشيد به بدعته، وقد حكى القاضي عبد الله بن عيسى بن لهيعة عن شيخ من الخوارج أنه سمعه يقول بعدما تاب: "إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هويتنا أمرا صيرناه حديثا")⁽²⁾.

وأبو حاتم رحمه الله استوعب المذهب الثاني والثالث، وجمع بينهما، ولم يكن جمعه بينهما جمع الجامع الراغب في التوفيق فحسب، وإنما كان عمله بهما تقتضيه الضرورة العلمية قبل أي حكم سابق، فقد جوز لنفسه الرواية عن المبتدعة الذين لم يتهموا بالكذب ولم يكفروا ببدعتهم، كما كان كثير التفصيل في أمورهم العقدية وأحوالهم العلمية، فمن كان مبتدعا وكان صالحا صادقا في الرواية قبلت روايته، كذلك الداعية إلى المذهب إذ سلمت روايته، وصح خبره قبل بشرط أن تكون دعوته من دون سب ولا وضع، وأن لا تكون روايته تتوافق مع مذهبه، فإنه يتهم بها، قال الحافظ ابن حجر وهو يوضح

(1) شرح علل الترمذي ص 64.

(2) حكاية ابن لهيعة هذه صححها الحافظ ابن حجر، وذكر سندها إليه، أنظر خطبة اللسان 10/1-1. وعلق الحافظ فقال: (هذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمراسيل إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين فمن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمرا جعلوه حديثا وأشاعوه، فربما سمعه الرجل السني فحدث به، ولم يذكر من حدث به تحسينا للظن به فيحمله عنه غيره، ويجيء الذين يحتج بالمقاطيع فيحتج به، ويكون أصله ما ذكرت، فلا حول ولا قوة إلا بالله). المصدر السابق 11/1.

هذه الطريق: (وينبغي أن يقيد قولنا بقبول رواية المبتدع إذا كان صدوقا ولم يكن داعية بشرط أن لا يكون الحديث الذي يحدث به مما يعضد بدعته، وبشيدها، فإننا لا نأمن حينئذ عليه غلبة الهوى، والله الموفق) ⁽¹⁾.

ونص على هذه المسألة الحافظ أبو إسحق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني ⁽²⁾ فقال في مقدمة كتابه الجرح والتعديل: (ومنهم زائع عن الحق، صدوق اللهجة، وقد جرى في الناس حديثه، لكنه مخذول في بدعته، مأمون في روايته، فهؤلاء ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف، إلا ما يقوي به بدعتهم فيتهم بذلك) ⁽³⁾.

ويظهر لنا أبو حاتم - في غالب الأحيان - وكأنه يقف مدافعا عن بعض الرواة الذين نيل منهم بسبب الاعتقاد، وهذا يبين أنه لم يكن ينساق مع آراء المجرحين بسبب ذلك، حتى وإن روى عنهم ذلك، بل كان يستخدم منهجه الشخصي في التحقيق، وطريقته الخاصة في المتابعة، قال في حريز بن عثمان، أبي عثمان الرحبي الحمصي: (حريز بن عثمان حسن الحديث، ولم يصح عندي ما يقال في رأيه)، وفي رواية: (ولم يصح عندي ما يقال عنه من النصب)، وقال: (ولا أعلم بالشام أثبت منه، هو أثبت من صفوان بن عمرو وأبي بكر أبي مریم، وهو ثقة متقن) ⁽⁴⁾.

وكذلك سعيد بن أوس، أبو زيد الأنصاري النحوي، فإنه اتهم بالقدر، وكان أبو حاتم يجمع القول فيه، ويرفع من شأنه، ويقول: (هو صدوق)، حتى قال أبو داود: (كان أبو حاتم يدفع عنه القدر) ⁽⁵⁾.

(1) خطبة اللسان 11/1.

(2) من شيوخ الإمام النسائي ومن الثقات الحفاظ، رمي بالنصب، مات سنة تسع وخمسين ومائتين التقريب 46/1-47 رقم 304.

(3) خطبة اللسان 11/1.

(4) الجرح والتعديل 289/3 رقم 1288 وهدى الساري ص 396.

(5) الجرح والتعديل 4/4-5 رقم 12 والميزان 121/2 - 127 رقم 3141.

وكذلك سعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، فقد وصفه سفيان بن عيينة بالقدر،
ودفع عنه أبو حاتم ذلك بقوله: (مستقيم في نفسه، وبليته من أخيه)⁽¹⁾.

ومن طُرقه التي وقفنا عليها في تثبيت هذا النهج أنه كان يحاور المتهمين
ويسألهم عن سبب ترك النقاد لهم، فكان ينظر في أجوبتهم ويتفرس أحاديثهم،
فإذا كانت صحيحة قبلها وأخذها ورواها عنهم، تاركا ما دونها مما فيه الدعوة إلى
المذهب، وكان حوارهم بقصد العلم أولا لمعرفة أحوالهم جيدا، فليس من رأى وسمع
كمن اقتصر على مجرد السماع، ثم بقصد النصيحة لهم لترك ما هم عليه من البدعة، قال
أبو حاتم: (قال لي عباد بن يعقوب: قد وكلوا بي أن لا أحدث بفضايا علي، فقلت له:
لولا أنك مريت⁽²⁾ - وله آفة - كان لا يفعل هذا بك)⁽³⁾.

وقصده من ذلك أن الرجل أكثر من الفضائل بالأحاديث المناكير التي أثارت
شكوك المحدثين من أهل السنة فنقموا عليه، فلو ترك ذلك ما كانوا يضعونه في موضع
التهمة حتى قال ابن عدي: (وعباد فيه غلو في التشيع، وروى أحاديث أنكرت عليه في
الفضائل والمثالب)، وقال ابن حبان: (كان رافضيا داعية، ومع ذلك يروي المناكير عن
المشاهير فاستحق الترك، وترك ابن خزيمة الرواية عنه آخرا)⁽⁴⁾، وهذا الرجل سمع منه
أبو حاتم بالكوفة قبل وفاته سنة خمسين ومائتين، ونقل الحافظ ابن حجر أن أبا حاتم
قال فيه (شيخ ثقة)⁽⁵⁾، ولم يتأكد ذلك⁽⁶⁾، وأخطأ من زعم أنه روى عنه⁽⁷⁾.

(1) الميزان 120/2 رقم 3110 . وأنظر الجرح والتعديل ففي حكاية الذهبي تصرف . 85/4 رقم 371 .

(2) مريب من الريب وهو الشك .

(3) الضعفاء والكذابين والمتروكين من رواة الحديث - الجزء الثاني - ورقة 42 .

(4) تهذيب التهذيب 109/5-110 .

(5) المصدر السابق .

(6) في ترجمة من الجرح والتعديل 88/6 رقم 447 ، بين حاله قائلا: (كوفي شيخ) .

(7) سني الهاشمي في دراسته عن أبي زرعة الرازي 566/2 (الهامش) .

لقد كانت العقيدة عند أبي حاتم ميزانا يوزن بها الرجال، ولا يعني ما مضى أنه كان متساهلا في توثيق المبتدعة، فقد جرح بها وعدل، وفيما يأتي بيان آثار العقيدة عند أبي حاتم في الجرح أولا، ثم بيان آثارها عنده في التعديل بعد ذلك.

أولا : العقيدة وأثرها في الجرح :

1 - الذين حكم عليهم بالترك والضعف بسبب انتحال مذهب من المذاهب

العقدية المخالفة لمذهب أهل السنة، من هذه المذاهب والمعتقدات :

1 - التشيع⁽¹⁾ : جرح بسببه مجموعة من الرواة وهم :

- إبراهيم بن الحكم بن ظهير الكوفي، شيعي جلد، روى في مثالب معاوية فمزق أبو حاتم ما كتب عنه، ووصفه بالكذب، وقال عبد الرحمن الرازي: (كتب عنه أبي الري، ولم يحدث عنه، ترك حديثه)⁽²⁾.

- الحسن بن الحسين العرنى الكوفي، قال فيه أبو حاتم: (لم يكن بصدوق عندهم، كان من رؤساء الشيعة)⁽³⁾، وأعل حديثه في (العلل) حيث قال هناك: (أدركته ولم أكتب عنه، ولم يكن يصدق عندهم، كان من رؤساء الشيعة)⁽⁴⁾.

(1) التشيع عند السلف نوعان: خفيف وغل، فالخفيف هو الذي تكون أحاديث صاحبه صحيحة، فهذا النوع لا يلتفت إليه، ولا يذكر به، وحتى إذا ذكر به فهو للتمييز لا يؤثر في العدالة، والنوع الثاني هو التشيع المصاحب بالغل وهو على حالتين: حالة يكون فيها الراوي غير داعية إليه، وحالة ثانية يكون فيها داعية، والعلماء حيال الأول على قسمين منهم من ترك حديثه ومنهم من لم يتركه، أما إذا كان داعية فأغلبهم على ترك حديثه.

(2) الجرح و التعديل 95/2 رقم 253 والميزان 27/1 رقم 73 .

(3) الجرح والتعديل 6/3 رقم 20 والميزان 483/1 رقم 1829 .

(4) العلل 313/1 - 314 رقم 941.

- سعيد بن طريف الإسكاف، وقيل الإسكيف الحنظلي الكوفي، يفرط في التشيع، قال أبو حاتم: (منكر الحديث، ضعيف الحديث، متروك الحديث)⁽¹⁾.

- عبد الله بن الجهم الرازي، أبو عبد الرحمن، قال أبو زرعة: (صدوق رأيته)، وقال أبو حاتم: (لم أكتبه عنه، وكان يتشيع)⁽²⁾.

- عبد السلام بن صالح، أبو صالح الهروي، قال الذهبي: (الرجل الصالح، إلا أنه شيعي جلد)، وقال العقيلي: (رافضي خبيث)، وضرب أبو زرعة على حديثه، وقال أبو حاتم: (لم يكن عندي بصدوق)، ونقل عنه أنه كان يقول: (كلب للعلوية خير من بني أمية)⁽³⁾.

- عبد الغفار بن القاسم، أبو مريم الغفاري، كوفي، كان يحدث ببلايا في عثمان ابن عفان رضي الله تعالى عنه، وعامة أحاديثه بواطيل، ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين وأبو زرعة الرازي، وقال أبو حاتم: (هو متروك الحديث، كان من رؤساء الشيعة، وكان شعبة حسن الرأي فيه، لا يكتب حديثه)⁽⁴⁾.

- عبد الوهاب بن همام بن نافع اليماني، أخو عبد الرزاق صاحب المصنف، قال أبو حاتم: (كان شيخا يغلو في التشيع، كان أعلى في التشيع من عبد الرزاق)⁽⁵⁾.

- علي بن الحزور، وهو علي بن أبي فاطمة، قال ابن عدي: (هو من متشعبة الكوفة، والوضع على حديثه بين)، وقال أبو حاتم: (منكر الحديث)⁽⁶⁾، أي وضعه للحديث بسبب النحلة جلب لحديثه النكارة.

(1) الجرح والتعديل 87/4 رقم 379 والميزان 122/2 - 123 رقم 3118 .

(2) الميزان 404/2 رقم 4254 .

(3) الجرح والتعديل 48/6 رقم 257 والميزان 616/2 رقم 5051 .

(4) الجرح والتعديل 54/6 رقم 284 .

(5) المصدر السابق 71/70/6 رقم 366 والميزان 684/2 رقم 5329 .

(6) الجرح والتعديل 182/6 رقم 999 والميزان 118/3 رقم 5803 .

- عمر بن سعد الأسدي، قال فيه أبو حاتم: (شيخ قديم من عتق الشيعة، متروك الحديث) (1).

- عمر بن ثابت بن هرمز، ابن أبي المقدم، قال أبو حاتم: (ضعيف الحديث، يكتب حديثه، كان رديء الرأي، شديد التشيع) (2).

- عمرو بن الغفار الفقيمي، ابن أخي الحسن بن عمرو الفقيمي، قال علي بن المديني - من شيوخ أبي حاتم - : (تركته لأجل الرفض)، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث، متروك الحديث) (3).

2 - الناصبية : وجرح منهم:

- محمد بن أحمد بن محمد بن قادم القرطبي، قال الفرضي: (سمعه غير واحد ينال من علي، وسمعته أنا ينال من الحسن بن علي رضي الله عنهما، ولم يكن ضابطا لنفسه ولا لسانه)، وقال أبو حاتم: (كان ناصبيا) (4).

3 - الخوارج، وجرح منهم:

- سعد بن عبيدة، أبو حمزة، وثقة يحيى بن معين فيما رواه أبو حاتم عن إسحاق بن منصور عنه، وقال عبد الرحمان: سمعت أبي يقول: سعد بن عبيدة يكتب حديثه)، وقال: (وكان يرى رأي الخوارج ثم تركه) (5).

(1) الجرح والتعديل 112/6 رقم 595.

(2) المصدر السابق 223/6 رقم 1239.

(3) الجرح والتعديل 246/6 رقم 1363. وأنظر اللسان 369/4 رقم 1086 والميزان 272/3 رقم 6403.

(4) اللسان 85/5 رقم 194.

(5) الجرح والتعديل 89/4 رقم 388.

4 - أصحاب الرأي، وهم الذين يرون رأي الإمام أبي حنيفة وغيره - حسب أبي حاتم وأصحابه - هؤلاء جرح منهم:

- إبراهيم بن رستم المروزي، قال فيه: (ليس بذاك، محله الصدق، وكان آفته الرأي، وكان يذكر بصدق وعبادة...) (1).

- إبراهيم بن يوسف البلخي، قال فيه (صاحب رأي) وقال: (لا يشتغل به) (2).

- الحسن بن زياد اللؤلؤي، وكان صاحب رأي، سئل عنه فقال: (ضعيف الحديث، ليس بثقة ولا مأمون) (3).

- هارون بن عمرو بن يزيد بن زياد بن أبي زياد المخزومي الدمشقي، قال فيه أبو حاتم: (شيخ دمشقي، أدرسته، وكان يرى رأي أبي حنيفة، وعلى العمدة لم نكتب عنه محله الصدق) (4).

5 - القدرية : وجرح بسبب هذا المذهب طائفة من الرواة ، منهم :

- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، كان مالك بن أنس ينهى عنه بسبب القدر، وتركه النقاد لهذا السبب، ووصفه أبو حاتم بالكذب وترك حديثه (5).

- بكر بن الشروذ الصنعاني، سئل أبو حاتم عنه فقال: (متهم بالقدر، أجمعوا على تضعيفه) (6).

(1) المصدر السابق 99/2 رقم 274.

(2) المصدر السابق 148/2 رقم 488.

(3) المصدر السابق 15/3 رقم 49.

(4) المصدر السابق 93/9 رقم 385.

(5) المصدر السابق 126/2 - 127 رقم 390.

(6) الميزان 346/1 رقم 1286.

- حكيم بن خذام، قال البخاري: (منكر الحديث، يرى القدر)، وقال أبو حاتم: (متروك الحديث) ⁽¹⁾.

- عباد بن منصور الناجي، أبو سلمة البصري، قال معاذ بن معاذ: (حدثنا عباد ابن منصور وكان قدريا)، وقال أبو حاتم: (كان ضعيف الحديث، يكتب حديثه) ⁽²⁾.

- عمرو بن عبيد القدري، روى أبو حاتم بسنده إلى يونس أنه كان يقول: (كان عمرو بن عبيد يكذب في الحديث)، وكان يدعو إلى القدر، وبسببه كان صاحب بدعة حتى قال فيه أبو حاتم: (كان متروك الحديث) ⁽³⁾.

6 - المرجئة : وجرح منهم طائفة من رواة العلم، منهم :

- إبراهيم بن يوسف الفقيه الباهلي البلخي، قال أبو حاتم (صاحب الرأي)، وقال: (لا يشتغل به) ⁽⁴⁾، وذلك بسبب الإرجاء الذي كان يعتقد، ورد ابن حجر هذه المقالة بقوله: (هذا تحامل لأجل الإرجاء الذي فيه، وقد قال ابن حبان: (ظاهره الإرجاء واعتقاده في الباطن السنة)، ورد الحافظ الذهبي مقالة أبي حاتم بكلام ابن حبان ⁽⁵⁾. وهذا الذي ذكره الذهبي وابن حبان لا يسلم لهما لأن الأحكام على الرجال تجري على الظواهر لا على البواطن.

(1) الجرح والتعديل 203/3 رقم 882 والميزان 585/1 رقم 2218 .

(2) الجرح والتعديل 86/6 رقم 438 ، والميزان 376/2 رقم 4141 .

(3) الجرح والتعديل 246/6 - 247 رقم 1365 .

(4) المصدر السابق 148/2 رقم 488.

(5) الميزان 76/1 رقم 259.

- الحكم بن عبد الله، أبو مطيع البلخي مولى قريش، سئل أبو حاتم عنه فقال: (كان قاضي بلخ، وكان مرجئاً، ضعيف الحديث)، وانتهى في كتاب الزكاة إلى حديث له فامتنع من قراءته وقال: (لا أحدث عنه) ⁽¹⁾.

- سلم بن سالم البلخي، أبو محمد، كان عبد الله بن المبارك يقول: (اتق حيات سلم بن سالم لا تلسعك) ووصفه أبو زرعة بالإرجاء، وقال: (لا يكتب حديثه)، وترك أبو حاتم حديثه ⁽²⁾.

- عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، قال الذهبي: (صدوق مرجئ كأبيه)، وقال أبو داود (ثقة داعية إلى الإرجاء). لكن أبا حاتم ضعفه بقوله: (ليس بالقوي، يكتب حديثه) ⁽³⁾.

- عمر بن غياث الحضرمي، قال فيه أبو حاتم: (هو منكر الحديث، وكان مرجئاً) ⁽⁴⁾.

7 - الجهمية، وجرح منهم :

- إسماعيل بن إبراهيم بن هود الواسطي، قال فيه: (كان جهمياً، فلا أحدث عنه) ⁽⁵⁾.

- محمد بن يعلى الكوفي السلمي المعروف بزنبور، سمع منه أحمد بن سنان وترك الرواية عنه، وقال: (عندنا أن محمد بن يعلى زنبور كان جهمياً) وقال أبو حاتم: (هو متروك الحديث) ⁽⁶⁾، وأعل بسبب جهميته حديثاً أورده في (العلل) ⁽⁷⁾.

(1) الجرح والتعديل 121/3 - 122 رقم 560 .

(2) المصدر السابق 266/4 - 267 رقم 1149 .

(3) المصدر السابق 64/6 رقم 340 والميزان 648/2 رقم 5183 .

(4) الجرح والتعديل 128/6 رقم 698 .

(5) الميزان 215/1 رقم 837، وفي الجرح والتعديل 157/2 رقم 528، قال: (كان يقف في القرآن فلا أحدث عنه).

(6) الجرح والتعديل 130/8 - 131 رقم 587 .

(7) أنظر العلل 252/2 فقرة 2347 .

8 - القائلون بخلق القرآن:

تعاضم شر هذه الفتنة في تفريقها لجماعة أهل السنة، وفي تشتيت كلمتهم، وفي توهين أمرهم ونما خطرهما في كونها كانت سببا في اضطراب العلماء فيمن أجاب في الفتنة، وليس ما أجاب به بعض الأئمة مما يوجب تركهم وهجرانهم، فهذا علي بن عبد الله ابن جعفر المديني - أحد شيوخ أبي حاتم والبخاري - أجاب في المحنة فتركه أبو حاتم ولم يعد للرواية عنه إلا بعد نزوعه عما صدر منه⁽¹⁾، وكان أبو حاتم إذا وقف على رأيه في الرجال يقول: (قال علي بن المديني قديما)⁽²⁾ - أي قبل أن يقول في المحنة - وهذا يبين أن ما رواه القائلون بخلق القرآن قبل المحنة من حديث صحيح هو مقبول عنده، وما رووه بعد ذلك يتوقف فيه، ومن النقاد من لم ينح هذا المنحى كأبي زرعة الرازي، فإنه ترك الرواية عن ابن المديني مطلقا للسبب نفسه، ولم يشفع عنده أن الرجل تراجع عن ذلك، وأبو زرعة يعرفه بصدقه وثقته⁽³⁾، وهما وإن اختلفا في الرواية عن ابن المديني بعد توبته فإنهما لم يختلفا في ترك الرواية عن تلميذه محمد بن إسماعيل البخاري من أجل القضية نفسها⁽⁴⁾.

ثم إن مواقفهما تباينت من جعفر بن عيسى بن عبد الله بن الحسن بن أبي الحسن البصري، وهو رجل من المحدثين له روايات عن حماد بن زيد ويزيد بن زريع وسفيان ابن حبيب وجعفر بن سليمان، كتب عنه أبو حاتم في البداية، ثم عاد فترك حديثه لما علم أنه يدعو الناس في الري لبدعة خلق القرآن، وأما أبو زرعة الرازي فكان يذكره بخير، ولما سئل عن حاله قال: (هو صدوق)⁽⁵⁾، وكأنه لم يعبأ بأمره من هذه الزاوية.

(1) الجرح والتعديل 193/6-194 رقم 1064.

(2) المصدر السابق 136/8 رقم 615.

(3) المصدر السابق 193/6-194.

(4) الميزان 138/3 رقم 5874.

(5) الجرح والتعديل 79/2 رقم 174.

وممن تكلم فيهم أبو حاتم من غير من تقدم أحمد بن نصر بن إبراهيم النيسابوري، المعروف بالخفاف، أدركه أبو حاتم وتركه، ولم يعلل ذلك⁽¹⁾، فظهر أنه كان يجالس الإمام البخاري ويروي عنه، ومعلوم أن الإمام البخاري اتهم بأنه أظهر القول بخلق القرآن حتى قرر فيه الإمام محمد بن يحيى الذهلي ما يأتي: (ومن ذهب من مجلسنا هذا إلى محمد بن إسماعيل فاتهموه، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مثل مذهبه)⁽²⁾، فبئس ما صنع!

9 - الواقفون في القرآن، وهم كالقائلين بخلقه، وممن تُكلم فيهم بسبب ذلك:

- إسحاق بن إبراهيم بن أبي إسرائيل، قال أبو حاتم: (كتبت عنه، فوقف في القرآن فوقفنا عن حديثه، وقد تركه الناس، حتى كنت أمر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد بعد أن كان الناس إليه عنقا واحدا)⁽³⁾.

- علي بن أبي هاشم الليثي البغدادي، واسم أبي هاشم عبيد الله، كتب عنه أبو حاتم وقال: (ما علمته إلا صدوقا، وقف في القرآن فترك الناس حديثه)، وقال عبد الرحمن: (ولم يقرأ عليّ أبي حديثه، فقال: فلما وقف في القرآن وقفنا عن الرواية عنه، فاضربوا على حديثه)⁽⁴⁾.

2 - الذين ضعفهم في الرواية لا في انتحالهم لمذهب عقدي معين: وهذا

مسلك آخر من مسالكة في الجرح والتعديل، وذلك أنه لم يلتفت في كلامه - في بعض رواة العلم - ممن هم على مذهبية عقدية منحرفة إلا إلى بضاعتهم العلمية، فتكلم في علمهم لا في عقيدتهم، فمنهم من صرح بضعف حديثهم إذا كانت أمانة الضعف على الحديث

(1) تاريخ بغداد 32/2 .

(2) الجرح والتعديل 485/2-486 رقم 1982.

(3) المصدر السابق 210/2 رقم 715.

(4) الجرح والتعديل 194/6-195 رقم 1068.

بأدبية، ومنهم من كانت بعض أحاديثهم ضعيفة، وبعضها الآخر صحيح، فأنصفهم في الشطر الصحيح من دون ترك ولا هجران، ومنهم من كانت كل أحاديثهم صحيحة فأخذها عنهم ورواها لهم ونسبهم للعدالة، ومنهم من حمد لهم ما هم عليه من الفقه والعبادة والزهد والضبط... لكنه إلى جانب هذا كله كان يذكر نحلة الراوي وما غلب عليه منها، وما ذاك إلا زيادة في تثبيت الكلام فيه حتى تتجلى حقيقة حاله، ولم يكن بيانه لنحلته سببا في جرحه، ومن هؤلاء الذين خصوا بهذا المسلك:

- أسد بن عمرو، أبو المنذر البجلي الكوفي، قال الإمام أحمد: (كان صدوقا، ولكن كان من أصحاب أبي حنيفة، لا ينبغي أن يروى عنه شيئا)، وأبو حاتم فقال: (ضعيف الحديث، لا يعجبني حديثه) ⁽¹⁾.

- جارية بن هرم، أبو شيخ الفقيمي، كان رأسا في القدر حتى قال علي ابن المديني: (كان ضعيفا في الحديث، كتبنا عنه و تركناه، وكان رأسا في القدس، وأما أبو حاتم فقال: (ضعيف الحديث) ⁽²⁾.

- الحارث بن عبد الله، ويقال ابن عبيد الأعور، الهمداني الخارفي الكوفي، كان يتشيع، وكان يروي عن علي بن أبي طالب، قال أبو حاتم: (ضعيف الحديث، ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه) ⁽³⁾.

- حماد بن أبي سليمان، ابن مسلم أبو إسماعيل الأشعري الكوفي، كان يتكلم في الإرجاء، وكان الأعمش إذا لقيه لا يكلمه، ولا يسلم عليه لما علم منه ذلك. وأما أبو حاتم فبين حاله بقوله: (هو صدوق، لا يحتج بحديثه، مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار شوش) ⁽⁴⁾.

(1) الجرح والتعديل 337/2 - 338 رقم 1279 .

(2) المصدر السابق 520/2 - 521 رقم 2159 واللسان 91/2 - 92 رقم 313 .

(3) الجرح والتعديل 78/3 - 79 رقم 363 .

(4) المصدر السابق 147/3 - 148 رقم 642 والميزان 595/1 رقم 2253 .

- حمزة بن نجیح، قال البخاري: (كان معتزليا)، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث) ⁽¹⁾.

- خُصيف بن عبد الرحمن الجزري الحراني، ذكر الإمام أحمد أنه كان يتكلم في الإرجاء، لكن أبا حاتم قال: (خُصيف صالح، يخلط) وتكلم في سوء حفظه ⁽²⁾.

- سَعَاد بن سليمان الكوفي، بين أبو حاتم نحلته وضعفه في الحديث فقال: (من عتق الشيعة، وليس بقوي في الحديث) ⁽³⁾.

- الفضل بن عيسى الرقاشي، ابن أخي يزيد الرقاشي الواعظ، أخرج عبد الرحمن الرازي بسنده إلى أيوب قال: (فضل الرقاشي لو ولد أخرس كان خيرا له)، وعلق عبد الرحمن على هذا القول فقال: (من أجل أنه كان قدريا) ويشهد لهذا ما أخرجه بسنده إلى يحيى بن معين أنه قال للسائل: (لا تسل عن القدي الخبيث).

وأما أبو حاتم فلم يلتفت إلى هذا كله، بل تكلم في علمه قائلا: (في حديثه بعض الوهن، وهو منكر الحديث، ليس بقوي) ⁽⁴⁾.

- محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر، أبو أحمد الزبيري الأسدي الكوفي، قال العجلي: (كوفي ثقة، كان يتشيع)، وقال أبو حاتم: (حافظ للحديث، عابد، مجتهد، له أوهام) ⁽⁵⁾.

- يحيى بن نصر بن حاجب القرشي، قال فيه أحمد بن حنبل: (كان جهميا يقول قول أبي جهم)، وقال أبو زرعة، (ليس بشيء)، وأما أبو حاتم فلم يعبأ بمذهبه وإنما لينه بقدم رجاله فقال: (وعندي بليته قدم رجاله) ⁽⁶⁾.

(1) الجرح والتعديل 216/3 رقم 950 والميزان 608/1 رقم 2309.

(2) الجرح والتعديل 403-404 رقم 1848 والميزان 654/1 رقم 2511.

(3) الجرح والتعديل 324/4 رقم 1415 والميزان 118/2-119 رقم 3094.

(4) راجع الجرح والتعديل 64/7-65 رقم 367.

(5) المصدر السابق 297/7 رقم 1611، والميزان 595/3-596 رقم 7750.

(6) الجرح والتعديل 193/9 رقم 805، والميزان 411/4-412 رقم 9642.

3 - الذين وصفهم بالاعتقاد المنحرف ولم يجر ذلك لهم جرحاً: وهذا

مسلك آخر من مسالكة في هذا الموضوع، وهو يشبه إلى حد ما المسلك الذي قبله، لكنه يتميز عنه ببعض الخصائص، منها: أن أبا حاتم وصف بعض النقاد بمذهبية منحرفة، لكن نظره في علمهم جعله يوثق بعضهم ويجرح البعض الآخر بحسب ما روى، وقد يكون الوصف من قبل أحد النقاد ممن سبقوه أو ممن هم من شيوخه لا من قبله، لكن كلامه في الرواة يبقى على الخصلة نفسها التي بينها، ومن الرواة الذين جرى فيهم هذا المسلك:

- بكر بن عبد الله بن شروس، ويقال ابن شروذ الصنعاني، بين أبو حاتم حالته العقديّة فقال: (متهم بالقدر)، وضعفه في العلم فقال: (ضعيف الحديث) ⁽¹⁾.

- الحكم بن عبد الله، أبو معاذ البلخي، سئل عنه فقال: (شيخ مرجئ) ⁽²⁾.

- صدقة بن عبد الله السمين، أبو معاوية الدمشقي، قال أبو حاتم: (محلّه الصدق، وقال: (أُنكِرَ عليه القدر فقط)، وقال أيضاً: (نظرت في مصنفات صدقة بن عبد الله السمين عند عبد الله بن يزيد بن راشد المقرئ وقلت لدحيم عنه فقال: (محلّه الصدق، غير أنه كان يشوبه القدر، وقد حدثنا ⁽³⁾ بكتب عن ابن جريح، وسعيد بن أبي عروبة، وكتب عن الأوزاعي ألفاً وخمسمائة حديث، وكان صاحب حديث، كتب إليه الأوزاعي في رسالة القدر يعظه فيها) ⁽⁴⁾.

- الصلت بن بهرام، تكلم فيه أبو زرعة للإرجاء، وروى أبو حاتم بسنده إلى سفيان بن عيينة أنه قال: (نا الصلت بن بهرام وكان أصدق أهل الكوفة)، وقال أبو حاتم: (هو صدوق، لا عيب له إلا الإرجاء) ⁽⁵⁾.

(1) الجرح والتعديل 388/2 رقم 151 واللسان 52/2-53 رقم 197.

(2) المصدر السابق 122/3 رقم 561.

(3) قال الحافظ الذهبي: (قلت : قوله (وقد حدثنا) خطأ، ولم يلقه دحيم)، الميزان 311/2.

(4) الجرح والتعديل 429/4 رقم 1889 والميزان 310/2-311 رقم 3872.

(5) الجرح والتعديل 438/4 رقم 1920 والميزان 317/2 رقم 3904.

- طلق بن حبيب العابد، كان يرى الإرجاء، قلَّ ما روى، قال أبو حاتم: (صدوق في الحديث، وكان يرى الإرجاء) ⁽¹⁾.

- محمد بن عمر بن الرماح، قاضي بلخ، قال أبو حاتم: (كان صاحب رأي مر بنا وهو حاج) ⁽²⁾.

- محمد بن غياث، أبو لبيد السرخي، سئل أبو حاتم عن حاله فقال: (شيخ بلخي مرجي) ⁽³⁾.

ثانيا : العقيدة وأثرها في التعديل

1 - توثيقه للرواة المبتدعة : وهذا مقطع ثمين جدا، لأنه يسלט الضوء على مواقف علماء السلف الكبار من أهل العلم المعروفين بانتحال المذاهب المخالفة لمذهب أهل السنة في العقيدة، وأبو حاتم هو واحد من أولئك الأئمة الأعلام المشهود لهم بالباع العريض في خدمة السنة وفي الذب عنها، لقد رأينا يوثق رواية انتسبوا إلى المذاهب المنحرفة، واتخذ منهم شيوخا، فسمع منهم وروى عنهم، ومن هؤلاء من جمع بين البدعة والبدعتين، ولأبي حاتم في اتخاذ هذا المسلك دواع وأسباب نجملها فيما يأتي :

أ- إن مجرد الانتساب إلى مذهب منحرف لا يؤثر في حال الراوي إذا كان صدوقا في نفسه، ضابطا لعلمه، صحيح النقل، سليم الرواية .

ب- إن الكثير من الرواة ضعفوا لمجرد قولهم بقول القدرية أو المرجئة أو الجهمية، وليس كل من قال بقول القدرية هو قدري، أو قال بقول المرجئة هو مرجئي، أو قال بقول الجهمية هو جهمي، إلا أن يكون الغالب عليه ذلك، فيشهره في

(1) الجرح والتعديل 490/4 - 491 رقم 2157 والميزان 345/2 رقم 4024 .

(2) الجرح والتعديل 23-22/8 رقم 99 .

(3) المصدر السابق 54/8 رقم 252 .

كلامه، ويعرف به، ويؤثر في روايته بالوضع والنكارة، وأما لمجرد الانتحال فهو أمر لا يوجب رد الرواية ولا ترك صاحبها.

ج- إن الكثير من الرواة جرحوا بالظن والتخمين، وأمانة الشك والريبة في عبارات بعض النقاد بادية، ومؤاخذاة الناس بالعقيدة وإلحاقهم بالمذاهب المنحرفة يجب التثبت فيه، فقد زلّت بهذا الصنيع أقدام، وانحرفت بسببه تصورات، لأن من بدع بريئاً فقد وقع في البدعة، ومن اتهم رجلاً وقع في التهمة، ومن تحامل على الناس وبدعهم ودجلهم وخبثهم اتهم فيما يقول، فهذه سفينة لا يقودها إلا الأخيار لا الأشرار، ومقود لا يمسكه إلا الأبرار، ويجب التعويل فيه على أبطال العقيدة الكبار، وفرسانها، لا على ضعفائها والمتحاملين بها، وللإمام محمد بن جرير الطبري قول لطيف يليق بالمقام قال فيه: (لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعى عليه به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، لزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه) (1).

د- قال أبو حاتم الرازي في بيان حال أبان بن تغلب الكوفي - وقد وصفه النقاد بأنه شيعي جلد - (2): (ثقة صالح) (3)، وعلق الحافظ الذهبي على هذا التوثيق فقال: (فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحد الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟) (4).

قال: (وجوابه: أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة).

(1) هدي الساري ص 428 .

(2) الحافظ الذهبي في الميزان 5/1 رقم 2 .

(3) الجرح والتعديل 296/2-297 رقم 1090 .

(4) الميزان 5/1 رقم 2 .

ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه⁽¹⁾، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة⁽²⁾.

وقال: (وأياضا فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله، حاشا وكلا.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضي الله عنه، وتعرض لسبهم.

والغالي في زمننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضا، فهذا ضال معثر⁽³⁾ (4).

(1) قال الحافظ الذهبي في ترجمة إبراهيم بن الحكم: (اختلف الناس في رواية الرافضة على ثلاثة أقوال أحدهما: المنع مطلقا، والثاني: الترخيص مطلقا إلا فيمن يكذب ويضع، والثالث: التفصيل فتقبل رواية الرافضي الصدوق، العارف بما يحدث، وترد رواية الرافضي الداعية ولو كان صدوقا) (أ). ومن ذهب إلى منع الرواية عن الرافضة مطلقا الإمام مالك رضي الله عنه، قال أشهب: (سئل مالك رحمه الله عن الرافضة فقال: لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون) (ب). ومنهم الإمام الشافعي، قال حرمله سمعت الشافعي يقول: (لم أر أشهد بالزور من الرافضة) (ج). ومنهم يزيد بن هارون، قال مؤمل بن إيهاب: (سمعت يزيد بن هارون يقول: يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة فإنهم يكذبون) (د). ومنهم شريك القاضي، قال محمد بن سعيد الأصبهاني: سمعت شريكا يقول: (احمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديث، ويتخذونه ديننا) (هـ).

وأما أبو حاتم الرازي فقد جمع بين المذهب الثاني والمذهب الثالث، إذ رخص في الرواية عنهم مطلقا إلا فيمن يكذب ويضع، وقليل ما يرد رواية الرجل لمجرد دعوته إلى الرفض.

(أ) - خطبة اللسان 10/1.

(ب) - المصدر السابق.

(ج) - المصدر السابق.

(د) - المصدر السابق.

(هـ) - المصدر السابق.

(2) الميزان 5/1-6.

(3) من هؤلاء سليمان بن جرير أحد الشيعة، ذكره البغدادي في الفرق بين الفرق، كفر عثمان رضي الله تعالى عنه فكفره أهل السنة، أنظر اللسان 79/3 رقم 288.

وأما النيل من الرواة بالكفر لمجرد الرأي فقد رده أئمة السلف، ووبخوا أصحابه، قال سعيد بن عمرو البرذعي: (كنا عند أبي زرعة، فقال عبد الرحمن بن خراش - أحد النقاد - داود كافر - يعني داود بن علي الأصبهاني

الفتية الظاهري - فوبخه أبو زرعة). أنظر اللسان 422/2 رقم 1842.

(4) الميزان 5/1-6 رقم 2 والنص بتمامه نقله الحافظ ابن حجر في خطبة اللسان 109/1.

وسنجلي حقيقة موقف أبي حاتم من الرواة المنتحلين للمذاهب العقديّة المنحرفة،

وذلك بتوثيقه لهم وروايته عن بعضهم:

1 - المتشيعون، ومنهم:

- أحمد بن الفضل الحفري القرشي، مولى عثمان بن عفان، أبو علي الكوفي،

ضعفه الأزدي، وأورد له الحافظ الذهبي شاهدا منكرا فيه: (يا علي إذا تقرب الناس إلى خالقهم بأنواع البر، فتقرب إليه بأنواع العقل).

كتب عنه أبو حاتم وأبو زرعة ورويا عنه، وسئل عنه أبو حاتم فقال: (كان

صدوقا، وكان من رؤساء الشيعة)⁽¹⁾.

- إسماعيل بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر، من

شيوخ الشيعة، قدمه أبو حاتم بقوله: (كتبت عنه، ولم يكن به بأس، وجهدت أن يقيم لي حديثا بإسناد فلم يمكنه إلا حديث واحد)⁽²⁾.

- جميع بن عمير التيمي، من بني تميم الله بن ثعلبة، وصفه أبو حاتم بقوله:

(من عتق الشيعة، ومحلّه الصدق، صادق الحديث، كوفي من التابعين)⁽³⁾.

- الحسن بن صالح بن صالح بن حي الفقيه، أبو عبد الله الهمداني، الأعور،

قال الذهبي: (فيه بدعة تشيع قليل، وكان يترك الجمعة)، وقال فيه أبو حاتم: (ثقة، متقن، حافظ)⁽⁴⁾.

- خالد بن طهمان، أبو العلاء الكوفي الخفاف، قال أبو حاتم: (من عتق

الشيعة، محلّه الصدق)⁽⁵⁾.

(1) الجرح والتعديل 77/2 رقم 163، والميزان 157/1 رقم 625.

(2) الجرح والتعديل 164/2 رقم 547.

(3) المصدر السابق 532/2 رقم 2208.

(4) المصدر السابق 18/3 رقم 68.

(5) المصدر السابق 337/3 رقم 1521 والميزان 232/1 رقم 2433.

- عبد الله بن عمر بن أبي القرشي الكوفي، مشكداة، شيعي، قال أبو حاتم: (كوفي صدوق) ⁽¹⁾.

- عبد الجبار بن العباس الشبامي، قال أبو نعيم: (ليس بالكوفة أكذب منه)، وقال الجوزجاني: (كان غالبا في سوء مذهبه - يعني التشيع)، وتساهل فيه أبو حاتم فقال: (ثقة) فقييل له: لا بأس به؟ قال (ثقة) ⁽²⁾.

- عبد الملك بن أعين، قال فيه أبو حاتم: (من عتق الشيعة، محله الصدق، صالح الحديث، يكتب حديثه) ⁽³⁾.

- عدي بن ثابت، عالم الشيعة وقاصمهم، وإمام مسجدهم، قال الحافظ الذهبي: (ولو كانت الشيعة مثله لقل شرهم)، وقال ابن معين: (شيعي مفرط)، وبين أبو حاتم حاله فقال: (صدوق، وكان إمام مسجد الشيعة وقاصمهم) ⁽⁴⁾.

- العلاء بن صالح التيمي الكوفي، قال فيه أبو حاتم: (من عتق الشيعة)، وقال: (لا بأس به) ⁽⁵⁾.

- علي بن غراب، أبو الحسن الفزاري، قال ابن حبان: (حدث بالموضوعات، وكان غالبا في التشيع).

وقال الخطيب: (تكلم فيه لأجل مذهبه، وأما رواياته فقد صفوه بالصدق)، ولأجل ذلك قال فيه أبو حاتم، (لا بأس به) وحكى عن يحيى بن معين قوله: (ظلمه الناس حين تكلموا فيه) ⁽⁶⁾.

(1) الجرح والتعديل 110/5 - 111 رقم 505 والميزان 466/2 رقم 4473 .

(2) الجرح والتعديل 31/6 رقم 162، والميزان 533/2 رقم 4741.

(3) الجرح والتعديل 343/5 رقم 161.

(4) المصدر السابق 2/7 رقم 5 والميزان 61/3-62 رقم 5591 .

(5) الجرح والتعديل 356/6 - 357 رقم 1971 والميزان 101/3 رقم 5733 .

(6) المصدر السابق 200/6 رقم 1099 والميزان 149/3 رقم 5906 .

- علي بن هاشم بن البريد، قال فيه أبو حاتم: (كان يتشيع، يكتب حديثه) ⁽¹⁾.
- الفضل بن دكين، أبو نعيم الإمام، من شيوخ أبي حاتم، كان يتشيع من غير غلو ولا سب، حتى قال يحيى بن معين: (كان أبو نعيم إذا ذكر إنسانا فقال: هو جيد، وأثنى عليه فهو شيعي، وإذا قال: فلان كان مرجئا فاعلم أنه صاحب سنة، لا بأس به) ⁽²⁾.

وقال الحافظ الذهبي عقبه: (وهذا قول دال على أن يحيى كان يميل إلى الإرجاء، وهو خير من القدر بكثير).

وأبو نعيم روى عنه أبو حاتم وقال: (ثقة، كان يحفظ حديث الثوري ومسعر حفظا جيدا) ⁽³⁾.

- كثير بن يحيى بن كثير، أبو مالك البصري، سئل أبو حاتم عنه فقال: (محلله الصدق، وكان يتشيع) ⁽⁴⁾.

- كدير الضبي، ضعفه البخاري والنسائي، وكان من غلاة الشيعة، قواه أبو حاتم بقوله: (محلله الصدق)، وقيل له إن البخاري أدخله في كتاب الضعفاء فقال: (يحول من هناك) ⁽⁵⁾.

- محمد بن راشد المكحولي الشامي، قال دحيم: (يذكر بالقدس)، وقال محمد ابن إبراهيم الكتاني سألت أبا حاتم عنه فقال: (كان رافضيا) وذكره أبو حاتم عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال فيه ثقة، وقال فيه أبو حاتم: (صدوق، حسن الحديث) ⁽⁶⁾.

(1) الجرح والتعديل 208/6 رقم 1137 .

(2) الميزان 350/3-351 رقم 6720.

(3) الجرح والتعديل 62/7 رقم 353 والميزان 350/3-351 رقم 6720.

(4) الجرح والتعديل 158/7 رقم 858 .

(5) المصدر السابق 174/7 رقم 992 ، والميزان 410/3 رقم 6955 .

(6) الميزان 543/3 رقم 7508 والجرح والتعديل 253/7 رقم 1385 .

- محمد بن علي بن ربيعة السلمى، أبو عتاب، قال أبو حاتم: (هو من الشيعة) وسئل عنه فقال: (صدوق لا بأس به، صالح الحديث) (1).

- محمد بن موسى الفطري، كان يتشيع، سئل أبو حاتم عنه فقال: (صدوق، صالح الحديث) (2).

- موسى بن قيس، الملقب بعصفور الجنة، قال العقيلي: (كان من الغلاة في الرفض)، وقال أبو حاتم: (لا بأس به) (3).

2 - أصحاب الرأي، ومنهم :

- بشر بن يحيى المروزي، سمع منه أبو حاتم بالري عابرا إلى الحج، سئل عنه فقال: (كان صاحب رأي) (4).

- عبد الله بن داود الخريبي، أبو عبد الرحمن الهمداني الكوفي، قال أبو حاتم: (كان يميل إلى الرأي، وكان صدوقا) (5).

- معلى بن منصور الرازي، قال أبو حاتم: (كان صدوقا في الحديث، وكان صاحب رأي)، وتركه الإمام أحمد وضعفه (6).

- موسى بن سليمان الجوزجاني، أبو سليمان، صاحب الرأي، كتب عنه أبو حاتم، وسئل عنه فقال: (كان صاحب رأي، وكان صدوقا) (7).

(1) الجرح والتعديل 27/8 رقم 120.

(2) المصدر السابق 28/8 رقم 341.

(3) الجرح والتعديل 157/8 رقم 703 والميزان 217/4 رقم 8911.

(4) الجرح والتعديل 370/2 رقم 1431.

(5) المصدر السابق 47/5 رقم 221.

(6) المصدر السابق 334/8 رقم 1541.

(7) المصدر السابق 145/8 رقم 652 وتاريخ بغداد 36/3.

3 - القائلون بالقدر، ومنهم:

- برد بن سنان، أبو العلاء الشامي الكوفي، ساكن البصرة، بين أبو حاتم حاله بقوله: (كان صدوقاً، وكان قدرياً)⁽¹⁾.

- الحكم بن أسلم الحنجبي، أبو معاذ القرشي، قال أبو حاتم: (قدري، بصري، صدوق)⁽²⁾.

- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي، قام من مسجده أبو سليمان الداراني الزاهد بسبب ما كان يظهر من القدر، وصفه أبو حاتم ابن حبان بالكذب وقال النسائي: (متروك الحديث)، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: (سألت أبي عن عبد الوهاب بن عطاء فقال: يكتب حديثه، محله الصدق)⁽³⁾.

- العلاء بن الحارث الدمشقي الفقيه صاحب مكحول، كان يرى القدر، وصفه أبو حاتم بقوله: (لا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أوثق منه)⁽⁴⁾.

- عيسى بن ميمون، أبو موسى المكي الجرشي، كان يرى القدر، وكان من القراء، قال أبو حاتم: (هو ثقة...)⁽⁵⁾.

- مبارك بن مجاهد، قال فيه أبو حاتم: (ما أرى بحديثه بأساً، وكان قتيبة بن سعد ضعفه جداً وقال: كان قدرياً)⁽⁶⁾.

(1) الجرح والتعديل 422/2 رقم 1675.

(2) المصدر السابق 114/3 رقم 528.

(3) الجرح والتعديل 72/6 رقم 372 والميزان 682/2 رقم 5322.

(4) الجرح والتعديل 354/6 رقم 1953 والميزان 98/3 رقم 5721.

(5) الجرح والتعديل 287/6-288 رقم 1596، والميزان 327/3 رقم 6619.

(6) الجرح والتعديل 340/8-341 رقم 1561.

- معبد الجهني، قال أبو حاتم: (كان صدوقاً في الحديث، وكان رأساً في القدر، قدم المدينة فأفسد بها ناساً)، وذكره أبو حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال فيه (ثقة)⁽¹⁾.

- الوليد بن الوليد بن زيد العنسي، قال فيه صالح جزرة: قدرى، وقال أبو حاتم: (هو صدوق، ما بحديثه بأس، حديثه صحيح)، وتركه غيره⁽²⁾.

- يحيى بن بسطام، أبو محمد الأصغر، بصري، جمع بين بدعتين القول بالقدر ورواية المناكير، قال ابن حبان: (لا تحل الرواية عنه، لأنه داعية إلى القدر، ولأن في روايته مناكير)، وهذا الشيخ كتب عنه أبو حاتم في رحلته الأولى، وسئل عنه فقال: (شيخ صدوق، ما بحديثه بأس، قدرى)، وأمر بأن يحول من كتاب الضعفاء للبخاري⁽³⁾.

- يحيى بن حمزة الحضرمي البتلهي، عن عباس بن يحيى بن معين أنه قال: (كان يرمى بالقدر)، بين أبو حاتم حاله بقوله: (صدوق)⁽⁴⁾.

4 - القائلون بالإرجاء: ومنهم :

- إبراهيم بن رستم المروزي، سأل عبد الرحمن أباه عنه فقال: (كان يرى الإرجاء، قلت ما حاله في الحديث؟ قال ليس بذلك، محله الصدق، وكان آفته الرأي، وكان يذكر بستر وعبادة، وكان طاهر بن الحسين أراد أن يستقضيه على خرسان فدعا بسواد فألبسه، وجعل إبراهيم يأبى أن يدخل في القضاء، ويمتنع منه، فلما ألبس السواد، امتخط في كفه، فغضب وقال: انزعوا عنه السواد فقد أعفيناه)⁽⁵⁾.

(1) المصدر السابق 280/8 رقم 1282 .

(2) المصدر السابق 19/9 رقم 82 والميزان 350/4 رقم 9417 .

(3) الجرح والتعديل 132/9 رقم 556، والميزان 366/4 رقم 9465 .

(4) الجرح والتعديل 137/9 رقم 580 والميزان 369/4 رقم 9486 .

(5) الجرح والتعديل 99/2 رقم 274 .

- إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي، كان من المرجئة، قال فيه أبو حاتم: (صالح الحديث) ⁽¹⁾.

- خالد بن يحيى الكندي، قال أبو حاتم: (محلل الصدق، يكتب حديثه، كان يرى الإرجاء) ⁽²⁾.

- سالم بن عجلان الأفطس: قال أحمد: (ما أصلح حديثه وهو مرجئ) وقال أبو حاتم: (صدوق، وكان مرجئاً نقي الحديث)، وذكره أبو حاتم عن إسحق أنه قال فيه (صالح) ⁽³⁾.

- عمرو بن مرة الجملي المرادي، إمام حجة، روى أبو حاتم بسنده إلى مسعر أنه كان يصفه بالصدق، وروى بسنده إلى حفص غياث قال: ما رأيت الأعمش يثني على أحد إلا على عمرو بن مرة فإنه كان يقول: كان مأمونا على ما عنده.

وروى أبو حاتم عن إسحاق عن يحيى أنه قال فيه (ثقة)، وبين حاله فقال: (صدوق ثقة، وكان يرى الإرجاء) ⁽⁴⁾.

- مروان بن محمد الدمشقي الطاطري، تكلم فيه العقيلي لإرجائه، ووثقه أبو حاتم ⁽⁵⁾.

- مسعر بن كدام الهلالي، حجة إمام، كان من المرجئة ⁽⁶⁾، روى أبو حاتم بسنده إلى الثوري أنه كان يقول: (كنا إذا اختلفنا في شيء سألنا مسعرا عنه)، وروى بسنده إلى ابن عيينة أنه كان يقول: (كان مسعر عندنا من معادن الصدق)، وقدمه

(1) المصدر السابق 145/2 رقم 474.

(2) المصدر السابق 362/3 رقم 1640.

(3) الميزان 112/2-113 رقم 3056 والجرح والتعديل 186/4 رقم 806.

(4) الجرح والتعديل 257/6-258 رقم 1421، والميزان 288/3 رقم 6447.

(5) الجرح والتعديل 275/8 رقم 1257، والميزان 93/4 رقم 8435.

(6) قال الحافظ الذهبي: (ومن المرجئة مسعر بن كدام، وحماد بن أبي سليمان والنعمان، وعمرو بن مرة وعبد العزيز ابن أبي رواد وأبو معاوية وعمرو بن نذر).

وقال: (الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله)، أنظر الميزان 99/4 رقم 8469.

أبو حاتم على الثوري وقال: (مسعر مصحف)، وقال: (مسعر أتقن وأجود حديثا، وأعلى إسنادا من الثوري، ومسعر أتقن من حماد بن زيد) ⁽¹⁾.

5 - المنتسبون إلى الجهمية، ومنهم :

- آدم بن الحكم، أبو عباد، من أصحاب الكرابيسي ⁽²⁾، ذكره أبو حاتم عن إسحق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال فيه (صالح)، وقال أبو حاتم: (ما أرى بحديثه بأسا) ⁽³⁾.

- يحيى بن صالح الوحاظي الحمصي، الفقيه، قال أحمد بن حنبل: (كأنه نزع إلى رأي جهم)، وقال العقيلي: (حمصي جهمي)، وهذا الشيخ سمع منه أبو حاتم وروى عنه، وقال: (صدوق) ⁽⁴⁾.

6 - الواقفون في القرآن، ومنهم هؤلاء :

- علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، جمع بين بدعتين: التشيع والوقف في القرآن، سمع منه أبو حاتم في الرحلة الأولى وروى عنه، قال: (كان متقنا صدوقا، لم أر من المحدثين من يحفظ، ويأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري، ويحيى الحماني في شريك، وعلي بن الجعد في حديثه).

تكلم فيه أحمد من أجل التشيع ومن أجل الوقف في القرآن ⁽⁴⁾.

2 - الذين جعلهم في مرتبة وسطى بين الجرح والتعديل، وهؤلاء - من أهل

البدع - ينقسمون إلى قسمين :

(1) المصدر السابق 99/4 رقم 8469، والجرح والتعديل 368/8-369 رقم 1685.
(2) أبو الوليد الكرابيسي، من المتكلمين الذين جمعوا بين آراء الجهمية والمعتزلة، تقدم الكلام عليه.
(3) الجرح والتعديل 267/2 رقم 963.
(4) المصدر السابق 158/9 رقم 657، والميزان 386/4 رقم 9545.
(5) الجرح والتعديل 178/6 رقم 974، وتاريخ بغداد، 360/11 والتقريب 33/2 رقم 303، وهدي الساري ص 430.

قسم منهم خفف من حالهم للاضطرار، كأن يضطر الناس إليهم بأخرّة، أو أن يظهر له فيهم أنهم دون الجرح ودون التعديل فيجعلهم في مرتبة وسطى بين الجرح والتعديل، وقسم منهم شفعت فيهم رواية أحد الأئمة عنهم، إذ لولا رواية إمام من الأئمة عنهم لتركوا.

من القسم الأول :

- خلف بن أيوب العامري البلخي، أبو سعيد، من المرجئة الغلاة، قال أبو حاتم: (يروى عنه)⁽¹⁾.

- سالم بن أبي حفصة، أبو يونس، أخو إبراهيم بن أبي حفصة، قال أبو حاتم: (هو من عتق الشيعة، صدوق، يكتب حديثه، ولا يحتج به)⁽²⁾.

- شبابة بن سوار المدائني، كان داعية إلى الإرجاء، قال أبو حاتم: (صدوق، يكتب حديثه ولا يحتج به)⁽³⁾.

- شيبان بن فروخ الأبلي، أحد الثقات، قال أبو حاتم: (كان يرى القدر، واضطر الناس إليه بأخرّة)⁽⁴⁾.

- عطاء بن أبي ميمونة البصري، هو وابنه من القدرية، قال أبو إسحق الجوزجاني: (كان رأسا في القدر) قال أبو حاتم: (صالح، لا يحتج به)⁽⁵⁾.

(1) الجرح والتعديل 370/3-371 رقم 1687، والميزان 659/1 رقم 2534.

(2) الجرح والتعديل 180/4 رقم م 782.

(3) المصدر السابق 392/4 رقم 1715، والميزان 260/2 رقم 3651.

(4) الجرح والتعديل 357/4 رقم 1562 والميزان 285/2 رقم 3759.

(5) الجرح والتعديل 337/6 رقم 1862 والميزان 76/3 رقم 5650.

ومن القسم الثاني :

- الحارث بن حصيرة الأزدي الكوفي، قال أبو حاتم: (هو من الشيعة العتق، لولا

أن الثوري روى عن الحارث بن حصيرة لترك حديثه)⁽¹⁾.

- داود بن الحصين، أبو سليمان المدني، هذا الشيخ كان يذهب مذهب الشراة من

الخوارج، لكنه لم يكن داعية، قال فيه أبو حاتم: (لولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه)⁽²⁾.

- عبد الله بن بكير الغنوي الكوفي، ذكر له ابن عدي أحاديث مناكير، وقال فيه

أبو حاتم: (كان من عتق الشيعة)، روى عنه عبد الرحمن بن مهدي⁽³⁾.

(1) الجرح والتعديل 73/3 رقم 331، والميزان 432-433 رقم 1913.

(2) الجرح والتعديل 409/3 رقم 1874، والميزان 5-6 رقم 2600.

(3) الميزان 399/2 رقم 4233.

خلاصة :

فهذه جهوده رحمه الله في بيان أحوال الرواة من موقع العقيدة، تكلم فيها لأجل السنة، فوثق وجرح لأجلها، وكل من تكلم في هذا الشأن لهذا الغرض نفذ كلامه، وقُبِلَ رأيه وذاع صيته، حتى ولو كان مخطئاً، فكيف وهو يتحرى الصواب؟ يقول أبو زرعة الرازي : (كل من لم يتكلم في هذا الشأن على الديانة فإنما يعطب نفسه، كل من كان بينه وبين إنسان حقد أو بلاء يجوز أن يذكره، كان الثوري ومالك يتكلمون في الشيوخ على الدين فنفذ قولهم، ومن لم يتكلم فيهم على غير الديانة يرجع الأمر عليه)⁽¹⁾.

(1) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة ص 329.

خاتمة الباب الثاني

حاولنا في هذا الباب أن نُعرِّفَ بأبي حاتم الرازي، ولتحقيق ذلك رأينا أن ذلك لا يتم إلا بثلاثة فصول: الأول يُظهر لنا حياته وشخصيته العلمية والخلقية، والثاني يُجَلِّي لنا حقيقة الوسط الذي عاش فيه، وهي البيئة الجغرافية ونعني بها بلدة الري التي ينسب إليها، والثالث يَكشِفُ على عصره السياسي والثقافي، وما تبع ذلك من موقفه من السلطة السياسية ومن عقيدة وفرق كلامية ومذاهب فلسفية، والحمد لله رب العالمين.

الخاتمة العامة

كان مقصد الباب الأول هو التعريف بالسنة النبوية خلال القرنين الأولين، التعريف بها تاريخاً، وتقريباً من جهة كيفية التعامل مع بنيتها، ونعني بالبنية (النص الحديثي)، وقد ضم الباب مجموعة حقائق علمية تاريخية، وفوائد معرفية منهجية، ومقترحات جادة في رؤى وتصورات كلها تدخل في جانب واحد هو (خدمة السنة والذب عنها).

وجاء الباب الثاني الذي كان المقصد منه هو (التعريف بأبي حاتم الرازي):
التعريف بحياته وعلمه وأخلاقه وبيئته وعصره السياسي والثقافي.

والتلازم بين البابين واقع منهجياً ومعرفياً، يشكل الباب الأول مدخلاً منهجياً للباب الثاني، ويشكل الثاني تنمة معرفية، وكلاهما يدخلان في جانب (التعريف)، فالعمل برمته يُعرّفُ بالسنة النبوية وبأبي حاتم الرازي، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الفهارس الضرورية للبحث

1- مصادر ومراجع البحث

2- الفهرس التفصيلي لمحتويات البحث

1- مصادر ومراجع البحث

تتنوع المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في إنجاز هذا البحث إلى خمس عشرة نوعاً، كلها من أنواع كتب السنة المشرفة، وهي كالتالي:

1- كتب مصادر السنة⁽¹⁾

- 1-1- صحيح محمد بن إسماعيل البخاري، متنه في فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني⁽²⁾.
- 2-1- صحيح مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي.
- 3-1- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف للحافظ زكي الدين عبد العظيم ابن عبد القوي المنذري، ضبطه وعلق عليه مصطفى محمد عمارة، المكتبة العصرية بصيدا ودار الجليل ببيروت ودار الحديث بمصر، طبع سنة 1987 م.
- 4-1- التلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير للحافظ ابن حجر العسقلاني - دار الفكر ببيروت لبنان - بدون تاريخ.
- 5-1- سنن ابن ماجه، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، طبع سنة 1975 م.
- 6-1- سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان بلا تاريخ.

(1) رتبت المصادر والمراجع داخل كل نوع على حرف المعجم، ولم أدخل الصحيحين في هذا الترتيب لشرفهما، ولحصول الإجماع على تقدمهما.

(2) سيأتي في النوع الثاني.

- 7-1- سنن أبي داود - سليمان بن الأشعث السجستاني - راجعه وضبطه وعلق عليه محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بلا تاريخ.
- 8-1- سنن البيهقي، وهو السنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي المعروف بالبيهقي، دار الفكر، بدون تاريخ.
- 9-1- سنن الترمذي، يسمى بالجامع الصحيح، تحقيق كمال يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الأولى 1987 م.
- 10-1- سنن الترمذي، تحقيق وتصحيح عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الثانية 1983 م.
- 11-1- سنن الترمذي، تحقيق وتعليق عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.
- 12-1- سنن الدارمي، دار إحياء السنة النبوية ودار الكتب العلمية، بيروت لبنان، بدون تاريخ.
- 13-1- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السندي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- 14-1- صحيح ابن خزيمة، تحقيق وتعليق محمد مصطفى الأعظمي - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1391 هـ - 1971 م.
- 15-1- كتاب السنة للحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، تعليق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية 1985 م.
- 16-1- المستدرک علی الصحیحین لأبی عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري مع تضمينات الإمام الذهبي في التلخيص والميزان، والعراقي في أماليه، والمناوي في

فيض القدير، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الأولى 1990 م.

17-1- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - المكتب الإسلامي - الأولى 1993 م.

18-1- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني - طبعة دار الفكر - بدون تاريخ.

19-1- مسند محمد بن إدريس الشافعي، مطبوع مع مختصر المزني.

20-1- المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة، قدمه وضبطه كمال يوسف الحوت - دار التاج - الأولى 1989.

2- كتب شروح الحديث وتحقيقه

21-2- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان للأمير علاء الدين علي ابن بلبان الفارسي، تحقيق وتخريج شعيب الأرنؤوط- الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م.

22-2- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينوري - دار الكتاب العربي - بيروت لبنان - بدون تاريخ.

23-2- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد للحافظ ابن عبد البر القرطبي - طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب - الطبعة الأولى.

24-2- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لابن رجب الحنبلي، دار الفكر، بدون تاريخ.

25-2- سبل السلام شرح بلوغ المرام لمحمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني - تحقيق إبراهيم عصر - دار الحديث - القاهرة - بدون تاريخ.

26-2- سلسلة الأحاديث الصحيحة لناصر الدين الألباني - المكتب الإسلامي - الطبعة الرابعة.

- 27-2- شرح السنة للإمام البغوي - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - 1412 هـ - 1992 م.
- 28-2- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك بن أنس للإمام محمد الزرقاني - تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء - دار الفكر - بيروت - لبنان - 1401 هـ - 1981 م.
- 29-2- صحيح مسلم بشرح الإمام النووي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الأولى 1929 م.
- 30-2- صحيح مسلم بشرح الإمام النووي - دار الكتب العلمية بيروت لبنان - بدون تاريخ.
- 31-2- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لأبي عمرو ابن الصلاح، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الثانية 1408 هـ - 1987 م.
- 32-2- فتح الباري، شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الأولى 1989 م.
- 33-2- نصب الراية لأحاديث الهداية للإمام الزيلعي، الطبعة الأولى 1357 هـ 1938 م، مطبعة دار المأمون.

3- كتب مصطلح الحديث

- 34-3- الإلماع في أصول الرواية وتقبيد السماع للقاضي عياض اليعصبي السبتي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الثانية.
- 35-3- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الأولى 1983 م.

- 3-36- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للحافظ جلال الدين السيوطي، من تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت - لبنان، طبع سنة 1409 هـ الموافق 1988 م.
- 3-37- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين بن الحسين العراقي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، السعودية، الأولى 1969 م.
- 3-38- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لأبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، دار الفكر، بدون تاريخ.
- 3-39- الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية للشيخ محمد أبو زهرة - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - طبعة 1404 هـ 1984 م.
- 3-40- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق وتخرير وتعليق الدكتور عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة 1987 م.
- 3-41- الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي، حققه وعلق عليه نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى 1975 م.
- 3-42- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1399 هـ 1979 م.
- 3-43- كشف الخفي في فهم سنة النبي - الدكتور محمد خروبوات - دار الأحمديّة للطباعة والنشر - الدار البيضاء - الأولى 1421 هـ - 2001 م.
- 3-44- الكفاية في علم الرواية للإمام الحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الثانية، 1406 هـ الموافق 1986 م.

3-45- معرفة علوم الحديث للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1977 م.

3-46- المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل للدكتور فاروق حمادة، مكتبة المعارف، الرباط، الأولى 1402 هـ الموافق 1982 م.

3-47- المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل للدكتور فاروق حمادة، دار نشر المعرفة، الرباط الثانية 1409 هـ الموافق 1989 م.

3-48- فتح المغيث شرح ألفية الحديث تأليف الإمام شمس الدين السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1983 م.

4- كتب تفسير القرآن وعلومه

4-49- تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير، دار المعرفة، بيروت، لبنان، طبع سنة 1969 م.

4-50- تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير، دار الأندلس، الطبعة الثالثة 1980 م.

4-51- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، 1984 م.

4-52- الذر المنثور في التفسير بالمأثور للحافظ جلال الدين السيوطي، بيروت، بدون تاريخ.

4-53- النشر في القراءات العشر للحافظ أبي الخير محمد دمشقي الشهير بابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، صححه وراجعته علي محمد الضباع، بدون تاريخ.

5- كتب العلل والمراسيل

5-54- شرح علل الترمذي للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الشهير بابن رجب الحنبلي، تحقيق وتعليق صبحي السامرائي، عالم الكتب، الثانية 1985 م.

55-5- علل الحديث للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار المعرفة، لبنان، طبع سنة 1985 م.

56-5- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية للإمام أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، قدم له وضبطه خليل الميس، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى 1403 هـ 1983 م.

6- كتب الفقه وأصوله وتاريخ التشريع

57-6- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تأليف محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر، لبنان، بدون تاريخ.

58-6- تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمد الخضري بك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1988 م.

59-6- جُمَاعُ العلم للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق الأستاذ محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

60-6- دراسات في أصول تفسير القرآن الكريم للدكتور محسن عبد الحميد، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية 1404 هـ الموافق 1984 م.

61-6- الرسالة (في علم أصول الفقه) تأليف الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، طبع سنة 1309 هـ.

62-6- السنة ومكانتها في التشريع للدكتور مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة 1402 هـ 1982 م.

63-6- الفقيه والمتفقه لأبي بكر بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، صححه وعلق عليه إسماعيل الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 1980 م.

6-64- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمعها ورتبها عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية 1981 م.

7- كتب العقيدة

7-65- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة للإمام أبي محمد عد الله ابن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1405 هـ الموافق 1985 م.

7-66- الأسماء والصفات للبيهقي، تحقيق وتعليق وفهرسة للشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الأولى 1405 هـ 1985 م.

7-67- الرد على الجهمية للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق الدكتور أحمد بكير محمود، دار قتيبة، الأولى 1990 م.

7-68- الرد على الجهمية للحافظ أبي عبد الله ابن مندة، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي محمد ناصر الفقيمي، الأولى 1981 م.

7-69- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم لأبي القاسم اللالكائي، تحقيق د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الأولى.

7-70- شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق جماعة من العلماء، خرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثامنة 1984 م.

7-71- شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية، تأليف محمد خليل الهراس، مراجعة عبد الرزاق عفيفي، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الرابعة.

72-7- العقيدة للإمام أحمد بن حنبل برواية أبي بكر الخلال، تحقيق عبد العزيز عز الدين السيروان، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى 1988 م.

73-7- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية لعبد القاهر بن الطاهر البغدادي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية 1977 م.

74-7- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق حمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مكتبة النهضة المصرية، الأولى 1950 م.

75-7- الملل والنحل لأبي الفتح عبد الكريم الشهرستاني، طبع بالأوفست عن مكتبة المثنى ببغداد، بدون تاريخ.

8- كتب الجرح والتعديل وتواريخ الرواة

76-8- أخبار أبي حنيفة وأصحابه لأبي عبد الله حسين بن علي الصيمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الثانية 1976 م.

77-8- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر القرطبي، مطبوع بهامش كتاب الإصابة، طبعة دار صادر، الأولى.

78-8- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، دار الفكر بيروت، لبنان، طبع سنة 1989 م.

79-8- الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.

80-8- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الأولى 1984 م.

- 8-81- تاريخ الثقات للحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، رتبه نور الدين الهيثمي مع تضمينات الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1984 م.
- 8-82- تاريخ يحيى بن معين برواية عباس الدوري، تحقيق عبد الله أحمد حسن، دار القلم، بيروت، بدون تاريخ.
- 8-83- تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.
- 8-84- تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما للحافظ أبي عبد الله الحاكم، تحقيق كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى 1987 م.
- 8-85- مقدمة الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1952 م.
- 8-86- تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الثانية 1975 م.
- 8-87- تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، الطبعة الأولى 1404 هـ - الموافق 1984 م.
- 8-88- تهذيب الكمال في أسماء الرجال لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق وتعليق بشار عواد، مؤسسة الرسالة الأولى 1992 م.
- 8-89- الثقات للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان، دار الفكر، الأولى 1983 م.

8-90- الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1952 م.

8-91- خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال لصفى الدين الخزرجي الأنصاري تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، بدون تاريخ.

8-92- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل لشمس الدين الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت.

8-93- الذيل على ميزان الاعتدال للحافظ العراقي، حققه وعلق عليه صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الأولى 1987 م.

8-94- رجال صحيح مسلم المسمى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، لأبي نصر الكلاباذي، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الأولى 1987 م.

8-95- سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الرابعة 1986 م.

8-96- الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث لأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، مخطوط بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

8-97- العبر في أخبار من غبر للحافظ الذهبي، تحقيق فؤاد سيد، الكويت طبع سنة 1961 م.

8-98- الفلاكة والمفلوكون، تأليف أحمد بن علي الدلجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1993 م.

8-99- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للإمام شمس الدين الذهبي، تحقيق لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، الأولى 1983 م.

8-100- الكامل في ضعفاء الرجال للحافظ ابن عدي الجرجاني، دار الفكر، الثانية 1985 م.

- 8-101- لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بدون تاريخ.
- 8-102- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبع الأولى 1396 هـ الموافق 1976 م.
- 8-103- المعجم المشتمل على ذكر شيوخ الأئمة النبيل لابن عساكر.
- 8-104- المغني في الضعفاء للحافظ الذهبي، حققه وعلق عليه نور الدين عتر، بدون تاريخ.
- 8-105- موسوعة رجال الكتب التسعة للدكتور عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كروب حسن دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى 1993 م.
- 8-106- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار الفكر، بدون تاريخ.
- 8-107- يحيى بن معين وكتابه التاريخ، من رواية عباس الدوري، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الأولى 1399 هـ الموافق 1979 م.

9- كتب الطبقات والمناقب

- 9-108- آداب الشافعي ومناقبه لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، تحقيق وتعليق عبد الغني عبد الخالق، بدون تاريخ.
- 9-109- طبقات الحفاظ للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، مصر، الأولى 1973 م.
- 9-110- طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسن محمد بن أبي يعلى، طبعه وصححه محمد حامد الفقي، مطبعة المحمدية، القاهرة، طبع سنة 1952 م.

9-111- طبقات الشافعية لأبي بكر هداية الله الحسيني، حققه وعلق عليه عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الثانية 1979 م.

9-112- طبقات علماء الحديث لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى 1989 م.

9-113- طبقات فقهاء الشافعية لأبي عاصم محمد بن أحمد العبادي، طبعة ليدن 1964 م.

9-114- الطبقات الكبرى لابن سعد، طبع في بيروت بلبنان، 1957 م.

9-115- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأنصاري، دراسة وتحقيق عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى 1992 م.

9-116- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشره المستشرق الألماني برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية 1980 م.

10- كتب الزهد والرفائق

10-117- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، دار الكتاب العربي الطبعة الرابعة.

10-118- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم، مطبعة السعادة، مصر، 1935 م.

10-119- الزهد الكبير للحافظ أبي بكر البيهقي، حققه عارم أحمد حيدر، مؤسسة الكتاب الثقافية دار الجنان الأولى 1987 م.

11- كتب تواريخ البلدان

11-120- الأمصار ذوات الآثار لأبي عبد الله الذهبي، تحقيق قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الأولى 1986.

11-121- تاريخ أصبهان أو ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الأولى 1990 م.

11-122- تاريخ بغداد أو مدينة السلام لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى.

11-123- تاريخ جرجان للسهمي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة.

11-124- تاريخ مدينة دمشق للحافظ أبي القاسم علي ابن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر - تحقيق محب الدين أبي سعيد العمروي - دار الفكر - المجلد 52.

11-125- التدوين في أخبار قزوين لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، تحقيق عزيز الله العطاردي، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، التوزيع بمكة المكرمة، 1987 م.

11-126- الروض المعطار في خبر الأقطار - معجم جغرافي - تأليف محمد بن عبد المنعم الحميري، تحقيق الدكتور إحسان عباس، مكتبة لبنان، الثانية 1984 م.

11-127- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر لمحمد بن مكرم المعروف بابن منظور - تحقيق وفاء تقي الدين، دار الفكر، الأولى سنة 1990 م.

11-128- معجم البلدان لأبي عبد الله، شهاب الدين ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.

11-129- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، لعمر رضا كحالة، دار العلم للملايين بيروت، الطبعة الثانية، 1388 هـ 1968 م.

12- كتب التاريخ العام

- 12-130- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للحافظ شمس الدين السخاوي، حققه وعلق عليه بالإنجليزية فرانز روزنتال، راجع التعليقات والمقدمة وأشرف على نشره الدكتور صالح أحمد العلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- 12-131- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير، تحقيق الدكتور أحمد أبو ملحم والدكتور علي عطوي وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- 12-132- تاريخ التراث العربي لفؤاد سيزكين، نقله إلى العربية الدكتور محمود فهمي حجازي والدكتور فهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977 م.
- 12-133- التنبؤ والمتنبئون في الإسلام، رسالة دبلوم الدراسات العليا، إنجاز محمد خروبوات نوقشت بكلية الآداب بالرباط (المغرب) بتاريخ 1990/04/03 م.
- 12-134- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي الحنبلي، دار المسيرة، بيروت، الثانية 1979 م.
- 12-135- الكامل في التاريخ لابن الأثير، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت، طبع سنة 1965 م.
- 12-136- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، مراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى 1992 م.
- 12-137- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرد بردي الأتابكي، صدر عن وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر، بدون تاريخ.

12-138- الوافي بالوفيات لصالح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تحقيق محمد بن إبراهيم ابن عمر ومحمد بن الحسين بن محمد باعتناء هلموت ريتز، نشره فرانز شتايز بفيسبادن سنة 1961 م.

12-139- وفيات لأعيان وأنباء أبناء الزمان شمس الدين بن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، بدون تاريخ.

13- كتب اللغة

13-140- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، الأولى.

14- كتب الأنساب والفهارس:

14-141- الكنى والأسماء لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، المكتبة الأثرية، باكستان، الأولى.

14-142- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة.

14-143- الأنساب لأبي سعيد السامعاني، تقديم وتعليق عبد الله بن عمر البارودي، دار الجنان، الأولى 1988 م.

14-144- الرسالة المستطرفة بيان مشهور كتب السنة المشرفة لجعفر الكتاني، دار الفكر دمشق، الثالثة 1964 م.

14-145- الفهرست لابن النديم، تحقيق رضا محمد، بدون تاريخ وبدون الإشارة إلى مكان الطبع.

14-146- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي، تحقيق بكرى جيانى وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1979 م.

14-147- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين الهيتمي بتحريير الحافظين العراق وابن حجر العسقلانى، دار الكتاب، بيروت، الثانية 1967 م.

14-148- مشكاة المصابيح للخطيب التبريزى، تحقيق الشيخ ناصر الدين الألبانى، المكتب الإسلامى، بيروت لبنان - الثانية 1979 م.

14-149- مشيخة ابن الجوزى، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامى، بيروت، الثانية 1980 م.

14-150- مصادر السيرة النبوية وتقويمها للدكتور فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، الأولى 1400 هـ الموافق 1980 م.

14-151- معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربى، بدون تاريخ.

14-152- المغنى في معرفة رجال الصحيحين، إعداد صفوت عبد الفتاح محمود، دار الجيل، بيروت، ودار عمار عمان، الطبعة الأولى 1987 م.

14-153- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادى، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان، طبع في إسطنبول سنة 1955 م.

15- كتب الدراسات العامة

15-154- الإسلام بين العلماء والحكام تأليف عبد العزيز بدري، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان.

- 15-155- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، للدكتور سعدي الهاشمي، منشورات المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، المدينة المنورة، الأولى 1982 م.
- 15-156- الاعتصام لأبي إسحق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- 15-157- اعلام الموقعين عن رب العالمين لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت لبنان، الثانية 1977 م.
- 15-158- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق وتعليق د. ناصر بن عبد الكريم العقل، مكتبة الرشد، الرياض، الرابعة 1994.
- 15-159- الروح لابن قيم الجوزية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، طبع سنة 1409 هـ الموافق 1989 م.
- 15-160- بداية الخلق للحافظ ابن كثير - دراسة وتحقيق إبراهيم محمد الجمل، دار الكتاب العربي، الأولى 1985 م.
- 15-161- البوذية لهنري أرفون، سلسلة ماذا أعرف؟
- 15-162- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحلیم النجار دار المعارف بمصر، الثانية.
- 15-163- التبصرة لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الأولى 1406 هـ الموافق 1986 م.
- 15-164- تطور دراسات السنة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها للدكتور فاروق حمادة، دار الثقافة بالبيضاء، ودار إحياء العلوم ببيروت، الأولى 1413 هـ الموافق 1993 م.

15-165- تقييد العلم للحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العث، نشر دار إحياء السنة النبوية، الثانية 1984 م.

15-166- تلبيس إبليس للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، عني بنشره وتصحيحه والتعليق عليه إدارة الطباعة المنيرية بمساعدة بعض علماء الأزهر الشريف، الطبعة الثانية.

15-167- التوبة لابن أبي الدنيا تحقيق وتعليق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة طبع سنة 1991 م.

15-168- التوكل على الله لابن أبي الدنيا، شرح وتحقيق سالم بن أحمد بن عبد الهادي، مكتبة التراث الإسلامي، دار نوبار للطباعة، طبع سنة 1988 م.

15-169- الحلم لابن أبي الدنيا، تحقيق وتعليق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة، طبع سنة 1986 م.

15-170- حياة الحيوان الكبرى للعلامة كمال الدين الدميري، المكتبة الإسلامية بدون تاريخ.

15-171- خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمها الصحابة تأليف محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت.

15-172- خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة لفخر الدين الرازي، حققه أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، لبنان، الأولى 1992 م.

15-173- دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى اللغة العربية محمد ثابت الفندي الشتاوي وإبراهيم زكي خورشيد وعبد الحميد يونس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ. المجلد العاشر.

- 15-174- دلائل النبوة للبيهقي، حققه الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1405 هـ 1985 م.
- 15-175- ذم الدنيا لابن أبي الدنيا، تحقيق وتعليق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطباعة والنشر والتوزيع، طبع سنة 1988 م.
- 15-176- ذم الهوى لأبي الفرج ابن الجوزي صححه وضبطه أحمد عبد السلام عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى 1987 م.
- 15-177- الرضا عن الله لابن أبي الدنيا، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطباعة والنشر والتوزيع، طبع سنة 1990 م.
- 15-178- السنة قبل التدوين لمحمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، مصر، الأولى 1963 م.
- 15-179- السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي بقلم عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الأولى 1412 هـ الموافق 1992 م.
- 15-180- السيرة النبوية لعبد الملك بن هشام، حققها وضبطها وشرحها ووضع فهرسها مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي بدون تاريخ.
- 15-181- شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، تحقيق محمد سعيد أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، منشورات كلية الإلهيات، جامعة أنقرة - طبع سنة 1972 م.
- 15-182- العزلة لأبي سليمان الخطابي تحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- 15-183- الغيبة والنميمة للحافظ ابن أبي الدنيا، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، 1989 م.
- 15-184- الغيبة والنميمة للحافظ ابن أبي الدنيا، حققه وعلق عليه عمرو علي عمر، الدار السلفية، بومباي، الهند، الأولى 1409 هـ الموافق 1988 م.

15-185- كيف نتعامل مع السنة النبوية، معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي،
أشرف على طبعه المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت لبنان، طبع سنة 1972 م.

15-186- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن قيم الجوزية،
تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، طبع سنة 1972 م.

15-187- مصطلحات النقد العربي للدكتور الشاهد البوشيخي - دار القلم - الأولى 1412
هـ 1993 م.

15-188- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تأليف أحمد مصطفى
الشهير بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

15-189- مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة 1981 م.

15-190- المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال لأبي حامد الغزالي، دار العلم
للجميع، بدون تاريخ.

15-191- النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية، دار الفكر، بدون تاريخ.

15-192- هدي الساري (مقدمة فتح الباري) تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني،
تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب
العلمية، بيروت، الأولى 1989 م.

15-193- اليقين لابن أبي الدنيا، حققه أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار
الكتب العلمية، بيروت، الأولى 1987 م.

2- الفهرس التفصلي للمحتويات

- 5 < بيان
- 7 < إهداء
- 9 < شكر وتقدير
- 11 < تفريل للأطروحة بكلمة الدكتور فاروق حمادة
- 18 < نص التقرير المقدم أمام لجنة المناقشة
- 29 < مقدمة عامة
- 29 1- تصدير
- 30 2- تقديم
- 33 3- تقريب الموضوع
- 39 < الباب الأول : في التعريف بالسنة النبوية تاريخا وبنية
- 43 الفصل الأول: أطوار تاريخ السنة حتى القرن الثاني
- 43 الطور الأول: في حياته صلى الله عليه وسلم
- 43 - الرافد الأول: صلته بربه
- 43 - الرافد الثاني: في صلته بنفسه
- 45 - الرافد الثالث: في صلته بالمحيط الخارجي
- 50 الميزة الأولى: نهيه صلى الله عليه وسلم عن كتابة السنة
- 50 الميزة الثانية: إباحته كتابة السنة

- الطور الثاني: بعد قبضه صلى الله عليه وسلم 55
- 1- المعيار الزمني، على حقيبتين 55
- 1 - الحقبة الأولى حتى سنة أربعين 56
- 2- الحقبة الثانية من سنة 40 هـ إلى بداية القرن الثالث 62
- 2- المعيار العلمي والموضوعي، على ثلاث مراحل 68
- الأولى: مرحلة التشكيل 68
- الثانية: مرحلة التأصيل 71
- أ- من جهة التدوين الرسمي 71
- ب- من جهة التأليف والتصنيف 76
- ج- من جهة الجرح والتعديل 78
- الثالثة: مرحلة التكميل 91

الفصل الثاني: التعريف بالسنة النبوية من جهة طرق

- التعامل معها 92
- * المبحث الأول: عوائق لا بد من الإشارة إليها 92
- * المبحث الثاني: في ضرورة ارتباط (الفهم) ب (العلم) 102
- أ- في نشأة العلم وضرورته 102
- ب- في الدعوة إلى علم تفسير السنة! 107
- خاتمة الباب الأول 112
- ◀ الباب الثاني: في التعريف بأبي حاتم الرازي 113
- الفصل الأول: حياته وشخصيته العلمية والخلقية 117

* المبحث الأول: المصادر التي ترجمت لأبي حاتم الرازي

- 118..... (عرض وتعليق)
- 119..... النوع الأول: الكتب التي ترجمت لرجال الكتب الستة
- 127..... النوع الثاني: المصادر الأصلية القديمة
- 131..... النوع الثالث: كتب الطبقات والشروح
- 133..... النوع الرابع: كتب المذاهب الفقهية والعقدية
- 135..... النوع الخامس: كتب الوفيات والتواريخ العامة
- 139..... النوع السادس: كتب تواريخ البلدان
- 145..... النوع السابع: كتب السلالات والأنساب
- 145..... النوع الثامن: المصادر الحديثة الجامعة
- 148..... * المبحث الثاني: حياته، وتحت هذا المبحث سبعة مطالب
- 148..... -الطلب الأول: اسمه ونسبه
- 149..... -الطلب الثاني: لقبه
- 150..... -الطلب الثالث: كنيته
- 154..... -الطلب الرابع: أصله
- 158..... -الطلب الخامس: مولده
- 158..... -الطلب السادس: وفاته
- 165..... -الطلب السابع: رثاؤه
- * المبحث الثالث: شخصيته العلمية والخلقية، وفيه
- 170..... ثلاثة مطالب

المطلب الأول: مكانته عند أهل العلم، أقوالهم وثناؤهم عليه.....	170
تقديم.....	170
أولا: وصفه بالإمامة.....	171
1- وصفه بالإمامة في الحديث.....	171
2- وصفه بالإمامة في التعليل.....	172
3- وصفه بالإمامة في الفقه.....	172
4- وصفه بالإمامة في الحفظ والفهم.....	172
5- وصفه بالإمامة على بلاد خراسان.....	173
6- وصفه بالإمامة محفوفة بقرائن أخرى.....	173
7- وصفه بالإمامة المطلقة.....	174
ثانيا: الثناء المطلق على أهل الأرض قاطبة.....	175
ثالثا: وصفه بالحفظ مع مسائل أخرى.....	176
1- وصفه بالحفظ للحديث.....	176
2- وصفه بالحفظ مع الإتيان والتثبيت.....	177
3- وصفه بالبراعة في الحفظ مع الرحلة الواسعة.....	177
4- وصفه بغلبة الحفظ مع العلم بمعاني الحديث.....	177
5- وصفه بالحفظ مع الثبات والمعرفة بالعلل والجرح والتعديل.....	178
6- وصفه بالحفظ مع المعرفة الواسعة بالرواية.....	178
رابعا: الثناء عليه بخصال أخرى.....	178
1- وصفه بالكبر.....	178
2- وصفه بالأمانة والمعرفة.....	178

3-	وصفه بالرحلة مع البراعة في المتن والإسناد مع الجمع والتصنيف	179
4-	وصفه بالعلم باختلاف الصحابة وفقه التابعين مع الجمع والأفضلية	179
5-	وصفه بالنبل	179
6-	من قال فيه (ثقة)	180
7-	من جعله في مرتبة الشيخين	180
	خلاصة	181
	- المطلب الثاني: زهده وورعه وتقواه	181
	تقديم	181
	أولا: شيوخه في الزهد	182
	ثانيا: أقواله في الزهد	185
	ثالثا: أسانيده في الزهد وموضوعاتها، وهي على نوعين	186
	النوع الأول: الأسانيد المرفوعة وموضوعاتها	188
	النوع الثاني: الأسانيد الموقوفة، والمقطوعة وموضوعاتها	189
1-	في الزهد والحث عليه	189
2-	في زهد سفيان الثوري	190
3-	في زهد عبد الله بن المبارك	191
4-	في زهد وكيع بن الجراح	191
5-	في مواعظ الصالحين	192
6-	في أدعية الصالحين	193
7-	في خصال الزهد والتقوى والورع	194

197 خلاصة
198 - المطلب الثالث: جوانب من آداب أبي حاتم وأخلاقه
198 تقديم
198 أولا: احترامه لشيوخه واستحياؤه منهم
200 ثانيا: انشراحه للطلاب ويسره في تحديثهم
202 ثالثا: عدم تحديثه ببلدة فيها من هو أولى منه
205 خلاصة
206 الفصل الثاني: بيئته
207 * المبحث الأول: في ضبط (الري)، وتحتة خمسة فروع
207 الفرع الأول: ضبط الاسم
207 الفرع الثاني: ضبط الموقع
208 الفرع الثالث: قراها وسككها المشهورة
208 أ- القرى
210 ب- سككها المشهورة
211 الفرع الرابع: التعريف بتاريخ الري
212 الفرع الخامس: مدرسة الري وموقعها العلمي
219 * المبحث الثاني: الشيوخ الذين تحمل عنهم في الري ومنزلتهم عنده
219 تمهيد
 الفرع الأول: الطائفة الأولى من الشيوخ الرازيين وهم على
223 ثلاثة أقسام
223 القسم الأول: الذين وثقهم

- 229..... القسم الثاني: الذين سكت عن حالهم
- القسم الثالث: الذين هم في مرتبة وسطى من الجرح
- 231..... والتعديل
- الفرع الثاني: الطائفة الثانية هم من الدخلاء على الري، وهم على
- 232..... أربعة أقسام
- 232..... القسم الأول: الذين وثقهم
- 239..... القسم الثاني: الذين سكت عن حالهم
- القسم الثالث: الذين جعلهم في مرتبة وسطى بين
- 241..... الجرح والتعديل
- 242..... القسم الرابع: الذين ضعفهم
- 245..... **الفصل الثالث: عصره السياسي والثقافي**
- 247..... * المبحث الأول: عصره السياسي، وفيه مطلبان
- 247..... - المطلب الأول: الحالة السياسية العامة
- 251..... - المطلب الثاني: موقفه من السلطة، وصلته بها
- 263..... خلاصة
- 264..... * المبحث الثاني: عصره الثقافي ودوره فيه، وفيه مطلبان
- 264..... - المطلب الأول: الحالة العلمية العامة
- 286..... - المطلب الثاني: مذهبه في العقيدة وفيه أربعة فروع
- 286..... الفرع الأول: تقريره للعقيدة وتأصيله لها
- 294..... الفرع الثاني: محنة خلق القرآن
- الفرع الثالث: تحليل بعض القضايا المعقدية التي أثارها،
- 306..... ومناقشتها في ضوء عقيدة السلف، ويضم ما يلي

- 306.....أولا : أقسام الإيمان عند أبي حاتم
- 307.....ثانيا : الفرق بين الإسلام والإيمان
-ثالثا : مخالفته أحمد بن حنبل في التفريق بين
- 309.....الإسلام والإيمان
- 310.....رابعا : زيادة الإيمان ونقصانه
- 312.....خامسا : نصيحته بترك من وضع الكتب بالرأي بلا آثار
- 317.....سادسا : دعوته إلى التمسك بمذاهب أهل الأثر
-سابعا : نصيحته بترك كلام المتكلمين وترك مجالسهم
- 320.....وهجرانهم
-ثامنا : مذهبه في القرآن وما يتبع ذلك من خلق وعلم وصفات
- 322.....وأمر ونهي
- 323.....أ- من جهة العلم
- 324.....ب- من جهة الأسماء والصفات
- 324.....ج- من جهة الأمر والنهي
-د- التأكيد أن هذه الأمور هي أنواع للكلام
- 325.....لا صفات له
- 326.....تاسعا : موقفه من الفرق ، ومنهجه في الرد عليها
- 326.....1- منهجه في الرد
- 326.....أ- تعلم السنة
- 326.....ب- نشر العلم
- 326.....ج- النظر في الشبهة
- 328.....د- الرد على البدعة

- 329.....هـ- قواعد في الرد
- 331.....2- موقفه من الفرق
- 331.....أ- توطئة
- 332.....ب- موقفه من الشيعة والناصبية
- 333.....ج- موقفه من الرافضة
- 333.....د- موقفه من المرجئة
- 333.....هـ- موقفه من القدرية
- 334.....و- موقفه من الخوارج
- 334.....ز- موقفه من العثمانية والأموية
- 334.....ح- موقفه من المعتزلة والجهمية
- 335.....ط- موقفه من اللفظية
- 335.....ي- موقفه من الواقفية
- ك- موقفه من الكرابيسية وبقية أهل الرأي
- 336.....من المتكلمين
- 337.....ل- موقفه من الزنادقة
- الفرع الرابع: الدفاع عن أبي حاتم مما نسب إليه
- 338.....من التشيع
- الفرع الخامس: العقيدة وأثرها في الجرح والتعديل عند
- 342.....أبي حاتم الرازي
- 342.....تقديم
- 346.....أولا: العقيدة وأثرها في الجرح
- 357.....ثانيا: العقيدة وأثرها في التعديل

371 خاتمة الباب الثاني
372 < الخاتمة العامة
373 الفهارس الضرورية للبحث
374 1- مصادر ومراجع البحث
395 2- الفهرس التفصيلي للمحتويات